

المنح الفكريّة

في شرح المقدّمة الجزريّة

تأليف

ملاّ عليّ القاريّ

تفصيح

أسامة عطايا

مراجعة

الاستاذ الدكتور أحمد شكري

كلية الشريعة - الجامعة الأردنيّة

مركز الأبحاث القرآنيّة

دمشق - سوريّة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنهج الفكري
في شرح المقدمة الجزرية

الموضوع : القرآن وعلومه

العنوان : المنح الفكرية في شرح المنظومة الجزرية

تأليف : ملا علي القاري

عدد الصفحات : ٣٤٢

قياس الصفحات : ٢٤ × ١٧

الرقم التسلسلي : ٢٥

الرقم الدولي : ISBN 978-9933-403-23-2

التنفيذ الطباعي : مطبعة المصحف الشريف

التنضيد الضوئي : مركز الحجازي

جميع الحقوق محفوظة

الموزعون

- سورية - حلب - دار نور الهداية - هاتف: ٣٢٣٧٣٠٠ (٠٠٩٦٣) ٢١
سورية - حمص - مكتبة الأنصار - هاتف: ٢٤٦٧٢٥٥ (٠٠٩٦٣) ٣١
الأردن - عمان - دار الفاروق - هاتف: ٤٦٤٠٠٦٤ (٠٠٩٦٢) ٦
لبنان - بيروت - دار البشائر الإسلامية - هاتف: ٧٠٢٨٥٧ (٠٠٩٦١) ١
السعودية - الرياض - مكتبة الرشيد ناشرون - هاتف: ٤٣٧٩٣٢٢ (٠٠٩٦٦) ١
السعودية - المدينة المنورة - دار ابن الجزري - هاتف: ٥٤٣٤٨٨٨٠ (٠٠٩٦٦) ٥
مصر - القاهرة - دار السلام - هاتف: ٢٢٧٤١٥٧٨ (٠٠٢٠) ٢
مصر - القاهرة - المكتبة الأزهرية - هاتف: ٢٥١٢٠٨٤٧ (٠٠٢٠) ٢
الإمارات العربية - مكتبة البرهان - هاتف: ٥٦٦٧٣٨١ (٠٠٩٧١) ٥٠
الجزائر - العاصمة - دار القرآن الكريم - هاتف: ١٢٩٧٨١٠ (٠٠٢١٣) ٢
اليمن - صنعاء - مكتبة خالد بن الوليد - هاتف: ٢٢٧٨٥٥ (٠٠٩٦٧) ١
المغرب - الدار البيضاء - مكتبة الهجرة - هاتف: ٢٢٥٤٢١٦٩ (٠٠٢١٢) ٥
فرنسا - باريس - مكتبة سنا - هاتف: ٤٨٠٥٢٩٢٨ (٠٠٣٣) ١

الطبعة الثانية

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م



دار الغوثاني للإسلاميات والترجمة

دمشق - حلبوني - هاتف: ٢٢٥٣٣٨ ١١ (٩٦٣+)
فاكس: ١١ ٢٢٥١٠١٣ (٩٦٣+) - جوال: ٤٥٣٦٣٨ ٩٤٤ (٩٦٣+) www.gwthani.com / gwthani@gmail.com

المنهج الفكري

في شرح المقدمة الجزرية

تأليف

ملا علي القاري

تحضير

أسامة عطايا

مراجعة

الأستاذ الدكتور أحمد شكري

كلية الشريعة - الجامعة الأردنية

دار الخوانساري للدراسات القرآنية

دمشق - سورية

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى حُكْمٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلاً ﴾ [الإسراء : ١٠٦] .

صدق الله العظيم

وقال رسول الله ﷺ :

« يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْءَانِ أَقْرَأُ وَأَرْتَقِ وَرَتَّلَ كَمَا كُنْتَ تُرْتَلُ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ مَنَزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا » .

صدق رسول الله ﷺ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أنارَ شرعه بكتابه المُبين ، وجَعَلَهُ هدايةً وتبصرةً للعالمين ، وقصَمَ به كيد أعدائه المُتَجَبِّرين ، ونصَبَ له دَعَائِمَ تُبَعِّدُ عنه كل ضغين ، فانقضُّوا رَاشِفِينَ من فيضه كما ينقضُّ اللَّيْثُ على رزقه من العرين ، والصلاة والسلام على من تلقى هذا الفيض العظيم ، وقلب به دَعْوَةَ عُتْبَةَ فأصبحت كالصَّريم ، وعلى آله وأصحابه المتقين ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام ملك الله العظيم .

أما بعد . . .

فقد قَيِّضَ المولى تبارك وتعالى لهذه المنظومة المسماة بـ« المقدمة فيما على قارىء القرآن أن يَعْلَمَهُ » رجالاً عظاماء يكشفون عن حقيقتها السُّتْرَ ، ويخرجون منها التُّبْرَ ، فقدموا لنا قواعدَها وأحكامَها وتطبيقاتَها عذبةً طريةً نشرب من معينها كما يشربُ الماء الصافي من البئر .

هذا ، ولما كان شرح الشيخ زكريا الأنصاري شيخ الإسلام والمسلمين - رحمه الله - شرحاً مُوفِّقاً ليس له مثل ؛ انتشر انتشاراً واسعاً بين الطلبة وأهل العلم ، ومع ذلك فإن الأئمة من القراء الكبار ، والمحرِّرين العظام ، رأوا نوع إبطاء في عرض تلك المعاني والعلوم والنكتِ الوفيرةِ المستفادة من هذا المتن ، فقام منهم العلامةُ المقرئُ الفقيهُ الحنفيُّ علي بن سلطان القاري رحمه الله ، فأوضح معانيها ، وحرَّرَ علومها ونُكَّتِها ، وبيَّنَ غامضها ، وحلَّ أَلغازها ، حتى بدت كالشمس في الأفق يسطع نورها على كل الشهب .

وإنني إذ أكتبُ هذه السطور لا يفوتني أن أحظى بذكر أصحاب الشرف والنخوة الذين كانت لهم اليد الطولى في تحقيق هذا الكتاب وتنقيحه وإخراجه ، منهم شيخي وأستاذي الكريم الذي قرأت عليه ختماً كاملاً بالقراءات العشر المتواترة في بلد القرآن والقراءات عربين الشيخ المقرئ محمد إحسان السيد حسن حفظه الله ، فقد أسهم كبيراً في تمحيص وحلّ مسائل ذات عُقدٍ واشتباك ، وكلُّ ما أفرغه محققه في الحاشية قد نهله من بحر شيخه الواسع ، فجزاه الله عنه وعن المسلمين كل خير .

وكذلك فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور يحيى الغوثاني ، فقد تفضل عليّ بإرشاداته وملاحظاته الجليلة الهامة خصوصاً فيما يتعلق في بحث مخارج الحروف وصفاتها ، إضافة إلى شرح كثيرٍ من عبارات الكتاب التي اكتنفها الغموض وقد تفضل علي بنشر هذا الكتاب في مكتبته دار الغوثاني فجزاه الله كلَّ خير .

كما إنني لأشكر فضيلة الشيخ المقرئ أحمد شكري ، والأستاذ فضل حميدات عليّ ملاحظاتهم الجليلة في هذا الكتاب ، وجهودهما الكريمة بالتدقيق العلمي واللغوي ، فجزاهما الله أيضاً خير الجزاء .

كما إنني لأشكر السادة الأفاضل القائمين على تلك الدار لما بذلوه من عناية كبيرة فائقة لينهل طلبة العلم من شرابها سائغاً نقياً عسى الله أن يتقبل منا صالح أعمالنا ، والحمد لله رب العالمين .

أسامة بن هيثم عطايا

تَرْجَمَةُ الْمُؤَلِّفِ (الشارح)

اسمه :

هو الإمام العلامة الشيخ نور الدين ، أبو الحسن ، علي بن سلطان محمد القاري ، الهَرَوِي ثم المكي ، الحنفي المعروف بـ «مُلاً^(١) علي القاري» .

نشأته :

ولد في حدود سنة ٩٣٠ هـ في « هراة » ، وتعلم فيها قراءة القرآن الكريم ، وحَفِظَهُ عن ظهر قلبٍ ، وجَوَّده ، وتلقَى فيها مبادئ العلوم وجلس في حلقات العلم هناك ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مكة المكرمة ، ولازمَ من كان فيها من العلماء الأجلاء ، فزاده ذلك نبوغاً وعلماً وفهماً وخشوعاً وإخلاصاً لله عزوجل ، وأكَبَّ على طلب العلم ولازم العلماء الأماثل .

اشتهر بـ « القاري » لأنه اشتغل بعلم القراءات من صغره ، وكان قد درس علم القراءات في بلده وأجاد حفظ القرآن ، وصلَّى به صلاة التراويح إماماً مع تمام حفظه وجودته فلقبوه بذلك ، ثم اشتهر به ، ثم واصل دراسته في ذلك العلم على مشايخ وقراء مكة المكرمة ، ثم اشتغل بتدريس علم القراءات والتجويد إلى جانب تدريسه العلوم الإسلامية الأخرى ، يشهد له بذلك مؤلفاته في علم القراءات والتجويد ورسم المصاحف وشروحه وتعليقاته .

رحلته :

رحل الشيخ علي القاري إلى مكة المكرمة بعد أن استفاد وحصل من العلوم

(١) مُلاً : بضم الميم وتشديد اللام كلمة فارسية معناها الأستاذ أو الشيخ .

لدئى علماء « هراة » الأفاضل الكثر ، ولكن لم يذكر أحد من المترجمين له تاريخ رحلته هذه .

وقد يكون من أسبابها تغلب الشاه اسماعيل الصفوي على هراة في سنة ٩١٦هـ ، وما تبع تغلبه عليها من حدوث فتنة عظيمة استمرت سنوات طويلة ، إلا أن قدومه إلى مكة المكرمة كان بعد ذلك بكثير ؛ حيث إن الشيخ القاري وصف الأستاذ أبا الحسن البكري (ت ٩٥٢ هـ) بقوله : « شيخ مشايخنا » وذلك يدل على أنه لم يلقه ، وعلى أنه قدم مكة المكرمة بعد وفاته أي بعد سنة ٩٥٢هـ .

وقد تتلمذ الشيخ القاري على جماعة من العلماء في مكة المكرمة وتأثر بهم ، ومنهم العلامة ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣ هـ) وهو أقدم شيوخه وفاءً ، فثبت بذلك قدومه إلى مكة المكرمة ما بين سنة ٩٥٣ و ٩٧٣ هـ .

وبذلك يتبين لنا أن إقامة الشيخ القاري في مكة المكرمة ، تتجاوز الأربعين سنة ، فقد توفي بها سنة ١٠١٤هـ .

طلبه العلم في البلد الأمين :

عندما دخل الشيخ البلد الحرام ، واستقام له طيب العيش فيه ، جلس في حلقات المشايخ يرتشف من رحيقهم ، وينهل من معينهم ، وما أكثرهم في ذلك العصر! وقد حمد الله عز وجل على ما منحه من نعم كثيرة من بينها الهجرة إلى البلد الطيبة والمجاورة فيها كما عبّر عن ذلك في كتابه « شم العوارض » فقال : « والحمد لله على ما أعطاني من التوفيق والقدرة على الهجرة من دار البدعة إلى خير ديار السنة التي هي مهبط الوحي وظهور النبوة وأثبتني على الإقامة من غير حولٍ مني ولا قوة »^(١) .

فمكة المكرمة تجبى إليها الثمرات ، ومن هذه الثمرات العلماء الأعلام

(١) « شم العوارض » (خ) ق (٢٥/ب) .

الذين تَحَلَّقَ حولهم طلاب العلم من كل مكان ، ليقروا في مختلف علوم الشريعة .

وكانت هذه المرحلة هي الثانية من حياته رحمه الله ، فانتظم في هذا السلك الذهبي ، وشرح الله صدره وأراد به خيراً ، وكان لا يُرى إلا ومعه كتاب أو بين يدي أستاذ .

ولازم علماء بيت الله الحرام سنواتٍ طويلة واستمر راغباً في العلوم مولعاً بالتعليم والتعلم حتى صار بارعاً عالماً يشار إليه بالبنان ، وبرع في عدد من العلوم منها القراءات والتفسير والحديث والأصول والكلام والعربية .

وظهر منه في فترة عيشه العفاف ، وكان يأكل من عمل يده اتباعاً لقوله ﷺ : « ما أكل أحد طعاماً قطُّ خيراً له من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده »^(١) فكان رحمه الله خطاطاً يعمل بالكتابة ويأكل من ذلك الكسب ، وكان يكتب كل عام مصحفاً بخطه الجميل ويقتات من ثمنه ، وغلب على حاله الزهد والعفاف والرضا والكفاف ، وكان قليل الاختلاط بغيره وكثير العبادة والتقوى ، شديد الإقبال على عالم السر والنجوى^(٢) .

محاربته البدع والمنكرات :

كان الشيخ علي القاري يكافح البدع والمنكرات الشائعة في زمانه ويستنكرها بلسان شديد ، وينكر على العامة مخالفتهم ، ويواجه العلماء بالتذكير والنصيحة ، وكانت كلماته مسموعة عند الناس لهيبته ، لذا فإنك ترى الناس من حوله التزموا السنة بشكل كبير ، وتركوا البدع والأهواء قطعاً حتى صار له وقعٌ خاصٌ بين علماء مكة رحمه الله .

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب : كسب الرجل وعمله بيده .

(٢) « البضاعة المزجاة » ص ٣٠ .

ورعه وتقواه :

كان الشيخ القاري دِيناً تقياً ورعاً زاهداً عفيفاً نزيهاً ، وكان يرى أن التزلف إلى الحكام وقبول منحهم والاشتغال بالمناصب الرسمية يضر بالإخلاص والورع ، وقد ألف في ذلك رسالة سماها « تباعد العلماء عن تقريب الأمراء » وكان يردد دائماً قوله : رحمَ الله والدي كان يقول لي : (ما أريد أن تصير من العلماء خشية أن تقف على باب الأمراء)^(١) .

والقاري، في موقفه هذا متبع لعدد من الأئمة مثل الإمام أبي حنيفة ، وسفيان الثوري والفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وأبي جعفر الطبري وأمثالهم ، وقد أعرض عن منح الحكام ولم يقبل أيّ وظيفة رسمية ، وواجه الحكام وعلماء السوء بالإنكار ، وخوّفهم بالله تعالى ، ونَدَدَ بهم بشدة ، وكان عفيفاً نزيهاً قنوعاً بما حصل له من عمل يده ، راضياً بالكفاف من الرزق ، متوكلاً على الله تعالى ، متشبهاً بأولئك السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين .

ثناء العلماء عليه :

قال فيه محمد أمين المحبّي في « خلاصة الأثر » : (أحد صدور العلم ، فرد عصره ، الباهر السميت في التحقيق وتنقيح العبارات ، وشهرته كافية عن الإطراء بوصفه)^(٢) .

وقال فيه عبد الملك العصامي في « سمط النجوم » : (الجامع للعلوم العقلية والنقلية والمتضلع من السنة النبوية ، أحد جماهير الأعلام ، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام)^(٣) . وتبعه في وصفه هذا غير واحد من الأعلام .

وقال عنه الشيخ عثمان العرباني في « الرمز الكامل » : (وهو من كبار

(١) « مرقة المفاتيح » (٢٥٤/١) .

(٢) « خلاصة الأثر » (١٨٥/٣) .

(٣) « سمط النجوم » (٣٩٤/٤) .

المصنفين وعظماء المؤلفين ، كنز المحققين والحفاظ ، ورئيس المدققين والوعاظ (١) اهـ

ووصفه عدد من العلماء بالمجدد ، وعده بعضهم مجدد زمانه ووردت عنه عبارات تفيد أنه يرى هذا في نفسه (٢) ، ومع كل هذا الثناء عليه والتقدير له ولعلمه ، وُجد من يعترض عليه ويرد أقواله ويراه متطاولاً على العلماء السابقين ومنتقياً لهم ومجتزئاً عليهم بالتخطئة ، ومتعصباً لمذهبه الحنفي (٣) .

شيوخه :

أخذ الشيخ القاري عن علماء أجلاء كثر ؛ لأنه سكن في بلد تهوي إليه أفئدة المؤمنين ، وقد اعتاد أن يذكر في كتبه كبار شيوخه الذين تلقى عليهم القراءة وصحبهم ولازمهم واستفاد منهم وتخرج عليهم ، نذكر بعضاً منهم :

١- الشيخ أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي شيخ الإسلام المشهور المولود في مصر سنة (٩٠٩) هـ والمتوفى في مكة سنة (٩٧٣) هـ .

٢- علي بن حسام الدين المتقي الهندي صاحب « كنز العمال » العلامة الكبير المحدث المتوفى سنة (٩٥٢) هـ تقريباً .

٣- عبد الله بن سعد الدين العمري السندي ثم المكي الحنفي العلامة الفقيه المحدث القاضي المتوفى سنة (٩٨٤) هـ .

٤- محمد بن أبي الحسن البكري الصديقي الشافعي المصري الإمام العالم العلامة المحدث الفقيه النحرير المتوفى سنة (٩٩٤) هـ .

(١) « التعليق الممجد » ص ٢٧ (الفائدة التاسعة) ، وفي مقدمة تحقيق « شرح شرح نخبه الفكر » وكتاب : الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث ، عبارات أخرى في الثناء عليه .

(٢) رسائل ابن عابدين (٣٤٦ / ١) .

(٣) « خلاصة الأثر » ٣ / ١٨٥ و ١٨٦ و « سمط النجوم » (٣٩٤ / ٤) .

٥- أحمد بن بدر الدين العباسي الشافعي المصري ثم الهندي الفقيه المتوفى سنة (٩٩٢) هـ .

٦- عطية بن علي بن حسن السلمي المكي المشهور بزين الدين عالم مكة وفقيها ، انتهت إليه رئاسة الشافعية المتوفى سنة (٩٨٢) هـ .

٧- قطب الدين محمد بن أحمد بن قاضي خان محمود النهروالي الحنفي المؤرخ المتوفى سنة (٩٩٠) هـ .

تلاميذه :

أما تلامذته فهم كثر ، إذ إنه إمام عصره ، فريد دهره ، علم عالم جليل ، محدث فقيه ، مقررء ، له اليد الطولى في كثير من العلوم ، فمن كبار تلامذته :

١- عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد ، أبو الوجاهة العمري المرشدي العلامة الفقيه القاضي مفتي الحرم المكي ، ولد سنة (٩٧٥) هـ ، وتوفي سنة (١٠٣٧) هـ .

٢- أبو عبد الله محمد بن فروخ الموروي المكي الحنفي ، كان عالماً عاملاً ، ولد سنة (٩٩٦) هـ وتوفي سنة (١٠٦١) هـ .

٣- محيي الدين عبد القادر بن يحيى بن محمد بن مكرم الشافعي الحسيني الطبري العلامة الإمام المفتي الخطيب ، ولد سنة (٩٧٦) هـ وتوفي سنة (١٠٣٣) هـ .

٤- الشيخ الإمام السيد معظم الحسيني البلخي رحمه الله .
وتراجم هؤلاء مدونة في الكتب المختصة ، تبين مدى سعة علمهم وفضلهم في ذلك لما استنشقوه من رحيق شيخهم .

مؤلفاته :

أما مؤلفاته فقد كثرت واشتهرت وذاعت وكثرت نسخها وعظم فضلها

ونفعها عند أهل العلم ، وقد قاربت (١٤٨) مؤلفاً ، نذكر منها :

من مؤلفاته في علوم القرآن والتجويد والقراءات :

١- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

٢- الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي .

٣- شرح « حرز الأمانى ووجه التهاني » (الشاطبية) .

ومنها في علم التفسير :

٤- أنوار القرآن وأسرار الفرقان .

٥- حاشية على تفسير البيضاوي .

٦- الجمالين على الجلالين .

٧- العلامات البينات في بيان بعض الآيات .

ومنها في علم العقيدة :

٨- شرح الفقه الأكبر للإمام الأعظم أبي حنيفة .

٩- الضوء المعالي لبدء الأمالي .

١٠- شم العوارض في ذم الروافض .

ومنها في علم الحديث ومصطلحه :

١١- شرح مسند أبي حنيفة النعمان .

١٢- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى) .

١٣- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعية (الموضوعات الكبرى) .

١٤- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني .

ومنها في علم الفقه وأصوله :

١٥- فتح باب العناية بشرح النقاية .

١٦- حاشية على كتاب فتح القدير .

١٧- صلوات الجوائز في صلاة الجنائز .

١٨- الاستدعاء في صلاة الاستسقاء .

١٩- توضيح المباني وتحقيق المعاني .

ومنها في السيرة والتاريخ :

٢٠- جمع الوسائل في شرح الشمائل للترمذي .

٢١- شرح الشفاء للقاضي عياض .

٢٢- الأثمار الجنية في أسماء الحنفية .

٢٣- نزهة الخاطر الفاكه في ترجمة الشيخ عبد القادر .

وله أيضاً مؤلفات كثيرة في غير هذه الموضوعات كالأذكار والأدعية واللغة والتصوف ونحو ذلك ، مما يدلُّ على سعة عقله وعمق تفكيره وحبه للعلم .

وفاته :

توفي رحمه الله بمكة المكرمة سنة ألف وأربع عشرة من الهجرة ، في شهر شوال ، ودفن في مقبرة المَعْلَلة بمكة المكرمة ، وحدد مكان قبره الشيخ أحمد القطان في كتابه « تنزيل الرحمات »^(١) .

ولما بلغ علماء مصر خبر وفاته صلوا عليه صلاة الغائب في جامع الأزهر في جمعٍ حافلٍ عظيمٍ يجمع أكثر من أربعة آلاف نسمة^(٢) .

* * *

(١) ١٢٨/٢ .

(٢) مصادر الترجمة : « خلاصة الأثر » (٣/١٨٦) ، و« الفتح المبين » (٣/٩٠) ، و« البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » (١/٤٤٦) ، و« سمط النجوم » (٤/٣٩٤) ، و« الأعلام » للزركلي (٥/١٦٦) .

ترجمة المُصنّف (الناظِم)

اسمه ونسبه :

هو الإمام الحافظ المقرئ المحقق المدقق الحجة شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي ، ثم الشيرازي الشافعي المعروف بـ « ابن الجزري » شيخ الإقراء في زمانه وشيخ الإسلام .

ولادته ونشأته :

ولد رحمه الله في دمشق الشام سنة ٧٥١هـ ليلة السبت في الخامس والعشرين من شهر رمضان ، ونشأ بها وأتم حفظ القرآن في الرابعة عشرة من عمره .

ولقب بـ « ابن الجزري » نسبةً إلى جزيرة ابن عمر شمال الموصل قرب نهر دجلة .

طلبه للعلم :

حفظ القرآن الكريم سنة ٧٦٤هـ وأجازه خال جده محمد بن إسماعيل الخباز ، ثم أخذ القراءات إفراداً على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السُّلَّار ، والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان ، والشيخ أحمد بن رجب خلال سنة ٧٧٦ و٧٧٧هـ .

ثم بعدها جمع للسبعة على الشيخ إبراهيم الحموي ، ثم جمع القراءات بمضمن كتبٍ عديدة على الشيخ أبي المعالي ابن اللبان الدمشقي سنة ٧٧٨هـ .

رحلاته :

تنقل رحمه الله بين عدد من الأمصار ، ففي سنة ٧٦٨هـ حج إلى بيت الله الحرام ، وذهب إلى المدينة المنورة وقرأ فيها بمضمن « الكافي » و« التيسير » على الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب والإمام .

ثم في سنة ٧٦٩هـ رحل إلى القاهرة وجمع القراءات الاثني عشر على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي ، وللسبعة بمضمن « العنوان » و« التيسير » و« الشاطبية » على أبي عبد الله محمد بن الصائغ ، ولما أكمل على الشيخين المذكورين رجع إلى دمشق .

ثم رحل ثانية إلى مصر وجمع على ابن الصائغ للعشرة بمضمن الكتب الثلاثة المذكورة و« المستنير » و« التذكرة » و« الإرشادين » و« التجريد » ثم على ابن البغدادي للأربعة عشر ما عدا اليزيدي ، ثم رجع إلى دمشق وجمع بها السبعة في ختم على القاضي أبي يوسف الحنفي ثم رحل ثالثة إلى مصر وقرأ بمضمن « الإعلان » وغيره على الشيخ عبد الوهاب القروي ، وسمع كثيراً من كتب القراءات وأجيز بها .

وقرأ الحديث والفقه والمعاني والبيان والأصول على كثير من شيوخ مصر منهم الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني ، وأجازه بالإفتاء شيخ الإسلام المقرئ المحدث المؤرخ أبو الفداء إسماعيل بن كثير قبيل وفاته سنة ٧٧٤هـ ، وكذلك أذن له الشيخ ضياء الدين سنة ٧٧٨هـ ، وكذلك شيخ الإسلام البلقيني سنة ٧٨٥هـ ، وجلس للإقراء تحت قبة النسب بالجامع الأموي سنين .

طلابه :

تخرج على يده رحمه الله علماء وقرأ كثيرون ، فممن أكمل عليه قراءة العشر بالشام ومصر :

١- ابنه أبو بكر ، أحمد [شارح طيبة النشر] .

- ٢- الشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي .
- ٣- الشيخ أبو بكر بن مصباح الحموي .
- ٤- الشيخ نجيب الدين عبد الله بن قطب بن حسن البيهقي .
- ٥- الشيخ أحمد بن محمود الرومي .
- ٦- الشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي ، وكثيرون آخرون .
وأما الذين قرؤوا عليه ولم يكملوا فهم أيضاً كثيرون ، منهم ابنه الشيخ أبو الفتح محمد ، والشيخ أبو القاسم الحسيني ، والشيخ يعقوب بن عبد الله ، وغيرهم .

مؤلفاته :

ألف رحمه الله كتباً كثيرة في مختلف العلوم والفنون منها :

- ١- النشر في القراءات العشر .
- ٢- منظومة طيبة النشر .
- ٣- تحبير التيسير في القراءات العشر .
- ٤- غاية النهاية في طبقات القراء .
- ٥- التمهيد في علم التجويد .
- ٦- الهداية في فنون الحديث .
- ٧- الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين .
- ٨- الجوهرة في النحو .
- ٩- الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا .
- ١٠- المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد .
وغيرها كثير أيضاً .

وفاته :

توفي رحمه الله في شيراز ضحوة الجمعة لخمسِ خلون من ربيع الأنور سنة ٨٣٣هـ عن ٨٢ سنة ودفن بدار القرآن التي أنشأها بها ، رحمه الله وأسكنه واسع رحمته^(١) .

* * *

(١) انظر ترجمته في « غاية النهاية » (٢٤٧/٢) ، و« طبقات الحفاظ » للسيوطي ٨٥/٣ ، و« الضوء اللامع » ٥٥/٩ ، و« الأعلام » للزركلي ٤٥/٧ .

شروح متن الجزرية

دخل متن الجزرية أفئدة القراء الكبار وغيرهم بما احتواه من نكت وفوائد وتعليقات يعيش معهم فضلها أثناء التلاوة والقراءة ، إضافةً إلى ما احتواه من الاتزان العروضي للأبيات ، والمعاني المَعِينَةُ اللغوية منه ، حتى حرك عزيمتهم إلى شرحه ، والتقصي في استخراج درره ، والعمل على حل ألغازه وألفاظه ، وكل منهم حاول أن يشرحه بشرح يودع فيه ما لم يودعه قريبه وسابقه ، ليُظهر ما فيه من مكنونات وتنبهات غفل عنها غيره حتى كثرت عليه الشروح وزادت عليها الحواشي ، وربت على ثلاثين شرحاً ، نذكر منها هنا ما تيسر لنا معرفته .

فأول من سعى وخطا خطاه الأولى في شرحها وغاص في معانيها الإمام أبو بكر أحمد بن محمد الجزري (ت نحو ٨٣٥ هـ) ابن ناظم هذا المتن المبارك ، شرحها شرحاً وافياً سماه « الحواشي المفهومة في شرح المقدمة » وقد طبع هذا الكتاب منذ مدة طويلة بمصر ، ومكتبات العالم الإسلامي مليئة بالمخطوطات من هذا الكتاب الجليل .

وشرحه بعده عبد الدائم الأزهري (ت ٨٧٠ هـ) بشرح سماه : « الطرازات المُعلِّمة في شرح المقدمة » ، وهو مطبوع .

ثم تلاه العلامة زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، وقدم لهذا المتن شرحاً مبسطاً أثنى عليه العلماء خيراً ، وقد طبع طبعات عديدة .

وقد ترجم هذا الشرح إلى اللغة التركية محمد بن أحمد المعروف بـ « صوفي زاده » (ت ١٠٢٤ هـ) وقال في تأريخ ترجمته : « أُترُجِّة » تحديداً لها وهي سنة (١٠٠٤ هـ) وإشارةً إلى حديث « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأترجة » .

وشرحه برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري (من علماء القرن التاسع) وتوجد منه نسخة في المكتبة الأزهرية .

ثم تلاه الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) فشرحه شرحاً وافياً مختصراً سهلاً ، دقيقاً في عرض الأفكار ، كُتِبَ له القبول ، وذاعت شهرته في شتى البقاع وسماه « الدقائق المحكمة في شرح المقدمة » وقد طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة ، ومكتبات العالم ممتلئة بنسخ مخطوطة عنه .

هذا ، وقد وضع الشيخ أبو النصر عبد الرحمن بن محمد النحراوي المصري الشهير بالمُقَرِّي شرحاً وفوائد على الشرح السابق سماه « النكات الحسان على شرح شيخ الإسلام لمقدمة تجويد القرآن » وقد طبع في مصر ، كما وضع سيد لاشين أبو الفرج شرحاً عليه سماه : « دروس مهمة شرح الدقائق المحكمة في شرح المقدمة » ، وهو مطبوع .

وشرحه الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) صاحب « المواهب » شرحاً سماه « اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية » .

وشرحه محمد بن عمير بن مبارك الحضرمي الملقب بـ : بَخْرَق (ت ٩٣٠هـ) وسماه : « ترجمة المستفيد لمعاني مقدمة التجويد » ، ومنه نسخة في مكتبة برامبور في الهند .

ثم تلاه الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الدلجي (ت ٩٤٧هـ) شارح كتاب الشفاء وشرحه شرحاً موجزاً جيداً .

وشرحه أيضاً الشيخ محمد بن عمر المعروف بـ « قورد أفندي » (ت ٩٩٦هـ) شرحاً باللغة التركية ولم تفد المصادر معلومات عن نسخ خطية لهذين الشرحين .

ثم تلاه العلامة المؤرخ عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى المعروف بـ « طاش كوبري زاده » (ت ٩٦٨هـ) وشرحه شرحاً كان مَنْ بَعَدَهُ عالمة عليه ،

لا يستغني عنه قارئ للقرآن لما فيه من فوائد ونكت ولغويات خلت من غيره ، وقد طبع طبعةً خالية من ذكر مكانها ومصدرها .

وكذلك شرح الشيخ رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بـ « ابن الحنبلي » (ت ٩٧١) وشرحه شرحاً وافياً سماه « الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية » فرغ منه في صفر سنة ٩٤١ .

وشرحه الإمام ملا علي القاري وسيأتي الكلام عنه مفصلاً .

ثم تلاه الشيخ عمر بن إبراهيم بن علي بن المسعدي المقري الشافعي (ت ١٠١٧) وشرحه شرحاً مبسطاً مفيداً سماه « الفوائد المسعدية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية » لما يطبع بعد ، ومنه نسخة خطية في مكتبة الأسد الوطنية برقم (٣٩٦٦) .

وشرحه أبو الفتوح سيف الدين بن عطاء الله الوفائي البصير (ت ١٠٢٠) وسماه : « الجواهر المضية على المقدمة الجزرية » ، ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف ببغداد .

وجاء بعده الشيخ علاء الدين علي بن محمد بن ناصر الدين الطرابلسي الدمشقي (ت ١٠٣٢) وشرحه شرحاً مفيداً أيضاً لم يطبع بعد وسماه « الفوائد الجلية على المنظومة الجزرية » ومنه نسخة كذلك في مكتبة الأسد الوطنية برقم (٦٥٠٦) .

وجاء بعده الشيخ حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشافعي الشهير بالمدابغي (ت ١١٧٠) ووضع حواشٍ مفيدة على هذا المتن ، وهو أيضاً مخطوط ، ومنه نسخة في مكتبة الأسد الوطنية برقم (١٠٥٧٧) .

ومن شروحه أيضاً شرح الشيخ محمد بن كمال الدين المدني المسمى بـ « الفوائد المحررة في شرح المقدمة » وهو مخطوط في المكتبة السابقة برقم (١٠٨٤٧) .

وشرحه منصور بن عيسى بن غازي الأنصاري السمنودي (ت بعد ١٠٨٤)
وسماه : « الدرة المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية » ، كما ذكر
عمر رضا كحالة^(١) .

وشرحه أحمد بن يحيى السوسي ، ومنه نسخة في دار الكتب الوطنية
بتونس .

وشرحه محمد بن بشير الشهير بالغزوي (ت بعد ١٣٠٥) وسماه
« التعليقات الوفية على متن الجزرية » ، منه نسخة ببغداد .

وشرحه محمد بن علي يالوشة الشريف وسماه « الفوائد المفهمة في شرح
الجزرية المقدمة » . وهو مطبوع بتونس .

وشرحه عبد الرزاق بن علي موسى (معاصر) شرحاً ميسراً بأسلوب سهل
وسماه : « الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية » وضمنه عدداً من
التنبيهات المهمة ، وهو مطبوع .

وشرحه أبو عبد الرحمن هاني بن محمد القاضي وسماه : « المنح الإلهية
شرح مقدمة الجزرية » ، وهو مطبوع .

وشرحه محمود محمد عبد المنعم العبد ، وسماه : « الروضة الندية شرح
متن الجزرية » ، وهو مطبوع بتحقيق : السادات السيد منصور أحمد .

وقد توجد شروح أخرى غير هذه وإن دلت كثرة هذه الشروح على شيء
فإنها تدل على المكانة المميزة لهذه المقدمة بين علماء التجويد ، والمنزلة
العالية لها بينهم ، ولعل من أهم أسباب اشتهاها مقام ناظمها وشهرته الفائقة
في هذا العلم ، واحتواؤها على جميع أحكام التجويد وسهولة عبارتها
وقصرها .

* * *

(١) « معجم المؤلفين » ١٨/١٣ .

كتاب (المنح الفكرية)

منهج الشارح فيه :

يُلحظ من العرض السابق لشروح الجزرية أن شرح ملاً علي القاري قد سبق بشروح عديدة وتبعه كثير من الشروح ، فهو يمثل واسطة عقدها ، وقد امتدحه وأثنى عليه كثير من العلماء ، حيث إنه امتاز بعدد من الأمور ، منها : ما في كتابه من التعمق والتفكيك لعبارة الناظم وحل ألغاز كثير من الألفاظ ، يزداد على هذا ما في شرحه من قوة ، وضبط ، وجزالة ألفاظ ، واستدراكات ، وتعقبات على الشروح التي سبقتة ، فكان هذا الشرح عمدة للمحققين ، وأساساً للمبتدئين ، ولا شك أن المنزلة العلمية التي تبوأها القاري كانت سبباً مهماً لانتشار شرحه وذيوعه بين العلماء وقبولهم له واعتمادهم عليه .

وسلك القاري في شرحه منهجاً أطال فيه النفس وناقش الأقوال ورجح بينها وردّ على ما لم يرتضه منها ، وتعقب كلام الشراح السابقين بالنقد والتمحيص والموازنة والترجيح .

وفصّل في بعض المسائل بما أخرجها أحياناً عن المقصود وأبعده عن الموضوع .

وكثرت في هذا الشرح تعقبات القاري على الشراح قبله في قضايا لغوية وتجويدية عديدة ، وقد لاحظت من خلال تحقيق الكتاب أن لكثير من هذه التعقبات قيمة علمية كبيرة ، ودلالة على دقة القاري في قراءته لكتب من سبقه ، وتمحيصه في عباراتهم ، وتدقيقه في أقوالهم ، إلا أن في عدد من هذه

التعقبات مبالغة أو تخطئة في غير موضعها^(١) ، ومما يؤخذ على القاري أنه بعد أن يخطيء الشراح السابقين في أمر يقول به في موضع آخر^(٢) ، كما وقع القاري في الوهم في عدة مواضع من شرحه^(٣) ، وقد تعمدت تصحيح المعلومة والتعليق على كلام القاري بأسلوب غير مباشر ، تقديراً للشارح وظناً مني أن هذا الأسلوب أفضل وأسلم ، ويبقى هذا الشرح محتويًا على علم غزير وفوائد كثيرة وتعليقات مهمة نافعة .



-
- (١) من الأمثلة عليها : ردّه على المصري في اقتراحه تعديلاً على بيت (البيت رقم ٨٤) ورده على المصري في عدد ورود (بثسما) في القرآن (في شرح البيت رقم ٨٧) ورده على المصري (في شرح البيت ٧٠) ورده على ابن المصنف (في شرح البيت ٧٧) .
- (٢) من الأمثلة عليها أنه كان عادة يرى أن قصر المهموز من الناظم اتباع لمذهب حمزة في الوقف على الهمز ، لا ضرورة كما يقول بعض الشراح ، وفي شرحه للبيت رقم ٥٥ قال « بالقصر ضرورة » .
- (٣) من الأمثلة عليها : عزوه الحديث إلى الصحيحين وليس في أحدهما (في شرح البيت ٧٨) وعزوه الحديث للموطأ وسنن النسائي وليس فيهما (في شرح البيت ٣٢) وتجويزه المد والتوسط والقصر في (عين) من الطريقتين (في شرح البيت ٧٠) وعزوه كلاماً للداني في « المقنع » وليس فيه (في شرح البيت ٨٦) وترجيحه أن الألف صورة للهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة مطلقاً (في شرح البيت ٧٢) وإطلاقه إجماع القراء (في شرح البيت ٩٣) .

وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق كتاب « المنح الفكرية » ثلاث نسخ خطية ، وفيما يلي وصفها .

تعريف بالنسخة الأولى : (نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة)

● نسخة قديمة قريبة عهد بمؤلفها ، من الحجم الكبير ، في كل صفحة حوالي واحد وعشرون سطرًا ، متوسط كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة ، وعدد أوراقها مئة ورقة واثنان .

● على الصفحة الأولى من المخطوط تملك باسم عبد الله نجيب بن السيد محمد سندي سَهْرَلي ، وعليها أيضاً ختم ووقف باسم مدرسة محمود بن زياد ، وعليها عنوانها المشهور ، وقد كتبت بخط خضر بن الحاجي علي القنوي سنة ١٠٩٧هـ من ذلك يظهر أنها قريبة عهد بالمؤلف رحمه الله .

● خطها حسنٌ مقروء ، وأوراقها بحالة جيدة وحسنة يزينها إطار الصفحة الذهبي والألوان الجميلة .

● على هامش بعض صفحاتها استدراقات مما سقط من أصلها عند نسخها ، وأخطاؤها قليلة ووضع فوق كل آية قرآنية خطٌ يميزها عن بقية الكلام ، ورمزت لها بالرمز « أ » .

تعريف بالنسخة الثانية (نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق) :

● نسخة قديمة من الحجم الصغير ، في كل صفحة خمسة عشر سطرًا ، متوسط كل سطر حوالي ثلاث عشرة كلمة ، وعدد أوراقها مئة وتسعة وعشرون

ورقة ، وقد خلت من اسم كاتبها وتاريخ نسخها ، وهي من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، أما رقمها فهو (٦٤١١) .

● خطها حسنٌ مقروء ، ولكن اعتورتها بعض الأخطاء الكتابية والنحوية وبعض النقص .

● على هامش أكثر صفحاتها استدراقات تابعة لما سقط منها بطريق السهو ، وبعض هذه الهوامش قد يكون عنوانةً لبحثٍ معين .

● ورقها لا يزال بحالةٍ مقبولة يسهل قراءة ما فيها دون صعوبة ، وقد رمزت لهذه النسخة في الحاشية بالرمز « ب » .

تعريف بالنسخة الثالثة : (نسخة مكتبة الدولة ببرلين)

● كتبت هذه النسخة سنة ١١٢٤هـ ، وتقع ضمن مجموع تشكل فيه الأوراق (٦٨-١٣٠) أي أن عدد أوراقها ثلاث وستون ورقة من الحجم الكبير ، وعدد الأسطر في الصفحة واحد وعشرون سطراً ، ورقمها في المكتبة ببرلين (٥٢٢) .

● تنقص هذه النسخة عدة أوراق من أولها ، حيث يبدأ الموجود منها بشرح البيت ٢٠ من المنظومة ، وفي وسط النسخة سقط عدة أوراق أيضاً . وخطها مقروء بصعوبة ، وفي بعض صفحاتها تعليقات يسيرة .

● أثبت في آخر النسخة اسم كاتبها وهو : (محمد أكرم بن الحافظ أمان الله . . .) . وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ج) .

تعريف بالنسخة المطبوعة :

● طبع هذا الشرح سنة ١٣٢٢هـ بالمطبعة الميمنية بمصر ، ثم أعيدت طباعته سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر وبحاشيتها شرح زكريا الأنصاري ، وخلت هذه الطبعة من أية معلومات عن أصولها الخطية ، وتقع في ٨٤ صفحة من القطع الكبير .

● أعيدت طباعة هذه النسخة بصفتّ جديد سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ونشرتها دار المنهاج بالقاهرة ، حيث جعلت بقطع متوسط وبلغ عدد صفحاتها ١٨٠ صفحة ، وقد قمت بالمقارنة بين الطبعتين فوجدتهما متطابقتين تماماً .
وقد كنت أستعين بهذه النسخة عند الحاجة إليها في العبارات الغامضة والتراكيب المشكّلة وعند الحاجة ، ورمزت لهذه النسخة بالرمز (د) .
وقد اطلعت أثناء العمل في تحقيق الكتاب على طبعة جديدة له بتحقيق أبي عاصم حسن بن عباس ، نشرتها مؤسسة قرطبة ، وصدرت الطبعة الأولى منها عام ٢٠٠٢م وورد في هذه الطبعة أن المحقق اعتمد على نسختين خطيتين محفوظتين بدار الكتب والوثائق بالقاهرة وعلى النسخة المطبوعة .

* * *

منهج التحقيق

- ١- قمت بنسخ نص الكتاب حرفياً من النسخة « أ » ، ثم قمت بمقابلتها عليها ، ثم بمقابلتها على النسخة « ب » و « ج » وأحياناً « د » لبيان ما أشكل في النسخة الأولى أو سقط منها ، وكنت اعتمد إثبات ما أراه أقرب للصواب في المتن مع الإشارة إلى الاختلافات المهمة بين النسخ في الحاشية .
- ٢- عزوت الآيات القرآنية والألفاظ المستشهد بها من الآيات إلى سورها مع ذكر رقم الآية ، وجعلته بين حاصرتين ضمن المتن لئلا أثقل الحاشية بكثرة الإحالات مع ملاحظة تركي لهذا العزو أحياناً حين يكون الاستشهاد بكلمة واحدة خاصة فيما يكثر ورودها منها وإذا كان اللفظ القرآني وارداً في أكثر من سورة اكتفيت غالباً بأحدها .
- ٣- عزوت القراءات القرآنية لقارئها ووثقتها من مصادرها المعتمدة ، وميزت الشاذ منها بالحكم عليه بالشذوذ .
- ٤- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة وعزوت أبيات الشعر إلى قائلها وأحلتها إلى مظانها .
- ٥- عرفت بالأعلام والكتب الواردة في الكتاب بإيجاز إلا ما لم أستطع تعريفه منها ، وتركت التعريف بالأعلام المشهورين جداً كالصحابه وأئمة المذاهب .
- ٦- وثقت الأقوال التي أوردتها المؤلف وذلك بالرجوع إلى الكتب المنقول منها ، إلا ما لم يتيسر لي توثيقه ، كما أثبت رقم الصفحة المنقول منها في الحاشية ، أو في متن الكتاب بين حاصرتين بالنسبة للكتب التي كان المؤلف

يكثّر من النقل منها وهي : شرح ابن الناظم ، وخالد الأزهري ، وذكريا الأنصاري ، وطاش كوبري زاده (الرومي) ، ولامية الشاطبي ، وراثيته ، والمقنع^(١) .

٧- شرحت الألفاظ الغريبة والرموز المستخدمة في الكتاب معتمداً على أمهات كتب القراءات والتجويد واللغة وغيرها .

٨- رقت أبيات المنظومة وضبطتها بالشكل التام .

٩- استخدمت عدداً من الرموز في التحقيق هي :

﴿﴾ لحصر الآيات القرآنية

« » لحصر أسماء الكتب والكلمات التي ينه إليها المؤلف أو يشرحها .

() لحصر الأحاديث الشريفة وأبيات المقدمة الجزرية ، والأقوال

المنقولة .

[] لحصر ما أضفته إلى المتن من عناوين وتوثيقات وترقيم الآيات .

هذا وأسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل ، وأن ينفع به من قرأه ، وأن يتجاوز عما وقع لي فيه من سهوٍ أو قصور وأن يوفقني لخدمة كتابه العظيم على الوجه الذي يرضيه سبحانه .

* * *

(١) لم أتمكن من معرفة مراد المؤلف بالشارح المصري ، وقد قمت بمقارنة بعض عباراته بما تيسر لي الوقوف عليه من شروح المقدمة فلم تتطابق ، ولا أدري ما السبب الذي حمل المؤلف على عدم التصريح باسم هذا الشارح ، وكذلك الحال بالنسبة للشارح اليماني ، أما شرح بحرق فلم يتيسر لي الوقوف عليه .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نماذج من
صور بعض صفحات المخطوطات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح جندي لعلی القادری

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اودع حواصلي كتابنا في فؤادك
من اودع البصائر في بطن الكواكب
في صفاة الجليلية • وانزل القرآن
مع وساطة الروح الامين • على رسولنا
الذي اشار الى صفاته في سورة ص
من بين انبياء • وادخله الميثاق
قلب اول العباد • صلح وسلم عليه
القرين الذي والمرشدين له
والجودين • لا اذ اودعوا القلوب
التي حضرت جنانا لثنتين • على
ليحة فاحة الكتاب • وادعوا
عالمها الله بطه لثمة وكوره
شيخ الاسلام والسلمين • وسندنا
عشق القديس محمد بن محمد

أما ريت لها شرفا كما سلاه
كما فلا شرف بياني ان
يكون له يقول بلين
سبحه بانجات بار الاضانه
ان ان العبادات اتقوله
ان منسب اليه فاليها يكون
على الاستقبال لشرف ان
عاش ذلك لوجه له
قال لا يقبل المتولى لم يقع
فرائده قال هذا القول
حسن اللحن بالاكابر
واوه بالانظر فيها
على فيها • ووجهه
مضاها من حصة لاجعة
لا بسم الله على
في تشبه اوليها
كان الاول في ان
المنسب العباد على

كانت انشاق لمراتب العاقبة
تتمه الامم صغار العاقبة
يحد للجزيرة لان المراد صفاها بان
منسوب في الجزير

ذات

صورة الصفحة الأولى من المخطوط (أ)

٥٠٠

اليد في موضع الاستراحة والامن انضمت اليها بعد فتح اليد
 نحو اليد والذناه وغلبا التروم والاعمال بما عرفت لعدم التواضع
 مشهرا واتما لكونه العارضة وهو كما لو كان كمن بعده شغل أو
 نحو ولا تسول الفضل وانما الناس ويوسيد وحسنه ويزال
 وقد نفع لوسن استبرق في الحيز من هذا روم ولا أجمام لكان
 انما هو من سب كس ليشه حال الوصل واليك عند انضمت
 رذائب المتعصية فلا يتدبرها فلا تحجب التروم والاشتمام بغير
 عنوان ووقف اذا التفت وكذا العزة بوجوبها على غيرها على
 ما قبلها في قرارة حمزة واشتمام حيث قرأ بالزوم والاشتمام
 وشبهها لانتها وكذا العزة ومن ترك عليها فكان العزة ملغوظا بها
 كما فرغ به يمكن فظفت هذه الاحكام التي في حكم المستغنى
 من المرام فقلت وانا تانيف وعارض اللام مستغنى التروم
 الاشتمام واليقين ان العارض من التوكة بيشتمل هم الجمع
 فلا يحتاج الى التوضيح بهذا وجه التفسير بقرارة لكونه في
 عيب معلوقا وبعض ركعتين يرفع بعض كل ان الترتيب في
 من المضائق اليه اير ويقص من التوكة بركته وكفايته وتتم
 المقدم بها حيث علم الترتيب بها حيث الوقوف ايها الذي بين
 المنطق وقد استمر في ذلك وجاء فيها القاء وانما ذكر في الزا
 والتمام الى الشداوق قد مضى فليكن المقدمه بفتح يالا صافه على
 استعمال الية لانه قال المصنف انه للضرورة والمنطق مصدر
 ويعتبر ان يراو به المعنى المنعوت واللام في العزة للمهمل الذي

تقدم وبنها وبتين ما سن لفظا متقدمة صنعة الجناس نحو قوله تعالى
 قائم وجهك للدين القويم عنما هو مقدر وتكرر في موضع الية
 الشاير في القرآن تقدمه تفضيلا من تفضيل وانما كوا من الضا
 الاضطرار بالاسم فتعاليم ثمرات ضا وانت شوايات شق
 من المنظر لما يطر اير سطر والمكراو بصفت ان في نظر المقدمه في وجه
 بعض المنسوخ في المنصوب والاوالم ترح لئلا ذكره التروم ليريدون
 نقص مضاعفا غيب صحيح في مواضع في الصحاح نقص في
 بعض واحد وان كان باينها تخفا نعم باب التثقل اصله لا تخفف
 مشتقة ان نقصا مشيلا فشيئا والظاهر ان المراكو هنا مجردا
 اير في المنظر نظير هذه المقدمه في علم تجويد العزاة ومن يتق العزاة
 الشراي تحفة مستعدة وهدية تصدق فيها الله عفا في الزا
 والعزوة تقدمه بتدراا بؤوة وقال التمام حال كونها تقدمه
 فتنها بها متعاقبة ثم تجوز ان يكون قابر الزا والشراي في
 اوجها حدث نونه لانا صافه والمقدمه لها تحت اسم المنطق
 اير وجعله للمهمل مما تجزم به المقدمه ليكون تكرارا ولا اوقا
 على قول النعمه وجعل الية والكون ختامه كما قال في قوله
 رحين الية يستعملون من حزين عندهم ختامه مسك الزا
 رايحة المسك بعد تمام شق في مقام المقدمه وانما في المنطق
 الزا في قوله ان الية الاحسنه او لكونه في قوله في قوله الية المقدمه في قوله
 الية المراد عندهم النبوة وقد قال في الصلوة بعد السلام
 اير ثم المقدمه على خاتم الية بعد المقدمه لها ختام والمقام

تقدم

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط (أ)

ذلك معطوفاً على الصلوة وخبرها محذوف لأنه معلوم بقراءة للقاء ولتعيين على الصلوة
 والسلام لهذا السلام ولذا جاء في نسخة بعد قوله والسلام . على النبي أحمد وآله بنحو
 أحمد للضرورة وفي نسخة بدل لفظ المصطفى وهو كما لا يخفى وصحبه وتابعي منزله
 بكسر الميم أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله وفي نسخة النبي المصطفى المختار والرحيم
 الأظهر وحاصله أن الصلوة والسلام لها ختام كما أن الحج والعمرة لها ختام ولا يبعد
 أن يقال الصلوة والسلام للحج ختام فغير إجماعاً في معنى كلتي التوحيد المطلوب وجودها
 عند الخاتمة لا ريب التابيد ويحتمل أن يكون قوله والسلام كلام مبتدأ ما تتمام الكلام
 كما هو عبارة بعض الكوام من ختم كتابهم بلفظ والسلام كما قيل في نسخة كنت ذخرت أفكار
 لوقت فكان الوقت وقت والسلام . وكنت طالب الدنيا الحرة فانت المراد قطع
 الكلام بسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى الأئمة المقربين وعلى أهل طهارتهم الجاهدين والعباد

الحمد لله على التمام وعلى النبي فضل الصلوة والسلام وعلى آله واصحابه الكرام ما دام الليل والليل
 تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب شرح المقدمة الجزرية المعروف بالأرجوزة في علم التجويد
 للشيخ المحقق والعمري المدقق رئيس المحققين للمتأخرين والمجودين المقننين للكلام المبارك
 ملا علي القاري أسكنه الله في جنانة باحسانه وتغله بعقرانه لا زال سماح الفضل عليه
 آمين يارب العالمين وصلى الله على حبيب خلقه محمد وآله واصحابه واتباعه أجمعين سيدنا محمد
 الحقير الراجي إلى رحمة الله محمد أكرم من الحفاظ أمان الله شيخ عبد الباري بن شيخ أبو الفقير
 محمد دم فتح الله بن محمد دم عثمان بن محمد دم نصير الدين وهما من تلاميذ الشيخ محمد
 حسام الدين المتقي اللطائي وهو من تلاميذ الشيخ دم بير لهار الدين بن زكريا اللطائي في
 اليوم الرابع وقت الظهر والناويج الثالث من الشهر في الحج في الرابع عشر من شهر ربيع
 من شهر الثمين في عيد فضل الصلوة وأكمل التحية بفضله وطيبه الموفق فقط عظمي جليل الأمان

صورة الصفحة ١٢٩ / ب من المخطوط (ج)

رَفَعُ
عبد الرحمن الحمدي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

المنهج الفكري

في شرح المقدمة الجزرية

تأليف
ملا علي القاري

تحقيق
أسامة عطايا

رَفَعُ
عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضيائية في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية ، وأبدع المكوّنات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرآة صفاته العلية ، وأنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين مع وساطة الروح الأمين على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين ، الذي أشار إلى صفاء^(١) صدقه بسورة ص ، وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد ، وأظهر المغيبات مما أُدغم وأخفيَ وقَلِبَ على قلب أهل العناد ، صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه المقربين إليه والمرضيّين لديه ، التالين على سبيل الترتيل لكتابه ، والمجودين لأداء آدابه^(٢) ، الواقفين على عتبة بابه ، الواصلين إلى حضرة جنابه ، المترسّمين على وفق خطابه حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب ، وراموا فيما قاموا لائحةً لامعةً خاتمة الكتاب .

أما بعد :

فيقول الملتجىء إلى حرم ربه الباري ، علي بن سلطان محمد القاري ، عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي :

إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا^(٣) ، ومولانا ، وشيخ مشايخنا ممن أولانا ، الشيخ

(١) في « ب » : صفات قلبه .

(٢) في « ب » : لأدائه .

(٣) سقط من « ب » .

أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد العجزري - قدس الله سره - ما رأيت لها شرحاً كاملاً يبين بياناً شاملاً يكون لتحقيق الحقائق كافلاً ، فسبح ببالي أن أضع عليها شرحاً معتدلاً ، لا مختصراً مخلاً ، ولا مطولاً مُملاً ، فأقول وبالله التوفيق ، ويده أزمة التحقيق :

إنَّ قوله : [١] (يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ) بإشباع كسرة العين للوزن ، وفي نسخة بإثبات ياء الإضافة .

(مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِي) يشير^(١) إلى أن العبارات المقولة إذا كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغي أن تنسب إلى قائلها لتكون سنداً لناقلها^(٢) .

وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال ليشعر أن الخطبة متقدمة على أصل المقدمة ، ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه أيضاً هنالك بأن حمل على حكاية الحال الماضية ، ويؤيده تعبير بعضهم بـ « قال » في أوائل التصانيف المرضية .

وأغرب شارح حيث قال : (وهو أولى من تعبيره في طيبته^(٣) بـ « قال » ؛ لأن المقول لم يقع ، ولا يقال إنه ألف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا القول لأنه خلاف الظاهر) .

أقول : بل هو خلاف المتبادر بناء على حسن الظن بالأكابر .

(١) في « أ » : مشيراً .

(٢) في « ب » إلى ناقلها .

(٣) في « ب » : في الطيبة ، واسمها « طيبة النشر في القراءات العشر » للإمام المحقق ابن العجزري ، وهي نظمٌ لخص فيه كتابه « النشر في القراءات العشر » ، وافتتح نظمه بقوله :

قال محمدٌ هو ابن العجزري يا ذا الجلالِ ارحمه واسُترِ واغْفِرِ

وقد جمع في نظمه هذا ثمانين طريقاً تحقيقاً ، تشعب هذه الثمانون إلى نحو تسعمئة وثمانين طريقاً ، طبع هذا النظم مراراً ، ومن أجل طبعاته الطبعة الأخيرة المضبوطة والمصححة على يد الشيخ المقرئ محمد تميم الزعبي في جدة .

والـ « راجي » اسم فاعل من المعتل اللأم الواوي ، وأبدل واوه ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم استثقال الضمة باعث لحذفها .

وَجُرَّ « عَفْوٍ » لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقه وإن كان مضافاً من جهة لاحقه ، وتوهم بعضهم وَجَوَزَ نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناءً على أنه من قبيل ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [الحج : ٣٥] حيث قرىء في الشواذ بنصبها^(١) ، وليس كذلك لعدم التوافق هنالك ، وكان الأولى أن يجعله نظيراً لقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ ﴾ [الصفات : ٣٨] بنصب « العذاب » على رواية شاذة في القراءة ، ووجه ضعيف^(٢) في العربية^(٣) ، إلا أن نصب « عَفْوٍ » مع تنوين « راجٍ » لا يصح روايةً ولا درايةً ، [وكذا لا يجوز تنوين « راجٍ » ونصب « عَفْوٍ » لما ذكر مع مخالفته لما رُسِمَ وَسُطِرَ .

نعم عَمَلُ اسم الفاعل المضاف إذا كان مَعْرَفاً نَصِبَ مفعوله تخفيفاً معتبراً في العربية ، وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرحوا به ، وإن قرىء قوله : ﴿ إِنَّكَ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ ﴾ بالنصب ، فلا يقاس عليه ، سيما مع مخالفته الرسم لديه^(٤) .

والـ « رب » بمعنى المربي على الأظهر من جملة معانيه للمناسبة في مبانيه .

(١) قرأ الحسن البصري بنصب « الصلاة » على حذف النون من « المقيمين » تخفيفاً لا للإضافة ، انظر « المحتسب » ٢٠٩/٢ .

(٢) في « ب » : وفيه ضعفٌ .

(٣) وجه ضعفها أن اسم الفاعل تحذف منه النون وَيُنْصَبُ إذا كان فيه الألف اللأم فلما عدم الألف واللام من « لذائقوا » لم يجوز نصب ما بعدها بها ، ولذا قال العكبري في (التبيان ٢/٣٤٧) : قراءة النصب سهوٌ من قارئها لما ذكر . وقد أجازته الأخصش في قراءة أبي السمال المذكورة ﴿ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ ﴾ فنصب اسم الفاعل المفرد مفعولاً من غير أن ينون « معاني القرآن » للأخصش ٨٦ ، وتابعه ابن جني « المحتسب » ٨١/٢ .

(٤) ما بين المنعكفين سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

وأما قول ابن المصنف^(١) [٣] : (لا يقال له رَبُّ بمعنى الصاحب ؛ لأنه ليس من أسمائه ففيه نظر ، لورود (اللهم أنت الصاحب في السفر)^(٢) مع أنه لا يلزم من عدم كون الصاحب من أسمائه وصفاته تعالى عدم جواز إطلاق الرَّبِّ بمعنى الصاحب عليه ، فتأمل فيما يتوجه إليه .

ثم قول المصنف « سامع » بإشباع حركة^(٣) العين على ما في الأصول المحررة والنسخ المعتمدة .

قال الشيخ خالد الأزهري^(٤) [٢] تبعاً لابن المصنف [٣] : (هو بمعنى سميع لكن سميعٌ أبلغ) ففي العبارة مناقشة كما أن في الإطلاق مسامحة ؛ فإنَّ أسماء الله تعالى توقيفية ، ولا يجوز تغيير ما ورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الأبلغية ، حتى قيل في الصفة السلبية قد يؤتى بصيغة المبالغة للإشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾^(٥) [فصلت : ٤٦] وهذا مسلكٌ دقيقٌ ليس عليه مزيد للمريد .

(١) هو أحمد بن محمد بن الجزري ، ولد سنة ٧٧٧هـ ، بلغ الغاية في القراءة والفقهِ والأحكام ، وأخذ القراءة عن والده ، كما كان عارفاً بالحديث ، فاضلاً جليلاً ورعاً ، له مصنفات عديدة ، منها « شرح طيبة النشر » و« شرح المقدمة الجزرية » كلاهما متنان في القراءات والتجويد لوالده ، و« شرح مقدمة علوم الحديث » . توفي بعد والده بقليل وذلك نحو سنة ٨٣٥هـ . « معجم المؤلفين » ١٤٨/٢ .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم في كتاب الحج برقم ٣٢٦٢ باب : ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره ، وأبو داود في الجهاد برقم ٢٥٩٩ باب : ما يقول الرجل إذا سافر ، والترمذي في الدعوات برقم ٣٤٤٧ باب : ما يقول إذا ركب الناقة .

(٣) في « ب » : كسر العين .

(٤) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري ، زين الدين ، كان يعرف بالوقاد ، نحوي ، من أهل مصر ، نشأ وعاش في القاهرة ، وولد بها سنة ٨٣٨هـ ، وتوفي عائداً من الحج قبل أن يدخلها سنة ٩٠٥هـ ، له كتب منها « المقدمة الأزهرية في علم العربية » . اهـ « الكواكب السائرة » ١٨٨/١ ، و« الضوء اللامع » ١٧١/٣ .

(٥) والإشكار الوارد في معنى الآية : أن نفي الأبلغية عن ذلك يقتضي بقاء الظلم وخرجت على

ثم من المعلوم أنه لم يرد « سامع » في السامع^(١) بحسب إطلاقه ، وإن جاء في بعض الروايات « سَامِعٌ خَلَقَهُ »^(٢) ، نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والإجابة ، ومنه قول المصلي : (سمع الله لمن حمده)^(٣) .

قال عصام الدين^(٤) : (أي ممن حمده) وهو بعيد مبني ومعنى ؛ أما أولاً فلأن اللام بمعنى « مِنْ » غير معروفة ، وأما ثانياً فلأن تحته ليس إفادة تامة ؛

= ففي نسبة الظلم إليه تعالى ، وارجع إن شئت إلى كتاب « الأسماء والصفات » للإمام البيهقي ففيه فوائد جليلة .

- (١) أي من الدليل النقلي المستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة .
 (٢) رواه الطبراني في « الكبير » برقم ١٦٨٥ ، و « الأوسط » برقم ٤٩٨٤ ، ورواه البيهقي في « شعب الإيمان » برقم ٦٨٢١ ، ورواه أحمد في « المسند » برقم ٦٥٠٩ و ٦٨٣٩ وذكره المنذري في « الترغيب والترهيب » ٦٥/١ ، وابن كثير في تفسيره ١٠٧/٣ ، وذكره في « مجمع الزوائد » ٢٢٢/١ ، وفي ذكر الطبراني له إسنادان ، أحدهما صحيح ، ولفظ الحديث : « من سَمِعَ الناسَ بعمله سَمِعَ اللهُ به سامعٌ خلقه وصغره وحقَّره » .

وسامعٌ خلقه : اسم فاعل من سمع ، وهو بالرفع على أنه صفة لله ، ومفعول سَمِعَ مقدرٌ في الكلام ، أي سَمِعَ اللهُ الذي هو سامعٌ خلقه الناسَ ، أو المعنى : فضحه ، فلا حاجة إلى تقدير مفعول ، أو بالنصب على أنه مفعول ، أي : سَمِعَ اللهُ به من كان له سمع من خلقه . وقيل : معناه على الأول : من سَمِعَ الناسَ بعمله سَمِعَهُ اللهُ وأراه ثوابه من غير أن يعطيه ، فيكون المفعول هو الجار والمجرور ، أعني « به » ، وقيل : من أراد بعمله الناسَ أسمع الله الناسَ ، وكان ذلك ثوابه . اهـ « النهاية » ٤٠٢/٢ مادة سمع .

- (٣) قال الإمام البيهقي نقلاً عن الخطابي : السميع بمعنى السامع إلا أنه أبلغ من الصفة ، وبناء فعيل بقاء المبالغة ، وهو الذي يسمع السرَّ والنجوى ، سواء عنده الجهر والخفت والنطق والسكت . . . قال : وقد يكون السمع بمعنى القبول والإجابة كقول النبي ﷺ : « اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع » أي من دعاء لا يستجاب ، ومن هذا قول المصلي سمع الله لمن حمده . معناه قَبِلَ اللهُ حمدَ من حمده . اهـ « الأسماء والصفات » للبيهقي ص ٤٤ ، وانظر « النهاية » ٤٠١/٢ .

- (٤) أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كوبري زاده ، ولو في بروسة ونشأ في أنقرة ، مؤرخ أديب فقيه وفي قضاء القسطنطينية ، توفي سنة ٩٦٨ هـ . « خلاصة الأثر » للمحبي ٣/٣٥٦ ، و « الأعلام » ١/٢٥٧ ، وهذه العبارة ليست من شرحه للجزرية .

لأنه صفة سماعه - بمعنى إدراكه - عامة^(١) ، فيحمل على معنى القبول والإجابة لتمام الإفادة .

وأما قول ابن المصنف [٣] : (معناه قَبْلَ حَمْدٍ مِنْ حَمْدِهِ وَأَجَابَ مِنْ حَمْدِهِ إِلَى مَا طَلَبَ مِنْهُ) . فمستقيم من جهة المعنى إلا أنه يحتاج إلى القول بزيادة اللام في المبنى .

فالأظهر أن يقال : إن « سمع » بمعنى استجاب ، فإنه يتعدى بنفسه كما في « القاموس »^(٢) وباللام كما في « الكتاب »^(٣) .

وأما قول ابن المصنف [٣] : (وهذا المعنى هو المراد به هنا) يعني في هذا البيت ففيه نظر ظاهر^(٤) من جهة حصر الإرادة ؛ إذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو الملائم لقوله : « يقول » ، نعم الأولى أن يحمله عليه لما سبق من الإشارة إليه .

وقد جمع الشيخ زكريا^(٥) بين إرادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازته الشافعي ، فقال في المسألتين [٢٠] : (أي سامع لراجيه وغيره فيجيبه لما رجاه) .

لكن لا يخفى أن قوله^(٦) : (مُؤَمَّلٌ صَفْحَ مَالِكٍ) [٢٠] تفسير بما هو أخفى ،

(١) لأن التخصيص في « ممن حمده » قد ينفي حصول السماع عما عداه من الشكر والدعاء والتضرع والتوبة والاستغفار ونحو ذلك .

(٢) « القاموس المحيط » للفيروزآبادي ، باب العين فصل السين ، وقد أشار صاحب « القاموس » إلى أن الفعل « سمع » يتعدى بنفسه وباللام .

(٣) « الكتاب » للعلامة النحوي سيويه ١٩٤/٣ .

(٤) « ظاهر » سقط من « ب » .

(٥) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي ، أبو يحيى ، شيخ الإسلام ، قاض ، مفسر ، ولد سنة ٨٢٣هـ ، له كتب كثيرة ، منها « فتح الرحمن » في متشابه القرآن ، و« تحفة الباري شرح صحيح البخاري » و« شرح شذور الذهب » في النحو ، توفي سنة ٩٢٦هـ . اهـ « الكواكب السائرة » ١/١٩٦ ، و« الأعلام » ٣/٤٦ .

(٦) يعني الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى .

فالأولى أن يقال : المعنى يقول طامعٌ مغفرة ربِّ عظيم . . . ، لما في ذكر الرب من الاستعطف والإيماء إلى عاداته - سبحانه - في الكرم والعطاء وسائر الألفاظ المستفاد من قوله « سامع » أي سماع إجابة وقبول كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْمَعُوا ﴾ [البقرة : ١٠٤] وحيثُ يكون الإجابة والقبول قيداً في السماع لا أنه معنى مستقل مضموم إليه .

ولا يبعد أن يكون « سامعي » بياء الإضافة^(١) على الالتفات من الغيبة إلى التكلم ، وحيثُ إما أن يكون خبراً بتقدير « كان »^(٢) أو بتقدير « هو » على أن الجملة معترضة .

وأخطأ شارح حيث قال : (السميع والسامع صفتان مشتقتان من السَّمْعِ بمعنى القبول والإجابة) بل السميع صفةٌ مبالغةٌ من السمع بمعنى السماع والإدراك للمسموعات ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

[اسمُ المُصَنِّفِ ونسبته]

ثم يرفع « محمد » على أنه بدل أو عطف بيان لـ « راجي » ، ويجوز نصبه بتقدير « أعني » أو « يعني » ، وأبعد من جعله فاعلاً وجعل « راجي عفو » حالاً .

و« الجزري » نسبة إلى جزيرة ابن عمر^(٣) ببلاد المشرق ، كذا ذكره ابن المصنف [٣] وتبعه من بعده في إجماله .

(١) في « ب » بالإضافة .

(٢) من قوله : « وحيثُ . . . » إلى « كان » سقط من « أ » و« ب » ، وأثبتناه من « د » .

(٣) قال في : « معجم البلدان » ١٣٨ / ٢ : « بلدة فوق الموصل ، بينهما مسيرة ثلاثة أيام ، ولها رستاق - يعني سواد - مخصب ، يحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال ، فعمل له خندق أجري فيه الماء فأحاط بها ، تنسب إلى بانيها عبد العزيز بن عمر من أهل بلدة من أعمال الموصل » .

وفي « القاموس » : « بلد شمال الموصل يُحيط به دجلة مثل الهلال »^(١) والله أعلم بالحال .

والمراد بـ« ابن عمر » الذي نسب^(٢) إليه هو عبد العزيز بن عمر ، وهو رجل من أهل بَرْقَعِيد من عمل الموصل ، بناها فنسبت إليه ، نصَّ على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشُّحْنَة^(٣) الحنفي في تاريخه « روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر » فليس بصحابي كما توهمه بعضهم .

و« الشافعي » نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس بن شافع القرشي المطليبي ، كذا قال الشُّرَّاح .

وقال ابن المصنف [٤] : (نسبة إلى مذهب الإمام) وهو أقرب إلى المرام وأنسب في هذا المقام ، وإلا فالتحقيق أن « الشافعي » نسبة للإمام إلى جده شافع ، وأن القياس في النسبة إلى مذهب الإمام الشافعي^(٤) تكرير النسبة وأنه اكتفى بواحدٍ منها تخفيفاً .

وهنا لطيفة خفية وهي أن نسبة الحنفية حقيقية ، ونسبة الشافعية مجازية .

ثم « الشافعي » صفة لـ« محمد » ، فهو مرفوع ، أو لـ« الجزري » فهو مجرور ، والثاني أقرب^(٥) ، والأول أنسب^(٦) ، وسكَّن الياء وخَفَّفَ للضرورة .

(١) « القاموس المحيط » مادة جزر .

(٢) في « ب » : نسبت .

(٣) هو محمد بن محمد أبو الوليد محب الدين ، ابن الشحنة الحلبي ، فقيه حنفي من علماء حلب ، وُلِّي قضاءها مرات ، له اشتغال بالأدب والتاريخ ، له كتب منها « روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر » ، ولد سنة ٧٤٩ وتوفي سنة ٨١٥ هـ . اهـ « الضوء اللامع » ١٠ / ٣ ، و« الأعلام » للزركلي ٤٤ / ٧ .

(٤) سقط لفظ « الإمام » من « ب » .

(٥) للقرب بين الصفة والموصوف .

(٦) لأنه أراد نفسه لا غيره في الوصف .

[٢٢] (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ)

بالإشباع فيهما ، والجملتان مع ما بعدهما من الآيات إلى آخر الكتاب مقول القول .

والجملة الأولى إسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلية والأبدية ، وهي في المبني خبرية وفي المعنى إنشائية .

والجملة الثانية فعلية^(١) ماضوية مفيدة للتجدد في كل حال وقضية ، وهي خبرية لفظاً ودعائية معنى .

ثم قيل : الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة .

والمحققون على أنها حقائق مختلفة ؛ فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ، ومثله حدُّ المدح لكن بحذف « الاختياري » منه ، فيقال : حمدت زيدا على علمه وكرمه ، ولا يقال : حمدته على حسنه ، بل مدحته .

والشكر : فعل ينيء عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه على الشاكر أو غيره قولاً وعملاً واعتقاداً وفعل^(٢) ، فهو أعم منهما مورداً وأخص متعلقاً ، وهما بالعكس . والمدح أعم من الحمد مطلقاً .

ثم « ال » فيه للاستغراق عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة بناءً على خلافهم في

(١) في « د » : والجملة الثانية خبرية وفي المعنى فعلية .

(٢) يستشهد البلغاء في مثل هذا المكان بقول الشاعر :

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجَّباً

أي إن نعمتكم علي أفادتكم من يدي ولساني وجناني ، فهي وأعمالكم لكم ، فهو استشهاد معنوي على أن الشكر يطلق على أفعال الموارد الثلاثة ، وبيان أنه جعلها جزاءً للنعمة ، وكل ما هو جزاء للنعمة عرفاً يطلق عليه الشكر لغةً ، فكأنه قال : كثرت نعمتكم عندي فوجب عليّ استيفاء أنواع الشكر لكم ، وبالع في ذلك حتى جعل مواردها ملكاً لهم ، قاله ابن المنير نقلاً عن السيد الشريف .

مسألة خلق الأفعال ، إذ المعنى : كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى ، أي مختص به دون من عداه ، فإن حمد المصنوع راجع إلى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك .

أو للجنس ، وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام ، فإن لام « الله » للاختصاص فلا فرد منه^(١) لغيره ، وإلا لم يكن مختصاً به .

أو للعهد ، يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في أزله ، وأظهره على لسان أنبيائه وأصفيائه مختص به .

والعبرة بحمد من ذكر ، فلا فرد منه لغيره .

وقد يقال في المعنى : إنَّ صفة الحامدية والمحمودية ثابتة له تعالى ، فهو الحامد وهو المحمود ، ليس في الدار غيره دَيَّاراً^(٢) ، وما في الوجود إلا الله .

و« الله » اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي من جملتها الكرم والجود .

والقول الأتم أنه الاسم الأعظم لكن بشرط أن تقول : الله ، وليس في قلبك سواه .

واختلف هل هو مشتقٌّ أم لا ؟

وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغة وإِعْلَالاً^(٣) في بعض المسائل بحسب ما ظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعاً لكل طالب وسائل ، وإن لم يكن طائل تحت هذه المسائل^(٤) .

(١) قوله : « منه » سقط من « ب » .

(٢) في « د » : ليس في الدار دَيَّار سوى الله تعالى .

(٣) في « ب » : واصطلاحاً ، وهو وَهْمٌ .

(٤) أنصف الأقوال في ذلك ما ذكره الإمام البيهقي نقلاً عن الإمام أبي سليمان الخطابي قال :

اختلف الناس هل هو اسم موضوع أو مشتق ؟

فروي فيه عن الخليل روايتان : إحداهما أنه اسم علم ليس بمشتق فلا يجوز حذف الألف واللام منه كما يجوز في « الرحمن الرحيم » .

وروي عن سيويه أنه اسم مشتق فكان في الأصل « إله » مثل « فعَال » فأدخل الألف واللام بدلاً من الهمزة .

وقال غيره : أصله في الكلام « إله » وهو مشتق من أله الرجل يأله إليه إذا فزع إليه من أمر نزل به ، فآلهه ، أي أجاره وأمنه فسمي إلهاً كما يسمى الرجل إماماً إذا أمّ الناس فآتموا به ، ثم إنه لما كان اسماً لعظيم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ أرادوا تفخيمه بالتعريف الذي هو الألف واللام لأنهم أفردوه بهذا الاسم دون غيره فقالوا : الإله ، فاستثقلوا الهمزة في كلمة يكثر استعمالهم إياها ، وللهمزة في وسط الكلمة ضغطة شديدة فحذفوها فصار الاسم كما نزل به القرآن .

وقال بعضهم : أصله « وِلاه » فأبدلت الواو همزة فقليل : إله : كما قالوا إسادة ووسادة ، ووِشاح وإِشاح ، واشتقُّ من الوَلَه ؛ لأن قلوب العباد توله نحوه كقوله سبحانه ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَلْيَوْتَجَرُوا ﴾ وكان القياس أن يقال مألوه كما قيل : معبود ، إلا أنهم خالفوا به البناء ليكون اسماً لعلماً فقالوا : إله ، كما قيل للمكتوب : كتاب ، وللمحسوب حساب . وقال بعضهم : أصله من أله الرجل يأله إذا تحيَّرَ وذلك لأن القلوب تأله عند التفكير بعظمة الله سبحانه وتعالى ، أي تتحير وتعجز عن بلوغ كنه جلاله .

وحكى بعض أهل اللغة : أنه من أله يأله الإلهة ، بمعنى عبد يعبدُ عبادةً ، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : التألهُ التعبدُ ، فمعنى الإله : المعبود ، وقول الموحدين : لا إله إلا الله ، معناه لا معبود غير الله ، و« إلا » في الكلمة معناها غير ، لا بمعنى الاستثناء ، وزعم بعضهم أن الأصل فيه الهاء التي هي الكناية عن الغائب ، وذلك لأنهم أثبتوه موجوداً في فطر عقولهم فأشاروا إليه بحرف الكناية ، ثم زيدت فيه لام الملك إذ قد علموا أنه خالق الأشياء ومالكها فصار « لهُ » ثم زيدت الألف واللام تعظيماً وفخموها تأكيداً لهذا المعنى .

ومنهم من أجراه على الأصل بلا تفخيم ، فهذه مقالات أصحاب العربية والنحو في هذا الاسم ، وأحب هذه الأقاويل إليّ قولٌ من ذهب إلى أنه اسم علم وليس بمشتق كسائر الأسماء المشتقة ، والدليل على أن الألف واللام من بنية هذا الاسم ولم تدخل للتعريف دخول حرف النداء عليه كقولك : يا الله ، وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف ، ألا ترى أنك لا تقول : يا الرحمن ويا الرحيم ، كما تقول : يا الله ، فدلَّ على

[بيان في البسمة والحمدلة] :

وبدأ بـ « الحمد » اقتداءً بالقرآن الحميد ، واقتفاءً بحديث النبي المجيد ﷺ « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِالْحَمْدِ لَهِ فَهُوَ أَجْذَمُ »^(١) أي مقطوع البركة ، وفي رواية « فهو أقطع » ، وفي أخرى « فهو أبتَر » ، والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وحسنه ابن الصّلاح^(٢) وغيره .

وورد أيضاً عنه مرفوعاً « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ »^(٣) ، وفي رواية عنه أيضاً « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليّ فهو أقطع أبتَر »^(٤) ممحوق من كل بركة^(٥) .

والمراد بـ « ذي بال » صاحب الشأن في حال أو مآل ، فتحصل^(٦) من

= أنه من بنية الاسم ، والله أعلم . اهـ « الأسماء والصفات » للبيهقي ١٨ و ١٩ . وانظر توسعة هذا المسألة في « الكتاب » ٣٠٩/١ ، ١٤٤/٢ ، ١٤٥ ، و « المقتضب » ٢٤٠/٤ ، و « سفر السعادة » ٧/١ .

(١) رواه أبو داود في الأدب برقم ٤٨٤٠ باب : الهدى في الكلام ، وابن ماجه في النكاح برقم ١٨٩٤ باب : خطبة النكاح ، وأحمد في « المسند » ٢٥٩/٢ .

(٢) هو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الكردي ، أبو عمرو ، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، ولد سنة ٥٥٧هـ في شرخان ، ولأه الملك الأشرف تدرّس دار الحديث ، توفي فيها سنة ٦٤٣هـ له « الأمالي » و « الفتاوي » و « معرفة علوم الحديث » . اهـ « وفيات الأعيان » ٣١٢/١ ، و « شذرات الذهب » ٢٢١/٥ ، و « الأعلام » ٨٧/٤ .

(٣) رواه أحمد في « المسند » ٢٥٩/٢ ، وانظر « كنز العمال » رقم ٢٤٩١ .

(٤) « أبتَر » سقط من « ب » .

(٥) رواه أحمد في « المسند » برقم ٦٨١٤ ، وانظر « كنز العمال » برقم ٢٥١٠ و ٦٤٦٣ ، ورواه عبد القادر الرهاوي في « الأربعين » وقال فيه : إنه غريب تفرد بذكر الصلاة فيه اسماعيل بن أبي زياد ، وهو ضعيف جداً لا يعتبر بروايته ولا زيادته ، ورواه ابن المديني وابن منده وغيرهم بأسانيد كلها مشحونة بالضعفاء والمجاهيل . اهـ « فيض القدير » ١٤/٥ .

(٦) في « ب » فيحصل .

مجموع الأحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة^(١) ، وأن الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية .

والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية فيتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة الحمديّة لنقصان العبودية عن صفة الرُّبُوبية .

وأما تقديم الشاطبي^(٢) رحمه الله الجملة الصلّاتية فلعله أراد أن^(٣) البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة^(٤) ، والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة^(٥) ، وبهما يحصل مقام الإيمان ، فيناسب أن يقع بعده الحمد لله^(٦) على ذلك الإحسان .

ثم إن الشاطبيّ - رحمة الله عليه - تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة^(٧) ، ولم يسع الناظم هنا أن يأتي^(٨) بتلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه حديث « كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه بذكر الله . . . »

(١) يعني البسملة والحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ .

(٢) هو القاسم بن فيّزه - بالفاء المكسورة والياء الساكنة والراء المشددة المضمومة - بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي إمام القراء ، ولد في « شاطبة » سنة ٥٣٨هـ ، كان عالماً باللغة والحديث والتفسير والقراءات ، له « عقيلة أتراب القوائد » في الرسم ، و« حرز الأمانى ووجه التهاني » منظومة في القراءات السبع ، كتبت لها القبول وكثرت عليها الشروح ، توفي الإمام الشاطبي سنة ٥٩٠هـ . « الوفيات » ٤٢٢/١ ، و« غاية النهاية » ٢٠/٢ .

(٣) في « أ » : بأن .

(٤) أي عند قولك : لا إله إلا الله .

(٥) أي عند قولك : محمد رسول الله .

(٦) « لله » سقط من « ب » .

(٧) نظم الشاطبي في كتابه مفتوح بقوله :

تَبَارَكَ رَحْمَاتًا رَحِيمًا وَمَوْئِلاً
مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا
تَلَاهُم عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبَلَا
وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوْلَا
وَتَبَيَّنْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا
وَعَثَرْتَهُ نَمَّ الصَّحَابَةَ ثُمَّ مَنْ
وَتَلَّسْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا

(٨) « أن يأتي » سقط من « ب » .

الجامع الرافع للنزاع في أنَّ الابتداء يكون حقيقة وإضافة .

والحاصل أن المقصود من الأحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حالة الغفلة^(١) ليفيد الإخلاص لله^(٢) والاختصاص به ، وينفي الرياء والسمعة وليحصل له ببركة الابتداء توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الأثناء ، سواء يكون ذكر الله في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التوصية أو غيرها ، ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزءاً من الكتابة .

وأما شرح الشيخ زكريا فهو يشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة^(٣) ، لكنه مخالف لما عليه الأصول مع أنها لا تدخل حينئذٍ تحت المقول^(٤) ، ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف [٤] : (بدأ بالحمد تأسيساً بالقرآن العظيم^(٥) وبحديث الحمد^(٦) في كل أمر ذي شأن) .

وأغرب شارح مصري هنا حيث قال : (الوقف على « بسم الله » قبيح ، وعلى « الرحمن » كذلك ، وعلى « الرحيم » تام . . .)^(٧) . اهـ وهو كلام ناقص كما سيأتي حله في محلّه^(٨) وكذا في قوله : (يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام إلى الدال على الإتيان) ، فإنه لا نقل في ذلك بل إتيان مجرد هنالك كما قرئ شاذاً بالكسر والضم^(٩) في ﴿ الحمد لله ﴾ .

(١) في « ب » : التلظظ بدل الغفلة .

(٢) في « ب » : « الله تعالى » .

(٣) وجه الاستدلال بذلك أن الشيخ زكريا بدأ في شرح البسملة وجعلها من قول المصنف فقال : قال الناظم رحمه الله : بسم الله الرحمن الرحيم .

(٤) يعني قول الناظم في افتتاح قصيدته : يقول راجي عفوَ رَبِّ سامع .

(٥) « العظيم » سقط من « ب » وليس مذكوراً في نسخة ابن المصنف المطبوعة .

(٦) في « ب » الأمر بدل الحمد .

(٧) لم أعر على هذا النص في شروح المقدمة التي وقفت عليها مخطوطة ومطبوعة .

(٨) انظر باب الوقف والابتداء من هذا الكتاب ص ٢٤٤ .

(٩) قرأ بكسر الدال الحسن البصري كما في « الفوائد المعتمدة » ص ٢٦٥ ، وقرأ بضم اللام إبراهيم بن أبي عبله كما في « الكشاف » ص ١٠ وهما شاذتان .

ثم « النبي » إما مهموز من النبأ وهو الخبر ، فعيلٌ بمعنى الفاعل وهو الأظهر لأنه مخبرٌ عن الله تعالى ، وإما غير مهموز وهو الأكثر ، فقيل : إنه مخفف المهموز فأبدلت همزته ياءً ، وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله :
 وَجَمَعًا وَفَزَدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُوِّ عَةِ الْهَمْزَ كُلَّ غَيْرِ نَافِعٍ ابْدَلًا [٤٥٨]
 وأُغْرِبَ شارحٌ بقوله : (هو مأخوذ من الإنباء ، وقيل : من النبأ) . اهـ
 وقيل : إنه من النَّبُوَّةِ بمعنى الرَّفْعَةِ ؛ لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية^(١) .

وهو إنسانٌ أُوْحِيَ إِلَيْهِ شَرَعٌ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ^(٢) .
 والرسول : إنسانٌ أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ ، فالنبيُّ أَعَمُّ مِنْهُ مطلقاً .
 وأما قول ابن المصنف [٦] : (والفرق بينه وبين الرسول أَنَّ الرَّسُولَ مَأْمُورٌ بِتَبْلِيغِ مَا أُنبِئَ بِهِ ، وَالنَّبِيُّ هُوَ الْمَخْبَرُ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا) . فتفريعٌ غير صحيح لما قدمناه من أَنَّ الرسولَ أَخْصَرُ مِنَ النَّبِيِّ كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيْوَانِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٤) .
 ثم اختار وصف النبوة لأنها أعم وفي الأحوال^(٥) أتم ، ولأنه إذا كان بنعت النبوة يستحقُّ الصلاة وإنزال الرحمة ، فباعتبار وصف الرسالة أولى كما لا يخفى .

-
- (١) هو قول الشارح طاش كبري زادة (الرومي) ص ٥ ، وقول الشيخ خالد الأزهرى ص ٤٣ .
 (٢) في « ب » : ولم يؤمر .
 (٣) لو عَرَفَ أَحَدٌ مِنَ الشُّرَاحِ النَّبِيَّ أَوْ الرَّسُولَ بِمِثْلِ مَا عَرَفَهُ الْمُؤَلِّفُ لَانْتَقَدَ الْمُؤَلِّفُ تَعْرِيفَ وَجَعَلَهُ نَاقِصًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ذَكَرًا لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ الْأُنْثَى ، وَحِرَاءَ لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ الْعَبْدِ .
 (٤) ردّ الشارح على ابن المصنف مع أن كلامهما متقارب جداً ، هذا وللعلماء أقوال أخرى في الفرق بين النبي والرسول (انظر : « عون المرید لشرح جوهرة التوحيد » لعبد الكريم تان ومحمد أديب الكيلاني ص ٨٣-٨٧) .
 (٥) في « ب » وفي الأصول أتم .

وأراد بقوله « ومصطفاه » رسوله ، كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج : ٧٥] وهو لا ينافي حديث مسلم : « إنَّ الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ^(١) ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيارٌ من خيارٍ من خيارٍ » ^(٢) .

واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال [٢١] : (وكان ينبغي له ذكر السلام ؛ لأنَّ إفراد الصلاة عنه مكروهٌ كعكسه لاقترانها في قوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٦] ولعله ذكره لفظاً) انتهى . وهو مبني على ما قاله النووي ^(٣) .

والمصنف ذهب إلى خلافه حيث قال في « مفتاح الحصن » ^(٤) : (وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال ﷺ فهو الأولى والأفضل والأكمل ، ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة ، فقد جرى عليه جماعة من السلف ، منهم الإمام مسلم في أول صحيحه وهلمَّ جراً ، حتى الإمام وليُّ الله أبو القاسم الشاطبي في قصيدته « اللامية » و« الرائية ») .

وقول النووي : (وقد نصَّ العلماء - أو من نصَّ منهم - على كراهة الاقتصار على الصلاة من غير تسليم) ^(٥) . اهـ فليس بذلك ، فإني لا أعلم أحداً نصَّ

(١) في « ب » : واصطفى قريشاً من بني هاشم ، وهو مخالفٌ للصحيح ولما في الصحيح .

(٢) رواه مسلم في الفضائل برقم ٥٨٩٧ باب : فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة ، والترمذي في المناقب برقم ٣٦٠٥ باب : في فضل النبي ﷺ .

(٣) هو يحيى بن شرف بن مزي بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي ، أبو زكريا محيي الدين ، علامة بالفقه والحديث ، ولد بـ « نوى » في حوران سنة ٦٣١هـ وتوفي فيها سنة ٦٧٦هـ وإليها نسبته ، تعلم في دمشق وأقم بها زمناً طويلاً . اهـ « طبقات الشافعية » ١٦٥/٥ ، و« الأعلام » ١٤٩/٨ .

(٤) أحد مؤلفات ابن الجزري ، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه .

(٥) انظر « الأذكار » للنووي ص ٦٧ .

على ذلك من العلماء ولا من غيرهم^(١) .

أقول : ولا دلالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية ، وأما قول من قال : (يكره تركه ولو خطأ) فخطأ .

ثم لاشك أن الإضافة في « نبيه » و« مصطفىاه » عهدية ، وهو الفرد الأكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية ، لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله :

[٣] (مُحَمَّدٌ وَإِلَهُ وَصَحْبِهِ وَمُقَرَّرِ الْقُرْآنِ مَعَهُ مُجِبِّهِ)

بجر « محمد » على أنه بدل أو عطف بيان ، وهو علم مأخوذ من حمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ، ثم نقل من الوصفية إلى الاسمية .

والمراد بـ« آله » أقاربه وأهل بيته ، أو جميع أتباعه من أمته^(٢) ، فعطف

« صحبه » من باب عطف الخاص على العام ، فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف

[٦] : (والتقدير : وصحبه غير الآل ليقوى العطف معنى^(٣)) ، إذ الأصل فيه

المغايرة (لكن نقول : يكفي فيه المغايرة الاعتبارية .

واختار^(٤) الآل على الأهل لأن الآل مختص بذوي الشرف ، وأما على

المعنى الأول فيبينهما عموم وخصوص من وجه فتأمل .

فإن الصَّحْبَ - بفتح الصاد وبكسره - اسم جمع كـ« ركب » للركاب ، وهو

(١) قال الشيخ عبد الغني النابلسي في تحقيق ذلك : وما قيل من كراهية الأفراد فالمراد خلاف الأولى ، وليست الكراهة على بابها ، فإن الإتيان بهما فيه أجر ، وتركهما أو أحدهما مُخِلٌّ بذلك الأجر وتركٌ للأولى . اه انظر « صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان » للنابلسي ص ٤٩ بتحقيقنا .

وقول المصنف : « لا أعلم أحداً نصَّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم » ليس كافياً

لرد على من علم ذلك ، ثم إن من حفظ - كالنووي - حجة على من لم يحفظ .

(٢) استناداً إلى قوله ﷺ حينما سئل من آلك ؟ قال : « آلي كلُّ مؤمن » أو « مؤمن نقي » على

اختلاف الروايتين ، رواه الطبراني في الصغير والكبير ، والعقيلي وابن عساكر .

(٣) في « أ » و« ب » : يعني ، والمثبت من « د » .

(٤) في « أ » : والاختيار ، وفي « د » واختيار الآل مختص بذوي الشرف .

اختيار سيبويه^(١) ، وقيل : جمع له «صاحب» ، وهو مختار الأخفش^(٢) ،
وضَعَّفَ بأنه لا يجمع فاعِل على فَعَل .

والصحيح في حد الصحابي أنه من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على
الإيمان من غير تخلل بالردّة ، وقد حَقَّقْنَا هذا البحث في شرحنا له «شرح
النخبة»^(٣) .

والمراد بـ«مقرئ القرآن» معلمه ، وهو يشملهُ ﷺ وآله وأصحابه
وأتباعه ، ولا بدَّع في توارد التصلية باعتبار الصفات المختلفة ، فلا يحتاج إلى
تخصيص الإقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المصنف .

والضمير في « محبه » راجع إلى القرآن ، وهو^(٤) صادق لعموم أهل الإيمان
فلا يحتاج إلى تقييده بالعامل به كما ذكره الشيخ زكريا .

أو إلى مقرئه^(٥) ، وهو أبلغ في مقام البرهان ، ثم هو أعم من أن يكون قارئاً
أو غيره^(٦) ؛ لأن المرء مع من أحب .

(١) انظر «الكتاب» ١٩٩/١ ، وسيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، إمام
النحو ، ولد في قرى شيراز سنة ١٤٨ هـ ، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاهه ،
وصنف كتابه المسمى بـ«كتاب سيبويه» في النحو لم يصنع مثله لا قبله ولا بعده ، توفي
بالأهواز سنة ١٨٠ هـ . اهـ «وفيات الأعيان» ٣٨٥/١ ، و«الأعلام» ٨١/٥ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، البلخي ثم البصري ، نحوي ، عالم باللغة
والأدب ، سكن البصرة وأخذ العربية عن سيبويه ، وصنف كتباً منها «تفسير معاني القرآن»
و«شرح أبيات المعاني» و«كتاب الملوك» وغيرها ، توفي سنة ٢١٥ هـ . اهـ «وفيات
الأعيان» ٢٠٨/١ ، و«انباه الرواد» ٣٦/٢ .

(٣) قال ابن حجر في شرح النخبة : (ولو تخللت ردّة على الأصح) وقال الشارح : يشترط أن
تحصل له الرؤية ثانية بعد الردّة ليعد صحابياً ، على ما يقتضيه مذهبه . «شرح شرح نخبة
الفكر» ص ٥٧٦ .

(٤) يعني لفظ « محبه » .

(٥) عطف على قوله : راجع إلى القرآن .

(٦) يعني أنه لو قال : مقرئ القرآن مع قارئه لم يدخل فيه من لم يعرف القراءة ، بخلاف
« محبه » فإنه أعم من ذلك .

وقيل : الضمير في « محبه » راجعٌ إلى النبي ﷺ ، وهو في غاية من البعد ، وكذا قول الشارح الرومي [٧] : (أصله مقرئين ، وسقط النون بالإضافة) .

وفي الجمع بين الآل والصحابة إيماءً إلى اعتقاد أهل السُّنَّة ، خلافاً للخوارج والرافضة^(١) أبعدهم الله عن مرتبة المحبة .

تنبيه : وقع اختلاف بين أكابر الأمة في أن النبوة أفضل أم الرسالة ، ولكلٍ وجهةٌ ؛ إذ النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله تعالى وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه إلى الخلق وإيصال الفيض إليهم ، إلا أن الرسول من حيث إنه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث إنه كامل ، مع أن الرسالة لا تنافي الولاية فله المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية فإن الكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا تحجبه^(٢) الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة^(٣) ، وأما عبارة بعض الصوفية أن الولاية أفضل من النبوة فيعنون بها أن ولاية الرسول أفضل من نبوته كما سبق لا مطلقاً ؛ لئلا يلزم^(٤) منه أن يكون الولي أفضل من النبي ، إذ لم يقل به أحدٌ من أهل الإسلام .

وأما قول الحليمي^(٥) : (يحصل الإيمان بقول الكافر آمنت بمحمد النبي بخلاف محمد الرسول لأن النبي لا يكون إلا لله ، والرسول قد يكون لغيره)^(٦) ،

(١) في « ب » زيادة : « الذين » .

(٢) في « أ » : لا يحجبه .

(٣) في « ب » : ولا الوحدة عن الوحدة .

(٤) في « أ » : ليلزم ، والصحيح ما أثبتناه .

(٥) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبد الله ، فقيه شافعي قاض ، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر ، ولد بجرجان سنة ٣٣٨ هـ وتوفي في بخارى سنة ٤٠٣ هـ ، له « المنهاج » في شعب الإيمان . اهـ « الرسالة المستطرفة » ٤٤ / ٥ ، و « الأعلام » ٢ / ٢٣٥ .

(٦) انظر « المنهاج » في شعب الإيمان للحليمي ١ / ٢٣٧ .

فمبني على الاستعمال العرفي إلا أن لفظ الإيمان يمنع من حمله على المعنى العرفي كما لا يخفى على أهل الإيقان .

وفي البيت إيماء إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « أُغْدُ عالماً أو متعلماً أو سامعاً أو محبباً ولا تكن الخامسة فتهلك »^(١) رواه البزار والطبراني عن أبي بكرة رضي الله عنه .

[٤] (وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ) أي بعدما تقدم من الحمد والصلاة ، وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب إلى آخر ، ويستحبُّ الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداءً بالنبي عليه الصلاة والسلام ، كذا ذكره خالد [٢٤] ، وفيه أنَّ الإتيان بـ « أما بعد » هو مستحبُّ بلاشبهة ، إنما الكلام في « وبعد » ، ولا يبعد أن يقال : ما لا يدرك كله لا يترك كله ، خصوصاً في ضرورة^(٢) الكلام مع احتمال تقدير « أمّا » لتحصيل المرام .

هذا وقد روى عبد القادر الرَّهَّاوي^(٣) في « الأربعين »^(٤) بأسانيد عن أربعين صحابياً أنه عليه السلام كان يأتي بها في خُطْبِهِ وَكُتْبِهِ^(٥) .

- (١) رواه البزار في كتاب العلم برقم ١٣٤ باب فضل العالم والمتعلم ، والطبراني في الكبير برقم ٨٧٥٣ وكذا في الصغير والأوسط ، وقال في « المجمع » ١٢٢/١ : ورجاله رجال الصحيح إلا أنَّ عبد الملك بن عمير لم يدرك ابن مسعود .
- (٢) في « ب » : في صيرورة الكلام .
- (٣) هو عبد القادر بن عبد الله الرهاوي الحنبلي ، ولد سنة ٥٣٦ بالرَّهَّاء ، حُبِّبَ إليه فن الحديث فسمع الكثير وَحَدَّثَ وصنف وجمع ، قال ابن خليل : كان حافظاً ثبُتاً كثير التصنيف ، توفي رحمه الله بـ « حَرَان » سنة ٦١٢ . اهـ « شذرات الذهب » ٥١/٥ ، ٥٢ .
- (٤) « الأربعون المتباينة الإسناد والبلاد » قال عنه في « شذرات الذهب » : هو أمر ما سبقه إليه أحد ولا يرجوه بعده أحد لخراب البلاد . اهـ الشذرات ٥١/٥ .
- (٥) قال ابن حجر في « الفتح » : (وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباينة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابياً ، منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة « كان النبي ﷺ إذا خطب خطبةً قال : أما بعد » ، ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك) . اهـ « فتح =

قال ابن المصنف [٧] : (وتقدير المضاف إليه محذوف في هذا البيت) وفيه أن التقدير مغني عن المحذوف ، وكذا عكسه .

والرواية بضم الدال وإن أجاز هشام^(١) فتحها ، لكن أنكره النَّحَّاس^(٢) ، وأما تجويز الفراء^(٣) رفعه منوناً وكذا نصبه فليس هذا محله .

وأما ما ذكره شارح^٤ عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعلاً لـ « يكن » المقدرة في قولهم : مهما يكن من شيء بعد ، فما أبعد عن التحقيق ، والله ولي التوفيق .

و« هذه » إشارة إلى الرسالة أو الأرجوزة أو القصيدة ، وهي إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية ، وإن تقدمت عليه ذهنية ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [الأنعام : ١٠٢] و﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾ [مريم : ٦٣] .

والـ « مقدمة » طائفة من العلم كمقدمة^(٤) الجيش ، وهي بكسر الدال^(٥) من

= الباري « ٥٢١/٢ .

(١) هو هشام بن معاوية أبو عبد الله الكوفي ، نحوي ضرير ، من أهل الكوفة ، كان أستاذاً كبيراً وعالماً نحرياً في النحو وعلوم العربية ، من كتبه ، « الحدود » و« المختصر » و« القياس » كلها في النحو ، توفي رحمه الله سنة ٢٠٩ هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ١٩٦/٢ ، والأعلام ٨٨/٨ .

(٢) وهو : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، أحد كبار علماء النحو في زمانه ، من مؤلفاته : « إعراب القرآن » ، و« معاني القرآن » و« الناسخ والمنسوخ » توفي بمصر سنة ٣٣٨ هـ . « إنباه الرواة » ١٠١/١ ، و« بغية الوعاة » ٣٦٢/١ .

(٣) هو يحيى بن عبد الله بن زياد بن عبد الله الديلمي ، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ وانتقل إلى بغداد ، وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً عالماً بأيام العرب وأخبارها ، من كتبه « معاني القرآن » و« المذكر والمؤنث » و« اللغات » ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ٢٢٨/٢ ، و« غاية النهاية » ٣٧١/٢ ، و« الأعلام » ١٤٥/٨ .

(٤) في « ب » : لمقدمة .

(٥) في « أ » و« ب » : « اللام » .

قَدِمَ اللَّازِمُ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا نُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الحجرات : ١] أي لا تتقدموا ، وقيل في الآية : إِنَّ المفعول مقدر ، أي : لا تقدموا أمراً .

وتكلف بعضهم هنا أيضاً وقال : (المعنى هي مقدمة نفسها على غيرها) .

ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل من قَدَمَ المتعدي ، واقتصر عليه بَحْرَقُ^(١) في شرحه .

وأما قول جمع من الشُّرَّاح : (إِنَّ هذا طائفة من علم التجويد)^(٢) فليس على ظاهره ؛ لأنَّ التجويد أحد مسائلها كما سيأتي بيانه في محلها^(٣) ، اللهم إلا أن يقال : تنسب^(٤) إليه تغليبا لكونه^(٥) المراد الأصلي منها .

وقول خالد [٢٦] : (يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه تقدمت أمام المقصود لارتباط له بها ، وانتفاع فيه بسببها) يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معنيي المقدمة المتقدمة ، وليس كذلك ، بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها كما أشار إليه المصنف بقوله :

(١) هو محمد بن عمر بن مبارك ، الحميري ، الحضرمي ، الشافعي الشهير بـ « بَحْرَق » فقيه ، أديب ، باحث ، متصوف ، ولد سنة ٨٩٦هـ ، وتوفي سنة ٩٣٠هـ له مؤلفات كثيرة ، من أهمها شرحه على الجزرية . اهـ « الضوء اللامع » ٢٥٣/٨ ، و « التاج » ٢٨٤/٦ ، و « الأعلام » ٣١٥/٦ .

(٢) منهم الشيخ خالد الأزهرى في شرحه ص ٢٥ ، وطاش كبرى (الرومي) ص ٨ ، وابن المصنف ص ٧ .

(٣) أي عند بيان وجوب الأخذ بالتجويد بقول الناظم :

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازمٌ

(٤) في « أ » : ينسب .

(٥) في « ب » : لكون .

(فيما على قارئه أن يعلمه) أي بيان ما يجب على كل قارئ من قراء القرآن علمه .

وأبعد من قَدَّر مضافاً قبل « أن يعلمه » وقال : تَعَلَّمُهُ ، أو تَعَلَّمُهُ .

وتجوز شارح كون « ما » مصدرية في غاية غرابة من القواعد العربية .

وأما قول ابن المصنف [٧]: (هذه مقدمة مغنية له عن غيرها) فليس على إطلاقه .

واعلم أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز ، وأجزاؤه « مستفعلن » ست

مرات .

[٥] (إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌّ) بإشباع ضمة الميمين (قبل الشُّرُوعِ أَوَّلًا أَنْ

يعلموا) « إذ » تعليل للوجوب المقدر في ضمن قوله « فيما على قارئه » كما ذكره ابن المصنف وغيره^(١) .

وقال شارح : (للوجوب المفهوم من « على » لا من مقدر كما توهمه

بعضهم لتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب)^(٢) .

قلت : لم يذكر صاحب « المغني »^(٣) ولا صاحب « القاموس »^(٤) من

(١) انظر « الحواشي المفهمة » لابن الناظم ص ٧ ، و « الحواشي الأزهرية » للشيخ خالد ص ٢٦ ، و شرح الجزرية لطاش كبري (الرومي) ص ٨ .

(٢) قلت : « الوجوب أو اللزوم أو الإلزام من المعاني التي تقوم بها « على » وتحمل عليها اللام فيه ، قال الرازي : « كلمة (على) تفيد معنى اللزوم ، يقال : « علا فلان كذا » ، (الرازي ١٣٢/٥) . وذكر في موضع آخر أنها للوجوب ٧٦/٥ ، وقال القرطبي : (على) من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب في قوله : (والله على الناس حججٌ ...) القرطبي ١٤٢/٤ .

(٣) « مغني اللبيب عن كتب الأعراب » للشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري ، قَسَمَ كتابه قسمين ، تناول في القسم الأول الأدوات في اللغة العربية ، وبين العامل منها وغير العامل وحشد شواهدا من القرآن الكريم والأشعار والأمثال وبين معانيها وأحكامها ، وتناول في القسم الثاني المفردات حروفاً وأفعالاً وأسماءً وبين الجمل وأقسامها والجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، طبع مراراً بمطابع عديدة .

(٤) « القاموس المحيط » لمجد الدين الفيروزآبادي ، معجم فاق غيره من المعاجم ، اكتفى ببيان معاني الألفاظ وضبطها ، جمع فيه معظم مفردات اللغة التي ذكرت في لسان العرب ، وقد =

معانيها الوجوب ، وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام .

ثم الوجوب الشرعي : ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه .

فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي ، وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور^(١) من الفن العرفي ، ولا يجوز حمله على [المعنى]^(٢) الشرعي ؛ لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل ، إلا إذا حُمِلَ على وجوب الكفاية .

فقول شارح : (أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي^(٣)) ، وأما ما ذكره بعضهم من أنه قد يراد به ما لا بُدَّ منه مطلقاً وحُمِلَ عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجِبَلَّةِ وطبع عليه ، فلا شكَّ أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه ، وأما من لم يتصف بما ذكر فلا بُدَّ في حقه من التجويد ، وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعي (اهـ . فمبني على ما يجوز^(٤) عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله : (إذ واجبٌ صناعةٌ بمعنى لا بُدَّ منه مطلقاً ، وشرعاً بمعنى ما يَأْتُمُّ بتركه^(٥) إذا أوهمَ خَلَلَ المعنى أو اقتضى تَغْيِيرُ^(٦) الإعراب) والمبني^(٧) .

= زاد عليها أحياناً ، طبع الكتاب مراراً بطبعات عديدة .

(١) في « أ » : السور ، وهو تصحيف .

(٢) سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

(٣) في « ب » : الشرعية .

(٤) في « ب » : على من يُجَوِّزُ .

(٥) في « أ » : ما يُؤْتَمُّ بتركه .

(٦) في « ب » : تغيير ، وما أثبتناه هو الموافق للشيخ زكريا .

(٧) في « ب » : أو المبني ، وهذا اللفظ ليس من كلام الشيخ زكريا ؛ لأنني لم أجده في =

والتحقيق المرضي عند الكل ما قدمناه^(١) مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم ، والله أعلم .

قال ابن المصنف [٨] : (ضمير « عليهم » راجع إلى « كل » المقدر في قوله « فيما على قارئه ») وتبعه خالد [٢٦] ، ولا يحتاج إلى ذلك ؛ فإن المراد به جنس قارئ القرآن .

وأغرب شارح في قوله : (الضمير إلى القارئ ؛ لأن لأمه التي للاستغراق في معنى كل قارئ) وثبته على أنه كذا في بعض النسخ . اهـ ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى .

وقوله : « قبل الشروع » ظرف لـ « واجب » وأكد بقوله : « أولاً » ، أي يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا [٦] (مَخَارِجَ الحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ) لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بحرق ، فإنه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم .

(لِيَلْفِظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ) وفي نسخة صحيحة « لينطقوا » ، قيل : وهذه^(٢) النسخة التي ضبطت على لفظ الناظم آخرأ ، والمؤدئ منهما واحد ، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركب ولو على سبيل الغالبية كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ [ق: ١٨] .

والمراد أفصح اللغات مطلقاً أو أفصح من لغات سائر العرب العرباء ، فإن المراد به لغة قريش وهم قومه ﷺ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم: ٤] ولقوله عليه الصلاة والسلام : (أَحِبُّوا^(٣) العرب

= المخطوط وفي المطبوع وإنما هو زيادة من المؤلف على العبارة لا اختراع السجع .

(١) في « أ » : ما قدمنا .

(٢) في « ب » : وهذه هي .

(٣) هكذا وردت بصيغة المضارع في جميع النسخ ، والصحيح أن يكون « أَحَبُّوا » بصيغة الأمر =

لثلاث : لأنني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي (والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس^(١) .

وسياتي تحقيق معنى المخرج والحرف^(٢) وصفته في محله الأليق به بتفصيله ، فإن هذا مقام إجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ، ولذا قال في هذا الكتاب :

[٧] (مُحَرَّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ)
ياشباع كسرة الفاء إلى حد الياء .

و« رُسِمَ » بتشديد السين المكسورة ، وفي نسخة بتخفيفه ، أي : كُتِبَ . والمعنى حال كون علماء المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد القرآن وإتقانه من تحسينه وإمعانه ، ومريدي معرفة المواقف والمبادئ من الكلمات القرآنية ، ومعرفة مرسوم^(٣) المصاحف العثمانية لأنه أحد أركان القرآن ، والركنان الآخران : التواتر وموافقة العربية^(٤) .

وحَذَفُ « المبادئ »^(٥) من باب الاكتفاء^(٦) كقوله تعالى : ﴿ سَرَّيْلًا

= المقرونة بواو الجماعة كما هو ثابت في كتب الحديث ، وأثرنا إثبات ما ورد في النسخ حفاظاً على الأمانة العلمية للنص والتراث .

(١) رواه الطبراني في الكبير (١١ / ١١٤٤١) والأوسط برقم ٣٧٧ ، والحاكم في المستدرک (٨٧ / ٤) والعقيلي في الضعفاء (٣٢٧) والضياء المقدسي (٣ / ١٧٩) والبيهقي في الشعب (٢ / ١٦١٠) وابن عساكر (٦ / ١٢٣٠) .

(٢) في « أ » : تحقيق المخرج ومعنى الحرف .

(٣) في « ب » : رسوم .

(٤) قال الإمام المحقق ابن الجزري في بيان هذه الشروط :

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجَهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ اِحْتِمَالًا يَحْوِي
وَصَحَّحَ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
وَحَيْثَمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتَ شِدْوَذُهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

(٥) إذ الأصل أن يقول : محرري التجويد والمواقف والمبادئ .

(٦) هو أن يحذف من الكلام شيء يستغنى عن ذكره بدلالة العقل عليه ، ومنه قول الشاعر :

تَقِيكُمْ الْحَرَ ﴿النحل : ٨١﴾ أي والبرد .

والمراد بالمواقف المواضع التي يحسنُ الوقف عليها ، فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال خالد [٢٧] .

ولمَّا لم يستوفِ المصنف جميع ما يتعلق بالرَّسْم على ما استوعبه الشاطبي رحمه الله في قصيدته « الرائية »^(١) بل اكتفى بالمقدار المحتاج إليه في القواعد الوفاقية بين ما رُسِمَ بقوله :

[٨] (مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ) أي ما يكتب مقطوعاً من الكلمات لا من الحروف

كما قاله الرومي [١١] .

(وَمَوْصُولٍ بِهَا) أي فيها ، والضمير يعود إلى المصاحف .

(وَتَاءٍ أَنْتَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبُ بِهَا) أي بهاء ، وقَصِرَ كما هو قراءة حمزة^(٢) في

الوقف على الهمزة^(٣) ، [لا]^(٤) كما قال ابن المصنف وتبعه غيره : (إنه للضرورة)^(٥) .

= فَإِنَّ الْمَيْتَةَ مِنْ يَحْشَهَا فَسَوْفَ تَصَادِمُهُ أَيْنَمَا

أي : أينما توجه .

(١) هي قصيدة رائية للإمام الشاطبي سماها « عقيلة أتراب القصائد » في الرسم ، من البحر الطويل ، بلغت ثلاثمئة بيت ، ذكر فيها المقطوع والموصول ، وبين فيها الثابت من المحذوف وكلُّ ما يتعلق بالرسم ، طبعت مراراً بطبعات عديدة ، ولها عدة شروح .

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل التيمي الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ٨٠هـ وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان ، انعقد الإجماع أن تلقي قراءته بالقبول ، توفي سنة ١٥٦هـ . اهـ « غاية النهاية » ١/٢٦١-٢٦٣ .

(٣) إذا وقف حمزة على الهمز المتوسط والمتطرف فإنه يخففه ، وفق قواعد تُعلم من كتب القراءات .

(٤) سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

(٥) انظر « الحواشي المفهومة في شرح المقدمة » لابن الناظم ص ٨ ، و« الحواشي الأزهرية » للشيخ خالد ص ٢٧ ، وأحسن منهما قول الشارح الرومي ص ١٠ وعبد الدائم الأزهرى ص ٩١ : « وَخُفِّفَ لِلْوَزْنِ » ، وأحسنُ الكل قول الشيخ ملا علي القاري في الأعلى ؛ إذ =

و« تكتب » في الأصل مرفوع لأنه خبر كان^(١) ، وإنما أدغم على مذهب السوسي^(٢) في الإدغام الكبير^(٣) .

والمعنى تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما سيأتي^(٤) تحقيقه وبيان فوائد كل منها في محله .

[فوائد بلاغية] :

وفي الجمع بين « المقطوع » و« الموصول » صنعة الطباق ، وهو الجمع بين معنيين متقابلين .

وفيما بين « بها » و« بهاء » صنعة الجناس ، وهو الجمع بين [معنيين]^(٥) متشابهين في اللفظ والخط .

وأغرب شارح في قوله : (ما استفهامية) ، فإنها إما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة ، وعلى كل تقدير عطفت على « التجويد » لا على مفعول « يعلموا » كما قاله الشارح ، فإنه في كمال البعد ، والله أعلم .

* * *

= المقال مناسب للمقام .

- (١) أي ليست مجزومة بـ « لم » على أنها جملة بدل من المجزومة قبلها .
- (٢) هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ، مقرأ ضابط محرر ثقة ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الزيدي ، وروى عن أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ٢٦١ هـ . اهـ « غاية النهاية » ١ / ٣٣٢ .
- (٣) الإدغام الكبير هو إدغام المتحرك بالمتحرك ، ويكون بالمتماثلين والمتقاربين والمتجانسين ، وهو خاص برواية السوسي عن أبي عمرو مطلقاً ، ووافقه الدوري بخلف عنه من طريق « طيبة النشر » ، وهو أيضاً لبعض القراء في مواطن مخصوصة ، وكل ذلك يتعلق بقيود وشروط وقواعد تعرف في مظانها .
- (٤) في « ب » : كما سيجيء .
- (٥) زيادة من « ب » .

[باب مخارج الحروف]

[٩٩] (مَخَارِجُ الحُرُوفِ) أي العربية الأصول (سَبْعَةَ عَشَرَ) أي مخرجاً ، وهو موضع الخروج في الأصل ، لكنه هنا عبارة عن الحيز المولّد للحرف ، كذا قاله جماعة من الشُّراح ، والأظهر أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره ، ولذا قالوا في تعريف الحرف :

هو صوت معتمد على مقطع محقّق ، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة ، أو مقطع مقدر وهو هواء الفم^(١) ، إذ^(٢) الألف^(٣) لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء ، ولذا يقبل الزيادة والنقصان .

ثم المراد بالحرف حرف المبنى من الحروف الهجائية ، لا حرف المعنى مما هو مذكور في كتب العربية^(٤) .

وأصل الحرف معناه الطرف ، وإنما سمي حرفاً لأن حرف التهجي طرف الأصوات وبعض منها ، وحرف^(٥) المعنى طرف أي جانبٌ مقابلٌ لمعنى الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام ، وهو لا يقع إلا فضلةً في المرام .

[تعريف الصوت والحركة] :

ومادّته^(٦) الصوت ، وحَدّه : هواء يتموّج بتصادم جسمين ، ومن ثَمّة عمّ به

- (١) والخيشوم أيضاً مخرج مقدر . « جهد المقل » للمرعشي ، (ص ١٢٦) .
- (٢) هذا تعليل لقوله « هواء الفم » لأن الألف تخرج مع هواء الفم ولا تعتمد على مخرج معين .
- (٣) والواو والياء المديتان .
- (٤) حروف المبنى هي التي تبنى منها الكلمة مثل : الألف ، والباء ، والتاء ، والهاء . . . إلخ ، أما حروف المعنى فهي مجموعة حروف من تلك المذكورة توحى معنى خاصاً عند دخولها أثناء الجمل بين الأسماء والأفعال مثل : إن ، إذما ، من ، إلى ، عن ، على ، كي . . إلخ .
- (٥) في « ب » : وطرف المعنى ، وهو تصحيف .
- (٦) الضمير في « مادته » يرجع إلى الحرف .

ولم يخصَّ بالإنسان ، بخلاف الحرف^(١) فإنه يختص بالإنسان وضعاً .
والحركة : عَرَضٌ تُحَلُّهُ ، على خلاف في ذلك يطول بحثه ولا طائل
تحتة^(٢) .

[مطلب في عددِ حروفِ العربية والخلافِ فيه]:

ثم الأصول في حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين إلا
المُبرَّد^(٣) فإنه جعل الألف^(٤) والهمزة واحداً محتجاً بأن كل حرفٍ يوجد مسماه
في أول اسمه ، والألف أوله همزة .

وأجيبَ بلزوم أن الهمزة تكون هاءً لأنها أول اسمها .

والتحقيق في الفرق بينهما أن الألف لا تكون إلا ساكنة ، ولا يتصور أن
يوجد لها اسمٌ يكون مسماه^(٥) ساكناً ، والهمزة إنما تكون متحركة أو مجزومة
فكان حقها أن يقال لها « أمزة » لكنها أبدل منها هاء ، ولذا قيل : دليل
تعددتهما^(٦) إبدال أحدهما من الآخر كما حُقِّق في الآل والأهل ، وأراقٍ
وهراق ، والشيء لا يبدل من نفسه .

والحاصل أن الألف على نوعين : لينية وغيرها ، فهو أعمُّ لغةً واعتباراً وإن
كان مغايراً للهمزة اصطلاحاً ، وأن مخرج الهمزة محقق ومخرج الألف مقدر .

(١) في « أ » : بخلاف الطرف ، وهو تصحيف .

(٢) الكلام والخلاف في ذلك مبسوط في كتاب « الرعاية » للإمام مكي بن أبي طالب القيسي من
ص ٤٨ حتى ص ٥٠ بتحقيقنا .

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي الأزدي أبو العباس ، المعروف بـ « المبرد » ولد
بالبصرة سنة ٢١٠هـ كان إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار ، توفي
ببغداد سنة ٢٨٦هـ ، من كتبه « الكامل » و« المذكر والمؤنث » و« المقتضب » وغيرها .
« بغية الوعاة » ١١٦ ، و« فييات الأعيان » ١/٤٩٥ و« الأعلام » ٧/١٤٤ .

(٤) « الألف » سقط من « ب » .

(٥) أي أول حرف منه .

(٦) أي تغايرهما .

هذا وقد قال سيبويه وتبعه الأكثر على ما نقله الجعبري^(١) : (إنَّ مخارج الحروف ستة عشر)^(٢) فجعل الألف من مخارج الهمزة كما اختاره الشاطبي^(٣) ، والواو والياء الساكتين - أعم من المد واللين - من مخارج^(٤) المتحركين .

وقال الفراء وأتباعه : أربعة عشر ، فجعل مخارج النون واللام والراء واحداً .

والجمهور على أن لكل واحدٍ مخرجاً كما سيأتي تحقيقه .

وقال الخليل^(٥) - وهو شيخ سيبويه - وأتباعه من المحققين ، وهو الذي عليه الجمهور : إنها سبعة عشر كما أشار إليه المصنف بقوله :

(عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرُ) أي بناء على قول من اختار ذلك باختياره الأقوال وتمييزه بين الأحوال .

واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية .

وأغرب شارحٍ حيث قال : (أي على القول الذي يختاره من بين الأقوال من سبق اختباره للحروف) . وأعجبٌ من هذا حيث أعجب بكلامه وقال : (هذا

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري أبو إسحاق ، عالم بالقراءات ، من فقهاء الشافعية ، له نظم ونثر ، ولد بقلعة « جعبر » على الفرات ، وتعلم ببغداد ودمشق ، واستقر ببلد الخليل في فلسطين ، ولد سنة ٦٤٠هـ وتوفي سنة ٧٣٢هـ ، له كتب منها « كنز المعاني » شرح الشاطبية و« نزهة البررة في القراءات العشرة » وغيرها . اهـ « البداية والنهاية » ١٤ / ١٦٠ ، و« غاية النهاية » ١ / ٢١ ، و« الأعلام » ١ / ٥٥ .

(٢) « كنز المعاني في شرح حرز الأمانى » للجعبري ورقة ٣١٣ / ب .

(٣) انظر « حرز الأمانى » للشاطبي ص ٩١ وص ٩٢ باب مخارج الحروف .

(٤) « المد واللين من » سقط من « د » .

(٥) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، من كبار أئمة اللغة والأدب ، واضع علم العروض ، وهو أستاذ سيبويه ، ولد سنة ١٠٠هـ في البصرة ، وتوفي فيها سنة ١٧٠هـ عاش فقيراً صابراً ، من كتبه « العين » و« تفسير حروف اللغة » . اهـ « وفيات الأعيان » ١ / ٧٢ « إنباء الرواة » ١ / ٣٤١ ، « الأعلام » ٢ / ٣٢٤ .

المعنى غني عن تأويل المضارع بالماضي كما جنح إليه ابن الناظم وغيره) .
ويحصر هذه المخارج الحلق واللسان والشفة ، وزاد جماعة منهم الشاطبي
والناظم : الجوف والخيشوم^(١) .

[طريقة معرفة مخرج الحرف] :

هذا وإذا أردت أن تعرف مخرج حرفٍ صريحاً بعد تَلَفُّظِكَ به صحيحاً فَسَكِّنْهُ
أو شَدِّدْهُ - وهو الأظهر - وأدخل عليه همزة وصل بأيِّ حركةٍ واصغِ إليه السمع
فحيث انقطع الصوت^(٢) كان مخرجه المُحَقَّق ، وحيث يمكن انقطاع الصوت
في الجملة كان مخرجه المُقَدَّر فتدبر .

ثم إذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكناً حكيته بهمزة وصل ،
وإن كان متحركاً حكيته بهاء سكت ؛ لأنه لما سأل الخليل أصحابه كيف
تلفظون بالجيم من « جعفر » ؟ فقالوا : جيم ، قال : إنما لفظتم بالاسم
لا بالمسمى ، لكن قولوا « جه » .

وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم في قولهما :
والصوتُ هواءٌ يتموج بتصادم جسمين ، فقال : (الذي عليه أهل السُّنَّة أن
الصوت كيفيةٌ تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثيرٍ لتموجِ الهواء أو القرع
أو القلع^(٣)) خلافاً للحكماء في زعمهم أن الصوت كيفية في الهواء بسبب
تموج...) إلى آخر ما ذكره ، فإن كلامه غير محرر ، نشأ من غير تأمل
وتدبُّر .

والتحقيق أنَّ مذهب أهل السُّنَّة هو أن لا تأثير لغير الله ، وأنَّ الأسباب قد
توجد بسبب من الأسباب لكن عند خلق الله إياه كما أنه سبحانه يخلق الشيع

(١) انظر « حرز الأمانى » ص ٩٢ ، و « النشرفي القراءات العشر » ١/١٩٩ و ٢٠١ .

(٢) قوله : « الصوت » سقط من « ب » .

(٣) « أو القلع » سقط من « أ » وأثبتناه من « ب » .

بسبب الأكل ، وهو قادرٌ على أن يشبع من غير أكل وأن يجعل الأكل سبباً لزيادة الجوع كما هو مشاهد في المستسقى والمبتلى بجوع البقر .

ثم اعلم أنّ الحروف المذكورة هي الأصول الأصلية ، وثمة حروف فرعية تكون ممتزجة بالأصلية للعلل المقتضية لها ليس هذا محلّها^(١) ، وهي : الهمزة المسهلة بينها وبين الألف أو الواو أو الياء^(٢) ، وكذا الألف الممالة^(٣) ، واللام المفخمة^(٤) ، والصاد المشمّة^(٥) ، والنون المخفأة^(٦) ، وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءات الصحيحة والروايات الصريحة^(٧) .
وقول خالد [٣٨] : (والشين كالجيم في نحو « أجدق » من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت في القرآن وغيره من فصيح الكلام) . خطأ ظاهر في مقام المرام .

وأما الكاف العجمية وكذا الزاي^(٨) والباء الفارسية فليست من اللغات

- (١) الضمير في « محلها » يرجع إلى العلل المقتضية لا إلى الحروف الفرعية .
- (٢) وذلك كالهمزة الثانية من لفظ « أنتم » في قراءة من سهلها وهم قالون وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ، وبخلاف عن ورش وهشام .
- (٣) وذلك كالألف من لفظ « مجراها » من قوله تعالى : ﴿ يَسِّرِ اللَّهُ لِيَجْزِيهَا وَمُرْسَهَا ﴾ [هود : ٤١] في قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف وأبي عمرو .
- (٤) هي اللام المفتوحة الواقعة بعد الصاد أو الطاء أو الظاء في حال فتحهنّ أو سكونهنّ في قراءة ورش عن نافع مع ملاحظات وقبوض أخرى تعرف في مظانها ، وقد ذكرت خلاصتها في التعليق على بحث اللامات من كتاب « صرف العنان » للنابلسي بتحقيقنا .
- (٥) كالصاد المشمّة زايّاً من لفظ « الصراط » في قوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ ﴾ ونحوه في قراءة خلف عن حمزة فينطق بها كما ينطق العوام بالطاء . وقال الباقرلي ٥٤٣ : من أشمّ الصاد شيئاً من الزاي فإنه رأى جهر الطاء وإطباقه ، فأخرج صوت الصاد مراعاة للإطباق ، وقربها من الزاي مراعاة لجهر الطاء . « الكشف » ٩/١ .
- (٦) أراد النون المخفأة عند حروف الإخفاء المعروفة .
- (٧) وهذه الأحرف الخمسة يكون مخرج كل حرفٍ منها متوسطاً بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه .
- (٨) في « ب » : وكذا الراء .

القرآنية ، وإن كانت لغةً لبعض العربية المصرية أو اليمانية .

ثم اعلم أنّ شارحاً ذكر هنا حديثاً عن مشايخه في حاشيته على « الأزهرية »^(١) مما تلوح لوائح الوضع عليه في المرتبة الأظهرية ، ثم قال : (التحقيق أنّ لكل حرفٍ مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر ، وإلا لكان إياه فيكون الحكم تقريباً) .

قلت : هذا التعليل بعيد من التحقيق ، فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجاً واحداً^(٢) بناءً على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات ، وإن كان الاتحاد باعتبار الذوات ، ولذا قيل : (إنّ معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ، ومعرفة الصفة بمنزلة المحكّ والمعيار) .

[١٠] (فَالِفُ الْجُوفِ وَأُخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدٌّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي)

[المخرج الأول]:

ضبط « الجوف » بالرفع على تقدير : مخرجها قبل الجوف أو بعده ، أو فمخرج ألف الجوف ، وبالجرّ على أنه من باب الإضافة إلى الظرف نحو : صائمٌ النهار وقائمٌ الليل ، أو الإضافة لامية ، أو لأدنى ملابسة^(٣) .

ثم قوله « وأختها » أي كذلك ، والمراد شبيهاها بأن تكونا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما بأن تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ، وجعلت الألف أصلاً لأنها لا تختلف عن حالها أصلاً لا وقفاً ولا وصلاً بخلاف

(١) توجد حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهرى للمقدمة اسمها : إتحاف المرید لشرح الشيخ خالد على مقدمة التجويد لمحمد بن عبد الرحمن النابلسي ، (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط / مخطوطات التجويد / ص ٢٥٨ ، وقد توجد حواش أخرى .

(٢) « واحداً » سقط من « أ » .

(٣) في « د » : أو الإضافة لأدنى ملابسة ، وفي نسخة : « للجوف ألف » وهو غير متزن .

غيرها ، فَصَحَّ قوله « وهي حروف مَدَّ » أي حروفٌ مَدِّيَّةٌ لا يتحقق وجودها إلا بمدِّها قدر ألف ، ويسمى المد الأصلي والذاتي والطبيعي ، وقد يزداد بسبب من أسباب المد الفرعي كما سيأتي بيانه في مقامه الوضعي .

وتسمَّى هذه الحروف أيضاً لِينِيَّةً^(١) ، وإن كانت اللينِيَّةُ تختصُّ بكونها ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها من جنسها ك﴿خَوْفٌ﴾ و﴿غَيْرٌ﴾^(٢) .

والتحقيق أنَّ هذه الحروف تسمى حروف العلة بالمعنى الأعمَّ سواء كانت^(٣) متحركة أو ساكنة ، حركة ما قبلها من جنسها أو لا ، ثم حروف المد ، ثم اللين بالوجه الأخص ، وهو^(٤) مختص بالواو والياء دون الألف كما سيأتي .

وهذه الحروف تنتهي إلى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه ، ولذا يقال لهذه الحروف : جوفية وهوائية .

وقول ابن المصنف [٩] : (مخرُجُهِنَّ من جوف الفم والحلق) يريد أنَّ مبدأها مبدأ الحلق ، وتمتد وتمر على كل جوف الفم ، وهو الهواء الداخل فيه ، فإنَّهِنَّ لا حَيِّزٌ لهنَّ محققاً تنتهي إليه ، بل تنتهي بانتهاء الهواء - أعني هواء الفم وهو الصوت - ولهذا تقبل الزيادة والنقصان في مراتبها .

(١) وجه التسمية لهنَّ بذلك هو خروجهنَّ في لين من غير كلفة على اللسان واللَّهوات بخلاف سائر الحروف ، وإنما ينسلن بين الحروف عند النطق بهنَّ انسلالاً بغير تكلف . اهـ « الرعاية » ص ١٠١ .

(٢) في « ب » (وغير ذلك) .

(٣) في « أ » : تكون .

(٤) الضمير « هو » يعود إلى اللين ، يعني أن الواو والياء اختصَّتا بكونهما حرفي لين غير المعنى السابق الذي يوحي عدم الكلفة ، وإنما لأنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما ، فنقصتا المد الذي في الألف ، وبقي فيهما اللين لسكونهما فسميتا بحرفي اللين كما في « الرعاية » ص ١٠١ .

وقول الشارح الرومي [١٢] : (كُلُّ خَالٍ هَوَاءٍ) ليس بخالٍ عن قصور ، بل كُلُّ خَالٍ محل هواء .

ثم إنهنَّ بالصوت المجرد أشبه منهنَّ بالحروف ، ويتميزن عن الصوت المجرد بتصعد الألف وتسفل الياء واعتراض الواو ، فنسبت إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجها ، وحيث لزم الألف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة ، وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من أنها دائماً تكون هوائية بخلاف أختيها ، فإنهما إذا فارقتاها في صفة المشابهة صار لهما حيزٌ محقق ، ومن ثمة كان لهما مخرجان : مخرجٌ حال كونهما مديتين ، ومخرجٌ حال كونهما متحركتين^(١) .

ثم كل حرفٍ مساوٍ لمخرجه - أي لمقداره - لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه إلا حروف المد فإنها دون مخرجها ، ومن ثمة قبلت الزيادة في المد إلى انقطاع الصوت .

وسميت حروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفةٍ على اللسان لاتساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتدَّ ولأن^(٢) وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلَّب .

ثم التحقيق أن معنى جعل سبويه الألف من مخرج الهمزة أنَّ مبدأه مبدأ الحلق ، ويمتدُّ ويمرُّ على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع .

وهذا أيضاً معنى قول مكِّي^(٣) في « الرعاية »^(٤) : (لكن الألف حرف

(١) وهو الشفتان للواو ، ووسط اللسان للياء .

(٢) « ولان » سقط من « ب » .

(٣) هو مكِّي بن أبي طالب حموش بن مختار الأندلسي القيسي ، مقرئ ، عالم ، بالتفسير والعربية والقراءات ، ولد في القيروان سنة ٣٥٥هـ وطاف ببعض بلاد المشرق ، وعاد إلى بلده وأقرأ بها وتوفي فيها سنة ٤٣٧هـ ، من كتبه « مشكل إعراب القرآن » و« الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها » و« الرعاية » . اهـ « بغية الوعاة » ٣٩٦ ، و« وفيات الأعيان » ١٢٠/٢ ، و« الأعلام » ٢٨٦/٧ .

(٤) « الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة » لمكِّي بن أبي طالب القيس ، كتاب يحوي =

يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق ، فُنسِبَ في الخروج إلى الحلق لأنه آخر خروجه^(١) إذ لا منافاة بين أن يكون مبدأه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق ؛ لأن المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم ، بل يبتدىء من الحلق وينتهي إلى الصوت الناشئ من الحلق .

وهذا معنى قول الداني^(٢) : (لا معتمد للألف في شيء من أجزاء الفم على هذا ، وهو أن يكون مبدأه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق)^(٣) .

ويحمل جعلُ الشاطبي وغيره الألف حلقياً ويُنزّل قوله مع غيرهم في هذه الحروف أعني الواو والياء على غير المدية .

هذا وقال الناظم في « النشر »^(٤) : (والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنهنَّ أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن [بالهواء] بخلاف الهمزة)^(٥) .

ثم اعلم أنه قدم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية

= على مراتب الحروف ومخارجها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلمزها ، طبع بتحقيقنا .

(١) انظر « الرعاية » للقيسي ص ٩٣ باب الألف .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان ، أبو عمرو الداني ، نسبة إلى مدينة دانية بالأندلس ، شيخ القراء في زمانه وأحد حفاظ الحديث وعلماء الفقه والتفسير ، ولد سنة ٣٧١هـ وتوفي سنة ٤٤٤هـ له كتب منها « التيسير » في القراءات السبع ، و« جامع البيان » ، و« التحديد في الإتقان والتجويد » و« المقنع » في الرسم . « النجوم الزاهرة » ٥٤/٥ ، « غاية النهاية » ٥٠٣/١ ، و« الأعلام » ٢٠٦/٤ .

(٣) « في الحلق » سقط من « أ » و« ب » ، وانظر « التحديد في الإتقان والتجويد » للداني ص ١٢٦ .

(٤) « النشر في القراءات العشر » للإمام المحقق ابن الجزري ، جمع فيه القراءات العشر بأسانيدھا مع بعض مباحث علوم القرآن وتجويده ، طبع مراراً .

(٥) « النشر في القراءات العشر » ١٩٩/١ . وما بين الحاصرتين ليس في النسخ الخطية وأثبتناه من النشر .

وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جانب الجزء ، فيستدعي التقديم من هذه الحيثية ، وإن كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر ، وما حيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق .

ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتصباً وله نهايتان - أي طرفان - وغايتان ، أيتهما فُرضت أوله كان مقابله آخره ، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب مخالفاً لبواقي الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ، ورجلاه آخره ، فإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين ، وأولهما مما يلي البشرة ، وثانيها اللسان ، وأوله مما يلي الأسنان ، وآخره مما يلي الصدر ، ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس .

ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق ، وآخره أول الشفتين ، فرتب الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقاً للجمهور حيث قال : « فألف الجوف » .

ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الأصلي حيث جعل الأقصى وهو الأبعد مما يلي الصدر ، والأدنى وهو الأقرب مقابله فقال :

[المخرج الثاني] :

[١١] (ثُمَّ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءٌ) أي لأبعده من الفم حرفان وهما : همزٌ

وهاء .

وحذف العاطف رعاية للوزن ، ومنهم من ضمّ الألف إليهما وجعلها بعدهما كالشاطبي ، ونسب هذا القول إلى سيبويه ، ونقل عنه أيضاً تقديم الألف على الهاء كما يفهم من كلام الجار بُردي^(١) .

وقيل : الهمزة والهاء في مرتبة واحدة ، وقيل : الهمزة أولى .

(١) هو أحمد بن الحسين بن يوسف ، فخر الدين ، فقيه شافعي ، توفي في « تبريز » سنة ٧٤٦هـ ، له مؤلفات عديدة ، منها « شرح كافية ابن الحاجب » . اهـ « البدر الطالع » ٤٧/١ .

[المخرج الثالث] :

(ثم لَوْسَطِهِ فَعَيْنٌ حَاءٌ) وحقُّهُ أن يقال : عينٌ فحاء ، وَغَيْرَ لِلضَّرُورَةِ .
وَوَسَطَ الشَّيْءِ - مَحْرُكَةً - ما بين طرفيه ، كأَوْسَطِهِ ، فإذا سَكَنَتْ كانَ ظَرْفًا ،
أو هما فيما هو مصمت كالْحَلْقَةِ ، فإذا كانت أجزاءه متباينة فبالإسكان فقط ،
أو كُلُّ موضعٍ صَلُحَ فيه « بين » فهو بالتسكين ، وإلا فهو بالتحريك كذا في
« القاموس »^(١) ، فقول شارح : (سينٌ « وَسَطِهِ » ساكنة في النظم على لغة
ضعيفة) ضعيف .

وفي نسخة : « ومن وَسَطِهِ » بالتحريك ، وفي نسخة : « وما لَوْسَطِهِ فَعَيْنٌ
حَاءٌ » فلا إشكال في الفاء .

وتقديم العين على الحاء كلام سيبويه ، وهو قول مكِّي .
ونَصَّ أبو الحسن بن شريح^(٢) على أَنَّ الحاء قبل العين ، وهو كلام
المهدوي^(٣) وغيره^(٤) .

[المخرج الرابع] :

[١٢] (أَدْنَاهُ عَيْنٌ خَاوُّهَا وَالْقَافُ) أي أقرب الحلق إلى الفم - وهو أوله من
جانِبِ الفم - مخرجُ عَيْنٍ وخائِها .

-
- (١) انظر « القاموس المحيط » مادة : وَسَطَ .
(٢) هو محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي ، إمام مقرئ ، أستاذ كبير ، ولد سنة ٣٨٨
قرأ على ابن نفيس وأجازه مكِّي بن أبي طالب ، له كتابا : « الكافي » و« التذكير » ، توفي
سنة ٤٧٦ هـ . اهـ « غاية النهاية » ١٥٣/٢ وفيه أن كنيته أبو عبد الله وليس أبا الحسن كما ذكر
المصنف .
(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي ، أستاذ مشهور ، رحل وقرأ على محمد بن
سفيان وغيره ، ألَّفَ التَّالِيفَ الكَثِيرَةَ ، منها تفسير التفصيل ومختصره التحصيل ، والهداية
في القراءات السبع وشرحه ، توفي رحمه الله سنة ٤٤٠ هـ . « غاية النهاية » ٩٢/١ ،
و« طبقات المفسرين » للسيوطي ١٩ .
(٤) نسب هذه الأقوال إليهم ابن الجزري في النشر ١٩٩/١ . وانظر كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ .

والإضافة إليها لأدنى ملابسة ، وهي المشاركة في الحروف الهجائية أو في صفة الحلقية ، أو في الاتصاف بالعجمية^(١) .

وتقديم الغين على الخاء هو مختار سيبويه أيضاً ، وعليه الشاطبي ، وتبعه الناظم .

وَنَصَّ مَكِّي عَلَى تَقْدِيمِ الْخَاءِ عَلَى الْغَيْنِ^(٢) .

وقال ابن خروف^(٣) : (إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد) . .

فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف ، وتسمى هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق في جملة .

[المخرج الخامسُ والسادسُ] :

وقوله : « والقاف » بتقدير مضاف ، أي مخرجها (أقصى اللسانِ فَوْقُ ثُمَّ الكاف) بضم قاف « فوقُ » على تقدير مضاف ، أي فوق الكاف ؛ لأن ما يلي الحلق من اللسان يعد فوقاً ، وما يقابله تحته لما سبق من النكته في اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب المخارج ، والمراد به أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى .

[المخرج السابع] :

ثم الكاف ، أي مخرجها أقصى اللسان [١٣] (أسفلُ والوسطُ فجيْمُ الشَّيْنِ يَا) أي أسفل من القاف ، وهو مبني على الضم مثل « فوق » ظرف للكاف

(١) « د » : بالمعجمة .

(٢) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب ص ٩٨ وص ١٠٠ ، وانظر « النشر » لابن الجزري ١/١٩٩ .

(٣) هو علي بن محمد الحضرمي ، عالم بالعربية ، أندلسي ، من أهل إشبيلية ، ولد سنة

٥٢٤هـ ، وتوفي سنة ٦٠٩هـ ، توفي ولم يتزوج ، له كتب ، منها « شرح كتاب سيبويه » .

اهـ « فوات الوفيات » ٢/٧٩ ، و « الأعلام » ٤/٣٣٠ .

السابق ، أي في أسفل اللسان بالنسبة إلى القاف ، أو أريد به ما تحته من الحنك الأعلى ، وهو أقرب إلى الفم من القاف ، ويقال لهما « اللّهوية » ؛ لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة .

واللهة : اللحمة المشرفة على الحلق ، وقيل : أقصى الفم واللسان .

واللام في « الوسط » بدل من المضاف إليه ، أي وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى ، أو وسطهما ، فمخرج الجيم والشين والياء^(١) .

وفي نسخة « لجيم الشين يا » ، فحذف تنوين الجيم وعطف الشين والياء ونكّر وعرف بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام ، وقصر « يا » وقفاً لا ضرورة .

وقال المهدي : (إن الشين تلي الكاف ، ثم الجيم والياء تليان الشين) كما حكاه عنه الناظم^(٢) .

وتسمى الحروف الثلاثة « شجريّة » ؛ لأنها تخرج من شجر اللسان وما يقابله .

والشجر : منفتح الفم ، وقيل : مجمع اللحين ، والمراد بالياء غير الياء المدية^(٣) .

[المخرج الثامن] :

(والضاد من حافته إذ وليا) أي ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذ قرب الجانبان ، أي أحدهما ، فالتذكير باعتبار معنى الحافة وهو الجانب والطرف^(٤) ، أو لاكتسابه التذكير من الإضافة .

(١) في « ب » هنا زيادة لفظ « دون » .

(٢) انظر « النثر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢٠٠/١ .

(٣) ذلك لما علم مما سبق أن الياء المدية تخرج من الجوف .

(٤) في « د » زيادة : « وهو الجانب والطرف » .

والألف للتثنية ، والحكم لكل واحد منهما^(١) على انفراده .

وقيل : الألف للإطلاق ، أي إذ قَرَبَ جانبُ اللسان [١٤] (الأضراسَ من أيسرَ أو يمنها) أصلها « الأضراس » فنقلت حركة الهمزة إلى اللام واكتفي بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله كما يستفاد من « الشاطبية » [٢٣٣] :
وَتَبَدَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا
وأبعد شارح حيث قال : (الرواية في « الأضراس » هو النصب على أنه
مفعول « وليا » ، والفاعل المستتر عائدٌ إلى اللسان) .

وبُعْدُهُ من وجهين : لفظاً ومعنى .

أَمَّا أَوْلًا فَلَأَنَّ الضمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالباً .
وأما معنى فلأنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة ، لا بين الأضراس
ومطلق اللسان^(٢) .

ثم قال : (ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد « إذ وليه الأضراس »
لكانت ملاءمته لعبارتهم أقوى ؛ لأنهم^(٣) اعتبروا أيضاً ولاء الأضراس بالحافة
دون العكس) اهـ . ولا يخفى ما في قوله أيضاً .

وقوله « دون العكس » من المناقضة ، مع أن القرب والميل^(٤) إنما هو من
حافة اللسان إلى الأضراس دون العكس لبقائها في محلها .

وأما ما أسند إليه ﷺ تبعاً للشيخ زكريا من قوله : (أنا أفصح من نطق
بالضاد) فقد صرَّح الحفاظ منهم الناظم بأنه موضوع^(٥) .

(١) أي الجانبين ، الأيمن والأيسر .

(٢) في « د » : وطرف اللسان .

(٣) في « د » : لكان ملائماً لعبارتهم ، أقول : لأنهم . . .

(٤) في « ب » : القرب والبعد .

(٥) الحديث لا أصل له ، ذكره الفتني في « تذكرة الموضوعات » ص ٨٧ وقال : معناه صحيح
ولكن لا أصل له ، وذكر العجلوني أيضاً في « كشف الخفاء » وقال : أورده أصحاب الغريب =

والمعنى : تخرج الضاد من طرف اللسان مستطيلة إلى ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر وهو الأيسر^(١) والأكثر ، ومن الأيمن وهو اليسر والعسير والمعتبر ، أو من الجانبين معاً ، وهو من مختصات سيدنا عمر رضي الله عنه ، وهو معنى قول الشاطبي [١١٤١] :

..... وَهُوَ لَدَيْهِمَا يَعِزُّ وَبِالْيُمْنَى يَكُونُ مُقَلَّلاً

وكان حق المصنف أن يقول : « من أيسرَ أو أيمن » أو « من يسراها أو يمناها » لكن غير بينهما ضرورة .

والضمير في « يمناها » إلى الأضراس أو الحافة ، وهما متلازمان .

ثم الـ « حافة » مخففة الفاء على ما ذكرَ في « القاموس » من مادة الأجوف ، وتوهم الجعبري كونه من المضاعف فقال : (خُفِّفَ للوزن)^(٢) .

[أقسامُ الأسنانِ ومسمياتُها] :

ثم اعلم أنَّ الأسنان على أربعة أقسام :

- منها أربعة تسمى ثانيا ، ثنتان من فوق ، وثنان من تحت من مُقَدَّمها .
- ثم أربعة مما تليها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات .
- ثم أربعة كذلك تسمى أنياباً .
- ثم الباقي تسمى أضراساً ، منها أربعة تسمى ضواحك ، ثم ست طواحن ، ثم أربعة نواجذ ، ويقال لها ضرس الحُلم وضرس العقل ، وقد لا توجد في بعض أفراد الإنسان^(٣) .

= ولا يعرف له إسناد . ص ٢٠٠ برقم ٦٠٩ ، وهو أيضاً في « الأسرار المرفوعة » ص ١١٦ ، و« الدرر المنتثرة » للسيوطي ص ٢٣ ، و« الفوائد المجموعة » للشوكاني ص ٣٢١ .

(١) قوله : « الأيسر » سقط من « ب » .

(٢) كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري ٣٧٥/ ب .

(٣) نظم بعضهم أسماء الأسنان فقال :

وأغرب شارح حيث قال : (سقطت همزة الوصل في « الأضراس »
والمراد بالأضراس الأسنان) . اهـ

وشارح آخر قال : (أراد بها الطواحن) . اهـ

فالتحقيق أن المراد بها الأضراس العليا من أحد الجانبين مبتدأ مما حاذى
أوسط اللسان - بقرينة ذكره بعده - منتهياً إلى أول مخرج اللام ، والله أعلم
بالمرام .

[المخرج التاسع] :

(واللَّامُ أدناها لمتهاها) أي ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها إلى
نهايتها ، أو إلى منتهى طرفها كما قال الشاطبي [١١٤٢] :

وحرفٌ بأدناها إلى منتهاه قد يلي الحنك الأعلى.....

أي حرفٌ منها بأدنى الحافة واصلًا إلى منتهى اللسان على ما ذكره
الجعبري^(١) .

فاللام^(٢) بمعنى « إلى » .

وقيل : اللام للاختصاص ، أي الأقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان .
ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان .

= وعِدَّةُ الأسنان للإنسان
منها الثنانيا أربعٌ وأربعُ
وسَمُّ بالأنياب منها أربعاً
وعِدَّةُ الرحى منها اثنا عشر
وأربعٌ نواجذُ أقصى الفم
كُلُّ ثلاثون يليها اثنان
هي الرباعيات فيما يُسَمَّعُ
وأربعاً ضواحكاً لمن وعى
ثلاثةٌ في كلِّ شقٍّ قد ظهر
وهي بذالٍ إن سُئِلَت معجم

(١) كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري ٣٧٥/ ب .

(٢) أي من قوله : « لمتهاها » .

ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة في سمت^(١) الضاحك لا الثنية ،
خلافاً لسيبويه^(٢) .

واللثة بضم فتخفيف مثلثة : منبت الأسنان .

والثنية : مقدم الأسنان .

والضاحك : كل سن يبدو من مقدم الأضراس عند الضحك .

والحاصل أن مخرج اللام ما دون أول إحدى حافتي اللسان ، وذلك لأنَّ
ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد ، وينتهي إلى منتهى
طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك فويق الضاحك والناب والرباعية
والثنية ، وليس في الحروف أوسع مخرجاً منه .

وأغرب شارح في قوله : (أدنى حافة اللسان إلى آخرها) .

[المخرج العاشر] :

[١٥] (والنون من طَرَفِهِ تَحْتَ اجْعَلُوا) بنصب النون على أنه مفعول مقدم

لقوله : « اجعلوا » .

و« تحت » مبني على الضم ، و« طَرَفِهِ » بفتحيتين ، أي واجعلوا مخرج
النون من طرف اللسان وهو رأسه وأوَّلُه مع ما يليه من اللثة مائلاً إلى ما تحت
اللام قليلاً ، وقيل : فوقها ، وهو أضيّق من مخرج اللام .

وقيل : « النون » مبتدأ بتقدير « مخرجٌ » ، و« من طَرَفِهِ » خبره ،
و« تحت » ظرفٌ اجعلوا ، ومفعوله محذوف ، أي اجعلوا النون تحت
اللام .

(١) أي مقابل .

(٢) رأي سيبويه أن مخرج اللام مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية . وقد سقط ما ذكرناه
من طبعة عبد السلام هارون انظر « الكتاب » ٤/٤٣٣ .

[المخرج الحادي عشر] :

(والرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرِ أَدْخَلُ) بقصر الراء ضُرورةً ، وبإشباع هاء « يدانيه » لغة^(١) .

أي ومخرج الراء يقارب مخرج النون^(٢) لكنه إلى ظهر اللسان أدخل ، وهذا معنى قول ابن المصنف [١١] : (والراء من ظهر رأس اللسان ومحاذيه من لثة الثنيتين العليتين) .

وقال المصنف في « النشر » : (مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا غير أنها أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً)^(٣) .

وقال الشاطبي [١١٤٣] :

وَحَرْفٌ يَدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ^(٤)

قال أبو شامة^(٥) : (يعني يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون لانحرافه إلى اللام)^(٦) .

(١) وهي موافقة لقراءة ابن كثير في إشباع هاءات الضمير دون تحقق تحرك طرفيها ، بخلاف بقية القراء فيما لو سكن أحدهما مع بعض استثناء طفيف .

(٢) في « أ » اللام ، وكلاهما صحيح ولكن النون أصح ؛ لأن الضمير في قول الناظم « يدانيه » يعود إلى النون .

(٣) انظر « النشر » لابن الجزري ٢٠٠/١ ، وبهذه الألفاظ وصف سيبويه هذا المخرج ، وقد سقطت من طبعة عبد السلام هارون ، وهو وصفٌ دقيق لهذا المخرج .

(٤) انظر « حرز الأمانى ووجه التهاني » للشاطبي ص ٩٢ باب مخارج الحروف .

(٥) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي أبو شامة ، مؤرخ محدث باحث ولد سنة ٥٩٩هـ ، له كتب منها « إبراز المعاني » في شرح الشاطبية ، و« مختصر تاريخ دمشق » وغيرها ، توفي سنة ٦٦٥هـ . « معرفة القراء الكبار » ٦٧٣/٢ و« طبقات الشافعية الكبرى » ١٦٥-١٦٨ .

(٦) انظر « إبراز المعاني من حرز الأمانى » لأبي شامة ص ٧٤٦ .

وقال ابن المصنف في شرحه [١١] : (أي الراء أكثر انحرافاً إلى ظهر اللسان من النون) .

ثم المراد بالظَّهْرِ ظَهْرُ اللسان لا ظَهْرُ طرفه كما اختاره خالد^(١) .
ويمكن أن يكون التقدير : والراء يقاربه مائلاً إلى ظهره^(٢) .

وهذا القول أدخل وأقرب إلى التحقيق ، فإنه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه .

وذهب الفراء وقُطْرِب^(٣) والجَرَمي^(٤) إلى أن اللَّام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه .

ثم هذه الثلاثة تسمى : « ذلقية » و« ذولقية » لأنها من ذلق اللسان ، وهو طرفه وَحْدَهُ .

ثم « أدخل » مفرد ، يقرأ بإشباع الضمة واواً .

وفي نسخة « أدخلوا » بإثبات الواو بصيغة الجمع ، وهو يحتمل الأمر والمضِيَّ^(٥) .

(١) لم أجد في شرح الشيخ خالد كما عزاه المؤلف ، ولعله أراد : بخرق ، لا خالداً ، كما يبدو من العبارة المنقولة عنه بعد قليل .

(٢) في « ب » : إلى ظهر اللسان .

(٣) هو محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ، نحوي عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، من الموالي ، كان يرى رأي المعتزلة النظامية ، وهو أول من وضع المثلثات في اللغة ، و« قطرب » لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه ، توفي سنة ٢٠٦ هـ ، من كتبه « معاني القرآن » و« الأزمنة » و« المثلثات » . اهـ « وفيات الأعيان » ١ / ٤٩٤ ، « طبقات النحويين » ١٠٦ « الأعلام » ٧ / ٩٥ .

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء ، أبو عمر ، فقيه عالم بالنحو واللغة ، من أهل البصرة ، سكن بغداد وتوفي فيها سنة ٢٢٥ هـ ، له كتب منها « الأبنية » و« السَّير » و« غريب سيبويه » ، وكتاب في علم العروض . اهـ « بغية الوعاة » ٢٦٨ ، « وفيات الأعيان » ١ / ٢٢٨ ، و« الأعلام » ٣ / ١٨٩ .

(٥) فيلزم كسر الخاء في الأمر ، وفتحها في المضِي .

وَأَعْرَبَ بِخَرْقٍ فِي قَوْلِهِ : (أَيْ وَمَخْرَجَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ مِنْ أَدْنَى حَافَةِ اللِّسَانِ مَمْتَدًّا إِلَى مَنْتَهَاهَا ، إِلَّا أَنَّ اللَّامَ تَخْرُجُ مِنْ أَدْنَاهَا ، وَالنُّونَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَالرَّاءُ يَدَانِي مَخْرَجَ النُّونِ دَاخِلًا إِلَى ظَهْرِ رَأْسِ اللِّسَانِ) . فَلَا يَكُونُ حَيْثُذِ مَقْدَمًا عَلَى مَخْرَجِ النُّونِ .

[المخرج الثاني عشر] :

[١٦] (وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَائِيَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكْنِ)
بتخفيف النون مراعاةً للوزن .

قال خالد [٣٥] : (المراد بالثنائيا في هذه المواضع الثنيتان ، وإنما عبّر الناظم رحمه الله بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً) .

ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان .

والتحقيق أن الثنائيا أربعة أسنان^(١) متقدمة ، اثنان فوق واثنان تحت ، فالتقدير : عليا الأسنان الثنائيا ، أي العليا منها ، وإنما الإشكال إذا قيل : التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

أي مخرج الطاء والذال والتاء من طرف اللسان ومن الثنائيا العليا ، يعني مما بينه وبين أصول الثنائيا العليا مصعداً إلى الحنك الأعلى .

ولا معنى لقول شارح يمانى : (إما من أصولهما أو من وسطهما) .

ويقال لهذه الحروف الثلاثة نطعية^(٢) لخروجها من نطع الغار الأعلى ، أي سقفه .

(١) في « أ » اثنان بدل : « أسنان » ، وهو تصحيف .

(٢) يقل استعمال هذا المصطلح عند المحدثين فهم يرون أن هذا المصطلح جانبه التوفيق لأن النطع كما شرحته المعاجم وكما يفهم من كلام العلماء هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنائيا ، بينما طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنائيا ، بل ومعظم الثنائيا من الداخل ، فهي أصوات أسنانية لِثَوْتِة ، ويرون أن مصطلح النطعية يصح إطلاقه على =

والغار : داخل الحنك .

والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطع^(١) الغار الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه ، فتأمل يظهر لك وجه الخلل^(٢) .

[المخرج الثالث عشر] :

ثم أخبر أن حروف الصفير - وهي الصاد والزاي والسين ، كما سيذكرها الناظم في بيان الصفات - مستقرٌ خروجهنَّ [١٧] (مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى) أي من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى ، كذا قاله ابن المصنف [١١] .

وفيه بحث ؛ لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه ، ويريد به ما بينهما ، وهو^(٣) لم يعتبر ذلك ، إذ طرف الشيء غير فوقه ، نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته إياه مجازاً .

وقال الشاطبي [١١٤٦] :

ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة

أي وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنايا السفلى ، قاله الجعبري^(٤) .

وقال زكريا [٣٦] : (عبارة الشاطبي رحمه الله « ومن بين الثنايا » يعني

= صوت اللام والراء كذلك . انظر « كلام العرب » ١٩ ، « الأصوات اللغوية » ١٠٧ ، و« المصطلح الصوتي » ٢٠٠ ، وتأمل الحاشية ٢ ص ٩٢ .

(١) لفظ « نطع » سقط من « أ » .

(٢) في كلام الشارح هنا نقد خفي لعبارة ابن الجزري في « النشر » حيث قال : (ويقال لهذه الحروف نطعية لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سقفه) ، ونقد لعبارة مكّي في « الرعاية » حيث علل سبب تسمية الخليل لهنَّ بذلك لخروجهنَّ من نطع الغار الأعلى وهو سقفه ، « النشر » ٢٠٠/١ ، و« الرعاية » ص ١١٤ .

(٣) يعني ابن المصنف .

(٤) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص ٣١٤ ب .

العليا ، ولا منافاة فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى) .
ويقال لهذه الثلاثة « أسلية » لخروجهنّ من أسلة اللسان وهو مستدقه .

[المخرج الرابع عشر]:

(وَالظَّاءُ وَالذَّالُّ وَثَا لِلْعُلْيَا) أي مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا .

[١٨] (من طَرَفَيْهِمَا) أي من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ، ويقال لهذه الثلاثة « لثوية » لخروجها من اللثة وهي منبت الأسنان^(١) .

وبه تمّ مخرج اللسان وهي عشرة ، وحروفها ثمانية عشر حرفاً .
وإنما قدّم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعاً لسيبويه ، ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختيها لأنها قبل أطراف الثنايا .

[المخرج الخامس عشر]:

ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله : (ومن بطن الشِّفَّة) بفتح الشين وبكسره .

(فَالْفَاءُ مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةِ) بكسر الراء ، والفاء زائدة في « فالفاء » ؛ لأنه مبتدأ .

والمعنى أنّ الفاء تخرج من باطن^(٢) الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعنية بقوله : « المشرفة » .

وأطلق الناظم الشِّفَّةَ ، ومراده السفلى كما تقرر لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا .

و« مَعَ » ساكنة على لغة ربيعة ، ثم نقلت حركة الهمزة إليها على لغة الجادة .

(١) في قوله : (لخروجها من اللثة) توسع ، ولا يعني أنها تخرج منها ، بل من قريبا كما صرح به كثير من أهل العلم . « نهاية القول المفيد » لمحمد مكي نصر ص ٣٧ .

(٢) في « ب » : بطن .

[المخرج السادس عشر] :

[١٩] (للشفتين الواوُ بَاءٌ ميمٌ) أي مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى إلا أن الواو بانفتاح ، والباء والميم بانطباع ، إلا أن انطباقها مع الباء أقوى من انطباقها مع الميم ، فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك ، كما فعل مكّي حيث قدّم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو^(١) ، والمراد بالواو غير المدية .

[المخرج السابع عشر] :

(وَغُنَّةٌ مَخْرُجُهَا الْخَيْشُومُ) أي أقصى الأنف .

وبرهان الغنة في سد الأنف ، ولهذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها .
 ثم الغنة من الصفات لأنها صوت أغن لا عمل للسان فيه^(٢) ، فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخارج الذوات .

قال ابن المصنف [١٢] : (والغنة صفة النون ولو تنويناً والميم المدغمتان والمخفأتان) .

وقال الجعبري : (الغنة صفة النون ولو تنويناً والميم تحركتا أو سكتتا ، ظاهرتين أو مخفأتين أو مدغمتين)^(٣) .

وهذا معنى قول الداني : (وأما الميم والنون فيجافى بهما اللسان إلى

- (١) وقيل : تقدم الواو ، فالميم ، فالباء ، والظاهر أن الناظم لم يقصد الترتيب .
 (٢) ولأنها لا تنفرد بنفسها كما هو دأب الأحرف العادية ، وإنما هي مقيدة فتخرج مع الميم والنون ، وكان حتى الألف أن يكون مثلها ولكن لما كان شبه مطلق بحيث يخرج وينفرد بنفسه كما في سائر الحروف بشرط فتح الحرف الذي قبله صح أن نطلق عليه حرفاً مع أنه لا يعتمد على حيز معين بل هو هواء يمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه ويخرج من الفم ، أما الغنة فهي هواء كذلك ولكن يخرج من الأنف ولا يعتمد على حيز معين .
 (٣) « كثر المعاني » للجعبري ص ٣١٥ / أ .

موضع الغنة من غير قيد ، وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك ، وفي المخفئ أزيد منها في المظهر ، وفي المدغم أوفئ منها في المخفئ عند مثبتها^(١) .

وقول الشاطبي [١١٥١] :

وَعُنَّةٌ تَنْوِينِ وَنُونٍ وَمِيمٍ أَنْ سَكَنَ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَا
أَي إِذَا سَكْنَا أَوْ أَخْفِياً أَوْ أَدْغَمَا .

وقول مكِّي « الساكنان »^(٢) قيد لكمال الغنة لا لأصلها لما تقدم ، والله أعلم .

ولذا قال بعضهم : مخرجُ حرفها .

قال ابن المصنف [١٢] : (وكان ينبغي أن يذكر هنا عوضاً عنها مخرج النون المخفأة ، فإن مخرجها من الخيشوم ، وهي حرفٌ بخلاف الغنة) .

قلت : ولهذا قال بعض الشراح : (أي مخرج محلها من النون والميم) .
وفيه أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق ، وأن النون المخفأة مركبة من مخرج الذات ومن تحقّق الصفة في تحصيل الكمالات .

وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال : (الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون حرفاً ، وهو النون والميم المدغمتان والمخفأتان ، وهو مذهب المصنف) . اهـ وغرابتة مما لا يخفى .

وعلى كل تقدير فعَدُّ الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن إشكال فتدبر .

ثم رأيت المصنف ذكر في « النشر » أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة ، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من

(١) انظر « جامع البيان » لأبي عمرو الداني .

(٢) ستأتي عبارته كاملة في الصفحة التالية .

الإدغام بالغنة ، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد^(١) من مخرجه إلى الجوف على الصواب ، وقول سيبويه إنَّ مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون المظهرة^(٢) .

وقد نصَّ مكي في « الرعاية » على أن (الغنة نون ساكنة خفيفة^(٣) تخرج من الخياشيم ، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفأة وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة ، وللتنوين والميم الساكنة...) ثم قال : (والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها)^(٤) .

وقد صرَّح الجازبُردي أن النون الساكنة المخفأة تسمى غنة وأنها من الحروف المتفرعة ، ثم بيَّن ذلك بقوله : فإنك إذا قلت : « عن » ، كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه ، وإذا قلت : « عنك » لم يكن لها مخرج من الفم ، لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبانَ اختلافهما .

فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفأة نفسها من غير تكلف بقرينة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها ، وهذا بخلاف الغنة في قوله :

« وأظهر الغنة » وغيره من المواضع الآتية ، فإن المراد بها الصفة حتماً .

ومما يؤيده قول أبي شامة نقلاً عن أبي عمرو : (وهذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التي مر ذكرها ، فإن تلك من الفم ، وهذه من الخيشوم ، وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها ، فإن كان

(١) في « ب » زيادة : « واللين » .

(٢) انظر « النشر » لابن الجزري ٢٠١/١ .

(٣) في « أ » الخفية ، وفي « د » : خفية ، وما أثبتناه هو الموافق لما عند مكي في « الرعاية » .

(٤) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب القيسي ص ١٥٣ .

بعدها حرف من حروف الحلق^(١) أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى^(٢).

[باب صفات الحروف]

[٢٠] (صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِيلٌ مُنْفَتِحٌ مُضْمَتَةٌ وَالضُّدُّ قُلٌّ)
الصفة ما قام بالشيء من المعاني كالعلم والسواد .

وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوي ، والمراد بها ههنا عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وأمثال ذلك .

فالمخرج للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكميته ، والصفة كالمحك أو الناقد يعرف بها هيئته^(٣) وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام .

وهذا معنى قول المازني^(٤) : (إذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد) .

وقال الرَّمَّانِي^(٥) وغيره : (لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ؛ لأنه ليس

(١) إلا في قراءة أبي جعفر بإخفاء النون الساكنة عند الخاء والغين فعليه تكون الغنة الثانية لا الأولى .

(٢) انظر « إبراز المعاني من حرز الأمانى » لأبي شامة ص ٧٥٠ .

(٣) لفظ « هيئته » سقط من « ب » .

(٤) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة ، أبو عثمان المازني ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها سنة ٢٤٩هـ له تصانيف ، منها « ما تلحن فيه العامة » و« التصريف » و« الدباج » وغيرها . « وفيات الأعيان » ٩٢ / ١ ، « إنباه الرواة » ٢٤٦ / ١ « الأعلام » ٦٩ / ٢ .

(٥) هو علي بن عيسى الرماني النحوي ، ولد في بغداد سنة ٢٩٦هـ تجاوزت مؤلفاته المئة في النحو والصرف والبلاغة وعلوم القرآن والاعتزال والكلام ، منها « الألفاظ المتقاربة أو =

بينهما فرق إلا الإطباق ، ولصارت الظاء ذالاً ، ولصارت الصاد سيناً ، فسبحان من دقت في كل شيء حكمته .

روي أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزلياً فقال له : قل « با » ، فقال : « با » ، ثم قال : قل « حا » ، فقال « حا » ، فقال له : بين مخرجهما ، فيبينهما ، فقال : إن كنت خالق فعلق فأخرج الباء من مخرج الحاء ، فهت المعتزلي .

وصفات الحروف منها ما له ضد ، ومنها ما ليس له ضد كما سيأتي بيانها ، وإنما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفاتها المشهورة اللاتقة لمقدمته المختصرة ، وإلا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعة وأربعين صفة ، وزاد بعضهم عليها كما في الكتب المبسوطة ، فذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعاً ، منها الجهر ، والرخاوة^(١) ، والاستعلاء ، والانفتاح ، والإصمات ، بحسب ما اتفق له من الوزن ، تارةً بلفظ المصدر وأخرى بصيغة الوصف ، وستأتي معانيها مع أضدادها في محلها اللائق بها . وقوله « والضد قل » أي واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال :

[٢١] (مَهْمُوسُهَا فَحَتْهُ شَخْصٌ سَكْتُ) فإن الأشياء تتبين بأضدادها ، وبتعداد حروف بعض الأضداد تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد .

ولما كانت الحروف المهوسة وأمثالها قليلةً قابلةً لسرعة ضبطها وحفظها بينها وترك بيان ضدها لما يعرف من مفهوم ما عيَّنَهَا .

[حروف الهمس] :

والحاصل أن الحروف المهوسة مجتمعة في كلمات مركبة منها ، عبَّر عنها بقوله : « فَحَتْهُ شَخْصٌ سَكْتُ » ، وهي عشرة :

= المترادفة المعنى « وشرح كتاب سيويه » و« النكت في إعجاز القرآن » توفي سنة ٣٥٧هـ .

اهد انظر ترجمته في دراسة لشرحه على كتاب سيويه للدكتور مازن المبارك .

(١) في « ب » : والرخو .

الفاء ، والحاء المهملة ، والثاء المثناة ، والهاء ، والشين والخاء^(١) المعجمتان ، والصاد ، والسين ، والكاف ، والثاء المثناة من فوق .

فالـ « حَتْ » بمعنى الحَض ، والـ « شخص » معروف ، و « سكت » فعلٌ ماضٍ من السكوت .

ثم الهمس في اللغة : الخفاء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾ [طه : ١٠٨] والمراد به حَسٌّ مشي^(٢) الأقدام إلى المحشر ، أو حَسٌّ كلام أهله من هول ذلك المنظر ، ومما يناسب المعنى الأول قول الشاعر :

وَهُنَّ يَمْشِيْنَ بِنَا هَمِيْسَا إِنْ يَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنْكَ لَمِيْسَا^(٣)
وسميت مهموسة لجريان النَّفْسِ معها لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها ، وُضِدُّهَا المجهورة^(٤) .

والجهر في اللغة : الصوت القوي الشديد ، وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره أن يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها .

والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الإنسان^(٥) إن خرج ذلك بدفع الطبع

(١) « والخاء » سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : والمراد بالهمس مشي الأقدام . . . إلخ .

(٣) روى الحاكم وصححه والبيهقي ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن جرير

عن أبي العالية قال : كنت أمشي مع ابن عباس وهو محرم ، وهو يرتجز بالإبل وهو يقول :

وَهُنَّ يَمْشِيْنَ بِنَا هَمِيْسَا

قال : قلتُ : أترفت وأنت محرم؟! ، قال : إنما الرفث ما روجع به النساء . اهـ
المستدرک « للحاكم ٢/٢٧٦ ، و « الدر المنثور » للسيوطي ١/٥٢٨ ، والبيهقي في
« شعب الإيمان » ٥/٦٧ ، وانظر « لسان العرب » و « تاج العروس » مادة : رفث ، والظاهر
أن ابن عباس رضي الله عنهما استشهد بالبيت ، وليس من نظمه .

(٤) والحروف المجهورة تسعة عشر حرفاً جمعها بعضهم في كلمات وهي : (عَظْمٌ وَزَنْ قَارِيءٌ
ذِي غَضٍّ جَدَّ طَلَبٌ) أي رجح ميزان قارىء ذي غَضٍّ للبصر اجتهد في الطلب .

(٥) في « ب » : الأسنان ، وهو تصحيف .

يسمى نَفْسًا - بفتح الفاء - وإن خرج بالإرادة وعرض له تموجٌ بتصادم جسمين يسمى صوتاً ، وإذا عرض للصوت كصفات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفاً ، وإذا عَرَضَ للصوت كصفات أخر عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات .

ثم إنَّ النَّفْسَ الخارج الذي هو صفة حرفٍ إن تكيَّفَ بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً ، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموساً ، وأيضاً إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصاراً تاماً فلا يجري جرياناً سهلاً يسمى شديداً ، فإنك لو وقفت على قولك « الحج » وجدت صوتك راكداً محصوراً^(١) ، حتى لو رمت مدَّ صوتك لم يمكنك ، وأما إذا جرى الصوت جرياناً تاماً ولا ينحصر أصلاً يسمى رخوةً كما في « الطش » فإنك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جارياً بمدةٍ إن شئت ، وأما إذا لم يتمَّ الانحصار ولا يجري يكون متوسطاً بين الشدة والرَّخوة كما في « الظل » ، فإنك إذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجري مثل جري « الطش » ، ولا ينحصر في مثل انحصار « الحج » بل يخرج على حَدِّ اعتدالٍ بينهما ، فإذا عرفت ذلك تبين لك أيضاً معنى قوله :

[حُرُوفُ الشَّدَّةِ] :

(شَدِيدُهَا لَفْظٌ أَجْدُ قَطٍ بَكَتٌ) فـ « أَجْدُ » أمرٌ من الإِجَادَةِ ، و« قَطٍ » منون مجرور مخفف بمعنى « حَسْبُ » ، و« بَكَتٌ » مُجَرَّدُ التَّبَكُّيتِ ، يقال : بَكَتَهُ إِذَا غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ ، والمراد بها هنا الحروف المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث^(٢) مركبة منها ، وهي :

الهمزة ، والجيم ، والذال المهملة ، والقاف ، والطاء المهملة ، والباء

(١) في « أ » : ركداً محصوراً .

(٢) في « أ » و« ب » : الثلاثة .

الموحدة ، والكاف ، والتاء المثناة من فوق ، وما عداها وما عدا البيئية التي ذكرها في قوله :

[الحروف المتوسطة] :

[٢٢] (وِبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ) أي وما بينهما حروفٌ خمسة يجمعها تركيب (لِنَ عُمَرَ) كُلُّهَا حروف رخوة .

والشدة في اللغة : القوة ، وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها لأنها قويت في مواضعها فلزمتها الشدة
والـ « رخوة » مثلثة الراء ، والكسر أشهر .

والرخاوة في اللغة : اللين ، وسميت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها^(١) .

ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة ، يجمعها قولك « لن عمر » بكسر اللام ، أمرٌ من « لان يلين » .
و « عمر » منادىٌ بحذف حرف النداء .

وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم في « لم نرع » ، ومما وقع في « الشاطبية » [١١٥٤] من قوله : « عَمْرُ نل » مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى^(٢) .

وهي : اللام ، والنون ، والعين المهملة ، والميم ، والراء ، وإنما وصفت بذلك لأن الرخوة إذا نطق فيها في نحو (اجلس) و (افرش) جرى

(١) وحروف الرخاوة ستة عشر ، نظمها بعضهم بقوله :

إن تشأ ألفاظ رخو لا تكن في الحفظ لاهي
رمزه خذ غث حظ ففض شوص زئ ساه

(٢) ذلك لأن ذينك اللفظين يطلبان مفعولين ، أحدهما لـ « نرع » والثاني لـ « نل » ؛ وهما مقدران ، بخلاف « لن عمر » فهو أمر من اللين ، فاعله مستتر وجوباً ، و « عمر » منادى .

معها الصوت والنفس عند سكونها ، والشديدة إذا نُطِقَ بها في نحو: « اضرب »
و« اقعِد » انحبس الصوت والنفس معها ولم يجريا .

والتي بين الرخوة والشديدة إذا نطق بها في نحو: « انعم » و« اعمل » لم
يجر الصوت والنفس معها جريانها مع الرخوة ، ولم ينحبسا^(١) انحباسهما مع
الشديدة .

هذا وقد قال ابن الحاجب^(٢) في « الشافية » : (المجهورة ما ينحصر أي
ينقطع جري النفس مع تحركه ، والمهموسة بخلافها ، وخالف بعضهم فجعل
الضاد والظاء والذال - أي المعجمات - والزاي والعين والغين والباء - أي
الموحدة - من المهموسة ، والكاف والتاء - أي المنقوطة بنقطتين من فوق^(٣) -
من المجهورة ، ورأى أن الشدة تؤكد الجهر ، والشديدة ما ينحصر جريُّ صوته
عند إسكانه في مخرجه فلا يجري)^(٤) .

قال شارحها النظامي^(٥) : (والجهر انحصار النفس مع تحركه ، فقد يجري
النفس ولا يجري الصوت كالکاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق ، وقد

(١) في « ب » : ولم ينحبس .

(٢) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو ، جمال الدين بن الحاجب ، فقيه
مالكي ، من كبار العلماء بالعربية ، ولد في « أسنا » ونشأ في القاهرة ، وسكن دمشق ومات
بالإسكندرية ، له كتب ، منها « الكافية » ، و« الشافية » ، و« مختصر في الفقه » ، ولد سنة
٥٧٠هـ ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ . اهـ « وفيات الأعيان » ١/٢١٤ ، « غاية النهاية » ١/٥٠٨ ،
« الأعلام » ٤/٢١١ .

(٣) « من فوق » سقط من « ب » .

(٤) انظر « الشافية » لابن الحاجب ص ٣٤٢ بشرح النّظام .

(٥) هو نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري المعروف بـ« النّظام النيسابوري » وبـ« النظام
الأعرج » كان ماهراً في جل العلوم وحكياً من الحكماء ، ومفسراً من المفسرين ، وعالماً
في النحو والصرف والرياضيات ، له مؤلفات ، منها « غرائب القرآن » و« لب التأويل »
و« تعبير التحرير » توفي بعد ٨٥٠هـ . « أعيان الشيعة » ٥/٢٤٩ .

يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين المعجمتين^(١) . فظهر الفرق بينهما ، والله أعلم .

[حروف الاستعلاء]:

(وسبغُ علُو) بضم العين وتكسر (خُصَّ ضَغُطُ قِظْ حَصَرَ) أي حَصْرُ سبغِ علُو حروفُ « خُصَّ ضَغُطُ قِظْ » ، ف« قِظْ » أمرٌ من قَاطٍ بالمكان إذا قام به في الصيف ، وال« خُصَّ » بضم الخاء المعجمة البيت من القصب ، وال« ضَغُطُ » الضَّيْقُ .

والمعنى: أقم وقت حرارة الصيف في خُصَّ ذي ضغط ، أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه ، فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة^(٢) - وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - نحوٌ من ذلك ، قال عبد الملك بن عمير^(٣) : كان لأبي وائل خُصٌّ من قصب يكون فيه هو ودابته ، فإذا غزا نقضه ، وإذا رجع بناه ، كذا ذكره أبو شامة رحمه الله^(٤) .

فقول شارح^(٥) [٢٤] (« خُصَّ » فعل ماض مبني للمجهول بمعنى اخْتُصَّ) صُحِّفَ عليه .

(١) انظر « شرح الشافية » للنظام ص ٣٤٢ .

(٢) هو شقيق بن أبي سلمة الأسدي ، أبو وائل ، صاحب عبد الله بن مسعود ، أدرك النبي ﷺ وهاجر بعده ، وروى عن أبي بكر وعمر وعلي وحذيفة وغيرهم ، قال مغيرة بن مقسم عن أبي وائل : أتانا مصدقُ رسول الله ﷺ فأتيته بكبش فقلت : خذ صدقة هذا ، فقال ليس فيه صدقة ، قال ابن حجر : ولا دلالة فيه على صحبته ؛ لأنه ليس فيه أنه أسلم . اهـ « الإصابة » ٦٨/٢ .

(٣) هو عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي ، روى أكثر من مئتي حديث ، قال البخاري : سَمِعَ عبد الملك بن عمير يقول : إنني لأحدِّث بالحديث فما أترك منه حرفاً ، وكان من أفصح الناس ، وعن أبي إسحاق الهمداني قال : خذوا الحديث والعلم من عبد الملك بن عمير ، توفي سنة ١٣٦هـ . اهـ « تهذيب التهذيب » ٤١١/٦ .

(٤) « إبراز المعاني من حرز الأمانى » للعلامة أبي شامة ص ٢٥٦ .

(٥) هو عصام الدين المعروف بـ« طاش كبري زاده » و« الشارح الرومي » .

والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات وهي: الخاء المعجمة، والصاد المهملة، والضاد والغين المعجمتان، والطاء، والقاف، والظاء، وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان^(١) عند النطق بها إلى الحنك الأعلى، وما عداها مستفلة^(٢) لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها^(٣).

[حروف الإطباق]:

[٢٣] (وَصَادُ ضَادٍ طَاءٌ ظَاءٌ مَطْبِقَةٌ) بفتح الباء ، ويجوز كسرهما ، ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع ، وإنما لم يركب هذه الحروف الأربعة المسماة بالمطبقة^(٤) على قياس سائرهما لعدم حصول معنى في تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها .

والحاصل أن حروف الإطباق أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وهي من جملة الحروف المستعلية وأخص منها ، وسميت بها لانطباق ما يحاذي

(١) المقصود باستعلاء اللسان : استعلاء أقصاه ، لأنه هو المعتبر والمؤثر (انظر : جهد المقل للمرعشي / ١٥٢ ، وأحكام تجويد القرآن للحصري / ١٢٤) .

(٢) قُلَّ من العلماء من عوّف الاستفال واعتنى ببيانه ، حتى إن سيبويه لم يعرفه ؛ إلا أنه ذكر تعريف الاستعلاء ، ثم قال : « والاستفال ضده ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى » اهـ « الكتاب » ١٢٩/٤ ، ولا نجد من عني بتعريف الاستفال بعد سيبويه غير مكّي في « الرعاية » قائلاً : « وإنما سميت مستفلة لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك كما يستعلي عند النطق بالحروف المستعلية » اهـ « الرعاية » ٢٤ ، وقد وافقه في التعريف الداني في « التحديد » ص ١٠٩ ، وابن الطحان في مخارج الحروف ص ٩٤ ، وابن الجزري في « التمهيد » ص ١٠٠ ، وقال الرضي : « ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع » اهـ « شرح الشافية » ٣ / ٢٦٢ .

(٣) والحروف المستفلة اثنان وعشرون حرفاً جمعها بعضهم في قوله :

تُحْدُ حُرُوفَ الاسْتِفَالِ وَاتْرَكْنَ مِنْ قَالِ إِفْكَالِ
ثَبَّتْ عِزُّ مَنْ يَجُودُ حَرْفُهُ إِذْ سَلَّ سَكَا

(٤) في « ب » : « المسماة بالمطبقة » .

اللسان من الحنك الأعلى^(١) على اللسان عند خروجها ، وهو أبلغ من الاستعلاء^(٢) .

وهو لغةً : الالتصاق .

وضدّها المنفتحة^(٣) ، وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الريح من بينهما عند النطق بها .

وهو لغةً : الافتراق .

ومن الغرائب أنّ قوله تعالى : ﴿ حَصَبٌ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء : ٩٨] قرىء بجميع الحروف المطبقة ولم يجتمع في كلمة غيرها^(٤) .

[حروف الإذلاق] :

(و « فَرَّ من لُبِّ » الحروفُ المذلقة) أي والحروف المذلقة مجموع حروف « فَرَّ من لُبِّ » وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن « مِنْ » حرف جر ، و« اللب » الذي هو العقل بمعنى الفاعل ، والمعنى هربَ الجاهل من العاقل ، ويمكن أن يكون المعنى : فَرَّ من الخلق من له عقل به عرف الحق^(٥) ، ففيه

(١) « الأعلى » سقط من « أ » و« ج » .

(٢) ولذلك فإن علماء العربية عدوا أصوات الإطباق المفخمة ولم يعدوا أصوات الاستعلاء كذلك . انظر « المصطلح الصوتي » ص ١٣٤ و ١٣٥ ، ووجه كون الإطباق أبلغ من الاستعلاء أن فيه ارتفاعاً للسان أكثر .

(٣) حروف الانفتاح خمسة وعشرون ، يجمعها قولك : (من أخذَ وجد سعةً فزكاً حقاً له شرب غيث) ، أي من وجد سعة فادى زكاة ماله كان حقاً على الله أن يسقيه من رحمته . اهد شرح الشيخ حجازي على الجزرية .

(٤) القراءة الصحيحة المتواترة بالصاد ، وما عداها فشاذاً (انظر : المحتسب ٦٦/٢ ، والقرطبي ٣٤٣/١١ ، والبحر المحيط ٣٤٠/٦ ، والاتحاف ٢٦٧/٢) .

(٥) في « أ » و« ب » : « فر من الخلق من عقل له به عرف الحق » وفي « ط » : « فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق » ، وما أثبتناه من « ج » ، وهو موافق للنسخة التي اعتمد عليها محمد مكي نصر في « نهاية القول المفيد » ص ٦٠ .

إيماء إلى قوله تعالى: ﴿فَرِّقُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات : ٥٠] وقوله سبحانه : ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل : ٨] .

والحاصل أن الفاء ، والراء ، والميم ، والنون ، واللام ، والباء الموحدة يقال لها : « المذلقة » لخروجها من ذلق اللسان والشفة ، أي طرفيهما ، والمراد أن خروج بعضها من ذلق اللسان وهي الراء واللام والنون ، وبعضها من ذلق الشفة وهي الباء والفاء والميم ، وما عداها مصمته^(١) لأنها من الصمت وهو المنع .

قال الأخفش : لأن من صَمَتَ مَنَعَ نفسه من الكلام .

والمراد بها ههنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولاً في بنات الأربعة والخمسة ، بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولاً لا بُدَّ أن يكون فيها مع الحروف المصمته حرف من الحروف المذلقة ، وإنما فعلوا ذلك لخفتها ، فلذلك عادلوا بها الثقيلة ، ولأجل ما ذكر حكموا بأن « عسجداً » - اسمٌ للذهب - أعجميٌّ لكونه من بنات الأربعة وليس فيه حرف من الحروف المذلقة^(٢) .

وقال مكِّي في « الرعاية » : (إنَّ الألف ليست من المذلقة ولا من المصمته لأنها هوائية لا مستقرٌّ لها في المخرج)^(٣) .

وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أضدادها فقال :

- (١) وهي ثلاثة وعشرون حرفاً يجمعها قولك : (جُرْ غِشٌّ ساخط صدُّ ثقةٌ إذ وعظه يحضُّك) أي عدَّ عن غش ساخطٍ للحق واصطد ثقةً فإنَّ وعظه يحثك على الخير .
- (٢) مما وقع منه في القرآن لفظ ﴿غساق﴾ ومعناه البارد الممتن ، و﴿قسطاس﴾ ومعناه الميزان بلغة الروم ، ومن غير القرآن كـ « عسجد » للذهب ، و « الزهزقة » لشدة الضحك .
- (٣) انظر « الرعاية » لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٧٤ ، وقوله هذا مخالف للمشهور من أنها مصمته .

[حروف الصفيير^(١)]:

[٢٤] (صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَايٌ سِينٌ) أي حروف الصفيير ثلاثة : صاد مهملة ، وزاي وسين مهملة ، ولم يُرَكَّبْ لما سبق في المطبقة^(٢) .

وجَعَلَ الرومي ضمير « صفييرها » إلى الصفات فيحتاج إلى تكلفٍ في صحة الحمل بأن يقال : حروف صفييرها .

والمعنى أن هذه الحروف موصوفة بصفة الصفيير ، وهو صوت زائد يخرج من بين النَّقَسِ يصحبُ هذه الحروف عند خروجها . وهو لغةً : صوتٌ يُصَوِّتُ به للبهائم .

ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصفيير ، ويمتاز عن الصاد بعدم الإطباق^(٣) ، وعن الزاي بالهمس كما في « القاموس » .

[حروف القلقة]:

(قَلْقَلَةٌ قُطْبٌ جَدٍ وَاللَّيْنُ) أي حروف القلقة - ويقال لها اللَّقْلَقَةُ - خمسة يجمعها قولك « قطب جد » وهي القاف ، والطاء المهملة ، والباء الموحدة ، والحيم ، والدال المهملة ، وإنما وصفت بذلك لأنها حين سكونها لاسيما إذا

(١) تابع ابن الجزري والشارح (القاري) القدماء في ترتيبهم لهذه الأصوات الثلاثة ، إذ وضعوها بعد الأصوات النطعية (الدال ، والتاء ، والطاء) وما رآه العلماء المحدثون عكس ذلك ، فنطق السين والزاي والصاد يجعلها قبل - لا بعد - التاء والدال والطاء من جهة الخلف (علم اللغة العام - الأصوات ١٢٠) .

وهذا الترتيب وجد عند سيويه (الكتاب ٤/٤٣١) وابن جني (سر الصناعة ١/٤٥) ومن تبعهما حيث كان ترتيب أصوات الصفيير بعد النطعية ، أما الخليل فقد وضع أصوات الصفيير وبعدها الأصوات النطعية ، وهو ما نشعر به الآن وما نلمسه من نطق قراء القرآن من المصريين . وانظر « المصطلح الصوتي » (١٦٠ ، ١٦٩) .

(٢) أي لثقلها على اللسان ولعدم حصول معنى في تركيبها .

(٣) في « أ » و « ب » و « د » والنسخة المطبوعة من « القاموس المحيط » ، مادة سين : « بالإطباق » وما أثبتناه من « ج » هو الصواب .

وُقِفَ عليها تَقَلُّقَ المَخْرَجِ حَتَّى يَسْمَعَ لَهُ نَبْرَةَ قَوِيَّةٍ لِمَا فِيهَا مِنْ شِدَّةِ الصَّوْتِ الصَّاعِدِ بِهَا مَعَ الضَّغْطِ دُونَ غَيْرِهَا .

وهي في اللغة : التحرك والاضطراب .

والـ « قُطْبُ » - بتثليث القاف والضَّمُّ أشهر - ما يدور عليه الأمر ، ومنه قطب الرحى .

والـ « جَدُّ » : البَحْتُ والعظمة^(١) ، وخفف للوزن^(٢) .

[حرفا اللين] :

ثم قوله « وَاللَّيْنُ » أي حروفه اثنان : [٢٥] (وَآوُ وَيَاءٌ سَكَنًا وَانْفَتْحًا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ ، أَي وَقَعَ الْفَتْحُ (قَبْلَهُمَا وَالْإِنْجِرَافُ صُحْحًا) بصيغة المجهول ، والألف للإِطْلَاقِ .

أي إن سكن الواو والياء وانفتح ما قبلهما يسمي لِينًا لِقَلَّةِ الْمَدِّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى حُرُوفِ الْمَدِّ الَّتِي حَرَكَةٌ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ مَدًّا أَصْلِيًّا ، وَفِي حَرْفِ اللَّيْنِ مَدًّا مَا^(٣) يَضْبُطُ بِالشَّافِةِ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا ذَكَرَهُ الْجَعْبَرِيُّ^(٤) .

ولذا أُجْرِيَ حَرْفَا اللَّيْنِ مَجْرَى حُرُوفِ الْمَدِّ ، حَتَّى إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ لَوَقِفَ أَوْ إِدْغَامٌ^(٥) جَازَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ أَوْلَى فِي الْمَدِّ ، وَعَكْسُهُ فِي اللَّيْنِ ، وَقَدْ رُجِّحَ قَصْرُ وَرَشٍ^(٦) فِي نَحْوِ : ﴿ شَيْءٌ ﴾

(١) النظر « القاموس المحيط » مادة : جدد .

(٢) سيأتي قريباً زيادة إيضاح وبيان للقلقلة عند قول الناظم :

وَيَبْتَنُّ مُقَلَّقًا إِنْ سَكَنَا وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا

(٣) لفظ (ما) سقط من « د » ، وهو للإبهام أي أنه مد غير محدد تماماً ولكنه أقل من حركتين .

(٤) انظر « كنز المعاني في شرح حرز الأمانى » للجعبري ص ٥٧ / أ .

(٥) من أمثلة ذلك لذي الوقف ﴿ الصَّيْفُ ﴾ ﴿ الخَوْفُ ﴾ ولذي الإدغام نحو ﴿ اللغيب بما ﴾ و﴿ لقول ﴾

رسول ﴿ كلاهما في رواية السوسي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير .

(٦) هو عثمان بن سعيد بن عدي المصري ، من كبار القراء ، غلب عليه لقب « ورش » لشدة

بياضه ، أصله من « القيروان » ، رحل إلى المدينة وقرأ على نافع أربع ختمات وانتهت إليه =

و﴿سَوَاءٌ﴾ على التوسط ، والتوسط على الطول^(١) بهذا المعنى .

[حرفا الانحراف] :

وَوَصَفُ الانحرافِ صُحِّحَ ثبوته [٢٦] (في اللّام والرّاء) مقصوراً (وبتكريرِ جُعِلَ) وإنما قيل اللّام والرّاء منحرفان لأن اللّام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان ، والرّاء فيه انحرافٌ إلى ظهر اللسان وميل قليل إلى جهة اللّام ، ولذلك يجعلها الألتغُ لأمّاً .

[حَرْفُ التكريرِ] :

والضمير في « جُعِلَ » راجع إلى الرّاء ، والمعنى أن الرّاء يُوصف بالتكرير أيضاً كما وصف بالانحراف .

والتكرير : إعادة الشيء ، وأقله مرة على الصحيح .

ومعنى قولهم : إن الرّاء مكرّرٌ هو أن الرّاء له قبول التكرير^(٢) لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم لغير الضاحك « إنسانٌ ضاحك » ، يعني أنه قابل للضحك ، وفي الجُعِلِ إشارةٌ إلى ذلك ، ولهذا قال ابن الحاجب : (لما تحسبُهُ من شبه ترديد اللسان في مخرجه)^(٣) .

وأما قوله : (ولذلك جرى مجرى حرفين في أحكام متعددة)^(٤) فليس كذلك ، بل تكريره لحن ، فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به ، وهذا كمعرفة

= رئاسة القراءة بمصر التي ولد بها سنة ١١٠ هـ ، وتوفي فيها سنة ١٩٧ هـ . اهـ « معرفة القراء الكبار » ١٥٢/١-١٥٥ .

(١) انفرد ورش من بين جميع الرواة والقراء بجواز التوسط والطول في لفظ ﴿شيء﴾ وصلأ ووقفاً ، إلا أن القصر المذكور مأخوذ له به من طريق « طيبة النشر » لا من « الشافية » . (إيضاح الرموز/ ١٢٤) .

(٢) في « ب » : التكرار .

(٣) انظر « الشافية » لابن الحاجب ٢٥٧/٣ .

(٤) المرجع السابق .

السحر ليتجنب عن تضرُّره وليعرف وجهُ دفعه .

قال الجعبري : (وطريقة السلامة أن يلصق الالفاظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة ، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء)^(١) .

وقال مكّي : (لا بُدَّ في القراءة من إخفاء التكرير) وقال : (واجبٌ على القارئ أن يخفي تكررِه ، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين)^(٢) . اهـ .

ثم قول ابن الحاجب (في أحكام متعددة) بيَّنه أبو شامة حيث قال : (فَحَسُنَ إِسْكَانٌ ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ و﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾^(٣) ، ولم يحسنْ إِسْكَانٌ ﴿ يَقْتُلُكُمْ ﴾ و﴿ يَسْمَعُكُمْ ﴾ ، وحسنْ إدغام مثل ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ ﴾^(٤) [آل عمران : ١٢٠] أحسن منه في ﴿ إِنْ يَمَسُّكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٠] ، ولم يُمَلِّ « طالب » و« خاتم »^(٥) ، وأمِلَّ « طارد » و« غارم » ، وامتنعوا من إمالة « راشد » ولم يمتنعوا من إمالة « ناشد » ، وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التكرير الذي في الراء)^(٦) .

[حرف التنفي^(٧) :]

(وللتَّنْفِيّ الشَّيْنُ ضَاداً اسْتِطْلُ) التنفي : الانبثاث والانتشار ، والكلام

- (١) انظر « كنز المعاني في شرح حرز المعاني » ص ٣١٧/ أ .
- (٢) « الرعاية » لمكي بن أبي طالب ص ١٢٢ .
- (٣) يعني في قراءة أبي عمرو البصري بإسكان الراء في رواية السوسي وإحدى روايتي الدوري عنه .
- (٤) عند من قرأ : (يضركم) بضم الضاد وتشديد الراء وهم ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر ، وفيه إدغام الراءين « تحبير التيسير » ص ١٠٠ .
- (٥) في « ب » : وغانم .
- (٦) انظر « إبراز المعاني من حرز الأمانى » للعلامة أبي شامة ص ٧٥٤ .
- (٧) التنفي من مصطلحات سيويه وصف به الشين ، إلا أنه ذكر معها أصواتاً أخرى واصفاً إياها بالتنفي ، فوصف الأصوات المطبقة بقوله « والمطبق أفشى في السمع » وقد ذكر المبرد الشين وأضاف إليها الضاد ، ونقل الإمام ابن الجزري عن بعضهم أن حروف التنفي ثمانية : =

من باب القلب ، أي صفة التفشي ثابتة للشين ، والمعنى أن الشين موصوفٌ بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان ، منها مخرج^(١) الظاء المشالة^(٢) ، والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه^(٣) .

[حرف الاستطالة] :

وقوله « استطل » أمرٌ من الاستطالة ، وهي لغةٌ : أبعدُ المسافتين ، والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها كما قاله الجعبري^(٤) ، والمعنى : صفةٌ بالاستطالة .

والحاصل أن الضاد حرف مستطيل ، وإنما وصف بالاستطالة لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام ، وللتحيز^(٥) بين المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها .

وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين في التفشي وقالوا : إنها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء ، ولذا تبدل منها فيقال : جدف وحدث^(٦) .

= الميم ، والشين ، والفاء ، والراء ، والثاء ، والصاد ، والسين ، والصاد ، تفشي الميم بالغة ، والشين والثاء بالانتشار ، والفاء بالتأفف ، والراء بالتكرير ، والصاد والسين بالصفير ، والضاد بالاستطالة ، ويظهر منه أن وصف الحروف الأخرى بالتفشي يعني شيئاً آخر غير هذه الصفة فالثابت أن الموصوف بالتفشي هو الشين وحدها . « الكتاب » ٤ / ٤٨٤ ، و« المقتضب » ١ / ٢١٤ .

(١) في « ب » : تخرج .

(٢) الشول لغة : الرفع ، أي الظاء التي رفع خطُّ فوقها فرقاً بينها وبين الضاد .

(٣) ذكر عدد من العلماء أن الشين مع التفشي تصل إلى مخرج الظاء « الرعاية » لمكي / ١٠٩ ، أما مخرج الشين المنصوص عليه فهو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك العلوي .

(٤) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص ٣١٧ / أ .

(٥) في « ب » : وللتخير ، وفي « ج » : والتحيز ، وفي « د » : وللتخير .

(٦) قوله « وقد ألحق المتقدمون » إلى قوله « جدف وحدث » كلام تابع للتفشي فكان ينبغي أن =

قال ابن المصنف [١٥] : (وسبيل^(١) تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل وتمكينها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء) .

قال الجعبري : (والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى في مخرجه ، والممدود جرى في نفسه)^(٢) .

ثم اعلم أن خمساً من الصفات العشرة المتقابلة قوية ، وخمساً منها ضعيفة .

فالقوية : الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والإصمات .

والضعيفة : الخمس المقابلة وهي الهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح والذلق^(٣) .

وأما السبع المفردة^(٤) فكلها قوية إلا اللين .

ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من الصفات العشرة ، فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو أقوى الحروف ، وما جمع جميع الصفات^(٥) الضعيفة فهو أضعفها كالفاء والفاء ، وما اجتمع فيه الأمران فهو متوسط قوتها ، وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها^(٦) .

* * *

= يكون قبل البدء بالكلام على الاستطالة ؛ وحرصاً على الأمانة العلمية للكتاب أبقيناه على ما هو عليه دون تغيير أو نقل .

(١) سقط من « أ » .

(٢) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص ٣١٧ / أ .

(٣) وذهب بعض علماء التجويد إلى أن الإصمات والإذلاق صفتان متوسطتان لا توصفان بقوة

ولا ضعف كصفة التوسط بين الشدة والرخاوة « المنير » ١٤٠ .

(٤) وهي : الصفير والقلقلة واللين والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة .

(٥) من قوله : « القوية كالطاء . . . » إلى « الصفات » سقط سهواً من « أ » .

(٦) تتفاوت الحروف في عدة صفاتها من الخمسة إلى السبعة ، فكل حرفٍ منها يحوي خمس

صفات من العشر المتضادة ، فإن زاد على ذلك كان من الصفات التي لا ضد لها .

[حُدُّ التَّجْوِيدِ وَحُكْمُهُ] :

[٢٧٧] (وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمٌ) جمع بينهما تأكيداً للوجوب .

وجعل الشيخ زكريا الثاني تفسيراً للأول بناءً على أنه عطف بيان ، وقَدَّر بعدهما « للقارىء » ؛ لأن الحكم ليس على إطلاقه .

والأظهر أن يقال : تقديره وأخذُ القارىء بتجويد القرآن - وهو تحسين ألفاظه بإخراج الحروف من مخارجها وإعطاء حقوقها من صفاتها وما يترتب على مفرداتها ومركباتها - فرض لازم وحتم دائم .

ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية ، والعمل به فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة ، وأما دقائق التجويد على ما سيأتي بيانه فإنما هو من مستحسناته ، فالأظهر أن المراد بالحثم هنا أيضاً^(١) الوجوب الاصطلاحي المشتمل على بعض أفراد من الوجوب الشرعي ، لا الجمع بين الحقيقة والمجاز واستعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب إليه الشُّرَّاحُ من الشافعية .

فإنَّ اللحن على نوعين : جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ .

فالجلي : خطأ يعرض لِلْفِظِ وَيَخْلُ بِالمعنى والإعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء^(٢) تغير المعنى به أم لا .

والخفي : خطأ يخل بالحرف كترك الإخفاء والقلب والإظهار والإدغام والغنة وكتريق المفخم^(٣) وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك ، ولا شكَّ أنَّ هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد ، وإنما فيه خوف العقاب والتهديد .

(١) في « ب » : أن المراد هنا بالحثم أيضاً الوجوب .

(٢) في « أ » : تغير المعنى به أم لا .

(٣) في « أ » : وكتريك تريق المفخم ، وهو خطأ ظاهر .

وأما تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة^(١) كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام في هذا المقام .

(مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آتِمًا) أي من لم يصحح كما في نسخة صحيحة ، بأن يقرأ قراءةً تخل^(٢) بالمعنى أو الإعراب كما صرح به الشيخ زكريا خلافاً لما أخذه بعض الشراح - منهم ابن المصنف - على وجه العموم الشامل لِلَّحْنِ الخفي ؛ فإنه لا يصح كما لا يخفى .

وأغرب من هذا أن الشارح المصري ضَعَّفَ قول الشيخ زكريا - مع أنه شيخ الإسلام - في مذهبه .

ثم لفظ « القرآن » منقول في البيت على قراءة ابن كثير^(٣) كما قال الشاطبي رحمه الله [٥٠٢] :

وَنَقَّلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ دَوَاؤُنَا^(٤)

فلا يحمل على ضرورة الوزن .

و« مَنْ » موصولة ، وإن جعلت شرطية فَحَذَفُ الفاء من قبيل :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا^(٥)

(١) في « ب » : بقراءة القرآن .

(٢) في « ب » : مخلة .

(٣) أي بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وابن كثير هو عبد الله بن كثير الداري أحد القراء العشرة ، وإمام أهل مكة في القراءة ، كان فصيحاً بليغاً . توفي سنة ١٢٠ هـ . « غاية النهاية » ٤٤٣ / ١ .

(٤) الدال من لفظ « دواؤنا » رمز لابن كثير كما هو معلوم عند أهل هذا الفن .

(٥) نسبه سيبويه لحسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ، وفي « الخزانة » ٦٤٤ / ٣ ، و« المقتضب » ٧٢ / ٢ ، و« المغني » ٨٠ ، وابن الشجري ٢٩٠ / ١ ، وفي شرح شواهد المغني ، وحاشية البغدادي على (بانت سعاد) ٤٣٦ / ١ أنه لعبد الرحمن بن حسان ، ونسبه ابن السيرافي إلى كعب بن مالك .

= وللمبرد رواية يخرج بها وجه الاستشهاد على حذف الفاء :

[٢٨] (لأنه به الإله أنزلاً) بألف الإطلاق ، والضمير في « لأنه » للشأن أو للقرآن ، وفي « به » للتجويد ، أي لأن الله تعالى أنزل في القرآن الأمر بالتجويد حيث قال : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل : ٤٤] مؤكداً في المصدر مبالغة في الأمر ، ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان مجوداً كما أنزل عليه ، لكنه خطاب له والمراد أمته .

ونقل عن علي كرم الله وجهه أنه قال : « التجويد هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف »^(١) لكن فيه أن معرفة الوقوف ليس من الواجبات لقول الناظم :

وليسَ في القرآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ

اللهمَّ إلا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة إذا وقف عليها كيف يقف عليها ، فإنه ربما يقف عليها من ليس له وقوفٌ بها^(٢) على وجه يُخلُّ بمعناها .

وعن مجاهد^(٣) : أي ترسَّل فيه ترسُّلاً ، والمعنى : تمهل في المبنى ليتبين لك المعنى كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ ﴾ [طه : ١١٤] و ﴿ لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴾ [القيامة : ١٦] .

= من يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكره والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان والشاهد فيما نحن فيه أنه كان حقه أن يقول : من يفعل الحسنات فالله يشكرها ؛ لما هو من حق العربية أن تقترب الفاء بجواب الشرط في مثل هذا ، إلا أنها حذفت لضرورة الوزن . انظر « ضرائر الشعر » ١٦٠ ، و « ضرورة الشعر » للسيرافي ١١٥ .

(١) أورده الهذلي في « الكامل » ١٩/ب ، وابن الجزري في « النشر » ٢٠٩/١ و ٢٢٥ ،

والأشموني في « منار الهدى » ٥/ ، والسيوطي في « الإتيان » ٢٨٢/١ ، والقسطلاني في « لطائف الإشارات » ٢٤٩/١ .

(٢) أي معرفة بها .

(٣) هو مجاهد بن جبر المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين ، ومن أشهر تلاميذ ابن عباس ، توفي سنة ١٠٣هـ . « غاية النهاية ٤١/٢ و ٤٢ » .

وعن الضحاك^(١) : انبذه حرفاً حرفاً .

وعن ابن عباس : بينه تبييناً .

وقال بعض العلماء : (أي تَلَبَّثُ وَتَثَبَّثُ في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعجل فتدخل بعض الحرف في بعض)^(٢) .

ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المبدعى ، وكذا ما ذكره ابن المصنف [١٦] أيضاً من قوله سبحانه : ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾ [الإسراء : ١٠٦] وفسر المكث بالترتيل ، وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَرَكَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ [الفرقان : ٣٢] أي أنزلناه بالترتيل ، أي التجويد ، فإنه أنزله بأفصح اللغات ، بل معناه : بيناه تبييناً ، وفصلناه تفصيلاً ، كما يدل عليه صدر الآية .

وأما ما روي عنه عليه السلام : (رُبَّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ يَلْعَنُهُ)^(٣) فإنه متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه .

(وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلًا) بألف الإطلاق ، أي وَوَصَلَ الْقُرْآنُ مِنَ الْإِلَهِ إِلَيْنَا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ^(٤) وبيان

(١) هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني ، أبو القاسم ، مفسر ، كان يؤدب الأطفال ، ويقال : كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي ، وذكره ابن حبيب تحت عنوان « أشرف المعلمين وفقهاؤهم » توفي سنة ١٠٥ هـ ، وله كتاب في التفسير . اهـ « الأعلام » ٢١٥ / ٣ .

(٢) أخرج العسكري في المواعظ عن علي كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال : « يَتَّبِعُهُ تَبْيِينًا وَلَا تَشْرَهُ نَثْرَ الدَّقْلِ ، وَلَا تَهْذَهُ هَذَّ الشَّعْرِ ، قَفُوا عِنْدَ عَجَائِبِهِ وَحَرَكُوا بِهِ الْقُلُوبَ ، وَلَا يَكُنْ هُمْ أَحَدَكُمْ آخِرَ السُّورَةِ » الدَّقْلُ - بفتح القاف - : رديء التمر ويابس ، والهدُّ : الإسراع ، ولقد كان رسول الله ﷺ يقرأ قراءةً مرتلةً مفسرةً حرفاً حرفاً ، وكان يقطع قراءته آيةً آيةً ويمدُّ حروفَ المد . اهـ « الدرر المنثور » للسيوطي ٢٧٧ / ٦ .

(٣) لم أجده فيما بين يديّ من المراجع ، وهو مذكور في كتاب « تلاوة القرآن المجيد » للعلامة المرحوم عبد الله سراج الدين الحلبي موقوفاً على سيدنا أنس بن مالك .

(٤) قوله : « بيان متواتر من اللوح المحفوظ » سقط من « أ » ، وفي « ج » : متواتراً من اللوح المحفوظ على لسان جبريل عليه السلام وبيان النبي

النبي ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم ، ثم تَعَلَّمُ التابعين ثم أتباعهم منهم وهَلُمَّ جراً إلى مشايخنا رحمهم الله متواتراً هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين ، وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التي هي معتبرة في لغة العرب الذي أنزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [إبراهيم : ٤] فينبغي أن يراعى جميع قواعدهم وجوباً فيما يتغير به المبنى وَيُقْسَدُ المعنى ، واستحباباً فيما يحسنُ به اللفظ ويستحسنُ به النطق حال الأداء ، وإنما قلنا بالاستحباب في هذا النوع لأن اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا مهرة القراء من تكرير الرءات ، وتطنين النونات ، وتغليظ اللامات في غير محلها ، وترقيق الرءات في غير موضعها كما سيأتي بيانها لا يُتَصَوَّرُ أن يكون فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] و﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(١) [البقرة : ٢٨٦] .

[٢٩] (وَهُوَ أَيْضاً حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ وَزِينَةُ الأَدَاءِ والقِرَاءَةِ)

بالإشباع فيهما ، وجاز الوقف عليهما .

و« هُوَ » بضم الهاء ، ولا يجوز إسكانها للوزن .

وقوله « أيضاً » أي مع كونه حتماً ، وأبعد الشارح الرومي في قوله [٢٩] :

(أي كمخارج الحروف والصفات لأنهما داخلان في تعريف التجويد) .

ثم الـ « حلية » بمعنى الزينة هلها ، وإن كانت أخصَّ منها عرفاً حيث

يختصُّ بالصفة^(٢) ، فالمعنى أنه صفة مستحسنة للقراءة كالحلي للمرأة .

(١) في « د » زيادة : « وهو الحق الذي يعرض عليه بالنواجذ ولا يعدل عنه إلى غيره إلا المذامد » ، قال في « القاموس » : مَدَّدَ : كَذَبَ ، وهو مِذْبَدٌ : كَذَابٌ . اهـ مادة : مَدَّ .

(٢) في « ج » : تختص بالصيغة .

والفرق بين الثلاثة^(١) أنّ التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والأوراد الموظفة ، والأداء : الأخذ عن الشيوخ ، والقراءة أعم ، ذكره ابن المصنف [١٧] .

[كيفية أخذ القراءة عن الشيوخ] :

والأخذ عن الشيوخ على نوعين :

أحدهما : أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين .

وثانيهما : أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها ، وهذا مسلك المتأخرين .

واختلف أيهما أولى ، والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل زماننا أقرب إلى الحفظ ، نعم الجمع بينهما أولى ، وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري : (والحق أن الأداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه) .

[مراتب التجويد والقراءة] :

ثم التجويد على ثلاث مراتب :

ترتيل ، وتدوير ، وحدر .

فالترتيل : هو تَوَدُّةٌ وتَأَنُّ ، وهو مختار^(٢) ورش

(١) في « ب » : التلاوة والأداء .

(٢) لربما أوهمت كلمة (اختيار) أو (مختار) معنىً مشكلاً على بعض الطلبة ، لذلك نقول : في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، والنصف الأول من القرن الثاني الهجري كانت مرحلة نشوء الاختيار في القراءات ، حيث قام كل فرد من القراء في تلكم الفترة بالنظر فيما روى من حروفٍ قرائيةٍ مختلفة ، واختار من بينها حروفه على أساس من مقياس معين انتهجه في الموازنة والاختيار ، وهذا الأمر قد يرجع إلى مستوى وثاقة السند ، وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربية ، وقد يرجع إلى مطابقة الرسم ، وربما يرجع إلى عوامل أخرى ، ثم بعد اختياره يتبناه فينسبُ إليه ، ويسمى اختياره وحرفه .

وعاصم^(١) وحمزة .

والحدر : هو الإسراع ، وهو مختار قالون^(٢)
وابن كثير وأبي عمرو^(٣) .

= وفي ضوئه نستطيع أن نعرف الاختيار بأنه الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً في اختيار .

فنافع مثلاً قرأ على سبعين من التابعين واختار مما قرأه ورواه عنهم ما اتفق عليه اثنان وترك ما سواه ، وهكذا سائر القراء .

وعبارة القرطبي التالية تعطينا صورة واضحة عما قلت ، قال في تفسيره : « وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء ، وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى فالتزمه طريقةً ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ، ونسب إليه ، فقليل : حرف نافع ، وحرف ابن كثير . »

وتعرفنا على معنى الاختيار في القراءات يؤكد لنا أيضاً أن اجتهاد القراء لم يكن في وضع القراءات - كما توهم البعض - وإنما في اختيار الرواية ، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية والاجتهاد في وضع القراءات .

والخطر المجمع عليه عند المسلمين منصب على الاجتهاد في وضع القراءة لا الاجتهاد في اختيار الرواية ، وإليه يشير ابن الجزري بقوله عن نسبة القراءة إلى القارئ بأنها « إضافة اختيار ودوام ولزوم ، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد » . انظر « النشر » ٥٢ / ١ و « الجامع لأحكام القرآن » ٤٠ / ١٥ ، و « القراءات القرآنية » للفضلي / ١٠٥ .

(١) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي بالولاء ، أبو بكر ، أحد القراء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة ، كان ثقة في القراءات ، صدوقاً في الحديث ، توفي سنة ١٢٧ هـ . اهـ « غاية النهاية » ٣٤٦ / ١ .

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان ، ولد سنة ١٢٠ هـ وأخذ القراءة عن نافع عرضاً ، وكان ربيبه ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، وكان أصم لا يسمع البوق ، فإذا قرئ القرآن عليه سمع ، توفي سنة ٢٢٠ هـ . اهـ « غاية النهاية » ٦١٥ / ١ .

(٣) هو زيان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري ، من أئمة القراءة واللغة والأدب ، ولد بمكة سنة ٧٠ هـ وكانت عامة أخباره من أعراب أدركوا الجاهلية ، توفي سنة ١٥٤ هـ . اهـ « الأعلام » ٤١ / ٣ .

والتدوير : هو التوسط بينهما ، وهو مختار ابن عامر^(١) والكسائي^(٢) .

وهذا كله^(٣) إنما يتصور في مراتب المدود ، وأما ما ذكره ابن المصنف من

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي كان إماماً عالماً ثقةً قيماً حافظاً لما رواه ، أمّ بالمسجد الأموي سنين كثيرة ، وكان يأتّم به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، ولد سنة ٢١هـ ، وتوفي سنة ١١٨هـ . اهـ « غاية النهاية » ٤٢٣ / ١ .

(٢) هو علي بن حمزة الكسائي ، أخذ القراءة عن حمزة عرضاً ، وكان أعلم الناس بالنحو ، وأوحدهم بالغريب والقرآن ، له كتب ، منها « معاني القرآن » و« كتاب القراءات » و« متشابه القرآن » توفي سنة ١٨٩هـ . اهـ « غاية النهاية » ٥٣٥ / ١ .

(٣) اعلم أنّ الحدر مصدر من حَدَرَ - بالفتح - يحدُرُ - بالضم - إذا أسرع ، فهو من الحدور الذي هو الهبوط لأن الإسراع من لازمه ، وهو عند المحققين من القراء عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ومد ووقف ووصل وغير ذلك إذ مراعاة الوقف والابتداء يزيد القراءة رونقاً وبهاءً ، ومن الواجب في هذه المرتبة أن يحترز القارئ عن بتر حروف المد وذهاب صوت الغنة واختلاس أكثر الحركات وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا توصف بها التلاوة ، ثم هذا النوع من الحدر مذهب من قصر المنفصل كابن كثير وقالون وأبي عمرو من السبعة ويعقوب وأبي جعفر من تمة العشرة ، وهو مذهب الأصبهاني عن ورش ، وهذا معنى قول المؤلف « وهذا كله إنما يتصور من مراتب المدود » إذ كل نوع من المد تناسبه مرتبة من هذه المراتب الثلاثة .

وأما التدوير : فهو عبارة عن التوسط بين مرتبتي التحقيق والحدر وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مدّ المنفصل ولم يبلغ فيه حد الإشباع كابن عامر والكسائي .

وأما الترتيل : فهو مصدر من رَتَّل فلان كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على مُكثٍ وتفَهُمٍ من غير عجلة ، وهو الذي نزل به القرآن كما قال تعالى : ﴿ ورتلناه ترتيلاً ﴾ ، وهذا المرتبة هي المستحسنة والمستحبة في القراءة لما رواه زيد بن ثابت من أن النبي ﷺ قال : « إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل » أخرجه ابن خزيمة ، وهو الذي أمر الله تعالى به نبيه بقوله : ﴿ ورتل القرآن ترتيلاً ﴾ قال ابن عباس : بيّنه ، وقال مجاهد : تَأَنَّنَ فيه ، وقال الضحاك : انبذه حرفاً حرفاً ، كأنّ الله سبحانه وتعالى يقول : تثبت في قراءتك وتمهل فيها وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكّده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه ، وبه كان النبي يقرأ ، ففي جامع الترمذي عن يعلى بن مالك أنه سأله أمّ سلمة عن قراءة النبي ﷺ فإذا هي تنعت وتصف قراءة مفسّرة حرفاً حرفاً .

أَنَّ إِسْكَانَ الْمُرْتَلِّ وَتَحْرِيكَهُ وَتَشْدِيدَهُ وَمَدَّهُ أَمَّ ، وكذلك المتوسط بالنسبة إلى الحادر فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر .

[٣٠] (وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا وَمُسْتَحَقَّهَا)
بفتح الحاء عطفاً على « حَقَّهَا » .

و « مِنْ » بيانية لما قبلها ، وهذا تعريف التجويد ، وما سبق نعت له .

[تعريف التجويد] :

أي التجويد هو إعطاء الحروف - بعد إحسان مخرجها وتمكينها في محاييزها - حَقَّهَا من كل صفة من صفاتها المتقدمة وإعطاؤها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية .

والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ، ومستحقها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق بعض الرءات وتفخيم بعضها ، وكذا حكم اللامات ، ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض مما حكموا عليه بالإظهار والإدغام والإخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك ، فالحقُّ صفة اللزوم ، والمستحقُّ صفة العروض .

هذا ولا يخفى أَنَّ إخراج الحرف من مخرجه أيضاً داخل في تعريف التجويد ، كما صرح به الناظم في كتاب « التمهيد » فكان ينبغي أن يُذكر فيه .

وقد أشرنا إلى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو أَنَّ الحروف لا تتحقق إلا باعتبار إخراجها من حيزها ، لكن يبقى فيه إشكال من جهة أن بعض الصفات

= وقالت عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطولَ مِنْ أطولِ منها . اهد بتصرف من « نهاية القول المفيد » ص ١٥ وص ١٦ مع بعض زيادات .

أيضاً مميزة لها ، لا يقال إنَّ المخارج قد تقدم حكمها ؛ فإنَّ نقول : الصفات أيضاً قد تبين علمها .

والأظهر أن المراد بقوله [٣١] (وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ) بيان مخرج كل واحد من الحروف ، فإن معناه أن التجويد هو ردُّ كل واحد من الحروف^(١) لأصله ، أي صرفه إلى أصله من حيزه ومخرجه ، ولكن يَرِدُ عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة لأن الأول بيان الحقيقة والماهية ، والثاني بيان الصفة والكيفية ، وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن يقال : الواو لمطلق الجمعية لا لإفادة الترتيب بين الجمل المتعاطفة .

(وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ) المراد بالنظير والمثل هنا واحد ، وكان الأولى أن يقول : واللفظ في شبيهه كمثلته ، والكاف زائدة .

والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثلما تلفظ^(٢) بمثله أولاً ، يعني أنه إذا نطق^(٣) بالحرف مرققاً أو مفخماً أو مشدداً أو مقصوراً أو ممدوداً أو مظهراً أو مدغماً ، وأمثال ذلك وجاء شبيهه مما يقتضي تلك الصفات السابقة فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة . ولا يبعد أن يكون النظير على بابه ويراد أن مدّه بألف « الرحمن » يكون على مقدار مده بياء « الرحيم » وأمثال ذلك .

[٣٢] (مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلَّفِ) بكسر الميم ، أي حال كون اللفظ مكمل الصفات حقاً واستحقاقاً ، أو بفتح الميم ، أي حال كون الملفوظ مكمل الأداء مخرجاً وصفةً من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة في بيان صفته .

و « ما » زائدة لتأكيد النفي .

(١) « من الحروف » سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : مثلما يتلفظ .

(٣) في « ب » : إذا أراد أن ينطق .

(بِاللُّطْفِ فِي التُّطْقِ بِلَا تَعَشْفِ) أي وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة بلا خروج
عن استقامة جادة الأداء إلى طرفي الإفراط والتفريط .

والمعنى أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التمطيط ، وفي الحذر عن
الإدماج والتخليط ؛ فَإِنَّ القراءة بمنزلة البياض إن قَلَّ صار بسمرة^(١) ؛ وإن كثر
صار برصاً ، وزاد الإمام حمزة : (وما فوق الجعودة فهو القطط^(٢)) ، وما كان
فوق القراءة فليس بقراءة) .

وأما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله [٥٢] : (وفي نسخة « باللفظ في النطق »)
فلا وجه لصحتها ، فما كان ينبغي له ذكرها إلا مقروناً بالتنبيه على ضعفها .

ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق ، وبالحدرد والتخفيف ،
والأوّل أولى لظهور المعنى ، والثاني أفضل لتكثير المبني ، وقد ورد أنه ﷺ
قال : (من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أمّ عبد)^(٣) ،
يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

والمراد بالـ « غضّ » الطري ، فإنه رضي الله عنه كان قد أعطي حظاً عظيماً
في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيبه كما أنزله الله تعالى ، وقد أمره ﷺ أن يُسَمِعَهُ
القرآن فقال : أقرأ عليك القرآن وعليك أنزل ؟! فقال : « نعم ، أحب أن
أسمعه من غيري » فقرأ عليه سورة النساء إلى أن وصل إلى قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا
جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٤١] فقال :
« حسبك الآن » وكانت عيناه تذرّفان^(٤) .

(١) في « أ » : صار مسمرأ .

(٢) قال في « القاموس » : الجعدُّ من الشَّعرِ خلاف السَّبَطِ ، أو القصيرُ منه ، والقطط : هو القصير
من الجعد . اهـ مادة : جعد وقطط ، وما نقله المؤلف عن حمزة في « النشر » ٢٠٥/١ .

(٣) رواه ابن ماجه في المقدمة برقم ١٣٨ باب فضل عبد الله بن مسعود ، والحاكم في
« المستدرک » ٢٢٧/٢ ، وابن أبي شيبة في « المصنف » ٥٢١/١ ، والطبراني في « المعجم
الكبير » ٢٨٨/٩ ، وذكره الناظم في « النشر » ٢١٢/١ .

(٤) رواه البخاري في فضائل القرآن برقم ٥٠٤٩ باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره ، =

وفي هذا الحديث الوارد في الصحيحين إيحاء إلى بيان الطريقين في أخذ القراءة عن الشيوخ ، ولما كان عبد الله من أجلاء علماء القراءة من الصحابة خَصَّهُ ﷺ بهذه المنقبة

وتجاوز القراءة سرّاً وعلانية ، وبأيهما اقترن نية صالحة كان أعلى وأولى (١) .

وفي « الموطأ » (٢) و« سنن النسائي » (٣) عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (اقرؤوا القرآن بلحون العرب) (٤) وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر (٥) وفي رواية « أهل العشق » (٦) والكتابين ، فإنه سيجيء أقوام من بعدي (٧) يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم ، مفتونة (٨) قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم (٩) .

= ومسلم في الصلاة برقم ٨٠٠ باب فضل استماع القرآن ، وأبو داود في العلم برقم ٣٦٦٨ باب في القصص ، والترمذي في التفسير برقم ٣٠٢٤ و٣٠٢٥ باب : ومن سورة النساء ، وأحمد في « المسند » ٣٨٠/١ ، ٤٣٣ ، وابن ماجه في الزهد برقم ٤١٩٤ باب الحزن والبكاء .

(١) في « أ » : أعلى وأغلى .

(٢) « الموطأ » للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، ألف كتابه مرتباً على الأبواب الفقهية ، وقد توخى فيه القوي من أحاديث أهل الحجاز ، ولم يقتصر فيه على المرفوع بل أدخل به ما كان من أقوال الصحابة والتابعين ، وقد بناه على نحو عشرة آلاف حديث من مائة ألف حديث كان يحفظها ، طبع مراراً في مجلدين كبيرين .

(٣) « سنن النسائي » للحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، كتاب رتب على أبواب الفقه ، وهو أقل السنن أحاديث ضعيفة ، ولم يخرج في كتابه عن راوٍ أجمع النقاد على تركه ، طبع مراراً في ثمانية أجزاء .

(٤) « بلحون العرب » سقط من « أ » .

(٥) في « ب » : « والكتابين » .

(٦) في « ج » : الفسق .

(٧) في « ب » : « قوم بعدي » .

(٨) من قوله « بالقرآن ترجيع . . . » إلى « مفتونة » سقط من « أ » .

(٩) رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » ٧/٢٢٧ برقم ٧٢٢٣ ، وقال الهيثمي في « مجمع =

والمراد بـ « ألحان العرب » القراءة بالطباع^(١) والأصوات السليقة ، وبـ « ألحان أهل الفسق » الأنغام المستفادة من القواعد الموسيقية ، والأمر محمولٌ على الندب ، والنهي محمول على الكراهة إن حصل معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف ، وإلا فمحمول على التحريم ، والقوم الذين لا تجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ، ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته .

ونقل الزيلعي^(٢) من الأئمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع إليه لأن فيها تشبهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني ، ولا يعكر عليه قوله ﷺ : (ليس منا من لم يتغن بالقرآن)^(٣) لأن المراد بالتغني به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة^(٤) ونقله عنه شارح « المصابيح »^(٥) ، أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله ﷺ : (زينوا القرآن بأصواتكم)^(٦) .

- = الزوائد « ١٦٩/٧ : فيه راوٍ لم يسمَّ ، وبقية - أيضاً - يعني مدلس ، وأورده في « مجمع البحرين » ٣٤٧٨ ، ولم أجده في سنن النسائي وموطأ مالك بروايتي الحسن ويحيى الليثي .
- (١) في « ب » : بالطباع .
- (٢) هو عثمان بن علي بن محجن فخر الدين الزيلعي ، فقيه حنفي ، قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ ، فأفتى ودرّس وتوفي فيها سنة ٧٤٣هـ ، له كتب ، منها « تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق » و« بركة الكلام على أحاديث الأحكام » . اهـ « الدرر الكامنة » ٤٤٦/٢ .
- (٣) رواه البخاري في التوحيد باب رقم ٤٤ ، ورواه أبو داود في الصلاة برقم ١٤٤١ باب استحباب الترتيل في القراءة ، وأحمد في « المسند » ١/١٧٢ و١٧٥ ، وابن ماجه في إقامة الصلاة برقم ١٣٣٧ ، باب حسن الصوت بالقرآن ، والدارمي في الصلاة برقم ١٤٩٨ باب التغني بالقرآن ، وكذا هو عند الحاكم من حديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما .
- (٤) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي ، أبو محمد ، محدث الحرم المكي ، من الموالي ، ولد بالكوفة سنة ١٠٧هـ وسكن مكة ، كان حافظاً للحديث ، ثقةً ، واسع العلم ، كبير القدر ، توفي بمكة سنة ١٩٨هـ . اهـ « ميزان الاعتدال » ٣٩٧/١ .
- (٥) انظر « شرح السنة » للبخاري ٣/٣٤ ، وكتابه شرح لكتاب « مصابيح السنة » ، وهو مطبوع .
- (٦) رواه أبو داود في الصلاة برقم ١٤٦٨ باب استحباب الترتيل في القراءة ، النسائي في =

ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية حيث يجتمعون فيقرؤون بصوت واحد ويُقَطَّعون القرآن^(١) فيأتي أحدهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ، ويحذفون حرفاً ويزيدون آخر ، ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ، ويمدون تارةً ويقصرون أخرى في غير محالها^(٢) مراعاة للأصوات خاصةً دون أحوالها مع أنَّ الغرض الأهم من القراءة إنما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها ليعمل بما فيها كما قال الله تعالى : ﴿ كَتَبْنَا إِلَيْكَ مَبْرُوكًا لِيَذَبُوا عَنِئِهِ وَاسْتَذْكَرُوا لَوَلَاءِ الْآلَتِيبِ ﴾ [ص : ٢٩] نعم إذا اجتلبت المباني على أسمع السامع والتالي في أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقي القلوب وإقبال النفوس عليها زائداً في الحلاوة على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها ، فحينئذٍ ينتج اكتساب أوامره واجتناب زواجره والرغبة في وعده ، (والرغبة من وعيده)^(٣) ، وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة ، وهذا معنى قوله ﷺ : (زينوا القرآن بأصواتكم) أي أظهروا زينتها بحسن أصواتكم ، وهذا لا ينافي ما ورد من قوله ﷺ : (زينوا أصواتكم بالقرآن)^(٤) .

وبما تحرر وتقرر من البيان تبين حكمة شرع^(٥) الإنصات لقراءة القرآن وجوباً في الصلاة وندباً في غيرها ، وحسن أدب الأئمة في السكوت على التمام من الكلام لما في ذلك من سرعة وصول المعاني إلى الأفهام .

= الصلاة برقم ١٠١٦ ، ١٠١٧ باب تزيين القرآن بالصوت ، والدارمي برقم ٣٥٠٣ في فضائل القرآن ، باب التغني بالقرآن ، وأحمد في « المسند » ٢٨٣/٤ ، و ٢٨٥ ، و ٢٩٦ ، و ٣٠٤ ، وابن ماجه برقم ١٣٤٢ ، والحاكم ١/٥٧٥ ، وإسناده جيد .

(١) في « ب » : القراءة .

(٢) في « ب » : محلها .

(٣) ما بين القوسين سقط من « أ » .

(٤) رواه الحاكم ١/٧٦٢ ، وعبد الرزاق ٢/٤٨٥ ، وذكره في مجمع الزوائد ٧/١٧٠ ، وفي رواية عند الطبراني في الكبير ١١/٨١ : « أحسنوا... » .

(٥) في « ب » : إشراع .

هذا ويؤيد الأخير^(١) ما رواه الترمذي^(٢) وصححه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة ، والحسنةُ بعشر أمثالها . . .)^(٣) ولأن عثمان رضي الله عنه وغيره قرؤوا القرآن في ركعة^(٤) ، ويقوي الأول ما ورد في حديث : (من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه)^(٥) ومال إلى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

هذا وقال المصنف رحمه الله : (رُوينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي^(٦) قال : صلى بنا ابن مسعود رضي الله عنه بـ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ووالله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله ، وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن قرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل ، تَلْتَدُّ الأسماع بتلاوته

-
- (١) يعني قول المؤلف قبل قليل « والثاني أفضل لتكثير المبنى » أي قراءة القرآن بالحدرد أفضل لتحصيل الأجر الأوفر لكثرة الحروف .
- (٢) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي ، من أئمة علماء الحديث وحفاظه ، ولد سنة ٢٠٩هـ ، تتلمذ للبخاري وشاركه في بعض شيوخه ، وكان يضرب به المثل في الحفظ ، توفي سنة ٢٧٩هـ ، من تأليفه « سنن الترمذي » و« العلل » في الحديث ، و« الشمائل النبوية » . اهـ « الأعلام » ١٠٥/٤ .
- (٣) تنمة الحديث « لا أقول ألم حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » رواه الترمذي في فضائل القرآن برقم ٢٩١٠ باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر ، والدارمي برقم ٣٣٥٩ ، قال الذهبي : حسنه الترمذي فلم يحسن . اهـ انظر « الفتح » ٦٦/٩ .
- (٤) أورده النووي في « التبيان في آداب حملة القرآن » ، ص ٤٨ .
- (٥) رواه البخاري برقم ٥٠٥٢ ، والترمذي ٢٩٤٩ ، والنسائي في « الكبرى » ٨٠/٧ ، وابن ماجه برقم ١٣٤٧ ، وابن خزيمة برقم ٢١٠٥ ، وابن حبان ٣٦٤٠ ، والدارمي ٣٥٠/١ ، وأحمد برقم ٦٨٤١ ، وإسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأما لفظ « لم يفهمه » فلم أجده عند أحمد ، وإنما الروايات دائرة بين « لم يفهمه » و« فهو راجز » .
- (٦) عبد الرحمن بن مَلِّ البصري ، مخضرم معمر أدرك الجاهلية والإسلام ، أسلم زمن عمر وتوفي سنة ١٠٠هـ . « طبقات ابن سعد » ٩٧/٧ و« سير أعلام النبلاء » ١٧٥/٤ .

وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد أن يسلب العقل عن حالته . . .) .

قال : (ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء قيماً باللفظ والبناء ، فكان إذا قرأ أطرب المسامع وأخذ من القلوب بالمجامع ، وكان الخلق يزدحمون عليه ويجمعون للاستماع إليه . . .) قال : (وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ^(١) المصري رحمة الله تعالى عليه وبركاته وكان أستاذاً في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿ وَنَفَقَدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ [النمل : ٢٠] وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد) قال : (وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي علي^(٢) البغدادي^(٣) المعروف بـ « سبط الخياط » صاحب « المبهج »^(٤) وغيره في القراءات أنه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته)^(٥) اهـ .

- (١) وهو محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي ، تقي الدين ، أبو عبد الله ، المعروف بـ « ابن الصائغ » ت ٧٢٥ ، وترجمته في « غاية النهاية » ٦٥ / ٢ ، ٦٧ ، « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة ٧٨٢ / ٢ ، و « شذرات الذهب » ١٢٣ / ٨ ، ١٢٤ ومن تلاميذه محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن القاهري الدمشقي الزمردى الأديب الحنفي ، شمس الدين أبو عبد الله الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوي ، وتوفي (٧٧٦ هـ) ومن تلاميذه شمس الدين بن الجزري المصنف للجزرية توفي سنة (٨٣٣ هـ) اهـ . انظر « كشف الظنون » ١٣٢٩ / ٢ ، و « بغية الوعاة » ١٥٥ / ١ ، و « شذرات الذهب » ٤٢٧ / ٨ .
- (٢) في النسخة المطبوعة من النشر (أبي محمد عبد الله بن علي . . .) وهو الصواب .
- (٣) عبد الله بن علي شيخ القراء في عصره ، وكان عالماً بالنحو واللغة ، من مؤلفاته : « الإيجاز في القراءات السبع » ، و « الاختيار في القراءات السبع » . ولد سنة ٤٦٤ وتوفي سنة ٥٤١ « معرفة القراء الكبار » ٤٩٥ / ١ .
- (٤) « المبهج » في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي للإمام الكبير الثقة البغدادي المعروف بـ « سبط الخياط » ، وهو مطبوع .
- (٥) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢١٣ / ١ .

وفي الحديث عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل » أخرجه ابن خزيمة في صحيحه^(١) ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [البقرة : ١٢١] .

وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سُئِلَ عن قراءة رسول الله ﷺ فقال : (كانت قراءته مَدًّا - أو مداء - بسم الله الرحمن الرحيم ، يمد « الله » ويمد « الرحمن » ويمد « الرحيم »)^(٢) .

أما الأولان فمُدُّهما طبيعي قدر ألف ، وأما الأخير فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه : الطول ، وهو مقدار ثلاث ألفات ، والتوسط ، وهو قدر ألفين ، والقصر ، وهو قدر ألف .

وقال قاضيخان^(٣) في « فتاواه » : (لو قرأ القرآن في صلاته بالألحان إن غَيَّرَ الكلمة تفسد صلاته لما عرف ، فإن كان ذلك في حرف المد واللين لا تفسد ، إلا إذا فحش)^(٤) اهـ . وفيه بحث ؛ إذ فُحِّشُ امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبداً .

قال : (وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة ؛ لأنَّ الكلام عنده لا يتقطع الصلاة إذا لم يكن متعمداً ، وهذا ليس بمتعمد لأنه يريد قراءة القرآن ، وإنما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة لأنه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة ، وإنَّ قراءة القرآن بالألحان في غير الصلاة اختلفوا في جوازه ، وعامة

(١) لم أجده في القسم المطبوع من ابن خزيمة ، وقد ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » برقم ٥٢٢٥ ، والبرهان فوري في « كثر العمال » برقم ٣٠٦٩ ، وسنده ضعيف .

(٢) رواه البخاري في فضائل القرآن برقم ٥٠٤٦ باب مد القراءة ، وأحمد في « المسند » ١٢٧/٣ ، ١٩٨ ، وهو في « مصابيح السنة » للبخاري برقم ١٢٠٧ .

(٣) هو حسن بن منصور بن أبي القاسم فخر الدين المعروف بـ « قاضي خان » الأوزجندی الفرغاني ، فقيه حنفي من كبارهم ، توفي سنة ٥٩٢هـ ، له كتب ، منها « الفتاوى » و « الأمالي » و « الواقعات » . اهـ « الفوائد البهية » ٦٤ .

(٤) انظر « فتاوى قاضيخان » ٨٢/١ .

المشايخ على منعه ، وكرهوا الاستماع أيضاً لأنه تشبه بالفسقة بما يفعلونه في فسقهم ، وكذا الترجيع في الأذان^(١) اهـ .

ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبنى والمعنى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم رأيت في « شرح منية المصلي »^(٢) : (رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يرده إلى الصواب إن علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوةً وضغن ، وإلا فهو في سعة من تركه)^(٣) .

(١) المرجع السابق نفسه ، وللترجيع في الأذان معنيان أحدهما : تمويج الصوت ، أو رفع توتر الصوت ثم خفضه وإعادة الرفع والخفض في المد الواحد ، وهو المقصود هنا ، وثانيهما : إعادة الشهادتين جهرًا بعد الإسرار بهما ، وهو غير وراذٍ عند الحنفية لأن سيدنا بلالاً رضي الله عنه لم يرجع وكذا ابن أم مكتوم ولم يرد في حديث عبد الله بن زيد ، وهو ستة عند الشافعي ومالك وأحمد لثبوت ذلك عند الستة إلا البخاري من حديث أبي محذورة رضي الله عنه ، قال النووي : وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح والزيادة مقدمة مع أن حديث أبي محذورة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد ، فإن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين ، وحديث ابن زيد في أول الأمر ، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار وبالله التوفيق . اهـ

وقال الحنفية : إن ذلك كان تعليماً لأبي محذورة فظنه ترجيعاً وكان حديث عهد في الإسلام فأخفى كلمتي الشهادة حياءً من قومه ففرك النبي ﷺ أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لاحياء من الحق ، والله أعلم بالصواب . اهـ انظر « المنهاج » للنووي ٣٠٣/٤ ، و« مغني المحتاج » للشربيني ٢١١/١ ، و« مراقي الفلاح » للشرنبلالي ص ٢١٩ ، و« حاشية الطحطاوي » على المراقي ص ١٠٦ .

(٢) « حلية المجلي وبغية المهتدي شرح منية المصلي » المنية تأليف سديد الدين محمد بن محمد الكاشغري المتوفى سنة ٧٠٥هـ هي مختصر في الصلاة وأحكامها ، أخذها من الهداية ، والمحيط وشرح الإسيباجي والغنية والمتلقت والذخيرة وفتاوى قاضيخان وجامعيه ، وأما الحلية : فتسمى مختصر غنية المتملي في شرح منية المصلي أو شرح الحلبي ، أو حلبي صغير ، تأليف إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة ٩٥٦هـ . اهـ فهرس مخطوطات الفقه الحنفي .

(٣) انظر « حلية المجلي » للحلبي ص ٢١٨ .

ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لأنه تشبه بفعل الفسقة ، وهذا إذا كان لا يغير الحروف ، أما اللحن المغير فحرام بلا خلاف وهو الغاية في المدعى .

[٣٣] (وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ أَمْرِيءٌ بِفِكَهِ)

اسم « ليس » قوله « بينه » فإنه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو « فرق » .
و« إلا » بمعنى غير ، و« رياضة » خبر ليس ، و« بفكّه » متعلق برياضة .

والمعنى : ليس بين التجويد وتركه فرق - بمعنى فارق - إلا مداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الحدائق الأبرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار .

والفكان ملتقى الشُّدقين من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره ، وهو ^(١) بالكسر ويفتح ، ودأله مهملة : جانب الفم ، وجمعه الأشدق كما في « الصحاح » ^(٢) .

وقال بعض الشراح : (إِنَّ الْفَكَ اللَّحْيُ) وهو موافق لما في « الصحاح » و« القاموس » ^(٣) ، والمراد به منبت اللحية .

قال خالد [٥٣] : (يريد به فكيه) يعني الإضافة للجنس .

وقال ابن المصنف [١٨] : (أي بفمه ، وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكل) . اهـ وتبعه غيره ، ويرده تفسير « القاموس » للفك بـ « منبت اللحي » فإنه ليس من أجزاء الفم أصلاً .

والأظهر أن المراد به ذكر المحل وإرادة الحال وهو اللسان المعتر للبيان .

(١) أي الشدق .

(٢) « الصحاح » لإسماعيل بن محمد الجوهري (ت ٣٩١) ، وكتابه من أقدم ما صنف في العربية من معجمات الألفاظ ، وهو معجم مرتب حسب أواخر الكلمات ، طبع مراراً طبعات عديدة ، والمعلومة المنقولة عنه في مادة : شدق .

(٣) « الصحاح » مادة : فكك ، و« القاموس » مادة : فكك ولحي .

هذا والله دَرُّ الناظم حيث قال : (ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإلتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد^(١) مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن)^(٢) اهـ .

[الترقيق والتفخيم] :

وإذا عرفت أَنَّ التجويد ما ذكره أرباب التدقيق^(٣) والتأييد [٣٤] (فَرَقُّنْ) بالنون المؤكدة المخففة (مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرَفِ) بالنقل والحذف ، ويجوز من غير نقل أيضاً ، و« من » بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة ، وهي ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة في « خُصَّ ضَغِطِ قَطْ » فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستفلة^(٤) إلا اللام من اسم « الله » الواقعة بعد الفتحة أو الضمة ، وإلا الراء على تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة ، وأما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها^(٥) .

(وحاذرن) بالنون المخففة المؤكدة في بعض النسخ المصححة ، وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل مع إفادة المبالغة من صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة .

فالمعنى احذر احذر البتة (تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ) وفي نسخة بالتونين في « حاذرن » ، والتقدير : كن حاذراً من تفخيمها خصوصاً الألف من بين الحروف المستفلة إلا أنها مقيدة بما إذا كانت بعد حرف مستفل ؛ لأنها إذا كانت بعد حرفٍ مستعلٍ فإنها تكون تابعة له في التفخيم بناءً على القاعدة

(١) في « ب » : والتشديد .

(٢) « النشر في القراءات العشر » ٢١٣ / ١ .

(٣) في « ج » و« د » : التوفيق .

(٤) في « أ » : المستعلية ، وهو خطأ ظاهر .

(٥) يراعى أن الحروف المستعلية غير المطبقة وهي : الغين والقاف والخاء إذا كسرت أو سكنت بعد كسر تكون في أدنى درجات التفخيم .

المقررة من أن الألف ملازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه ، ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح ، فحيث كانت الألف مع حرف مستعلٍ أو شبهه مما يستحقُّ التفخيم استعلت الألف للزومها له ففخمت ، وحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الألف للزومها له فرقت .

والمراد بشبه الحرف المستعلي الرء المفتوحة لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى ، والحنك الأعلى^(١) محلُّ حروف الاستعلاء ، وبهذا المبنيُ تحقق الشبه بين الرء وحروف الاستعلاء في المعنى ، كذا قرره ابن المصنف وغيره ، ثم قال : (ولا اعتبار بقول من قال ينبغي المحافظة على ترقيق الألف خصوصاً إذا جاءت بعد حرف الاستعلاء ، فإن الذي ذكرناه هو الحق ، وقول الناظم رحمه الله محمول على ما ذكرناه وبه نأخذ) [١٩] يعني ولو كان لفظه مطلقاً لكنه ينبغي أن يعتبر مقيداً جمعاً بين قوله وقول غيره من المحققين ، وقد قال المصنف في « نشره » : (إن الألف إذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم إتباعاً لما قبلها نحو : ﴿ طال ﴾ ، و ﴿ قال ﴾ ، و ﴿ العصا ﴾ ، لأن الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم ، فتكون تابعة لما اتصلت به)^(٢) اهـ

وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المصنف في « التمهيد » وجزم به شيخه ابن الجندي^(٣) حيث قال : (إن تفخيمها بعد حرف الاستعلاء خطأ)^(٤) اهـ .

(١) قوله : « والحنك الأعلى » سقط من « أ » ، وفي « ج » : « من الحنك الأعلى وهو محل » .

(٢) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢١٥/١ .

(٣) هو عبد الله بن أيَّدُعْدِي بن عبد الله الشمسي الشهير بـ « ابن الجندي » شيخ مشايخ القراء بمصر ، أستاذ كامل ناقد ثقة ، ولد سنة ٦٩٩ وله شرح على الشاطبية ، توفي سنة ٧٦٩ هـ . اهـ « غاية النهاية » لابن الجزري ١٨٠/١ .

(٤) إن كلام ابن الجزري في « النشر » مؤيد لما في « التمهيد » ، ولا معنى لقول المؤلف بضعف ما مشى عليه ابن الجزري في « التمهيد » ؛ لأنه بيّن في « النشر » معنى ترقيق الألف بعد =

فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه كما جوزه بعض الشراح ؛ فإن المصنف صنف « التمهيد » أولاً في سن البلوغ ، والعمدة على تصنيفه « النشر » فإنه وقع آخرأ ، وهو الحق كما جزم به القسطلاني^(١) .

وقال الشارح الرومي [٣٣] : (لَمَّا اشتهر عند بعض الأعاجم - لاسيما الأروام - تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو أمرَ بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقاً لما سبق من أنَّ الألف بعد الحرف المستعلي تفخم اتفاقاً) .

ثم قال : (وإنما حملنا كلامه^(٢) على ذلك بناءً على أنَّ تقدير كلامه^(٣) أن يقال : يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستفل ، كما فعله ولد المصنف في شرحه مما لا تساعده العبارة ، فَحَمَلُ كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد) .

= الحروف مطلقاً فقال : « وما وقع من كلام بعض أئمتنا - يعني شيخه ابن الجندي - من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو ، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه ، وأما نصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد ، وقد ردَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه . . . » اهـ ، وبهذا يتبين لك صحة ما في « التمهيد » ، وقد أسعف المؤلف نفسه بقوله : « فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه كما فعله بعض الشراح » وما نقلته لك من « النشر » هو معنى قول الشارح الرومي الذي ذكره المصنف في الأعلى : « لَمَّا اشتهر عن بعض الأعاجم لا سيما الأروام تفخيم الألف حيث يصيرونها كالواو أمرَ بالتحرز عن مثل هذا التفخيم » والله أعلم ، وسيذكر المؤلف ما نقلته لك عن ابن الجزري بعد قليل عند استكمال الشارح المصري لكلام شيخ الإسلام .

(١) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري ، أبو العباس ، شهاب الدين ، من علماء الحديث والقراءات ، له كتب منها « لطائف الإشارات لفنون القراءات » و« شرح صحيح البخاري » و« الكنز » في التجويد ، و« شرح البردة » ، توفي سنة ٩٢٣هـ .
« الضوء اللامع » ١٠٣/٢ .

(٢) في « أ » : كلامهم .

(٣) في « ب » : على تقرير كلامه .

قلت : وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروفين^(١) عند أهل التحقيق على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة .
وأما الإطلاق والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره أحد من العقلاء .

ثم قال : (وأما السكوت عن التحرز عن تفخيمه إذا كان بعد حرف مستقل فذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره ؛ إذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف إذا فخمت تفخم حركتها وإذا رقت رقت ، فكذا ما يكون تابعاً لحركتها - أعني الألف - وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة إلى التعرض لأمثاله) .

قلت : أما قوله (إنه أمر ظاهر) فليس يقول به الأكابر ، وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة ، فالقول قول ابن المصنف عند المنصف دون المتعسف .

وقد أبعده شارح حيث قال : (الظاهر أن مراده بالألف الهمزة مطلقاً مصدراً كانت أو متوسطة أو متأخرة ؛ إذ الألف القائمة لازمة^(٢) لفتحة ما قبلها فتلزم صفة أيضاً من ترقيقٍ وتفخيم لها) . اهـ .

ووجه البعد لا يخفى ؛ إذ الهمزة حيزها محقق وهي حلقية ، والألف جوفية هوائية فلا يصح إطلاق أحدهما على الآخر إلا على طريقة مجازية دون إرادة حقيقية مع أنه لا فائدة حينئذٍ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها وإنما حذرت من تفخيم الألف لانفتاح الفم عند التلفظ بها ، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف وتفخيمه .

وقال الشارح المصري : (وما علل به شيخ الإسلام - يعني زكريا - تبعاً لابن المصنف بقوله : وذلك لأنها لازمة . . . الخ فيه بحث ؛ فإننا لا نسلّم أن

(١) في « ب » : المعروف .

(٢) في « ب » : ملازمة .

الألف لازمة لفتحة ما قبلها بل هي لازمة للألف لأنها توجد بوجود الألف ،
وتَعْدُمُ الألف بعدمها ولا عكس ؛ بدليل قولهم « ضَرَبَ ضَرْباً » ، فظهر أن
فتحة ما قبل الألف في « ضرباً » وهي الباء لا تعدم بعدم الألف ، ولا توجد
الألف بوجودها ، وإلا لم يقولوا « ضَرَبَ » من غير ألف . اهـ

ولا يخفى أن قوله هذا مبني على تحريف المبني وتصحيف المعنى ؛ إذ
المراد بقولهم (إنَّ الألف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده
وعدمها بعدمه) أنَّ الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها إلا بوجود حرفٍ
قبلها ، إذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرفٍ عليها ، غايته أنَّ حركة ذلك
الحرف الذي قبلها لا تكون إلا فتحة دون أختيها ، فتسقط علته التي ذكرها من
أصلها .

وأما قول الجعبري : (إياك وتفخيم الألف المصاحبة لِلَّام كالصلاة
والطلاق وطال فإنه لحنٌ . . .)^(١) فمحمول على قراءة غير ورش ؛ إذ اللَّام
مرققة في هذه الأمثلة عند الجمهور ، ولا وجه لتفخيم الألف حينئذٍ بعد ترقيق
اللام التي هي من حروف الاستفالة فصحت القاعدة السابقة أنَّ الألف تتبع
ما قبلها في تفخيمها وترقيقها ، وأما إدخال « طال » فوهمٌ منه^(٢) ؛ لأنه ليس
من الأمثلة التي فيها الألف مصاحبة لِلَّام بل هي مصاحبة للطاء ، وهي من
حروف الاستعلاء فتفخم تبعاً للطاء البتة ، وإنما الكلام في لاه على قاعدة
ورش من أنَّ الطاء إذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت
تفخم ، وأما إذا فُصِّل بينهما بالألف كـ « طال » و« يَصَّالِحًا » فهل تفخم اللام
أو ترقق ؟ فوجهان ، والمفخم مفضل عند الأعيان .

(١) انظر « كنز المعاني » للجعبري ص ١١٣ .

(٢) يمكن الاستغناء عن كل ما ذكر من وهم الجعبري والتفصيل في كيفية وهمه بأن نقول : إنما
مَثَّلَ بـ « طال » ولم يعتد بالألف فاصلة جريباً على مذهب من لم يعتد بها من رواة ورش ،
ومما يؤيد ذلك أنَّ هذا اللفظ مظنة وقوع القراءة بخطأ به فيفخمو لاه .

وأما قول المصري : (وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء ، وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي ، لتصريحه في « تمهيده » بالتحذير من ذلك) فمدفوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره في « النشر » فتدبر^(١) .

وأما قوله : (وفيه تصريح أيضاً بأنه لا بُدَّ من تفخيمها إذا كانت بعد اللام المفخمة نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ ﴾ ، و﴿ الصَّلَاةَ ﴾ ، و﴿ الطَّلَاقَ ﴾ في مذهب ورش)^(٢) قال : (وبعض الناس يتبعون الألف اللام يعني يفخمونها وليس بجيد)^(٣) فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب .

وأما قوله : (وما ذكره الشيخ زكريا تبعاً لابن المصنف من قوله « لأنها تخرج من طرف اللسان . . . » إلخ . لا يصلح تعليلاً لما فهم من كلامه من كون الراء شبيهاً للمستعلي لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهتين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره) فمردود لأن العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الألف مع إجماعهم^(٤) على أن النون واللام إذا وقعتا قبل الألف لا تفخمان .

والحاصل : أن الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناظم في « النشر » حيث قال : (وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف^(٥) بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً ، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها وإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من

-
- (١) حذر ابن الجزري في « التمهيد » من تفخيم الألف بعد اللام المفخمة ، فإن كان المقصود مطلق التفخيم فالكلام غير صحيح ، وإن كان المقصود المبالغة في التفخيم جداً حتى تصبح كالواو فكان ينبغي تحديده ، وعبارته في « النشر » أدق وأوضح ، وسيذكرها الشارح قريباً .
- (٢) قوله : « في مذهب ورش » تخصيص بعد التعميم ؛ لأن قوله « إن الله » عام عند جميع القراء ورش وغيره بالتفخيم ، وقوله « الصلاة والطلاق » خاص بورش .
- (٣) هاتان العبارتان موجودتان في « التمهيد » ١٤٩ .
- (٤) في « أ » : اجتماعهم .
- (٥) في « أ » : أنها توصف ، وفيه سقط من الناسخ .

المبالغة في لفظها إلى أن يصيروها كالواو ، وأما نصُّ بعض المتأخرين على تريقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد ، وقد ردَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه (١) .

وأما قول المصري : (النون في قوله « فرققن » و« حاذرن » نون التأكيد الخفيفة ورسمها بالألف وفاقاً لرسم قوله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ بيوسف ، ﴿ لَسَقَا ﴾ بإقرأ) فمدفوع (٢) ؛ إذ خطان لا يقاسان : رسم المصحف والعروض .

وأما قوله : (ويحتمل أن يكون حاذرن اسم فاعل من حاذرت الشيء بمعنى تحذرت) فخطأ ؛ لأن اسم الفاعل من « حاذر » إنما يكون « محاذراً » لا « حاذرن » (٣) ، وإنما يصح كونه اسم فاعل من « حذِرَ » الثلاثي المجرد .

[٣٥] (وَهَمَزَ الْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنَا) بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد في

بيان الأمثلة .

وقَطَعَ همزة وصل « الحمد » ضرورةً ، ورفعَ « الحمد » حكايةً ، ويجوز إعرابه لو ثبت روايةً .

ونصَّبُ « هَمَزَ » على تقدير : فرققن همزَ الحمد .

ويجوز جره على تقدير : وحاذرن تفخيم همزِ الحمد .

وأما ما جعله الشارح اليماني من قوله : (كهمز الحمد) أصلاً ، ثم قال :

(وفي بعض النسخ « وهمز » بالواو) فغير مقبول لأنه مخالف للأصول

(١) « النشر » لابن الجزري ٢١٥/١ .

(٢) تكتب نون التوكيد الخفيفة على هيئة التنوين إذا سبقها فتح ويوقف عليها بالإبدال ألفاً نحو :

رَقَّقَا ، حَاذِرَا ، وقد تكتب بالنون ويوقف عليها بالإبدال ألفاً ، أما إذا سبقها ضم أو كسر

فتكتب بالنون ويوقف عليها بحذف نون التوكيد وإعادة ما حذف لأجلها من واو أو ياء ،

فيوقف على اضربن يا رجال (اضربوا) ، وعلى اضربن يا امرأة : اضربي . « شرح ابن

عقيل » ٣١٩/٢ ، و« شرح قطر الندى » ١٥٣ .

(٣) « لا حاذرن » سقط من « أ » .

المصححة والنسخ المعتبرة المشروحة ، وإن كان لكاف^(١) التشبيه وجهٌ في العربية ؛ إذ يصح أن يقال : التقدير رققن مستفلاً كهمز الحمد ، وحاذرن تفخيم لفظ الألف كتفخيم همز الحمد .

وعلى كل تقدير فالكلام تميم وتخصيص بعد تعميم ، وإنما حذر من تفخيم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة ومعرفة حكمها في الجملة لئلا تنقلب عيناً بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها ، فالمراد إيجاب ترقيقها مطلقاً سواء جاورها مرقق كالحمد وأعوذ وإهدنا ، أو مفخم كاسم « الله » ، أو جاورها رخو كالهاء من « اهدنا » ، أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من « الحمد » ، والعين من « أعوذ » ، أم جاورها متحد معها في أصل مخرجها كالعين من « أعوذ » أيضاً ، أو لا ، إلا أنه لما كانت هذه الأمثلة مظان التقصير في ترقيقها خص ذكرها حذراً من تفخيمها .

قال في « النشر » : (فإن كان - أي الملاقي للهمزة - حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشد وبتريقها أكد نحو : أعوذ ، اهدنا ، أعطى ، أحطنا ، أحق ، فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع)^(٢) انتهى ، يقال : تهوَّع القيء إذا تكلفه .

(اللهِ ثمَّ لامَ اللهِ لنا) « الله » بالجر ، أي همز الله في الابتداء ، أو وصلاً حالة النداء لمجاورتها اللام المفخمة في الأداء .

ثم « لام » فيها الوجهان السابقان في « الهمز »^(٣) ، وأمر بترقيق اللام الأولى من « لله » لكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ، ولام « لنا » لمجاورتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره .

(١) في « أ » : وإن كان لكان التشبيه .

(٢) المرجع السابق ٢١٦/١ .

(٣) وهما النصب على التقدير : ورفقن لام الله ، والجر على تقدير : وحاذرن تفخيم لام الله .

[٣٦] (وَلِيَتَكَلَّفَ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الضُّ) أمر بترقيق لامي « وليتلطف » لمجاورة الأولى الياء الرخوة ، ولمجاورة الثانية الطاء المستعلية .

وأما ما قاله بعضهم من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود كما قطع به الجعبري وفاقاً لغيره من المحققين .

وترقيق اللام الأولى من « علي الله » لمجاورتها لام الجلالة المفخمة ، وكذا اللام الأولى من قوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ لمجاورتها الضاد المستعلية .

وإنما قطع المصنف الكلمة للضرورة ، وإلا فلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضطرار ، لا في حالة الاختيار^(١) لا قراءة ولا كتابة .

وأما قول المصري : (إنما وقف على الضاد الساكنة من « ولا الضالين » لأنها بدل عن لام التعريف أي بقلبه ضاداً عند إرادة إدغامه) فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لأنه بعد الإدغام يصير ضاداً مشدداً لا يجوز فكه مع أنّ القلب لا يصح إلا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أنّ الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية ، فيتعين أن يكون فعل^(٢) هذا للضرورة ، فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله : (وقيل لضرورة النظم) .

ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محله « الشاطبية » وغيرها من كتب القراءات الموضوعة للوجوه الخلافية ، والشيخ إنما التزم في مقدمته الأمور الضرورية الوفاقية^(٣) .

(والميم من مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ) لمجاورة الميمين الأوليين للحرفين المفخمين ، وكذا الميم الأخيرة .

(١) في « أ » : لا حاجة الاختيار .

(٢) في « أ » : فعله .

(٣) انظر خلاصة بحث اللام لورش في كتاب « صرف العنان » للشيخ عبد الغني النابلسي عند بحث اللامات في الحاشية .

هذا وقول خالد [٥٤]: (أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في « الحمد ») ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها معدومة بعيداً جداً .

ثم قوله تبعاً لابن المصنف [٢٢]: (أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله « وليتلف ») أبعد مما قاله أولاً ؛ لأن الكلام هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحرك كما لا يخفى على ذوي التحقيق ، والله ولي التوفيق .

وقال اليماني : (أي رقق اللام الثانية لأن اللام الأولى مرققة لا محالة) قلت : وكذا اللام الثانية^(١) مرققة لا محالة ، نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصعب ترقيقها فيؤكد الاهتمام بحالها .

[٣٧] (وباء بَرَقٍ باطلٍ بِهِمْ بِذِي) أي رقق باء « برق » لمجاورتها الراء المفخمة لا سيما وبعدها القاف المستعلية ، وكذا باء « باطل » لأجل الطاء المستعلية من غير اعتبار كون الألف فاصلة ؛ فإنها لا يؤمن معها السراية .

وأما قول الشيخ زكريا [٥٦]: (وباء باطل لمجاورتها الألف المدية) ففيه بحث حيث يشعر بأنها ترقق لمجاورتها ما هو مرقق ، فيلزم أن يكون ما قبل الألف تابعاً لها في الترقيق مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنها هي التابعة له حيث ترقق بعد المستفل وتفخم بعد المستعلي ، نعم في « التمهيد » ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعة حيث قال : (إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها لا سيما إن وقع بعدها حرف استعلاء أو إطباق ، نحو قوله تعالى : « باغٍ ، وباسطٍ ، والأسباط ، والباطل ، وبالغ »)^(٢) .

وأما عبارته الصحيحة في « النشر » فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها

(١) من قوله : « لأن اللام الأولى . . . » إلى هنا سقط من « أ » ، « ب » .

(٢) انظر « التمهيد في علم التجويد » ص ١١٨ و ص ١١٩ .

حرف مفخم نحو : « بَطَّلَ ، والبغي ، وَيَصَلِّهَا » ، ثم قال فيه : (فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقتها أبلغ نحو : « بالغ » ، و « باطل » ، و « باغ » ، و « الأسباط » ، فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو : « البرق » ، و « البقرة »^(١) .

وكذا رُقُّ بَاء « بهم » و « بذى » وإن كان بعدها الحروف المستقلة لعموم الحكم في المسألة .

وأما قول ابن المصنف [٢٢] : (أي بيِّن بَاء « بهم » و « بذى » لمجاورتها حرفاً خفياً وهو الهاء والذال) فمحل بحث ؛ إذ ليس الكلام في التبيين بل سوق العبارة في التريق ، وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب :

..... علفتها تبنأ وماءً بارداً^(٢)

تقديره : وسقيتها ماءً بارداً ، مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الأعيان ، مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة في تركيب « هاوي » ، فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله [٥٧] : (لمجاورتها الرخوة) ، إلا أن فيه بحثاً للمصري حيث قال : (مجاورة الرخوة لا تقتضي التريق ، وإلا لاقتضت مجاورة الشدة ضده) .

قلت : قد تكون العلة مطردة لا منعكسة ، نعم الأولى أن يعلل تريق الباء في « بهم » لمجاورتها حرفاً خفياً وهو الهاء ، وفي « بذى » لمجاورتها حرفاً

(١) انظر « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢١٦/١ .

(٢) البيت لم أعثر على قائله ، وكذا أنشده السادة النحاة ولم ينسبوه لقائل ، وصدده :

لما حطت الرحل عنها وارداً

وصرح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بأن صدره مصنوع ، وكذا العجز في الرواية الثانية التي تجعل الشاهد صدرًا للبيت وهي :

علفتها تبنأ وماءً بارداً حتى شئت همالةً عيناها

ضعيفاً كما قال المصنف في « النشر » : (وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما إن كان حرفاً خفياً وهو الهاء نحو : ﴿بهم﴾ ، و﴿به﴾ ، و﴿بها﴾ ، و﴿بالغ﴾ ، و﴿باسط﴾ ، أو ضعيفاً نحو : ﴿بذي﴾ ، و﴿بثلاثة﴾ ، و﴿بساحتهم﴾ ، وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد^(١) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(واحرص) وفي نسخة « فاحرص » (على الشدة والجهر الذي) وإنما لم يقل « اللذين » لوزن المبنى أو لاتحاد مؤداهما في المعنى ، أو التقدير مثله في المعطوف .

والأظهر أن يقال : التقدير : واحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذي [٣٨] (فيها وفي الجيم كحب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى ملابسة وهي كونهما^(٢) مثالين للباء الموحدة .

والظاهر أن كلمة « كحب » محكية على ما ورد في الآية إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة : ١٦٥] .

وأما « الصبر » فعطف عليه من غير عاطف ، وإنما أمر بالحرص على إتيان صفة الشدة والجهر الكائنين في الباء والجيم لثلاث تشبه الباء بالفاء ، والجيم بالشين كقوله تعالى : ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ و﴿تَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر : ٣] .

(رَبْوَةٌ اجْتَثَّتْ وَحَجَّ الْفَجْرِ) بالإضافة أيضاً لما سبق ، ولا تصح فيه الحكاية كما توهم المصري ؛ إذ لم يعرف لفظ « حج » منكرراً مجروراً في القرآن .

والمعنى : وكباء « ربوة » وجيم البقية ، و« ربوة » بفتح الراء لابن عامر وعاصم^(٣) وهي في الموضوعين ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة : ٢٦٥] و﴿إِلَى رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون : ٥٠]

(١) « النشر في القراءات العشر » ٢١٦/١ .

(٢) في « ج » و« د » : كونهما .

(٣) قرأ الباقون بضم الراء ، وهما لغتان . « النشر » ٢٣٢/٢ .

ويجوز ضم تنوين « ربوة » وكسرها كما قرىء بهما في قوله تعالى ﴿ كَشَجَرَةٍ خَيْبَةٍ اجْتَنَّتْ ﴾^(١) [إبراهيم : ٢٦] .

و« الحجج » جاء معرفاً باللام ومجرداً عنها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران : ٩٧] و﴿ الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ [البقرة : ١٩٧] والمراد هذه الأمثلة وأمثالها من الآيات ، وخصَّ الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضاً لإخراج أهل مصر والشام إياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها سيما إذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة فإن التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتم وألزم ، والله أعلم وأحكم .

[مراتب القلقلة] :

[٣٩] (وَبَيِّنُ) بالنون الخفيفة (مُقْلَقَلًا) بفتح القاف الثانية وكسرها^(٢) (إِنْ سَكَنَّا) بألف الإطلاق ، أي يبيِّن بياناً تاماً سكون حرفٍ مقلقل من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة في « قطب جد » إن سكن الحرف المقلقل بسكون أصلي لازم لا يختلف حاله أصلاً لا وقفاً ولا وصلًا نحو : ﴿ يَقْطَعُونَ ﴾ ، ﴿ فِطْرَةٌ ﴾ ، ﴿ رِبْوَةٌ ﴾ ، و﴿ الفجر ﴾ ، و﴿ يدخلون ﴾ .

(وَإِنْ يَكُنْ) أي السكون (فِي الْوَقْفِ كَانَ) أي المقلقل أو المتقلقل (أَيْبِنَا) بألف الإطلاق ، أي أكثر بياناً وأظهر عياناً من القلقلة عند سكونه لغير الوقف نحو : ﴿ بَرَقَ ﴾ ، و﴿ محيط ﴾ ، و﴿ كسب ﴾ ، و﴿ حَرَجَ ﴾ ، و﴿ المهاد ﴾ .

(١) قرأ بكسر التنوين أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب وابن ذكوان بخلفٍ عنه ، والباقون بضمه ، وهو الوجه الثاني لابن ذكوان . «النشر» ٢/ ٢٢٥ ، وهذه لطيفة من المؤلف حيث أتى بهذا المثال لوجهين ، الأول : الاستشهاد لجواز ضم تنوين « ربوة » وكسره ، والثاني : بيان موضع الكلمة التي جاء بها لفظ « اجتنت » الذي نبه عليه الناظم .

(٢) بكسر القاف أي حالة كون الالفاظ مقلقلًا الحرف الساكن ، وبفتحها أي حالة كون الملفوظ من صفاته القلقلة .

والظاهر أن المراد بسكونه في الوقف أعم من أن يكون عارضياً في الوقف أم أصلياً ليستقيم تمثيل ابن المصنف في الباء بقوله : ﴿فارغب﴾ .

وأما قول المصري : (أو عارضاً لوقفٍ نحو : ﴿ومن لم يتب﴾ ، و﴿إن يسرق﴾) فغفلة عن قواعد العربية لأنه عارض لجازم لا للوقف ، فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم .

وأما قوله : (وقيد شيخ الإسلام - يعني زكريا - المصراع الأول بغير الوقف^(١) بناءً على أن تبين القلقة في الوقف معلومٌ من المصراع الثاني ، وما ذكرناه أولى لأن الأصل الإطلاق) . فليس في محله ؛ إذ كلام شيخ الإسلام في مقام النظام لمن يتأمل في المرام لأن الكلام إنما هو في السكون الأصلي مطلقاً والعارض وقفاً ، ولا يختلف الحكم حينئذ في الأول إن تقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي أو تدرجها ، فتأمل يظهر لك وجه الخلل .

ثم لاشك أنه إذا تكرر حرف القلقة مدغماً يكون^(٢) المبالغة في القلقة متعيناً نحو : ﴿الحقُّ﴾ ، و﴿تبُّ﴾ ، و﴿الحجُّ﴾ ، و﴿صدُّ﴾ .

ثم اعلم أن الأظهر كون « مقلقلاً » بالفتح^(٣) على أنه نعت لحرف مقدر ، وأما تقديم ابن المصنف الكسر على أنه حال من فاعل « بيِّن » فيحتاج إلى مفعول مقدر ، أي بيِّن الحرف حال كونك مقلقلاً ، ولا يخفى أن الأولى هي الأولى ، ويلائمه عطفُ المصنف رحمه الله على « مُقْلَقَلًا » قوله : [٤٠] (وَحَاءَ حَضَّحَصَ أَحَطُّ الْحَوُّ) بإشباع ضمة القاف رعايةً للقافية ، ورفعُه بناءً على الحكاية كما في آية^(٤) ، مع أنه مجرور كما في القاعدة العربية من حيث إنه

(١) في « ب » : بالمصراع الأول لغير الوقف .

(٢) « د » : « تكون » .

(٣) أي بفتح القاف الثانية .

(٤) أي كما ورد مرفوعاً في نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة : ٩١] .

وما قبله معطوفان على « ححصص » المضاف إليه بحذف العاطف .

والمعنى : ويُنْ ترقيق حاء نحو ﴿ حَصَّصَ ﴾ الشاملة للأولى والثانية ، وحاء ﴿ أَحَطُّ ﴾ ، وحاء ﴿ الْحَقُّ ﴾ لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذراً من تفخيم الحاء حال المقاربة .

قال في « النشر » : (والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لاسيما إذا سكنت نحو : ﴿ فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ ﴾ [الزخرف : ٨٩] ﴿ وَسَبَّحَهُ ﴾ [الإنسان : ٢٦] فكثيراً ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها ، وكذلك يقلبون الهاء في ﴿ سَبَّحَهُ ﴾ حاءً لضعف الهاء وقوة الحاء فتجذبها فينطقون بحاء مشددة ، وكل ذلك لا يجوز إجماعاً ، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو : ﴿ أَحَطُّ ﴾ [النمل : ٢٢] و﴿ الْحَقُّ ﴾ فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو : ﴿ حَصَّصَ ﴾ [يوسف : ٥١] ^(١) انتهى كلامه .

(وَسَيْنَ مُسْتَقِيمٍ) بكسر الميم بلا تنوين ضرورة (يَسْطُو يَسْقُو) بحذف العاطف فيهما ، أي بين انفتاح السين المهملة واستفالها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة ^(٢) بعدها لثلاثاً تنقلب صاداً حال نطقها .

ثم إيراد « مستقيم » نكرة لتشمل المَعْرِفَةَ ، وجَرُّه يصح إعراباً وحكايةً لوروده في القرآن ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى : ٥٢] .

وأغرب المصري في قوله : (« مستقيم » بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك في سورة الفاتحة) . اهـ .

ولا يخفى وجه الغرابة لأنه ليس كذلك في الفاتحة ؛ فإن الموجود فيها مُعَرَّفٌ باللام كما لا يخفى على من له إلمام بمراتب الكلام .

(١) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢١٧/١ و٢١٨ .

(٢) يعني ولو حال بين السين والحرف المستعلي ألف نحو : ﴿ غَسَاقًا ﴾ وكذا نحو : ﴿ تَسَاقَطًا ﴾ خصوصاً في قراءة من فتح التاء وشدد السين وفتح القاف .

وكذلك سين « يسطون » و« يسقون » من قوله تعالى : ﴿ يَكَادُونَ
يَسْطُونَ ﴾ [الحج : ٧٢] و﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [القصص : ٢٣]
لمجاورتها الطاء والقاف ، وهما من الحروف المستعلية والشديدة مع كون
السين^(١) مستفلة رخوة ، وكذا مثال هذه الكلمات في الآيات البيئات .

ثم حذف النون من المثالين الأخيرين من باب الضرورة الشعرية ، وإلا فلا
يجوز قطع الكلمة عند القراءة لا حال الاختيار^(٢) ولا حال الاضطرار ، وكذا
لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة بأن يكتب النون في المثالين المذكورين في
أول سطر وما قبلها في آخر سطر ، فاحفظ هذه القاعدة فإنها كثيرة الفائدة .

[بَابُ الرَاءَاتِ وَأَحْكَامِهَا]

[٤١] (وَرَقِّ الرِّاءِ) أي الذي أصلها التفخيم (إِذَا مَا كُسِرَتْ) نحو : « رزق » .

ولفظ « ما » بعد « إذا » زائد ، ومفهومه أنها تفخم إذا ضمت أو فتحت
نحو : « رَبُّ ، ورؤيا » .

(كذاك) أي مثل الراء المكسورة ترقق إذا وقعت (بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ
سَكَنَتْ) أي الراء ، ومفهومه أنها تفخم إذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة ،
والأمثلة : ﴿ قَرَأَن ﴾ ، و﴿ قَرَن ﴾ ، و﴿ قَرِيَّة ﴾^(٣) .

[٤٢] (إِنْ لَمْ تَكُنْ) أي الراء الساكنة الموجودة بعد الكسرة واقعة (مِنْ قَبْلِ
حَرْفِ اسْتِعْلَاءِ) بالقصر كوقف حمزة لا ضرورة ، وجزاء الشرط محذوف دلَّ
عليه ما قبله ، ومفهومه أن حرف الاستعلاء إذا كان قبله راء فإنها تفخم ك :
﴿ مرصاداً ﴾ ، و﴿ إرصاداً ﴾ ، و﴿ قرطاس ﴾ ، و﴿ فرقة ﴾ ، وليس غيرها في
القرآن .

(١) في « أ » : مع كون الهاء ، وهو خطأ ظاهر .

(٢) في « أ » : لا حال الاختيار ولا حال الاختبار ولا حال الاضطرار .

(٣) صحفت في « أ » و« ج » إلى « ومرية » .

(أَوْ كَانَتْ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا) أي أصلية لا عارضية ولا منفصلة ؛ لأن الأصل هو الاتصال فإنهما تفخمان كـ ﴿ ارجعي ﴾ و ﴿ أَلَذِي أَرْتَضَى ﴾ و ﴿ أَمِ أَرْتَابُوا ﴾ وليس المراد أن الكسرة لا تكون موجودة أصلاً على ما يتوهم .

قال الرومي [٣٧]: (« أو كانت » عطف على الجملة الشرطية السابقة) اهـ .

وهو موافق للقواعد العربية ، ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فإن الكسرة إذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية ، فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة ، ولما لم تكن « لم » تدخل على الصيغة الماضية يُقدَّر لها ما في معناها ليؤدي مؤداها من إفادة النفي فيقال : التقدير « أو ما كانت » على ما أشار إليه الشيخ زكريا ، وبه تمام نظام مرام الكلام ، فترقيق الراء التي بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها ، وبعدم كون الكسرة عارضية ؛ فإنها إذا وُجدَ حرف الاستعلاء بعدها تفخم ، وكذا إذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة فإنها تفخم ، فالقيدان عدميان مانعان كما أشار إليه ابن المصنف إلا أن مآل كلام زكريا إلى أن الثاني قيد إثبات لأن نفي النفي يفيد الإثبات ، فيصير التقدير : أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حيثئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية .

وأما قول اليماني^(١) : (« أو كانت » عطف على مقدر تقديره : تفخم الراء إذا كانت من قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلاً ، أي عارضية) فهو أقرب إلى المبني ، فإنه من باب العطف على المعنى كما لا يخفى .

وأما ما اختاره المصري من أن « ما » المقدره عطف على « لم تكن » فبعيد جداً حيث لا دلالة على هذا المقدر بشيء أبداً .

أقول : ولو قال المصنف : « أو لم تكن الكسرة ليست أصلاً » لخلص .

(١) في « ب » : اليماني .

ثم كان الأظهر أن يقول : « أو كانت الكسرة أصلاً ووصلاً » ، أي أصلية لا عارضية ، ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبي من جة القيدين في قوله [٣٥٢] :
وما بَعَدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَحَّمْ فَهَذَا حَكْمُهُ مُتَبَدِّلاً
وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضاً وبالوصل أن لا يكون منفصلاً ،
فرحم الله من أنصف ولم يتعسف .

ثم الأولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون « أو » الترددية لئلا يتوهم التنوع الموهم بأن الكسرة الأولى يراد بها مطلقاً فتأمل فإنه موضع زلل .
والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة المبنى ، واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى .

والحاصل أن ترقيق الحرف إنحافه ، أي جعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً ، وضده التفخيم ، فإنه بمعنى التسمين والتجسيم ، فهو والتغليظ واحد ، إلا أن استعمال الأكثر في الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم ، وفي اللام التغليظ كما في قراءة ورش من طريق الأزرق^(١) .

وقد عبّر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعله الداني وبعض المغاربة إلا أنه تجوُّز ؛ لأن الإمالة^(٢) أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء ، والترقيق إنحاف صوت الحرف ، فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ، ومفخمة ممالة وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق ، وأيضاً لو كان الترقيق إمالة لم يدخل مع المضموم^(٣) والساكن وإلا

(١) هو يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب المدني المعروف بـ « الأزرق » ثقة محقق ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسمعاً عن ورش ، وهو الذي خلفه في القراءة بمصر ، توفي سنة ٢٤٠ هـ . اهـ « غاية النهاية » لابن الجزري ٢/٤٠٢ .

(٢) في « ب » : إذ الإمالة للحركة .

(٣) في « ب » : على المضموم .

لكانت الراء المكسورة مماله وذلك خلاف إجماعهم^(١) كذا ذكره المصري .

والتحقيق ما قاله في « النشر » من أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها ، والتفخيم مرادفه إلا أن التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدهما ، وقد يطلق عليه الإمالة مجازاً لكن الصحيح هو الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة ، والإمالة في الحركة دون الحرف .

ثم الأصل في الراء التفخيم على ما عليه الجمهور ، واختاره المكي^(٢) ، وقال جماعة : ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وإنما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها ، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما ، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها ، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحةً ومضمومةً إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة^(٣) ، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء ، إلا أن المعتمد هو الأول ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها ، وقد صرح الشاطبي رحمه الله بهذا المضمون في قوله [٣٥٨]:

وفيما عدا هذا الذي قد وصفتُهُ على الأصلِ بالتفخيمِ كُنْ مُتَعَمِّلاً

[مواضع ترقيق الراء] :

فلا ترقق إلا لموجب وذلك إذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل : ﴿رِجَالٌ﴾
﴿وَالْفَرَمِينَ﴾ ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَالْيَالِ عَشْرِ﴾ و﴿بِالصَّبْرِ﴾^(٤) أو عارضةً مثل : ﴿وَأَنْذِرْ﴾

(١) في « د » زيادة : على الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة والإمالة في الحركة دون الحرف .

(٢) « الكشف عن وجوه القراءات السبع » لمكي ٢٠٩/١ .

(٣) وذلك في رواية ورش .

(٤) يعني أثناء وصلها بما بعدها بالنسبة للأمثلة الأخيرة : والفجر ، عشر ، بالصبر ، فإن وقف عليها بالسكون فتفخم اعتداداً بالمفتوح الذي قبل الباء والشين والجيم ، أما إن وقف عليها بالروم فترقق .

النَّاسَ ﴿ وَاُنْحَرِ ﴿٦﴾ اِت ﴾ على قراءة ورش^(١) ، تامّة نحو : ﴿رَزَقًا﴾
 ﴿وَأَذْكُرِ اُسْمَ﴾ أو مبعوضةً بالاختلاس نحو : ﴿أَرِنِي﴾^(٢) ، أو ممالّة أولاً نحو :
 ﴿رَأَى﴾^(٣) أو وسطاً نحو : ﴿الذِّكْرَى﴾^(٤) أو طرفاً نحو : ﴿عَدَابَ النَّارِ﴾^(٥)
 أو وصلاً نحو : ﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾^(٦) ، منونةً نحو : ﴿ذِكْرًا﴾^(٧) أو غير منونة
 نحو : ﴿البشري﴾^(٨) سكن ما قبلها كما تقدم مثالها ، أو تحرك ما قبلها بأي
 حركة ، سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق أو مستعل كما في
 ﴿الرَّقَابِ﴾ و﴿رَزَقًا﴾ سواء كان في الاسم أو الفعل ، وكذلك إذا كانت الراء
 ساكنة بعد الكسرة فإنها ترقق إذا كان سكونها لازماً نحو : ﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿مِرْيَةَ﴾
 أو عارضاً^(٩) نحو : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾^(١٠) على قراءة الإسكان ، تكون الراء
 متوسطة كما سبق أو متطرفة ، وصلاً ووقفاً نحو : ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ إن كان قبلها

- (١) يعني بنقل كسرة الهمزة في (إن) إلى الراء الساكنة في (وانحر) فتكسر الراء وصلاً .
- (٢) نحو قوله تعالى : ﴿رب أرني أنظر إليك﴾ في رواية الدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الراء ، وهو الإتيان بثلاثي الحركة ، وكيفية لفظها تؤخذ من أفواه القراء المتقين .
- (٣) نحو قوله تعالى : ﴿فلما رءا قميصه﴾ في قراءة من أمالها وهم حمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وشعبة ، ويشمل قوله « أو ممالّة » ما قرب من الإمالة وهو التقليل وقرأ به ورش في هذا اللفظ .
- (٤) يعني في قراءة أبي عمرو وحمزة الكسائي وخلف بالإمالة ، وبالتقليل لورش .
- (٥) في قراءة أبي عمرو ودوري الكسائي ، ولورش بالتقليل .
- (٦) عند وصل « ذكرى » مع ما بعدها تسقط الألف لالتقاء الساكنين عند جميع القراء ، وبالتالي تذهب معها الإمالة في مذهب من أمال للعلة المذكورة إلا السوسي فلها فيها وجهان ، الأول : كالجهور ، والثاني : بالإمالة وأما في الوقف فهي ممالّة عند من أمالها من القراء وهم أبو عمرو وحمزة الكسائي وخلف وبتقليلها لورش .
- (٧) لعلة قصد بذلك تريقها عند ورش في أحد وجهيه فيها لكسر ما قبل الساكن قبلها ، وإلا فهي مفخمة عند الباقيين .
- (٨) يعني في قراءة من أمالها وهم أبو عمرو والكوفيون عدا عاصم وقللها ورش .
- (٩) خرج ما كان عارضاً منفصلاً ، أو عارضاً للابتداء نحو : ﴿أم ارتابوا﴾ .
- (١٠) يعني في قراءة أبي عمرو بإسكان الراء ، ووجه الإسكان هو التخفيف لثقل توالي الحركات .

كسرة متصلة حقيقةً أو حكماً^(١) لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازاً عن نحو ﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ و﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ و﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا جَبِيلًا﴾ مباشرةً بأن لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل نحو : ﴿استغفر﴾ والاسم العربي نحو : ﴿الإزبة﴾ والأعجمي نحو : ﴿فرعون﴾ .

وجمله الكلام وزيدة المرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة ، ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن من إخراجها عن أصلها ، فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي وهو ظاهر ، أو ينزل منزلة الأصلي كـ ﴿محراب﴾ و﴿مرفقاً﴾ بكسر الميم الزائدة^(٢) على أصل الكلمة لأنها من جملة مفعال ومفعل .

قال ابن شريح : (وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو : ﴿مرفقاً﴾)^(٣) .

وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذي لا يخلُ إسقاطه بها كما في باء الجر ولامه وكهمزة الوصل نحو : ﴿اركبوا﴾ و﴿ارتابوا﴾ في الابتداء .

وأما المنفصلة العارضة فهي ما كانت في كلمة منفصلة مستقلة^(٤) إعراباً وعروضها للساكنين وصلاً نحو : ﴿إِنْ أَرْتَيْتُمْ﴾ و﴿لِمَنْ أَرْتَضَى﴾ أو للبناء نحو : ﴿يَبْنِي أَرْكَب﴾ بكسر التحتية^(٥) فإن أصله « يا بني »^(٦) ، أو للإتباع

(١) مثل (برزق) حيث اتصلت الباء المكسورة بلفظ « رزق » .

(٢) هذا قيد احترازي من قراءة من قرأ بفتح الميم من (مرفقاً) فتفخم الراء حيثئذ وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر .

(٣) نقله عنه ابن الجزري في « النشر » ١٠٤ / ٢ وعلق عليه بأن الصواب فيه الترقيق .

(٤) « مستقلة » ساقطة من « ب » و« د » .

(٥) أي بكسر الياء ، وهي قراءة الجمهور سوى حفص ، وهذا الكسر دليل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

(٦) بثلاث ياءات ، الأولى : ياء التصغير ، والثانية : لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء) =

نحو ﴿ رَبِّ أَرْجِعُونِ ﴾ فإن أصله « ربي » فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء .

وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر نحو : ﴿ الَّذِي أَرْتَضَى ﴾ عند الكل ، و ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا ﴾ [مریم : ۲۸] لورش^(۱) ، قال النويري^(۲) : (ولا ثاني له)^(۳) .

وقال ابن المصنف [۲۴] وتبعه غيره^(۴) : (والمنفصلة اللازمة لم تجيء في القرآن قبل راء ساكنة) لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق ، اللهم إلا أن يريد المتفق عليها^(۵) وأنه جعل كسرة « الذي » اتباعاً ، ولذا فُتِحَ في « اللذَان » لكنه يخالف ما ذكره شراح « الشاطبية » في قوله [۳۵۲] :

وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ فَفَخَّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلاً

أنَّ العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداءً نحو : ﴿ امرأة ﴾ ، أو لالتقاء الساكنين نحو ﴿ أَمْرًا قَابِئًا ﴾ والمنفصل ما كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة نحو : ﴿ الَّذِي أَرْتَضَى ﴾ .

- = والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما أول المثلين فيه مسكن فلا بدَّ من إدغامه ، وبقيت الثالثة غير مدغم فيها ؛ لأن المشدد لا يدغم لأنه واجب الحركة ، والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة . . . انظر « الأشباه والنظائر » للسيوطي ۲۰ / ۱ .
- (۱) ذلك أن مذهب ورش ترقيق الراء المفتوحة إذا وقعت بعد كسر أو بعد ساكن قبله كسر أصلي متصل ، وفي هذا المثال انفصلت الكسرة عن السكون فامتنع الترقيق .
- (۲) هو محمد بن محمد أبو قاسم محب الدين النويري ، فقيه مالكي عالم بالقراءات ولد في مصر سنة ۸۰۱هـ وتعلم في القاهرة ، توفي بمكة سنة ۸۵۷هـ ، من كتبه « شرح طيبة النشر » و « شرح الدرّة المضية » . اهـ « الضوء اللامع » ۲۴۶ / ۹ .
- (۳) انظر « شرح طيبة النشر » للنويري ۱۸۴ / ۳ ، والظاهر أنه يوجد موضع ثان وهو ﴿ فِي الْمَدِينَةِ أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف : ۳۰] . وقد اشكلت عبارة « ولا ثاني له » على محقق الشرح فقرأها : ولا يأتي له ، وأثبتها في الحاشية دون المتن .
- (۴) مثل : طاش كبري زاده انظر شرحه ص ۳۸ .
- (۵) « عليها » ساقطة من « أ » و « ب » .

وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فإنما جاءت على قواعد ورش من نحو : ﴿بِرَسُولٍ﴾ و﴿لِرَسُولٍ﴾^(١) .

وهذا كله حكم الراء وصلأ ، أما وقفأ فلا يستفاد من « الجزرية » ، وقد بَيَّنَّتْهَا « الشاطبية » ، ومجمل أحكامها في الوقف أنها إن وقفت بالرَّوْم فهو كالوصل في جميع الأحوال إلا أن في نحو : ﴿قَدِيرٌ﴾ ترقق لورش وتفخم للجمهور .

وإن وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فمرققة ك﴿النَّارِ﴾ وكذا إذا كان قبلها كسرة نحو : ﴿قَدِيرٌ﴾ و﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ و﴿وَلَا نَاصِرٍ﴾ أو ياء ساكنة نحو : ﴿غَيْرٍ﴾ ، و﴿خَيْرٍ﴾ ، و﴿ضَيْرٍ﴾ .

ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو : ﴿الشُّعْرُ﴾ و﴿أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ و﴿بِكُرٍّ﴾ سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مثلنا فإنها في الوقف بالسكون ولو مع الإشمام تكون مرققة ، وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت :

وَفَحِّمِ الرَّاءَ زَمَانَ الْوَقْفِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَعْدَ مُمَالِ الْحَرْفِ
أَوْ بَعْدَ كَسْرِ أَوْ سَكُونِ الْيَاءِ رَقَّقْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْبِنَاءِ

ولا يخفى أن قولي « بعد كسر » بإطلاقه يعمُّ ما يكون بفصل وبدونه فيشمل نحو ﴿الشُّعْرُ﴾ و﴿الذِّكْرُ﴾ .

(١) إنما كان حرف الجر منفصلاً في هذه الأمثلة ونحوها لأن حرف الجر منفصلٌ تقديراً عن الكلمة التي دخل عليها إذ الجار ومجروره كلمتان مستقلتان ، حرف واسم ، فهما وإن اتصلا لفظاً وخطأً منفصلان حكماً وتقديراً ، وحكم الراء في المثالين اللذين أوردهما الشارح ونحوهما التفخيم لورش كسائر القراء .

[ما حصل الخلاف فيه من الرءات] :

ثم اعلم أن الساكن الحجاز بين الكسرة والرء إذا كان صاداً نحو : ﴿ اَدْحُلُوا مِصْرَ ﴾ [يوسف : ٩٩] أو طاءً نحو : ﴿ عَيْنَ الْقَطْرِ ﴾ [سبا : ١٢] فقد اختلف في ذلك أهل الأداء ، فمن اعتدَّ بحرف الاستعلاء فَحَمَ كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه ، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين ، ومن لا يعتدُّ به رقق كما نصَّ عليه أبو عمرو الداني في كتاب الرءات من « جامع البيان » وهو الأشبه بمذهب الجماعة ، ويدلُّ عليه إطلاق الشاطبي وعدم التفاته إلى الخلاف ، لكن المصنف اختار في ﴿ مِصْرَ ﴾ التفخيم ، وفي ﴿ عَيْنَ الْقَطْرِ ﴾ الترقيق نظراً فيهما للوصل وعملاً بالأصل .

[٤٣] (والخُلْفُ في فِرْقٍ لكسِرٍ يُوجَدُ) أي والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ ﴾ [الشعراء : ٦٣] وترقيقها لكسر يوجد في قافها فيكون وجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق ، أو لكسرٍ يوجد فيما قبله وما بعده فيكون وجه الترقيق ضعف الرء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفاً لعروضه .

وأما وجه التفخيم فضعف الكسرة لتقابل المانع القوي وهو حرف الاستعلاء .

قال الداني : (والوجهان جيدان) ، الترقيق وبه قطع مكِّي والصقلي^(١) وابن شريح وأدعوا فيه الإجماع ، والتفخيم وبه قطع الداني في « التيسير »^(٢) ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام الصقلي ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالإسكندرية علماً ومعرفة ، له كتاب : « التجريد في القراءات السبع » ، توفي سنة ٥١٦ هـ .
« معرفة القراء الكبار » ١ / ٤٧٢ .

(٢) « التيسير في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني ، وهو من أهم كتب القراءات ، نظَّم ما به من القراءات وأصولها الإمام الشاطبي في قصيدته المعروفة ، وكلام الداني في « التيسير » ص ٥٧ .

كذا ذكره ابن المصنف ، وقال الداني في غير « التيسير » : (والمأخوذ به فيه التريق) ، نقله النويري في « شرح الطيبة »^(١) فهو أولى بالعمل أفراداً وبالتقديم جمعاً .

وقال المصنف في « نشره » : (والقياس إجراء الوجهين في ﴿ فِرْقَةٍ ﴾ [التوبة : ١٢٢] حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث ، ولا أعلمُ نصاً فيها)^(٢) .

قلت : وهو قياس مع الفارق لأن الإمالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تأثيرها لاسيما وهي عارضة حال وقفها .

[وجوب إخفاء التكرير في الراء] :

(وَأَخْفِ تَكْريراً إِذَا تُشَدِّدُ) بالإشباع فيه وفيما قبله ، فما في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له .

والمعنى إذا كانت الراء مشددة فأخف تكريرها ، قال مكّي : (لا بد في القراءة من إخفاء التكرير ، وواجب على القارئ أن يخفي تكرير الراء وامتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفاً ومن المخفف حرفين)^(٣) .

فقوله « إِذَا تُشَدِّدُ » ليس بقيد ، بل إما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء^(٤) .

والحاصل أنك إذا قلت مثل ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فلا تترك لسانك أن تضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها لئلا تكون لافظاً في موضع الراء الواحدة المشددة براءات متعددة .

(١) « شرح طيبة النشر » للنويري ١٧٩/٣ .

(٢) « النشر » ١٠٤/٢ ، وإمالة هاء التأنيث وفقاً لقراءة الكسائي ، ضمن قيود وقواعد مخصوصة .

(٣) « الرعاية في التجويد » لمكي بن أبي طالب القيسي ص ١٢٢ .

(٤) أي كما سبق التمثيل بقوله تعالى : ﴿ سراويل تقيكم الحر ﴾ أي والبرد .

[بَابُ اللَّامَاتِ وَأَحْكَامِ مُتَفَرِّقَةٍ]

[[٤٤]] (وَفَخَمِ اللَّامَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ) أي لا من غير « الله » إلا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة .

(عن فتح أو ضم) بالنقل ، أي بعد أحدهما (كَعَبْدُ اللَّهِ) بفتح الدال وضمها ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني ، ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق المحل الإعرابي ، والمراد به أنه يفخم بعد أحدهما .

ثم اللام أصلها التريق عكس الرء عند أهل التحقيق فلا تفخم إلا لموجب ، ومن ثمة كان المانع في الرء عن التفخيم أو التريق سبباً لأحدهما في اللام ، فهي من اسم « الله » تعالى وإن زيد عليه ميم وصار « اللهم » إذا تقدمتها فتحة محضة أو ضمة كذلك فإنها تكون مفخمة نحو : ﴿ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ ابتداءً ، و﴿ سَيُّوْتِينَا اللَّهُ ﴾ وصلماً ، و﴿ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ و﴿ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ ﴾ و﴿ قَالُوا اللَّهُمَّ ﴾ لمناسبة الفتح والضم التفخيم المناسب للفظ « الله » من التعظيم لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور المعظم .

فإن تقدمتها كسرة مباشرة بأن لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي محضة غير مماله متصلة اتصالاً صورياً رسمياً نحو : « الله ، وبالله » ، فإن الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة ، أو منفصلة عارضة ولازمة فإنها تكون مرققة نحو : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ ﴾ و﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ و﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ و﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ و﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ ﴾ و﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ .

ولم يذكر في المتن حكم تريقها إحالةً على أصلها أو اكتفاءً بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعبر عندنا في الرواية ، وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية .

ثم هذه اللام إن وقعت بعد تريق خال من ممال الكسرة فهي على تفخيمها نحو ﴿ يَبَشِّرُ اللَّهُ ﴾ في قراءة ورش ، أو بعد إمالة كبرى - أي محضة - وذلك في

قراءة السوسي فوجهان نحو : ﴿ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً ﴾^(١) ، التفتيح وبه قرأ أبو العباس^(٢) ، والترقيق وبه قرأ عبد الباقي^(٣) ، وإطلاق المصنف مما يؤيد الأول^(٤) فتأمل .

ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام :

١- مرققتين نحو : ﴿ عَلَىٰ الَّذِينَ ﴾^(٥) .

٢- ومفخمتين نحو : ﴿ أَضَلَّ اللَّهُ ﴾ في قراءة ورش عند بعضهم^(٦) .

٣- ومرققة فمفخمة نحو : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ ﴾ .

٤- ومفخمة فمرققة نحو : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ ﴾ في قراءة ورش ، فأعط

كل ذي حقٍ حقه خصوصاً المختلفتين خوف السراية .

هذا ، وقيل إنما فحمت اللام من لفظ الجلالة فرقاً بينه وبين سائر

(١) علة من فحّم أن الألف حذفت فامتنت الإمالة ، وعلّة الإمالة عند من أمال الدلالة على أنّ

الألف المحذوفة بعدها تمال له - أي السوسي - عند الوقف على أصل قاعدته ، قال أبو شامة : (وشرط ما يمليه السوسي من هذا الباب أن لا يكون الساكن تنويناً ، فإن كان تنويناً لم يُملّ بلا خلاف نحو : قرئ ، ومفترئ) .

(٢) هو أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس الطرابلسي ، إمام ثقة كبير ، انتهى إليه علو الإسناد ، قرأ عليه رجال كثيرون ، توفي سنة ٤٥٣ هـ . اهـ « غاية النهاية » ٥٦ / ١ .

(٣) هو عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي ثم المصري ، مقرئ معمر قرأ القراءات على والده ، قرأ عليه ابن الفحام وابن سليمة وغيرهما ، توفي نحو سنة ٤٥٠ هـ . « غاية النهاية » ٣٥٧ / ١ .

(٤) لأن منظومته مقتصرة على تبين الأحكام برواية حفص عن عاصم .

(٥) كان الأولى ذكر مثال لاماه مظهرتان مثل : ﴿ ضَلَّلْنَا ﴾ ، و﴿ جعل لكم ﴾ ، و﴿ لُغِيْبِ ﴾ ، و﴿ قال له ﴾ .

(٦) لا تصح هذه القراءة لأحد من القراء الذين تواترت قراءتهم وصحت ، فالتفتيح وقع عندهم لورش في اللام الواقعة بعد حروف الاطباق إلا الضاد ضمن الشروط المعرفة عندهم ، فعلى ذلك لا تجوز القراءة بتفتيح اللام بعد الضاد لأحد ، وقد ذكر ذلك أبو شامة في (إبراز المعاني) ص ٢٦٢ فقال : واعتبر قوم الضاد المعجمة أيضاً نحو ﴿ أضللتهم ﴾ و﴿ ضللنا ﴾ . . . وكل هذا قياس على رواية ضعيفة نقلاً ولغة ، والله أعلم .

اللامات ، ولعل مراده أنَّ التفخيم إنما هو لمجرد التعظيم ، وهو لا ينافي ما ذكر من أنَّ وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف وتوارثهم ذلك كابرأ عن كابر من غير تكبير مكابر .

[وجوب العناية بتفخيم حروف الاستعلاء وخصوصاً المطبق منها] :

[٤٥] (وَحَرْفَ الإِسْتِعْلَاءِ) بحذف همزة الوصل في الدرج ونصبِ « حرف » على أنه مفعول مقدم لقوله (فَخَّم) ويجوز رفعه على تقدير : « فخمه » ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾ [يس : ٣٩] على القراءتين (١) .

ثم المراد بـ « حرف الاستعلاء » أعم من أن يكون مطبقاً أو غير مطبق ، ولذا قال (واخْصَصَا) بضم الصاد وبالألف المبدلة من النون المخففة (لِإِطْبَاقِ) بنقل الحركة والاكْتِفَاءُ بها عن همزة الوصل ، ونُصِبَ على أنه مفعول لما قبله .

(أَقْوَى) صفة لموصوف محذوف ، والمعنى اِخْصَصْ حروف الإِطْبَاق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (نَحْوُ قَالَ) بِالرَّفْعِ وَجُوزَ نَصْبُهُ (وَالْعَصَا) بالألف لا بالياء كما في بعض النسخ .

والحاصل أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات « حُصَّ ضَغُطِ قِطْ » ، مثل : ﴿ قَائِمًا ، وَالظَّالِمِينَ ، وَخَالِدِينَ ، وَالصَّادِقِينَ ، وَالضَّالِّينَ ، وَالغَارِمِينَ ، وَالطَّامَةَ ﴾ ، وأمر بتخصيص حروف الإِطْبَاق الأربعة من جملتها الصاد والطاء مهملتين ومعجمتين ، وبينهما عموم وخصوص مطلق ؛ إذ كل مطبقة مستعلية ، ولا كل مستعلية مطبقة ، فأتى بمثالين ، مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف في « قال » ، ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في « العصا » .

قال ابن المصنف [٢٥] وتبعه غيره (٢) : (والألف واللام للعهد ، أي العصا

(١) الأولى بالرفع وهي لنافع وابن كثير وأبي عمرو وروح ، والثانية بالنصب للباقيين .

(٢) انظر « شرح المقدمة الجزرية » لطاش كبري زاده ص ٤١ .

المذكورة في قوله : ﴿ أَنْبِ أَضْرِبِ بَعْصَاكَ ﴾ ([الشعراء : ٦٣] اهـ . وفيه بحث لا يخفى ، فإنَّ الحكم شامل له ولغيره أيضاً من قوله تعالى حكايةً عن موسى : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾ [طه : ١٨] وقوله تعالى : ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ ﴾ [الأعراف : ١٠٧] وأيضاً قوله تعالى : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ ﴾ [طه : ١٢١] ، فالصحيح أَنَّ اللام للجنس الاستغراقي الشامل لِمَادَّتِي هذا اللفظ من الواوي واليائي ، وأما صداد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله « نحو العصا » إذ هو معطوف على « قال » بكل حال ، نعم لو قال : « مع عصا » بالألف أو الياء لطابق ألفاظ التنزيل ، وهو أوفق في مقام التمثيل .

وأما قول زكريا [٦٣] : (لكونها أقوى) فلا دلالة على تقديره في المبنى ، فلا تتعدى على ما قدمناه في المعنى ، غايته أن الباء في « أقوى » محذوفة على حد قول القائل :

تمرون الديار (١)
أي تمرون بها .

ثم اعلم أَنَّ في إتيان المثاليين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي أَنَّ الصاد المهملة مع قوتها أضعف حروف الإطباق لأنه مهموس ، والقاف أقوى من باقي حروف الاستعلاء .

هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان^(٢) الأندلسي :

(١) البيت لجريز بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه ص ٥١٢ ، وهو من شواهد المغني رقم ١٥٣ و ٨٥٤ ، وأيضاً في ابن عقيل ١٨٨/١ ، وفي الخزانة ٦٧١/٣ ، وهو بتمامه :

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

والأصل في ذلك أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر نحو : مررت بزيد ، وقد يحذف ضرورةً فيصل إلى مفعوله بنفسه كما في البيت المذكور .

(٢) هو عبد العزيز بن علي الإشبيلي ، قارىء مجود ، له شعر حسن ، ولد سنة ٤٩٨ هـ ورحل =

الأول : ما يتمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحاً .

الثاني : ما كان دونه وهو المضموم .

الثالث : ما كان دونه أيضاً وهو المكسور .

وعند المصنف رحمه الله تعالى على خمسة :

١- ما كان بعده ألف .

٢- ثم ما كان مفتوحاً من غير ألف بعدها ، وهذان النوعان مندرجان تحت جنس أول الثلاثة .

٣- ثم ما كان مضموماً .

٤- ثم ما كان ساكناً .

٥- ثم ما كان مكسوراً .

[٤٦] (وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطُّ مَعَ بَسَطْتَ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقُكُمْ وَقَع)

أمر ببيان صفة إطباق الطاء من قوله تعالى حكايةً عن الهدهد : ﴿ أَحَطُّ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ ﴾ [النمل : ٢٢] ومن قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَىٰ يَدِكَ ﴾ [المائدة : ٢٨] لثلاث تشبه الطاء المطبقة المستعلية الجهرية بالطاء المنفتحة المستفلة المهموسة المدغمة كما هو أصل القاعدة في إدغام الحروف المتقاربة ، وكذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ فَرَطُّ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ [الزمر : ٥٦] ، ثم أخبر أن الاختلاف وقع بين أهل الأداء من المشايخ في إبقاء صفة استعلاء القاف مع الإدغام في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴾ [المرسلات : ٢٠] وفي ذهابها معه مع اتفاقهم على الإدغام .

= إلى مصر والشام وحلب ، وانتهى إليه التفوق في القراءات في عصره ، توفي في حلب سنة ٥٦٠هـ ، من كتبه « نظام الأداء في الوقف والابتداء » و« مقدمة في مخارج الحروف » و« مقدمة في القراءات » . اهـ « الأعلام » ٢٢/٤ ، وفي كتابه : « الإنباء في تجويد القرآن » ص ٤٨ ما يفيد المعنى الذي ذكره الشارح .

قال ابن المصنف [٢٥] : (وكلاهما جائزان وذهابها أولى) .

وقال الناظم في كتاب « التمهيد » : (والأول مذهب المكي وغيره ، والثاني مذهب الداني ومن والاه) ، ثم قال : (قلت : كلاهما حسن ، وبالأول أخذ البصريون^(١) ، وبالثاني أخذ الشاميون ، واختياري الثاني وفاقاً للداني^(٢)) .

وقال في « النشر » : (الإدغام المحض أصح رواية وأوجه قياساً^(٣)) .

أقول : ولذا لم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلاً ، ولعله أراد بالقياس إجماعهم على إدغام القاف في الكاف للسوسي إدغاماً محضاً مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين ، فمع السكون واتحاد الكلمة بالأولى^(٤) .
ثم اعلم أن الإدغام على قسمين :

تام : وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفة مثل : ﴿ قَالَتْ طَافِيَةٌ ﴾ .

وإدغام ناقص : وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً لا صفةً ، وإدغام ﴿ أَحَطُّ ﴾ ونظائره من قبيل الناقص ، وأيضاً قوة الطاء وضعف التاء يمنع الإدغام الكامل ، ولولا التجانس لم يَسُغْ الإدغام أصلاً ؛ لأن القوي لا يدرج في الضعيف ، بخلاف العكس نحو : ﴿ فَتَأَمَّتْ طَافِيَةٌ ﴾ حيث أجمعوا فيه على الإدغام الكامل كما أجمعوا في نحو : ﴿ أَحَطَّتْ ﴾ على الناقص^(٥) .

ثم ما وقع في عبارة بعضهم من إظهار القاف في ﴿ نَخَلْتَكُمْ ﴾ فذلك خطأ

(١) في « التمهيد » : « أخذ عليّ المصريون » .

(٢) « التمهيد » ص ١٥٠ .

(٣) « النشر » ١ / ٢٩٩ .

(٤) أي كما في قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فالقاف منفصلة عن الكاف ومتحركة ، ومع

ذلك فقد أدغمها السوسي إدغاماً محضاً دون إبقاء صفة استعلاء القاف مع وجود الداعي هنا -

وهو انفصالهما عن بعضهما وتحرك القاف - أكثر من هناك ؛ لأنها متصلة مجزومة في ذلك

المثال ، أي قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَخَلِّقْكُمْ ﴾ والله أعلم .

(٥) من قوله : « كما أجمعوا . . . » سقط من « أ » .

محض ، اللهم إلا أن يحمل على إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاته ، فَعَلِمَ أَنَّ ما ذُكِرَ ليس بإدغام محض ولا إظهار محض بل حالة بينهما ، فهو بالإخفاء أشبه ، فيكون نظير ما قال الشاطبي رحمه الله [١٥٦] :

وإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلاً
وإنما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لأن الإطباق أقوى من الاستعلاء ، فيجب إبقاء الأول دون الثاني .

وأما ما ذكر الرومي [٤٢] من أنهم فرقوا بين ﴿بَسَطَتْ﴾ و﴿نَخَلَقَكُمْ﴾ بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي الثاني بلا زيادة القاف فلم نره في الكتب المنسوبة إليهم ولا سمعناه من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم .

ثم ما ذكره من تلقاء نفسه^(١) من وجه الفرق بينهما فمما لا يلتفت إليه ولا يعول عليه^(٢) ، ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث

(١) في « أ » : ثم ذكروه من تلقاء نفسه .

(٢) فيما يلي عبارة الشارح الرومي بتمامها ليظهر من خلالها وجه مناقشته ، قال الرومي : (. . .) لكن فرقوا بين ﴿بسطت﴾ و﴿نخلقكم﴾ بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة ، وفي الثاني - يعني « نخلقكم » - بلا زيادة القاف ، وهذا الفرق قد خفي علي وجهه ولم أجد فيما وصل إلينا من الكتب ما يفي بتوضيحه فلنذكر ما خطر بال خاطر الفاتر من غير الرجوع إلى شيء من الدفاتر ، والمرجو من الملك الوهاب أن يجعل ذلك راجعاً جارياً على سنن الصواب ، إنه ميسر كل صعاب والفتاح لمغلقات الأبواب ، فأقول وبالله التوفيق : إن مخرج الطاء والتاء لما اتحد وانحصر الفرق بينهما في صفة الاستعلاء والإطباق الحاصلتين في الطاء لزم من زيادة صفة الاستعلاء والإطباق في التاء المدغم كون الطاء تاءً بعينها فيزول الإدغام ، بخلاف القاف مع الكاف فإنهما لما تخالفا في المخرج والصفة لم يلزم من زيادة صفة الاستعلاء على الكاف المدغم أن يصير بعينها القاف فلا يزول الإدغام فلذلك احتيج في زيادة الاستعلاء والإطباق في مثل « بسطت » إلى زيادة طاء أخرى قبل التاء المشددة دون « نخلقكم » إذ يكفي فيه إعطاء صفة استعلاء الكاف فتأمل والتوفيق من الله . . اهـ .

استشكل الإدغام بأن الإطباق صفة للمطبق ولا يتأتى إلا به ، فلو بقي الإطباق مع الإدغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها وصف الإطباق ، وفي ذلك جمع بين ساكنين ، فإن نحو : ﴿ فَرَطْتُ ﴾ [الزمر : ٥٦] بالإطباق ليس فيه إدغام حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجازاً لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجاربردي وغيره^(١) .

وفرق بين الإطباق والغنة بأن الغنة لا تتوقف على النون لأنها من مخرج غير مخرجه ، فإن النون من الفم ، والغنة من الخيشوم بخلاف الإطباق فإنه مع المطبق ، فأخراجه لا يتأتى إلا به .

وأما ما ذكره المصري بقوله : (وأجيب^(٢)) بأن القراء نصوا على أن في نحو : ﴿ فَرَطْتُ ﴾ تشديداً^(٣) ولا يمتنع^(٤) إبقاء الإطباق في الطاء قائماً بمحض صوت الطاء ؛ لأن الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء ، ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين ، وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم) اهـ . فلا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما في معارضته من المكابرة^(٥) .

ثم قوله : (إذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير

(١) انظر « شرح الكافية » للجاربردي ص ١١٤ .

(٢) في « ب » : وأحسب .

(٣) في « ب » هنا زيادة : « متوسطاً مع بقاء صفة الإطباق ، ولو كان على ما ذكر ابن الحاجب لم يكن فيه تشديد » .

(٤) في « أ » : يمنع .

(٥) المصادرة : هي جعل نتيجة الدليل نفس مقدمة من مقدمته مع تغيير في اللفظ يوهم فيه المستدل التباين بينهما في المعنى ، الغرض منها إيهام المستدل خصمه بمغايرة النتيجة للمقدمة ، فهي وظيفة ممنوعة غير مقبولة في الاستدلال .

وأما المكابرة فهي المنازعة لا لإظهار الحق والصواب ولا لإلزام الخصم بل لإظهار الفضل ، وذلك كمنع البديهيات وعدم التسليم فيها أو نقض الدليل بلا شاهد ونحوه . اهـ انظر « ضوابط المعرفة » للشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ص ٤٥١ و ٤٥٤ .

مستكمل بل يبقى معه صفة الإطباق لقوة الطاء وضعف التاء ، فيتعين على المجرد أن يوفيها حقها لاسيما إذا كانت مشددة نحو : ﴿أَطِيرْنَا﴾ و﴿أَنْ يَطْوَفَ﴾ . ففيه أن المثالين الأخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾ حيث أجمعوا على أنه من الإدغام الكامل ، وأن أصلهما « أَطَيْرْنَا » و« يَنْطَوِفُ » فأعلاّ بإعلاّ حُقِّقَ في محلها ، فهو من باب إدغام الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوة ، بخلاف نحو : ﴿أَحَطْتُ﴾ فإنه من باب إدغام الأقوى في الأضعف فيمتنع اندراجه فيه بالكلية ، وبه يحصل الفرق في هذه القضية على قواعد العربية .

وقال بعضهم : ومن العرب من يبدل التاء طاءً ثم يدغم إدغاماً مستكماً فيقول : « أَحَطْتُ » و« فَرَطْتُ » بطاء واحدة مشددة مدغمة ، قال شريح^(١) : (وهذا مما يجوز في كلام الخلق^(٢) لا في كلام الخالق عز وجل) . اهـ ؛ لأن كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ بالطرق المتواترة في القراءات المشتهرة ، وأما في كلام المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة ، وبهذا يتبين أنه لم يرد في لغة إبدال الطاء تاءً وإدغامها فيها فيجب الاحتراز عنها .

[تنبيهات] :

[٤٧] (واخْرَصْ) بكسر الراء (على الشُّكُونِ في جَعَلْنَا) أي في لام « جعلنا » إذ كل سكون لا بُدَّ من الحرص على بيانه وكذا الحركة إلا أنه خَصَّ لام « جعلنا » لثلاثي مدغمة ولا متحركة فحينئذ يتغير المعنى باختلاف المبنى كما لا يخفى ، ونحوه « أنزلنا » وكذا « قلنا » مما فيه اللام ساكنة

(١) لم يبين المؤلف من هو المراد ، ولعله شريح بن محمد الرعيني الإمام المقرئ والأديب المحدث ، المتوفى سنة ٥٣٧هـ ، أو : شريح بن يزيد أبو حيوه الحضرمي الحمصي القارئ المتوفى سنة ٢٠٣هـ ، وكلاهما مترجم له في « غاية النهاية » ١/ ٣٢٤ و٣٢٥ .

(٢) في « ب » : المخلوق .

وبعدها نون ، فيجب التحفظ بإظهارها مع رعاية سكونها .

قال المصري : (لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد قلقلتها) .

قلت : اللام ليست من حروف القلقلة ؛ فإنَّ حروفها « قطب جدٍ »
لا حروف القلقلة سبعة كما توهمَّ المصري من الذهول والغفلة^(١) .

(أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعِ ضَلَّلْنَا) أي وكذا كن حريصاً على بيان سكون نون
﴿أنعمت﴾ وميمها ، وغين ﴿المغضوب﴾ ، واللام الثانية من ﴿ضللنا﴾ ليتحرز
من تحريكها كما يفعله^(٢) جهلة القراء فإن ذلك من فطيع اللحن عند العلماء .

و« ضللنا » بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا آءِذَا ضَلَلْنَا فِي
الْأَرْضِ ﴾ [السجدة : ١٠] ، وأما « ظللنا » بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة ،
ولا ضرورةً بالإتيان بها والقول بتخفيفها للوزن ، ولا يغرنك كثرة النسخ عليها
وإشارة بعض الشراح إليها .

واقصر ابن المصنف على نون ﴿أنعمت﴾ وتبعه الشراح ، فالحكم يشمل
والمنخنة الميم على حسب التعميم ، نعم في معنى نون « أنعمت » كل نون
ساكنة وبعدها حرف من حروف الحلق ك﴿ينأون﴾ ، و﴿من آمن﴾ ،
و﴿منه﴾ ، و﴿إن هو﴾ ، و﴿تنحئون﴾ ، و﴿من حاد﴾ ، و﴿ينعق﴾ ، و﴿من
علم﴾^(٣) ، و﴿ينغضون﴾ ، و﴿عذاب غليظ﴾ ، و﴿المنخنة﴾ ، و﴿من
خوف﴾ ونحو ذلك .

ثم لا يسكت^(٤) على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها إيضاح إظهارها وأنها

-
- (١) لا يفهم من كلام الشارح المصري جعل حروف القلقلة سبعة ، بل التنبيه إلى خطأ شائع يقع
فيه بعض الجهلة من الأعاجم وغيرهم ، وهو قلقلة اللام الساكنة .
- (٢) في « أ » : كما فعله .
- (٣) سقطت من « ب » .
- (٤) في « ب » : لا يسكت .

لا غنة فيها ، فإن ذلك خطأ محض لا يفعله إلا الجهلة من القراء .

وفي معنى غين^(١) « المغضوب » ﴿ ضَعْنًا ﴾ و ﴿ بَغِيًّا ﴾ و ﴿ أفرغَ عَلَيْنَا ﴾ و ﴿ أغنى ﴾ و ﴿ يغشى ﴾ ، وعلل المصنف في « التمهيد » إظهار الغين الساكنة عند الشين من ﴿ يغشى ﴾ بقوله : (لئلا يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة)^(٢)

[٤٨] وَخَلَصَ انْفِتَاحَ مَحْذُورًا عَسَىٰ خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَىٰ

أي بَيَّنَّ وَمَيَّزُ صفة الانفتاح عن الإطباق في نحو : ﴿ محذوراً ﴾ عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ [الإسراء : ٨٧] وفي نحو : ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] لئلا يشتبه الذال بالطاء في قوله : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء : ٢٠] والسين بالصاد في قوله تعالى : ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ [طه : ١٢١] فَإِنَّ كلاً من الذال والطاء من مخرج واحد ، وكذلك السين والصاد ، وإنما يتميز كلٌّ من الآخر بتمييز الصفة ، فالذال^(٣) والسين منفتحان ، والطاء والصاد مطبقتان فينبغي أن يخلص كلٌّ واحدٍ من الآخر بانفتاح الفم وإطباقه وما يترتب عليهما من ترقيق الأوّلين وتفخيم الآخرين ، وكذا حكم كل حرف مع غيره إذا كانا متحدي المخرج مختلفي الصفة .

ثم الضمير في « اشتباهه » راجع إلى الحرف المنفتح بقريئة المقام ، وتقديره : خوف اشتباه كل واحدٍ من « محذوراً » و « عسى » بـ « محظوراً » و « عسى » أو خوف اشتباه المذكور ، كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كلٍ منهم .

والأظهر أن ضميره راجع إلى الانفتاح ، أي مخافة اشتباه انفتاح « محذوراً » و « عسى » بإطباق « محظوراً » و « عسى » ووجه الأظهرية أن محل

(١) في « ب » : غير المغضوب .

(٢) انظر « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص ١٤٧ .

(٣) في « ب » : فإن الذال .

الاحتياج في صحة الحمل إلى التقدير هو الثاني دون الأول فتأمل .

[٤٩] (وَرَاعِ شِدَّةً) أي كائنةً (بِكَافٍ) أي في كافٍ (وَبِتَا) بالقصر على وقف حمزة في الهمزة لا كما قال الرومي [٤٤] إنها للضرورة .

(كَشْرِكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا) بألف الإطلاق أو بإبدال التنوين ألفاً وفقاً على ما جاء في لغة .

« وَرَاعِ » أمرٌ من المراعاة، والمفاعلة إذا لم تكن للمقابلة فهي^(١) للمبالغة .

وقول الرومي [٤٤] : (أمرٌ من الرعاية) فيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة للطالب المرید .

فأمر بمراعاة الشدة في الكاف والتاء نحو : ﴿ نَكْتَلُ ﴾ و ﴿ يَتَلَوُ ﴾ خصوصاً عند ورود تكرارها نحو قوله تعالى : ﴿ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر : ١٤] و ﴿ نُوَفِّئُهُمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ [النحل : ٣٢] و ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ [الأنفال : ٢٥] وذلك لأن الشدة تمنع الصوت أن يجري معها مع ثباتهما في موضعهما قويين فاحذر أن تُتبعهما ركافة .

والحاصل أن كل حرف ينبغي أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك بعد تمكينه من مخرجه ، فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الأمثلة الجزئية ولو لم ينصَّ عليها صاحب الجزرية .

هذا وقد قال في « التمهيد » : (إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بُدَّ من بيان كُلِّ منهما لثلا يقرب اللفظ من الإدغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى : ﴿ مَنَاسِكِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠٠] و ﴿ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾ [طه : ٣٥] على مذهب المُظْهِر^(٢) (٣) .

(١) في « ب » : للمفاعلة ، وهي ساقطة من « أ » .

(٢) يعني في قراءة غير أبي عمرو في لفظ ﴿ مناسككم ﴾ وغير أبي عمرو ورؤيس في ﴿ إنك كنت ﴾ لأن هذين المستثنين قرأاً بالإدغام في هذين الموضعين .

(٣) انظر « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص ١٥١ .

وكذا الحكم في تاء ﴿تَوَفَّنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ و﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾^(١) وشبه ذلك فتراعى الشدة التي فيها لثلاث تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس ، وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو : ﴿فِتْنَةٌ﴾ ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة : ٢٧] ولذلك أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة ، وتؤكد المراعاة فيها إذا تكررت نحو : ﴿تَتَّبِعُهَا الرِّادَةُ﴾ [النازعات : ٧] و﴿تَتَوَفَّاهُمْ﴾ لصعوبة اللفظ بالتمكرر على اللسان .

وقال مكِّي في « الرعاية » : (هو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه)^(٢) .

وقال المصري : (وهذا ظاهر ألا ترى أن اللسان إذا تَلَفَّظَ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليتلفظ بالثانية ، وذلك صعب فيه تكلف ، ولكن لا يخفى أن قوله « أو ثلاث مرات » زائد ؛ لأنه ليس في الكلام تكرارها ثلاث مرات^(٣) كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين) .

أقول : بل هو غير زائد إذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لا في كلمة بل في كلمات متواليات كما في قوله تعالى : ﴿تَوَفَّنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ وصلأ ، وكذا قوله تعالى : ﴿تَتَّبِعُهَا الرِّادَةُ﴾ ولا يشترط في إثبات تكرار التاء^(٤) أن لا يكون بينهما فصل ، ولذا عُدَّ في أمثلة التكرار قوله : ﴿فِتْنَةٌ﴾ كما سبق في كلام المصنف ، إلا أن قوله^(٥) : (وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو : فِتْنَةٌ) فيه بحث ؛

(١) أورد المؤلف هذا المثال ليبين أن ما تكررت فيه التاء ولو مفصولة بفاصل سواء تكررت بكلمة أو كلمتين فهو داخل في الحكم المذكور كما سيأتي بيان ذلك في كلام المؤلف بعد قليل .

(٢) انظر « الرعاية » لمكِّي بن أبي طالب القيسي ص ٩٥ .

(٣) في « أ » : لأن الكلام في تكرارها ثلاث مرات ، وفي « ج » : لأنه ليس الكلام في تكرارها ثلاث مرات .

(٤) في « ب » : ولا يشترط إتيان تكرار التاء ، وفي « ج » : ولا يشترط لإتيان .

(٥) الظاهر عود الضمير إلى ابن الجزري ، والجملة بهذا اللفظ ليست موجودة في « التمهيد » ، وفيه عبارة منقولة عن شريح تشبهها (انظر : التمهيد / ١٢٥) ، وقد سبق للشراح ذكر هذه =

إذ الظاهر المتبادر أنها تصوير دالاً إذا لم يراع فيها صفة الشدة^(١) والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتيهما ، وأما السين والذال فبينهما قرب المخرج ، والله أعلم .

ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصاً إذا كان بعدها^(٢) طاء ساكنة أو طاء نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَنظَمُونَ ﴾ و ﴿ تَطْهِيْرًا ﴾ و ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾^(٣) .

[الإدغام والإظهار] :

[٥٠] (وَأَوْلِي مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنَ أَدْغَمَ كَقُلْ رَبِّ وَبَلْ لَأَوْبِنُ)

(٤) أمر من الإبانة بمعنى الإظهار ، ومتعلقه سيأتي في البيت الآتي ، وموافقة الحركة فيما قبل النون التزام ما لا يلزم^(٥) في شعر العرب وإن التزمه العجم ، والضمير المستكن في « سكن » راجع إلى الأول في قوله « أَوْلِي » - بالثنية - المضاف إلى « مثل وجنس » ، وحذف نونه بالإضافة ، ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله « أدغم » .

وأما قول الرومي [٤٥] في بيان إعرابه من أن^(٦) (« أَوْلِي » مبتدأ مضاف إلى « مثل » ، و « جنس » عطف على « مثل » ، و « إن سكن » جملة شرطية جزاؤها « أدغم » ، والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ) فخطأ فاحش ؛

= العبارة قبل قليل ضمن كلامه .

(١) تشترك التاء والذال في صفة الشدة .

(٢) في « ب » : إذا كانت أو كان بعدها .

(٣) في « أ » : ولا تطغوا ، ولا تظلمون .

(٤) في « ب » زيادة : قال شارحه .

(٥) التزام ما لا يلزم في شعر العرب هو أن يجيء قبل حرف الروي ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في التقفية كالتزام حرف أو حركة أو أحدهما يحصل الروي أو السجع بدونه ، والمصنف في هذا البيت لم يلتزم بذلك ، فحركة ما قبل النون في « سكن » الفتح ، وحركة ما قبل النون في « وأين » الكسر . انظر « جواهر البلاغة » للهاشمي ص ٢٥١ .

(٦) « أن » سقطت من « ب » .

لأنه لو كان مبتدأ لرفع بالألف وقيل : أولاً مثل وجنس ، وكأنه تصحف عليه كتابة الياء بقراءة الألف .

والمثالان نشر مشوش^(١) ؛ لأن « بل لا » مثال المثلين ، و « قل رب » مثال الجنسين^(٢) .

وقول زكريا [٦٧] : (ولو سكوناً عارضاً) إنما يتم في الإدغام الكبير كما قرأ به السوسي^(٣) ، والظاهر أن المصنف أراد به الإدغام المتفق عليه من الإدغام الصغير .

ثم اعلم أن الحرفين إذا التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما إما أن يكونا مثلين بأن اتفقا مخرجاً وصفة كالباء والباء ، والتاء والتاء ، والياء والياء ، وإما أن يكونا متجانسين بأن اتفقا مخرجاً واختلفا صفةً كالدال والتاء والطاء ، وكذا الدال والطاء والتاء ، وإما أن يكونا متقاربين بأن تقاربا مخرجاً وصفةً كالدال والسين ، والتاء والتاء ، والضاد والشين^(٤) ، فإذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في اللام والراء والنون أنهما من مخرج واحد وهو اختيار الفراء ، أو لكل واحد منها مخرج على حدة إلا أن بينهما قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة^(٥) وهو مختار سيبويه ، واختاره المصنف تبعاً للشاطبي رحمه الله ، لكن

-
- (١) اللف والنشر : هو ذكر متعدد على وجه التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل من آحاده من غير تعيين ، فإن كان النشر على ترتيب اللف سمي مرتباً ، وإلا سمي مشوشاً . انظر « علم البديع » د . البسيوني فيودص ١٧٥ .
- (٢) سيأتي تعليق الشارح على جعلهما من المتجانسين بعد قليل .
- (٣) كقوله تعالى : ﴿ قَدْ جَعَلْنَا لَكَ ﴾ للمتجانسين ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم ﴾ للمتماثلين ، فاللام والميم الأولين من المثالين متحركان ، ولكن لما أردنا إدغام كل منهما بما بعده وجب إسكانه قبل ذلك ، فهذا السكون يعد عارضاً حينئذ وهو الذي عناه الشيخ زكريا .
- (٤) ما ذكره الشارح من أمثلة للحروف المتقاربة في المخرج لم يراع فيه كونها تدغم عند حفص أو تظهر .
- (٥) انظر « الكامل » للمبرد ١/١٩٣ ، و « المفصل » ٣٩٤ ، و « الكتاب » ٤/٤٣٣ .

كلامه هنا خلاف ما سبق^(١) عنه أولاً فإنه جعل اللام والراء من قبيل الجنسين ،
فلو قال : « وقرب » موضع « جنس » لشمّل المذهبين كما عبّر به الشاطبي في
إدغام المتقاربين .

وأما ما اعتذر عنه^(٢) المصري بقوله : (ولعل الناظم نظر إلى أنّ المتقارب
داخلاً في المتجانس بخلاف عكسه) . فلا يصح للاتفاق على عكسه .

والحاصل أنه إذا التقى المثان أو الجنسان وسكن الأول منهما أدغم الأول
في الثاني نحو : ﴿ بَلْ لَا يَخَافُونَ ﴾ و ﴿ قُلْ لَهُمْ ﴾ و ﴿ هَلْ لَكُمْ ﴾ و ﴿ قُلْ رَبِّ ﴾
و ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ عند من لم يسكت على اللام ، وكذا سائر الحروف نحو ﴿ وَكَمْ مِّنْ ﴾
﴿ قَرِيَةٍ ﴾ و ﴿ أَذْهَبَ بِكَيْبِيِّ ﴾ و ﴿ فَمَا رَمِحَتْ يُجْحَرْتُهُمْ ﴾ و ﴿ أَتَقَلَّتْ دَعْوَا اللَّهِ رَبَّهُمَا ﴾
وأمثالهم .

ثم اعلم أنّ ما ذكره المصنف في المثلين فهو على عمومته عند جميع
القراء ، وأما ما أطلقه في المتجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق
أهل الأداء^(٣) فإنّ منهما ما اتفقوا عليه ، ومنهما ما اختلفوا فيه كما يعرف مما
ذكره الولي الشاطبي في باب حروفٍ قربت مخرجها ، من جملتها الراء عند
اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله من إدغام اللام في الراء ، فإنهما مع
كونهما من المتجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في
الثاني دون الأول ، فتأمل .

نعم إذا كان الأول من المتمثلين حرف مد فإنه يظهر بلا خلاف عند الياء
والواو كما أشار إليه في قوله : وأبْنُ [٥١] (في يوم) بترك التنوين ضرورة^(٤)

(١) في « ب » : يوهم خلاف ما سبق . . .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : « الآراء » بدل الأداء .

(٤) لا ضرورة في المثال لوجود آية فيها لفظ « يوم » غير منون ، وذلك في قوله تعالى ﴿ فِي يَوْمٍ ﴾

نَحْسِ مُسْتَمِرٍّ ﴿ [القمر : ١٩] .

﴿ مَعَ قَالُوا وَهُمْ ﴾ فَإِنَّ المدية من نحو: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ بِقَدَارِهِ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [السجدة: ٥٥] ونحوه: ﴿ الَّذِي يُوسِّسُ ﴾ [الناس: ٥٥] والواو المدية من نحو: ﴿ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴾ [الشعراء: ٩٦] ونحو: ﴿ ءَأَمِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [العصر: ٣] لا تدغمان^(١) في مثلهما بالمعنى الأعم إذ لا يتصور اجتماع المدَّيْنِ حتى يقال لا يدغم ، فافهم ، ولذا قالوا في التعليل : محافظةً على المد لئلا يذهب بالإدغام بخلاف ما إذا كان الأول من المتماثلين حرف اللين فإنه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام نحو: ﴿ ءَأَوُوا وَنَصْرُوا ﴾ [الأنفال: ٧٢] ، فقوله « أبن » بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبنى^(٢) .

وأما قول الرومي [٤٦]: (اللهمَّ إلا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان^(٣) حرف مد) فغير صحيح .
ثم قوله :

..... وَقُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ لَا تُزِغْ قُلُوبَ فَالْتَقِمِ
استثناء من إدغام المتجانسين ، فيجب إظهار اللام الساكنة عند النون نحو: ﴿ قل نعم ﴾ مع أنهما متجانسان أو متقاربان ؛ لأن النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف « يرملون » كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون .

وأما قول الرومي [٤٦]: (ولم تدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما أو تجانسهما بناء على أن النون لما لم يدغم فيها ما يدغم في اللام^(٤) من الحروف

(١) لا تدغمان ، سقطت من « أ » ، و« ب » ، و« ج » وهي ثابتة في « د » .

(٢) من قوله : « استثناء ... » إلى هنا سقط من « أ » .

(٣) في نسخة الشارح الرومي المطبوعة « إلا أن يكون الأول من المتماثلين أو المتجانسين » وفي نسخة « ج » : « إلا أن يكون المتماثلين والمتجانسين » ويبدو أن نقل الشارح عن الرومي سهواً إذ لو كان كلام الرومي كما نقله الشارح لكان خبر « يكون » : « حرفي » بالثنوية ، ولأن العبارة المصحفة عن الرومي ظاهرة الخطأ .

(٤) في « أ » : « لما لم يدغم ... » ، وفي « ب » : « لما لم يدغم فيها ما يدغم في اللام » ، =

كالميم والواو والياء حصل بين اللام والنون وَحْشَةً ونفرةً بذلك ، فلم تدغم^(١) اللام فيها إلا ما روي عن الكسائي من إدغام « هل » و « بل » خاصةً في الإدغام الصغير نحو : ﴿ بَلْ تَتَّبِعُ ﴾ [البقرة : ١٧٠] و ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ ﴾ [الكهف : ١٠٣] اهـ . فهو خطأ ظاهر ؛ لأن النون تدغم في اللام كما تدغم في الميم والواو والياء كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة^(٢) .

قال الناظم في « التمهيد » : (فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ أَدْغَمْتَ اللَّامَ السَّاكِنَةَ فِي نَحْوِ : ﴿ النَّارِ ﴾ و ﴿ النَّاسِ ﴾ وَأَظْهَرْتَ فِي قَوْلِهِ ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ وَكُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدٌ ؟) قلت : لأن هذا فعل قد أُعِلَّ بحذف عينه فلم يُعَلَّ ثانياً بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة إجحاف^(٣) ، و « ال » حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يُعَلَّ بشيء فلذلك أدغم ، ألا ترى أَنَّ الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من « هل » و « بل » في نحو قوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾ و ﴿ بَلْ نَحْنُ ﴾ ولم يدغمها في ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ و ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾^(٤) .

وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله : ﴿ فَسَبِّحْهُ ﴾ [الطور : ٤٩] لقاعدة أَنَّ الحلقي لا يدغم في أدخل منه ، والهاء أدخل من الحاء ، بخلاف الهاء في الهاء نحو : ﴿ مَا لِيَهٗ ﴾ [الحاقة : ٢٤٢٨] وإنما خصَّ الناظم ببيان « فسبحه » وإظهاره لأنَّ كثيراً من الناس يقع في إدغامه بناءً على قرب المخرجين ولا يعلمون أَنَّ الحاء أقوى من الهاء ، والقاعدة أَنَّ الأقوى لا يدغم في الأضعف^(٥) .

- = وفي « د » : « لما لم تدغم فيما لم يدغم في اللام » ، وفي « ج » : « لما لم تدغم في اللام » وما أثبتاه من « ب » هو الصواب .
- (١) في « ب » : فلم يدغموا .
- (٢) هذا التعقيب من الشارح يدل على وجود خطأ في نسخة الرومي التي نقل عنها .
- (٣) في المطبوعة من كتاب « التمهيد » زيادة : « إذ لم يبق منها إلا حرف واحد » .
- (٤) انظر « التمهيد في علم التجويد » للإمام ابن الجزري ص ١٥٣ .
- (٥) وقع إدغام حرف قوي في حرف أضعف منه ، مثل إدغام القاف في الكاف في (نخلفكم) =

وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله : ﴿ رَبَّنَا لَا تَرُغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] ، قال ابن المصنف [٢٧] : (لتغايرهما فإن الغين حلقية والقاف لهوية) [٢٧] . وفيه أن بينهما قرب المخرج فلا ينافي تغايرهما ، فالأولى أن يقال : لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها .

وقد ذكر المصنف في « التمهيد » أن الغين إذا لقيت حرفاً حلقياً وجب بيانها نحو : ﴿ رَبَّنَا أفرغْ عَلَيْنَا ﴾ [الأعراف : ١٢٦] و ﴿ أبلغه ﴾ [التوبة : ٦] وكذا القاف نحو : ﴿ ربنا لا ترغْ قلوبنا ﴾ لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله ، والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ إلى الاختفاء والإدغام^(١) . اهـ .

وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى : ﴿ فالتقمه ﴾ لبعد مخرجهما وهو ينافي الإدغام ، وأما لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها^(٢) ، ولعل هذا وجه استثنائها لثلاث تشبه بها ويجري عليها حكمها ، وبهذا يفرق أيضاً بين ﴿ قل نعم ﴾ وبين ﴿ النعيم ﴾ ثم الفرق أيضاً باعتبار أن « التَّقَمَ » كلمة واحدة فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية^(٣) ولا كذلك في كلمتين من نحو : ﴿ التوبة ﴾ .

ثم الحروف من حيث هي قسمان : قمرية وشمسية ، وكل منهما أربعة عشر حرفاً .

فالقمرية يجمعها قولك : « إِبغِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهُ » فتظهر لام التعريف عندها .

= وإدغام الدال في السين في نحو (قد سمع) عند من أدغم ، وإدغام الراء في اللام في نحو : (واغفر لنا) عند من أدغم .

(١) انظر « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص ١٤٧ .

(٢) هو جواب عن سؤال : لِمَ أدغمت لام التعريف في التاء مع تباعد المخرجين فخرجتم عن

الأصل الذي هو الإظهار كما في غير لام التعريف ؟ .

(٣) في « ب » : في البنية .

والشمسية ما عداها ، وتدغم لام التعريف فيها ، وقد نظم الحروف القمرية بعضهم في أوائل قوله :

أ ب و ي خ ح م ج ع ف غ ق ك ه^(١)

ألا بل وهَلْ يروي خبيرٌ حديثَ مَنْ جَلَا عن فؤادي غُمَّةً قد كَسَتْ هَمَا

والأمثلة : « الأحد ، البر ، الولي ، اليقين ، الخبير ، الحلیم ، المؤمن ، الجليل ، العليم ، الفتاح ، الغفار ، القهار ، الكبير ، الهادي » وتسميته شمسية وقمرية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر .

وسبب الإظهار في الأول تباعد المخرجين ، وسبب الإدغام في الثاني تقارب المخرجين وإن تفاوتتا في غير اللام للتماثل فيها .

[تعريف الإدغام] :

ثم إنَّ الإدغام عبارة عن خلط الحرفين وإدخال أحدهما في الآخر - مأخوذٌ من إدغام اللجام في فم الفرس - فيصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة ، وهو يؤذن بحرفين ، فصارت الشدة والامتزاج في السمع كالحرف الواحد ، وإلا فهما حرفان في الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حسب الصوت في الحيز بعنف ، وليس التشديد عوضاً عن الحرف المدغم بل عما فاته من الاستقلال^(٢) في التلفظ ، فإنك إذا أصغيت إلى لفظك سمعت ساكناً مشدداً ينتهي إلى مخفف ، فقول بعضهم : « هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة » إنما يصح على سبيل التقريب ؛ لأن الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك ، وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود

(١) إنما عرض المؤلف عن ذكر الحروف الشمسية نظماً ونشراً لكونها تفهم من الضد ، وقد جمعها صاحب التحفة في أوائل كلمات هذا البيت :

طَبُّ ثَمَّ صِلْ رَحِمًا تَفَرِّضِيفْ ذَا نِعْمٍ دَعَّ سَوْءَ ظَنِّ زُرُّ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ

(٢) في « أ » : الاستعلاء ، وفي « ج » و « د » : الاستيلاء .

اللسان إلى المخرج الأول أو مقاربه ، فاختار العرب الإدغام طلباً للخفة ؛ لأنَّ النطق بذلك أسهل من الإظهار كما يشهد به الحسُّ والمشاهدة ، ولذلك شبَّه النحاة الإظهار بمشي المقيد ؛ لأنَّ الإنسان إذا نطق بحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق ، وشبَّهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين .

وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه إذا لم يكونا مثلين في أصلهما ، فإذا صار مثله حصل حيثُ مثلان ، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكماً إجماعياً ، فإن جاء نصٌّ بإبقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح ، بل هو إخفاء صريح كما سبق تحقيقه^(١) .

[تعريف الإظهار]:

وأما الإظهار فهو عبارةٌ عن ضِدِّ الإدغام ، وهو أن يؤتى بالحرفين المميّزين جنساً واحداً منطوقاً بكل واحدٍ منهما على صورته مستوفياً بكل صِفَتِهِ مخلصاً إلى كمال بنيته .

وليحترز عن إدغام نحو : ﴿أَخْرَجَ قَوْمَكَ﴾ [إبراهيم : ٥] لبعده مخرج الجيم عن القاف .

ثم اعلم أنَّ ذال « إذ » ودال « قد » وتاء التانيث الساكنة ولام « هل » و« بل » لا شك في إدغامها عند اجتماعها لأمثالها ، وأما عند مجانسها ومقاربتها ففي أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولي الشاطبي ، وفي بعضها وقع اتفاق لهم ، ولا بد من معرفتها^(٢) فقلت نظماً على منوال كلام الناظم

(١) عند شرح قول الناظم : وبين الإطباق من أحطت . . . الخ .

(٢) في « ب » : وفي بعضها اتفاق لهم لا بد من معرفتها .

يمكن أن يُنظَمَ في سلك^(١) نظمه :

وَأَدْعِمَنَّ ذَالَ « إِذ » فِي الظَّاءِ وَدَالَ « قَدْ » بَعِينِهِ فِي التَّاءِ
وَتَاءَ تَأْنِيثٍ بَدَالٍ وَبِطَاءِ وَوَلَامَ « هَلْ » وَ« بَلْ » كَذَا عِنْدَ الرَّأِ
وَالْأَمْثَلَةُ : ﴿ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ ﴾ ﴿ أَنْقَلَتْ دَعْوَا اللَّهِ ﴾ ﴿ وَقَالَتْ
طَائِفَةٌ ﴾ ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ « هَلْ رَأَيْتُمْ » وَهَذَا التَّمْثِيلُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي التَّنْزِيلِ (٢) .

[بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ]

[٥٢] (وَالضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ) بِالْإِشْبَاعِ ، وَ« الضَّادِ » مَنْصُوبٌ وَيَجُوزُ
رَفْعُهُ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ قَوْلُهُ (مَيِّزُ) ، أَي مِيزَهَا بِصِفَةِ اسْتِطَالَتِهَا وَإِخْرَاجِهَا مِنْ
مَخْرَجِهَا (مِنْ الظَّاءِ) فَإِنَّ الضَّادَ مِنْ حَافَةِ اللِّسَانِ ، وَالظَّاءُ مِنْ رَأْسِ اللِّسَانِ
(وَكُلُّهَا تَجِي) بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ عَلَى قَاعِدَةِ حَمْزَةٍ لَا كَمَا قَالَ الرَّومِيُّ [٤٦] إِنَّهُ
لِلضَّرُورَةِ .

وَضَمِيرُهُ رَاجِعٌ إِلَى الْكَلِّ ، وَالتَّأْنِيثُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَهُوَ الْجَمَاعَةُ ، أَوْ إِلَى
الظَّاءَاتِ .

[تَعْرِيفُ الْاسْتِطَالَةِ :

ثُمَّ الْاسْتِطَالَةُ هِيَ الْإِمْتِدَادُ مِنْ أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ إِلَى آخِرِهَا كَمَا قَالَ
الْجَعْبَرِيُّ (٣) ، وَقَدْ انْفَرَدَ الضَّادُ بِالْاسْتِطَالَةِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِمَخْرَجِ اللَّامِ لَمَّا فِيهِ مِنْ
قُوَّةِ الْجَهْرِ وَالْإِطْبَاقِ وَالْإِسْتِعْلَاءِ ، وَليْسَ فِي الْحُرُوفِ مَا يَعْسُرُ عَلَى اللِّسَانِ
مِثْلَهُ ، وَالسَّنَةُ النَّاسِ فِيهِ مَخْتَلِفَةٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَخْرِجُهُ ظَاءً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْرِجُهُ

(١) فِي « ب » : « فِي سَلْكَه » .

(٢) تَمَثِيلُهُ بِ« بَلْ رَانَ » فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ بِالْإِدْرَاجِ أَي بِغَيْرِ سَكْتٍ ، وَأَمَّا لَامُ « هَلْ » فَلَمْ تَوْجَدْ فِي
الْقُرْآنِ قَبْلَ الرَّاءِ وَإِنَّمَا يَتَّصِرُ وَجُودُهَا فِي نَشْرِ الْكَلَامِ كَمَا مِثْلُ بِهِ الْمَوْلَفُ ، وَأَمَّا اللَّامُ فَقَدْ أَتَتْ
بَعْدَهَا نَحْوُ : « هَلْ لَكُمْ » ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

(٣) « كَنْزُ الْمَعَانِي » لِلْجَعْبَرِيِّ ١٠٩/ب .

دالاً مهملة أو معجمة ، ومنهم من يخرجها طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمّه ذالاً^(١) ، ومنهم من يشربها^(٢) بالطاء المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الطاء مشكلاً بالنسبة إلى غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقاً ثم بيّن ما جاء في القرآن بالطاء لفظاً .

والمعنى أن جميع موادّ الطاءات المشالة وهي تسعة وعشرون طاءً من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار أصولها في الآيات الستة الآتية كذا قيل .

وأما قول زكريا [٧٠] : « في سبعة أبيات »^(٣) فغير ظاهر^(٤) .

وإنما ضَبَطَ الطاء لكونها أقل من الضاد ، فهو أقرب إلى ضبط المراد .

ويتعلق بـ « تجي » قوله [٥٣] (في الظَّنِ ظِلُّ الظُّهْرِ) بفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث ، و (عَظْمُ الحِمْيْرِ) بضم العين (أَيْقِظُ وَأَنْظِرُ) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما .

و (عَظْمُ ظَهْرِ اللَّفْظِ) بفتح العين والطاء الأولى ، و حَذَفُ العاطف غالباً للضرورة .

فالظعن منحصر^(٥) في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ ظَعَنَكُمُ ﴾ [النحل : ٨٠] وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبي عمرو^(٦) ، ومعناه الرحلة من مكان إلى آخر ، ضد الإقامة .

وبابُ الظِّلِّ جميعه كيفما تصرف ، وأول ما جاء منه في سورة النساء

(١) من قوله : « مهملة أو معجمة . . . » سقط من « أ » ، « ب » .

(٢) في « أ » : « يشير بها » ، وفي « ب » : « يشوبها » ويلاحظ تأنيث الضمير بعد تذكيره .

(٣) في « أ » و « د » : أبواب .

(٤) هي سبعة أبيات وليست ستة .

(٥) في « ب » : فإن الظعن منحصرة .

(٦) وافقهم من العشرة أبو جعفر ويعقوب ، والباقون بالإسكان ، وهما لغتان مثل : النَّهْرُ والنَّهْرُ .

﴿ وَنَدْخَلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً ، والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان في البقرة وهي قوله : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ ﴾ [البقرة : ٥٧] وقوله ﴿ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] وكان ابن المصنف ومن تبعه في عدّ اثنين وعشرين غفل عن موضعين في البقرة بدليل قولهم : وأولها في سورة النساء ﴿ وَنَدْخَلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ .

ومنه الظُّلَّةُ ﴿ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾ في الأعراف ، و﴿ يَوْمِ الظُّلَّةِ ﴾ في الشعراء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرْيَاقِ ﴾ [يس : ٥٦] بضم الظاء وفتح اللام^(١) كما قرأ حمزة والكسائي ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ ﴾^(٢) [البقرة : ٥٧] .

وباب الظُّهْرِ ، وهو وقت انتصاف النهار ، في سورة النور ﴿ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ ﴾ وفي سورة الروم ﴿ وَحِينَ تَظْهَرُونَ ﴾ أي تدخلون في الظهرية .

وباب العُظْمُ بمعنى العظمة كيفما تصرف فيه ، وأول ما جاء منه في القرآن ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة : ٧] ووقع منه في القرآن مئة موضع وثلاثة مواضع .

وباب الحفظ وما تصرف منه ، وأول ما جاء منه في البقرة ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ ووقع في اثنين وأربعين موضعاً ، وقال المصري : (في أربع وأربعين)^(٣) .

وأيقظ من اليقظة ضد النوم ، وليس في القرآن منه إلا في الكهف ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتِنَا ظُحُورًا ﴾ .

وباب أَنْظَرُ ، وهو من الإنظار بمعنى التأخير والإمهال ، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً أولها ﴿ لَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٢] كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره لكنه يحتمل أن يكون صيغة

(١) أي وحذف الألف بعد اللام ، وافقهما على القراءة بصيغة الجمع خلف العاشر .

(٢) وفي « أ » و « ج » : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ﴾ [الأعراف : ١٦٠] وكلاهما صحيح على اختلاف السور ، ويلاحظ نصه على هذا اللفظ قبل قليل .

(٣) هي أربعة وأربعون موضعاً (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . مادة حفظ) .

المجهول من الإنظار وأن يكون من النَّظَر كما فسَّر بهما ، فالمثال المتفق عليه ﴿ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الأعراف : ١٤] .

ومن المختلف قوله تعالى : ﴿ أَنْظِرُونَا نَقِيسَ مِنْ تَوْرِكُمْ ﴾ [الحديد : ١٣] فقرأ حمزة من الإنظار^(١) ، والباقون من النَّظَر .

ثم اعلم أن مادة « النظر والإنظار والانتظار » متحدة في أصل اللغة والاختلاف إنما هو بحسب^(٢) الأبواب الواردة ، وإنما غير المصنف بينها للإيضاح لا سيما وهو قد خفي على بعض الشراح .

وباب العَظْم قد وقع في أربعة عشر موضعاً جمعاً وفرداً ، وقال المصري : « خمسة عشر »^(٣) ، وأوله ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ﴾ في البقرة [٢٥٩] .

وباب الظَّهْر من الآدمي كقوله تعالى : ﴿ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ ﴾ [الزخرف : ١٣] أول ما جاء في البقرة [١٠١] ، ومن غيره^(٤) كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَوُا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [الزخرف : ١٣] ووقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً ، وقال المصري : (ستة عشر)^(٥) .

وأما قول خالد [٧٠] : (وقع في القرآن موضع واحد) فخطأ فاحش^(٦) .

واللَّفْظُ لم يجيء منه إلا حرفٌ بقاف ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ .

[٥٤] (ظَاهِرٌ) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورةً ، أو تنزيلاً للوصل منزلة

(١) أي بهمزة قطع مفتوحة مع كسر الظاء .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) هي خمسة عشر موضعاً (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مادة عظم) .

(٤) أي من غير الآدمي .

(٥) هي خمسة عشر موضعاً (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، مادة ظهر) .

(٦) وقع الخطأ عند الشيخ خالد في بعض النسخ الخطية ، ففي إحداها « وقع منه في القرآن موضع واحد » وفي الطبعة المصرية « وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً » .

الوقف ، وقد يكسر على ارتكاب زحاف .

(لَطَى شَوَاطِ) بالجر غير منون (كَطَم) بالتثنية مجروراً (ظَلَمًا) فعل ماضٍ من الظلم ، وألفه للإطلاق ، وفي نسخة : ظُلْمًا - بضم فسكون - فألفه مبدل من التثنية وقفاً ، ونصبه على الحكاية .

(أَعْلَظ) بضم الهمزة واللام (ظَلَام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظَفِر) بالتثنية مجروراً (انْتَضَرُ ظَمًا) بالألف كوقف حمزة ، لا قُصِرَ للوزن^(١) كما قيل .

والمعنى أن كل ما جاء من لفظ « ظاهر » - وهو ضد الباطن ، وهو ستة ، ويأتي بمعنى العلو وهو ثلاثة نحو : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ [التوبة : ٣٣] وبمعنى النصر والعون نحو : ﴿ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِأَلْيَمٍ وَأَلْدَوَانٍ ﴾ [البقرة : ٨٥] - فجميعه بالظاء ، ونحو : ﴿ وَذَرَوْا ظَهْرَ الْإِنْمِرِ ﴾ في الأنعام [١٢٠] وهو أول ما جاء ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ ﴾ [التحریم : ٤] وبمعنى الاطلاع أيضاً نحو : ﴿ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [التحریم : ٣] ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴾ [الجن : ٢٦] كذا ذكره شارح ، والظاهر أنهما متعديا « ظهر » فتدبر .

وأغرب زكريا في قوله [٧٢] : (وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع : قوله تعالى في براءة ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ [٨] وقوله في الكهف : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٠] وقوله في التحريم : ﴿ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [٣]) اهـ .

ومن غرابته إدخال ما في التحريم في سلك ما تقدم ، والفرق أن « أظهره » هنا بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفره ، ولا بمعنى ظفر ، كما يدلُّ تعدية الأولين بـ « على » وتعدية الأخير بنفسه في المفعول الأول ، فتأمل .

قال ابن المصنف [٢٨] : (و « ظاهر » مشترك بين هذا المعنى وبين الذي

(١) في « ب » : للوقف .

بمعنى الظهر الذي هو الحلف) اهـ . وتبعه الشَّراح (١) .

وأقول : الظاهر أن الظهر من مادة « الظهر » لا من مادة « الظاهر » ؛ لأن الظهر هو أن يقول الرجل لامرأته : أنتِ عليّ كظهر أمي ، وقد جاء في موضع من الأحزاب [٤] وموضعين من المجادلة [٢ و٣] ، ومحل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها .

ثم اعلم أن الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أيهما (٢) هو السابق منهما ، إلا أنه لَمَّا غاير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما .

وباب لظي في سورة المعارج ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْنَى ﴾ وهو اسم من أسماء جهنم ، أو طبقة من طبقاتها ، وفي الليل ﴿ فَأَنْذَرْتَكُمْ نَارًا تَلْظَى ﴾ أي تَتَلَهَّبُ وتتوقد ، فهذا يدل على أن أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار .

وأما قول ابن المصنف [٢٨] ومن تبعه من الشراح : (إن أصله (٣) اللزوم والإلحاح ، يقال : أَلْظَّ بكذا إذا لزمه وألحَّ به ، ومنه قوله ﷺ : « أَلْظُّوا بياذا الجلال والإكرام » (٤) . أي ألزموا أنفسكم وألحُّوا بكثرة الدعاء بهما ، وسميت جهنم بها للزومها العذاب على من يدخلها ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ

(١) « الحواشي الأزهرية » للشيخ خالد ص ٧٠ ، و« شرح المقدمة الجزرية » للرومي ص ٤٨ .

(٢) في « أ » : أن أيهما .

(٣) في « ب » : إنه .

(٤) رواه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢٨٠ / ١ / ٢) والترمذي في قول « يا حي يا قيوم » برقم ٣٥٢٤ ، وقال : حديث غريب ، والطبراني في الكبير برقم ٤٥٩٤ ، وأحمد في « المسند » برقم ١٧٥٩٦ وقال محققه : إسناده صحيح (١٣٨ / ٢٩) والحاكم في « المستدرک » (٤٩٨ - ٤٩٩) وصحَّحه ووافقه الذهبي ، ورواه القضاعي في « مسند الشهاب » ٦٩٣ ، وابن منده وابن عساكر ، وقال في (المجمع) ١٥٨ / ١٠ : فيه يحيى بن عبد الحميد وهو ضعيف ، ورواه النسائي في « السنن الكبرى » في النعوت والتفسير .

يَخْرِجِينَ مِنْهَا»^(١) [المائدة : ٣٧] أجارنا الله وأبعدنا عنها (اهـ . فخطأ ظاهر ؛ لأن مادة « لظي » و« أَلظَّ » مختلفان ؛ إذ الأول معتل اللام ، والثاني مضاعف بلا كلام .

وأما قول المصري : (إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياءً نحو : « يتمطي » في قول من جعل أصله يتمطط) فغير مستقيم ؛ إذ الصحيح ما في « القاموس » من أن « اللظي - كالفتي - النار أو لهبها ، ولَطَيْتُ - كَرَضَيْتُ - والتَلَطَّ وتَلَطَّتْ : تَلَهَّبَتْ »^(٢) هذا في المعتل .

وذكر في الأجوف أن (اللظ : اللزوم والإلحاح ، وأَلظَّ : لازمٌ ودائمٌ)^(٣) . اهـ . فافترقا في المبنى والمعنى فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر .

وأما « مَطَّهْ أي مَدَّه ، وَتَمَطَّطَ تَمَدَّدَ » وكذا « مطى بالقوم مدَّ بهم في السير وتمطى النهار وغيره امتدَّ وطال » كذا في « القاموس » أيضاً ، فاتحدا معنى وإن اختلفا مبنى ، فيصح إبدال إحدى الطائين ياءً كما في « تَقَضَّى » بمعنى « تقَضَّض » بخلاف الأول فتأمل .

وأما سُوَاطُ فجاء^(٤) في سورة الرحمن ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّن نَّارٍ ﴾ [٣٥] وهو لهب لا دخان معه ، وقيل معه دخان ، وقرأ المكي^(٥) بكسر شينه .

وأما باب الكَظْم وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم إظهاره باحتماله وترك المؤاخذة به فوق منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران ﴿ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ ﴾ .

(١) في « ب » : ﴿ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [البقرة : ١٦٧] وكلاهما صحيح .

(٢) انظر « القاموس المحيط » مادة : لظي .

(٣) المرجع السابق ، مادة : لظظ .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) أي : ابن كثير .

وأما باب الظلم^(١) وهو وضع الشيء في غير موضعه أو التعدي في ملك غيره أو على نفسه فوقع منه مئتان واثنان وثمانون موضعاً أوله في البقرة ﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [٣٥] .

وأما الغلظة ضد الرقة وما تصرف منها فثلاثة عشر موضعاً أولها ما في آل عمران ﴿غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ .

وأما الظلمة وهي ضد النور ف وقعت في مئة موضع ، كذا ذكره ابن المصنف [٢٩] وتبعه زكريا [٧٢] ، وفي شرح الرومي [٤٩] والمصري في ستة وعشرين موضعاً وهو الصواب أولها في البقرة ﴿وَتَرَكُوهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [١٧] .

وأما الظفر - بضمين ويجوز إسكان الفاء لغةً وقرىء بها^(٢) - فليس إلا في سورة الأنعام ﴿كَلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [١٤٦] وإلا فقد قرىء شاذاً بالسكون وهو لغة كما في « القاموس »^(٣) .

قال ابن المصنف وأتباعه [٢٩] : (وَسَكَّنَ النَّاطِمَ الْفَاءَ مِنْ « ظُفْرٍ » ضُرُورَةً)
يعنى لأنه وقع في القرآن بضم الفاء .

وقال الرومي [٤٨] : (ولم يقصد ذكرها في القرآن بعينه بل قصد الإشارة إلى ذلك) . اهـ - وبُعْدُهُ لَا يَخْفَى .

وأما باب الانتظار وهو الارتقاب للشيء فأربعة عشر موضعاً أولها في الأنعام ﴿قُلْ أَنْظِرُوا إِنَّا مُنظِرُونَ﴾ .

وأما الظمأ وهو العطش فثلاثة أحرف ، في سورة براءة ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ وفي طه ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ وفي النور ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً﴾ .

[٥٥] (أَظْفَرَ ظَنًّا) بالنصب حكايةً (كَيْفَ جَا) بالقصر ضرورة ، وهو قيد

(١) في « أ » : وأما الظلم .

(٢) قرأ بضم الفاء جميع القراء إلا الحسن البصري فبسكونها ، وقراءته شاذة .

(٣) « القاموس المحيط » مادة : ظَفَرَ .

لثاني أو لقوله (وَعِظْ) وهو بفتح فسكون .

وفي أصل خالد^(١) : « وَعِظْ بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ حَاضِرٌ » .

وضبطه الرومي بفتحيتين على أنه فعل ماضٍ سكن آخره ضرورة من العظة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة .

(سَوَى) بكسر السين ، ويجوز ضمه مقصوراً أيضاً وفتح ممدوداً ، وهو استثناء منقطع ، أي لكن (عِضِينَ) بالضاد لما سيأتي من بيان المراد .

(ظَلَّ النَّحْلُ) الكائن فيها (زُخْرَفٍ) بحذف العاطف ، أي : وفي زخرف ، وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو على نزع الخافض (سَوَا) بالقصر على لغة وقراءة^(٢) ، أي حالة كونهما في السورتين مستويتين وهو قوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا ﴾ في السورتين .

وجعل الرومي [٤٩] « زخرفاً » نصباً على أنه مفعول « سَوَا » بناء على أنه فعل بمعنى « ساوى » ، أي لفظ « ظَلَّ » الواقع في سورة النحل سَوَا « ظَلَّ » الواقع في سورة الزخرف بمعنى ساواه في التلطف بالظاء ، ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى والتعسف في المعنى ، والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أَنَّ « سَوَا » في المصراع الثاني بمعنى العَدْل ، ثم اعترض على ابن المصنف بقوله : (ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف) [٥٠] .

وَأَمَّا أَظْفَرَ فَمِنَ الظَّفَرِ - بفتحيتين - بمعنى الفوز والنصر فليس إلا في سورة الفتح ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ ﴾ [٢٤] .

وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد الأمرين^(٣) أو الشك ، ومنه قوله :

(١) أي نسخة المقدمة التي اعتمد عليها الشارح خالد الأزهرى .

(٢) هي قراءة حمزة وهشام إذا وقفا على (سواء) بالقصر .

(٣) في « ب » : الطرفين .

﴿وَوَدَّعْتُمْ ظَنُّكَ السَّوَاءَ﴾ [الفتح : ١٢] وقد يطلق على اليقين ، ومنه قوله تعالى ﴿فَطَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَافِعُوهَا﴾ [الكهف : ٥٣] ، وقد يأتي بمعنى التهمة كما في ﴿بظنين﴾^(١) [التكوير : ٢٤] فكيف ورد ماضياً أو مضارعاً أو وصفاً أو مصدرًا^(٢) فهو بالظاء ، وأول ما جاء منه في البقرة ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [٤٦] ، وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك ؛ فإنه ههنا بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين ؛ فإنه لا ينفع في أمر الدين .

ثم اعلم أن اصطلاح الفقهاء أن الظنَّ هو التردد بين أمرين سواء استويا أو رجح أحدهما على الآخر ، وأما عند المتكلمين فالشكُّ تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر ، والظنُّ تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم ، ووقع منه في القرآن سبعة وستون موضعاً .

وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب في الثواب فكله - باعتبار جميع ما يتصرف منه - بالظاء تسعة مواضع ، كذا قيل ، والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه في البقرة ﴿وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لكن قوله تعالى في سورة الحجر : ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ ليس منه فإنه بالضاد بلا خلاف ، وهو جمع عضة على أن أصلها إما «عِضَهَة» ثم حذفت الهاء الأصلية كما في «شفة» بدليل أنها تجمع على «عِضَاه» مثل «شفاه» ، وإما «عِضَوَة» ثم حذفت الواو ، فعلى الأول معناها الكذب والبهتان ، وعلى الثاني معناها التفرق ، أي فرقوا فيه القول وقالوا : هو شعر وكهانة وسحر ، أو متفرقين فيه فأمنوا ببعضه وكفروا بباقيه .

وقال شارح : عِضِينَ جمع عِضَهَة بمعنى الجزء من الشيء ، ومنه أعضاء الإنسان .

(١) يعني في قوله تعالى : ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ في قراءة من قرأ بالظاء وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس .

(٢) أمثلة ذلك ﴿ظنن أن لن نقدر عليه﴾ ﴿وتظنون بالله﴾ ﴿الظانين بالله﴾ ﴿ظن السوء﴾ لف ونشر مرتب .

وقال زكريا [٧٤] : (بمعنى فرقة) .

وأما باب ظَلَّ إذا كان بمعنى « دام » أو « صار » فجاء في تسعة مواضع استوعبها المصنف ، ففي النحل ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا ﴾ ومثله في الزخرف .
قال ابن المصنف [٣٠] : (وإلى المثلية أشار بقوله « سوا » ، وأصله « سواء » بالمد ، ففعل به كما فعل حمزة وهشام فيه حالة الوقف) . يعني من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر .

قال اليميني : (أي سواء في كونهما بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا آءِذَا ضَلَلْنَا ﴾ [السجدة : ١٠] بمعنى غيبنا ، ومنه ﴿ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا ﴾ [الأعراف : ٢٧] و ﴿ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه : ٥٢] وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد ، وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر : ٤٧] أو بمعنى البطلان كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيْمُهُمُ ﴾ [الكهف : ١٠٤] و ﴿ أَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [محمد : ١] ، أو بمعنى التحير نحو : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا ﴾ [الضحى : ٧] .

وقال خالد [٧٢] : (ولكونهما بمعنى أشار إلى ذلك بقوله « سواء ») .

أقول : الصواب أنه لما كان التركيب في الجملتين مستويا^(١) بحسب المبنى والمعنى فقال : « سواء » .

والحاصل : أن « سوي » الأول مقصور من أصله ، و « سوا » الثاني ممدود لكن قصر لوزنه .

وقال الرومي [٤٩] : (و « سوي » إذا كان بمعنى « غير » كما في المصراع الأول ، أو بمعنى العدل كما في آخر المصراع الثاني يكون فيه ثلاث لغات : إن ضمنت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعاً ، وإن فتحت مددت ، ولا بُدَّ أن يحمل ههنا على الضم أو على الكسر فيهما لتتبادل الكلمتان) .
قلت : الصواب أن الأول مكسور أو مضموم ، والثاني مفتوح سواء أريد

(١) في « أ » : مستوعباً ، وهو خطأ .

به^(١) المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف ، أي مستوٍ كقوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة : ٦] أو أريد^(٢) به الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق بل يترتب^(٣) على مختاره أن يكتب « سوى » بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى .

ولا يبعد أن يقال : المراد به سواء أريد بـ « ظَلَّ » في الموضعين معنى^(٤) « دام » أو « صار » ، فإنه بالطاء المشالة لا محالة .

وأما قول ابن المصنف [٣٠] : (و « النحل » في البيت مخفوض ، و « زحرفاً » منصوب ، وكلاهما على الحكاية) .

فلعله محمولٌ على ما عنده من الرواية ، وإلا فلا يجوز جر « النحل » على الإضافة مع أن وجه الحكاية يحتاج إلى تكلف في مقام الدراية ، رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية .

[٥٦] وَظَلَّتْ ظَلَّتُمْ وَبِرُومٍ ظَلُّوا كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ

بإشباع اللام وقصر همزة « شُعْرًا » يعني الثالث من ظَلَّ بمعنى « دام » في سورة طه ﴿إِلَىٰ إِلْهِكَ الَّذِي ظَلَّ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [٩٧] والرابع في سورة الواقعة ﴿فَظَلَّتُمْ نَفْسَكُمْ﴾ [٦٥] وأصلهما : ظَلَّتْ وَظَلَلْتُمْ - باللامين - فحذف الثاني منهما تخفيفاً .

والخامس في الروم : ﴿لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [٥١] .

والسادس في الحجر : ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [١٤] وإليه أشار^(٥) بقوله « كالحجر » .

(١) في « ب » : أريد منه .

(٢) في « أ » : أو يريد به .

(٣) « بل » سقطت من « أ » .

(٤) معنى « سقطت من « أ » » .

(٥) في « ب » : أشار المصنف .

والسابع في الشعراء : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ ﴾ [٤] .

والثامن فيها : ﴿ فَظَلُّ لَهَا عَكْفِينَ ﴾ [٧١] .

والناسع في الشورى : ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَالِي ظَهْرِهِ ﴾ [٣٣] ، وإليه أشار بقوله :

[٥٧] (يَظْلَلْنَ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ) بكسر الظاء (وَكُنْتَ فَظًّا وَجَمِيعُ

النَّظْرِ) .

يجوز في لفظ « جميع » أنواع الإعراب ، والجرُّ أظهر فتدبر^(١) .

وأما باب الحَظَرُ بمعنى المنع والحَجْرُ فمنه في القرآن حرفان ، أولهما في سبحان : ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [٢٠] ، والثاني في القمر : ﴿ كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴾ [٣١] أي كالنبات اليبس المتكسر ، والمحتظر صاحب الحظيرة ، أي كانوا كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك يمنعها البرد والريح ويمنعها من الخروج ودخول غير^(٢) عليها .

وقيل : المتخذ حظيرةً على زرعه يمنع الداخل .

وما عداهما من الضاد ؛ لأنه من الحضور ضد الغيبة .

وأما الفُظَاظَةُ وهي الجفاء والغلاظة ففي القرآن موضع واحد في آل عمران

﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا ﴾ [١٥٩] ولم يذكره ابن المصنف .

وليس منه قوله : ﴿ لَا نَفْضُومًا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] وقوله : ﴿ أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ﴾

[الجمعة : ١١] أي تفرقوا .

وأما باب النظر بجميع أنواع تصرفه فسته وثمانون موضعاً ، أولها قوله

تعالى في البقرة : ﴿ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ لكن استثنى منه ثلاثة مواضع - قد يتوهم

(١) أما الرفع فعلى أنه مبتدأ ، خبره محذوف ، أي وجميع النظر كائن كذلك ، وأما الجر فعلى

أنه معطوف على « المحتظر » ، وأما النصب فيأضمار أخص ، وكأنَّ الجر أظهر من غيره

لعدم احتياجه إلى تقدير محذوف .

(٢) « د » : « غيره » .

أنها منه في بادية النظر - بقوله : [٥٨] (إِلَّا بَوَيْلٍ هَلْ وَأُولَىٰ نَاصِرَةٌ) أي إلاقوله تعالى : ﴿نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ [٢٤] في سورة ويل للمطففين ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَقَدْهُمْ نَصْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ [١١] في سورة هل أتى على الإنسان ، وقوله : ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٦٦﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ في سورة القيامة ، فإن هذه الثلاثة بالضاد من النصارة وهي الحسن والبهجة .

و«نَضْرَ» ككْرَمَ وفَرَّحَ ، و«نَضِرَ» بمعنى نَعِمَ ، والتشديد للتعدية أو للتقوية ، وروي بهما حديث «نَضَرَ اللهُ امرأً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها»^(١) واحترز بالأولى عن الثانية وهو قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ فإنها بالطاء .

ثم النظر بالطاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو : ﴿وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ﴾ [آل عمران : ١٤٣] و﴿وَتَرْنَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف : ١٩٨] وهذا يتعدى بـ«إلى» ، أو بمعنى الفكر لكنه متعدٍ بـ«في» نحو قوله تعالى : ﴿أَوْلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ﴾ [الأعراف : ١٨٥] فقول زكريا : (« وجميع النظر » بمعنى الرؤية) [٧٥] فيه نظر .

(وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُوَ قَاصِرَةٌ) أي جميع مواد الغيظ وهو غضب كامنٌ للعجز ، وأصله فوران حرارة القلب ، فوقع منه في القرآن أحد عشر موضعاً ، أولها في آل عمران : ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [١١٩] ويشبه هذا اللفظ في المبنى لكنه مغاير له في المعنى حرفان ، أحدهما في سورة هود : ﴿وَعِضَّ الْمَاءُ﴾ [٤٤] وثانيهما في سورة الرعد ، ﴿وَمَا تَعْيِضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [٨] فكلاهما بالضاد لأن معناه النقصان ، وهو لازمٌ ومتعدٍ لا من الغيظ ، فأشار

(١) رواه أبو داود في العلم برقم ٣٦٦٠ باب فضل نشر العلم ، والترمذي في العلم برقم ٣٦٥٦ باب في الحث على تبليغ السماع ، وابن ماجه في المناسك برقم ٣٠٥٦ باب الخطبة يوم النحر ، والبخاري برقم ١٤١ و١٤٢ ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/١٣٧ : رجاله موثوقون بشرط أن يكون شيخ سليمان هو سعيد بن الربيع فإذا كان كذلك فرجاله رجال الصحيح . اهـ .

باستثنائهما منقطعاً بقوله : « لا الرعد وهود » أي ليس الواقع فيهما من هذا الباب فإن ضادهما قاصرة ، أو حال كون ضادهما^(١) قاصرة لا ظاء مشالة ، فالمعنى قصر ألف ظائهما فصارا ضاداً في تلفظهما ، وذلك لأن الضاد بخط الكوفي لا بد لها من ألف قصيرة دون ألف الظاء فإنها طويلة في الكتابة تفرقةً بينهما في الكلمات المركبة ، وأما بخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المركز في الضاد وتركها في الظاء كما لا يخفى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء^(٢) .

وأما ما ذكره الرومي من أن الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصور فقصوراً عن درج المبنى ودرك المعنى .

وأما قول زكريا [٧٦] : (قاصرة عليهما) إشارة إلى أن القصر بمعنى الحصر ، أي النفي منحصر فيهما ومقتصر عليهما .

[٥٩] (وَالْحَظُّ لَا الْحَضُّ) بالجر فيهما ، ويجوز الرفع خصوصاً في ثانيهما^(٣) .

(عَلَى الطَّعَامِ) أي وباب الحظ بمعنى النصيب فسبعة^(٤) ألفاظ ، أولها^(٥) في آل عمران ﴿ كَرِيهُدُ اللّٰهُ اَلَّا يَجْعَلَ لَهُم حَظًّا فِي الْاٰخِرَةِ ﴾ [١٧] ويشبهه في المبنى وخالفه في المعنى ثلاثة أحرف لا رابع لها ، الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْضُ عَلٰى طَعَامِ الْمَسْكِيْنِ ﴾ [٣٤] في الحاقه ، والثاني قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْضُونَ عَلٰى طَعَامِ

(١) في « ب » : أو حال كونهما قاصرة .

(٢) في معظم الخطوط تُتبع الصاد والضاد بسن ، وفي بعضها إما أن لا يكتب السن مطلقاً وإما أن يجعل ضمن الحرف لا بعده ، وعبر الشارح هنا عن السن بالألف القصيرة ، وتوصف الصاد بالقاصرة لقصر السن الذي يقفوها ، وتوصف الظاء بالمشالة لطول ألفها .

(٣) أما الجر فبالعطف على الحظ ، وأما الرفع فعلى الابتداء .

(٤) في « ب » : فتسعة ، والصحيح ما أثبتاه فوق .

(٥) « أولها » سقطت من « أ » و « ب » .

الْمُسْكِينِ ﴿ على وجوه قراءته الثلاثة^(١) في سورة الفجر ، والثالث : ﴿ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ ﴾ [٣] في سورة الماعون ، فإنها من الحض بمعنى التحريض على فعل الشيء .

واللام في « الطعام » للجنس إذا أشير إلى ما في القرآن تلويحاً ، أو للعوض عن المضاف إليه ، أي على طعام المسكين إذا أريد به ذكر ما في القرآن تصريحاً ، والأول أظهر فتأمل وتدبر .

(وَفِي ظَنِّينِ الْخِلَافُ سَامِي) بإثبات الياء كقراءة ابن كثير في نحو : ﴿ باقي ﴾ و﴿ وافي ﴾ ، ولا يبعد أن يكون بإشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها .

أي وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ في سورة التكوير المكتوب في مصحف الإمام بالضاد ، وخلاف القراءة باختلاف القراءة مشهورٌ شهرة حالٌ مرتفعٌ ظاهرٌ في القراءات السبع المتواترة ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء على أنه فعيل بمعنى مفعول من « ظننتُ فلاناً » اتهمته ، وعليه رسم ابن مسعود رضي الله عنه وقراءته ، أي وما محمد ﷺ بمتهم فيما يوحيه الله سبحانه إليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير بزيادة أو نقصان ، وهذا تأكيد لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم : ٣] ، والباقون قرؤوا بالضاد على أنه فعيل بمعنى فاعل من ضنَّ به بضنٌ - بكسر ضاده وفتح - بخَلْ ، وهو رسم الإمام^(٢) وسائر المصاحف العثمانية ، وعليه رسم ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة .

وأما قول المصري : (وفي إيثار الناظم ذكر « ظنين » بالظاء إيماءً إلى

(١) الأولى قراءة نافع وابن كثير وابن عامر بفتح التاء وضم الحاء ، والثانية قراءة أبي عمرو ويعقوب كالأولى لكن بياء الغيب ، والثالثة بالتاء والحاء المفتوحتين بعدهما ألف ، وهي قراءة الباقيين (عاصم وحزمة والكسائي وأبي جعفر وخلف) .

(٢) سيأتي تعريف بالمصحف الإمام في مطلع باب المقطوع والموصول من الكلمات تحت عنوان : « تعريف مصحف الإمام » إن شاء الله .

اختياره الظاء على الضاد في القراءة ، وهو اختيار المحقق الجعبري على أن نفي المحقق أولى من نفي المقدر (فمحل بحثٍ ونظرٍ ظاهر ؛ إذ الترجيح في المعنى لا يغير رسم المبنى!! أي وما محمد ﷺ ببخيل على الناس في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى إليه ، وهو تحقيق لقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ... ﴾ [المائدة : ٦٧] الآية .

[٦٠] (وَإِنْ تَلَاقِيَا) أي الضاد والطاء (البَيَانُ) أي فالبيان لكل منهما لا لأحدهما من الآخر كما قال زكريا [٧٧] ؛ لأن المراد بيان مخرج كلٍّ منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما يوهم كلامه حيث علَّل أيضاً بقوله : (لثلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته) .

(لَأَزِمُّ) أي على القارئ ، ولا يحتاج إلى تقدير « فقل البيان » كما قال^(١) زكريا [٧٧] ، بل الفاء مقدره بناء على حذفها ضرورة كما في قوله :
مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٢)
أي فالله يجازيها .

والمعنى : الزم^(٣) بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ، ولا يجوز الإدغام لبعد مخرجهما^(٤) ، قال خالد [٧٧] : (سواء كان بينهما فاصل أو لا) .

ولعله أراد الفرق بين المثالين في قوله : (أَنْقَضَ ظَهْرَكَ يَعْضُ الظَّالِمُ) فإن المثال الثاني بحسب الأصل بينهما فصل وهو لام التعريف ، إلا أنه لما أُدْغِمَ وصار ظاء^(٥) مشددة فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل ،

(١) « ج » و « د » : « قاله » .

(٢) تقدم ذكر الشاهد وشرحه عند قول المصنف : من لم يجد القرآن آثم . . . إلخ .

(٣) في « ب » : لزوم ، وفي « ج » : لزوم .

(٤) من قوله : « وصفتهما . . . » إلى هنا سقط من « ب » .

(٥) في « أ » : ضاداً ، والصحيح ما ذكرناه .

وحكماً في الأصل نظراً إلى الفصل ، ومثلُ المثال الثاني ﴿بَعْضَ الظَّالِمِينَ﴾^(١)
[الأنعام : ١٢٩] .

[حُكْمُ صَلَاةٍ مِنْ أَيْدَلِ الضَّادِ أَوْ الظَّاءِ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخِرِ أَوْ بِحَرْفٍ غَيْرِهِ] :
قال اليميني : (فلو قرأ بالإدغام تفسد الصلاة) . يعني في ﴿أَنْقَضَ
ظَهْرَكَ﴾ .

وقال ابن المصنف [٣٢] وتبعه الرومي [٥٥] : (وليحترز من عدم بيانهما فإنه
لو أبدل ضاداً بظاء أو بالعكس بطلت صلاته^(٢) لفساد المعنى) .

وقال بحرق : (فلو أبدل ضاداً بظاء عامداً بطلت صلاته على الأصح لفساد
المعنى) .

وقال المصري : (فلو أبدل ضاداً بظاء في الفاتحة لم تصح قراءته بتلك
الكلمة) .

أقول : وفيه خلاف طويل الذيل في هذا المبنى .

وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من (أن الفصل إن كان بلا مشقة كالظاء
مع الصاد فقرأ « الطالحات » مكان « الصالحات » تفسد ، وإن كان بمشقة
كالظاء مع الضاد ، والصاد مع السين ، والظاء مع التاء قيل : تفسد ،
وأكثرهم^(٣) لا تفسد^(٤)) .

وذكر صاحب « المنية » أنه (إذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين أو على
القلب فتفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة ، وروي عن محمد بن سلمة^(٥)

(١) في « أ » و « ب » و « د » : بـ ﴿يعض الظالم﴾ .

(٢) زاد في « ب » : على الأصح ، ولعله تداخل عليه مع النقل التالي عن بحرق .

(٣) في « ب » : وأكثرهم على أنه لا تفسد .

(٤) انظر « فتح القدير » لابن الهمام ٢٢٧/١ .

(٥) هو محمد بن سلمة بن عبد الله المرادي المصري الفقيه ، كان ثبتاً في الحديث ، وذكره
النسائي في مجلسه فوثقه بالتأكيد ، روى عنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم ، =

لا تفسد ؛ لأن العجم لا يميزون بين هذه الأحرف ، وكان القاضي الإمام الشهيد يقول : الأحسن فيه أن يقال : إن جرى على لسانه ولم يكن مميزاً وكان في زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته ، وكذا روي عن محمد بن مقاتل^(١) وعن الشيخ الإمام إسماعيل الزاهدي^(٢) (٣) .

قال الشارح^(٤) : (وهذا معنى ما ذكر في « فتاوى الحجة »^(٥) أنه يفتى في حق الفقهاء بإعادة الصلاة ، وفي حق العوام بالجواز)^(٦) .

أقول : هذا تفصيل حسن في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب .

وفي « فتاوى قاضيخان » : (إن قرأ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ بالظاء أو بالذال تفسد صلاته ، ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ بالظاء المعجمة أو الدال المهملة لا تفسد ، ولو بالذال المعجمة تفسد)^(٧) .

[٦١] (وَاضْطَرَّ مَعَ وَعَظَّتْ مَعَ أَفْضُتُمْ) بالإشباع ، ونحوه ﴿ وَخُضُّتُمْ ﴾ [التوبة :

٦٩] ، أي وبيان الضاد والظاء لازم إذا وقعا قبل طاء أو تاء خوفاً من إدغامهما

= وتوفي سنة ٢٤٨هـ . اهـ « تهذيب التهذيب » ١٩٣/٩ .

(١) هو محمد بن مقاتل المروزي أبو الحسن الكسائي ، سكن بغداد ومات بها ، وروى عن ابن المبارك والداروردي وهشيم ووكيع ومبارك ، قال عنه الخليلي : متفق عليه مشهور بالأمانة والعلم ، وكان آخر من حدث عنه ابن جرير الطبري ، توفي سنة ٢٢٦هـ . اهـ « تهذيب التهذيب » ٤٦٩/٩ .

(٢) لعله إسماعيل بن الحسن بن علي الزاهد ، كان إمام وقته في الفروع والأصول ، توفي سنة ٤٠٢هـ . « خزنة الأدب » للبيدادي (١٦٦/١١) و« الفوائد البهية في تراجم الحنفية » ٨٠ .

(٣) انظر « منية المصلي » للكاشغري ص ٢٧ ، باب زلة القاري .

(٤) يعني بذلك شارح كتاب « منية المصلي » في كتابه « حلية المجلي » وهو إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة ٩٥٦هـ .

(٥) ذكره في « كشف الظنون » ١٢٢٢/٢ بلا ترجمة أو تعريف .

(٦) انظر « غنية المتملي » للحلبي ص ٤٧٨ .

(٧) « فتاوى قاضيخان » ١٤٣/١ ، ولعله بنى فساد الصلاة على ما يترتب من تغيير المعنى إلى ما لا يليق .

حيث لا يجوز لاختلاف مخارجهما .

وأما قول زكريا [٧٧] : (ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ ﴾ [البقرة : ١٧٣] مع بيان الطاء من التاء... الخ) فليس في محله ؛ إذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة ، ولا بين الطاء المشالة والتاء الفوقية حتى يسلك في مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والطاء المعجمتين .

وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنا [٧٧] : (رجع الناظم إلى ما كان بصدده من الأحكام المتعلقة بالتجويد) .

(وَصَفَّ) أمر من التصفية ، أي خَلَّصَ (هَا) بالقصر ضرورةً (جِبَاهُهُمْ) بالضم حكايةً (عَلَيْهِمْ) بالإشباع ، ونحوه ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ .

والمعنى بيّن الهاء من أختها ومن الياء بيانهما وتمييز شأنهما ؛ لأن الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانه ، وكذلك الحكم في ﴿ اهدنا ﴾ و ﴿ آلِهَتِكُمْ ﴾ .

[أحكامُ النُّونِ والميمِ المشدَّدتينِ والميمِ السَّاكِنةِ]

[٦٢] وَأَظْهَرَ الْعُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّداً وَأَخْفَيْنِ
بالنون المخففة لتأكيد الأمر بالإخفاء ، و « ما » بعد « إذا » زائدة .

والمعنى بالغ في إظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشدّتين نحو : ﴿ إِنَّ ﴾ و ﴿ ثُمَّ ﴾ ، وإنما قدرنا المبالغة لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أو سكتتا ، ظاهرتين أو مخفّاتين أو مدغمتين ، إلا أنها في الساكن أكمل من المتحرك ، وفي المخفّى أزيد من المظهر ، وفي المدغم أوفى من المخفّى ، وقد عرفت أنّ الغنة مخرجها الخيشوم .

ثم كل من النون والميم المشدّتين يشمل المدغمتين الواقعتين في كلمة أو كلمتين ، وغير المدغمتين الحاصلتين في كلمة ، فالنون المدغمة في كلمة كـ (الجنة) ، و (النَّاس) ، و (إِنَّا) ، والمدغمة في كلمتين نحو : ﴿ مِنْ

تَصْرِيحًا ﴿آل عمران : ٩١﴾ [إِنْ نَقُولُ] ﴿هود : ٥٤﴾ وإنما جعلت ﴿إِنَّا﴾ كلمة وإن كانت في الأصل « إِنْ نَا » فإنهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما لا وصلًا ولا وقفًا عُدْنَا كلمة واحدة ، وكذا الكلام في ﴿الناس﴾ و﴿النار﴾ وأمثالهما .

وأما النون المشددة بغير المدغم فنحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [النساء : ٥٨] .

ثم الميم المدغمة في كلمة نحو : ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ﴾ [الأعراف : ١٤٢] و﴿هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة : ١١] ، والمدغمة في كلمتين نحو : ﴿كَمَّ مِنْ فَكَّةٍ﴾ [البقرة : ٢٤٩] و﴿مَا هُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [يونس : ٢٧] .

وأما الميم المشددة بغير الإدغام نحو : (لَمَّا) ، و (ثُمَّ) ، و (ثُمَّ) (١) ، وكذا ﴿أَمَّا﴾ بالفتح ، و﴿إِمَّا﴾ بالكسر ففي بعض المواضع مدغمة نحو : ﴿فَأَمَّا يَا بَنِيَّكُمْ﴾ [البقرة : ٢٨] إذ أصله « إِنْ » الشرطية أدغمت في « ما » الزيادة للتأكيد ، وفي بعضها مشددة بغير إدغام نحو قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَن بَعْدُ وَإِنَّمَا يَذَّكَّرُ﴾ [محمد : ٤] فاعرف التفصيل وإن وقع إجمالاً في كلام ابن المصنف ، ولعل هذا مراد خالد حيث قال [٧٨] : (وفيه بحث يعرف بالتأمل) . ولا يبعد أن مراده ما فهمه المصري حيث قال : (وفيه بحث ؛ إذ التشديد مستلزم للإدغام) . لكنه غير صحيح ؛ إذ الأمر بالعكس فإن الإدغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه ، وإنما يتبين لك الفرق بينهما بحسب (٢) بنية أصولها (٣) .

[٦٣] (المِيمَ إِنْ تَسْكُنُ بَعْنَةً لَدَى بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا)

بالقصر وقفاً (٤) ، و« الميم » منصوب على أنه مفعول لقوله السابق : « أخفين » ، ويتعلق به قوله : « بغنة » و« على المختار » ، وأما قوله : « لدى باءٍ » فظرف لقوله : « إن تسكن » .

(١) في « ب » : وثمة .

(٢) « بحسب » سقطت من « ب » .

(٣) في « ج » : « أصولهما » .

(٤) أي كما في وقف حمزة وهشام على الهمز .

فأمر بإخفاء الميم إذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من أقوال أهل الأداء ، فالمضاف محذوف^(١) لأن المراد معروف ، وهذا القول هو المعمول ، وعند الجمهور عليه العمل ، وهو مذهب ابن مجاهد^(٢) وغيره ، وبه قال الداني واختاره الناظم كما صرح به في كتاب « التمهيد » حيث قال : (وبالإخفاء آخذ... ثم قال شيخنا ابن الجندي : واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باءً ، والصحيح إخفاؤها مطلقاً)^(٣) ، وإلى إظهارها ذهب المكي وابن المنادي^(٤) وتبعه يار محمد السمرقندي^(٥) .

واشتهر عند العامة أن حروف « بوف » تظهر عندها الميم ، أي الأصلية .

ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو : ﴿ أَمْ يَظَاهِرُ ﴾ [الرعد : ٣٣] أو عارضة السكون كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٠١] ومن قوله سبحانه : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٨] ﴿ فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ ﴾ [المائدة : ٤٨] ، ونقل زكريا [٧٩] أنه قيل بإدغامها^(٦) ، والله أعلم .

- (١) أي الذي هو لفظ « أقوال » كما قدره المؤلف : على المختار من أقوال أهل الأداء .
- (٢) هو أحمد بن موسى التميمي أبو بكر بن مجاهد ، من كبار علماء القراءات وأعلامهم شأنًا وإتقانًا في عصره ، كان فطنًا ذكيًا ، له كتاب « السبعة » و« الياءات » و« الهاءات » ت (٣٢٤هـ) . اهـ « غاية النهاية » ١ / ١٣٩ .
- (٣) « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص ١٥٦ .
- (٤) هو أحمد بن جعفر بن محمد البغدادي المعروف بـ« ابن المنادي » الإمام المشهور ، حافظ ثقة متقن محقق ضابط ، قرأ على أبي الحسن بن عباس وعبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي وكثيرين غيرهما ، توفي سنة (٣٣٦هـ) . اهـ « غاية النهاية » لابن الجزري ١ / ٤٤ وفي « د » : ابن المناوي .
- (٥) هو محمد بن محمود بن محمد السمرقندي ، عالم بالقراءات وله مؤلفات في التجويد ، ونص ابن الجزري في ترجمته على وقوعه في السهو في أحكام الميم الساكنة ، توفي سنة ٧٨٠هـ « غاية النهاية » ٢ / ٢٦٠ ، « هدية العارفين » ١٠٦ / ٢ . وفي « أ » و« ب » : إياز بدل يار ، وهو لفظ فارسي معناه : الصديق ، المحب ، الرفيق « المعجم الذهبي فارسي عربي » د . محمد التونجي .
- (٦) العلة في ترجيح الإخفاء على الإظهار والإدغام المحض ما نقله في « نهاية القول المفيد » : « ووجه إخفاء الميم عند الباء أنهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الانفتاح والاستفال =

[٦٤] (وَأَظْهَرْنَهَا) أي أظهر الميم البتة (عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ) بالإشباع ، والمراد منها غير الميم فإن حكمها علم من إدغام المثلين نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ ﴾ [التوبة : ٧٥] .

(وَاحْذَرُ لَدَىٰ وَآوِ وَفَا) بالقصر للوزن (أَنْ تَخْتَفِيَ) بأن المصدرية ، والضمير للميم ، ومحلّه^(١) النصب على أنه مفعول « احذر » فتدبر .

أي أظهر الميم الساكنة عند سائر الأحرف مما عدا الميم والباء الموحدة سواء وقعا في كلمة نحو : ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ أو في كلمتين نحو : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ﴾ ثم أمر بالحدز عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء مع أن حكمهما^(٢) علم مما قبلهما في ضمن باقي الأحرف تصريحاً لدفع توهم من توهم أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء كما يفعله جهلة القراء ، وإنما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء .

وأما قول بحرق : (لاتحاد المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضاً) فتعليل غير صحيح ؛ لأن ترتيب^(٣) الإظهار على اتحاد المخرج غير صحيح^(٤) .

ثم إذا أظهرت فليستحفظ بإسكانها وليتحرز^(٥) عن تحريكها كما يفعله العامة في نحو : ﴿ عَلَيْهِمْ وَلَا ﴾ [الفاتحة : ٧] ﴿ هُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة : ٨١] ، واجتمعا في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٥] .

- ثُمَّ لَإِظْهَارِ وَإِدْغَامِ الْمُحْضِ فَذَهَبَ الْغَنَةُ فَعُدِلَ إِلَى الْإِخْفَاءِ . اهـ .
- (١) الضمير في « محلّه » يرجع إلى المصدر المؤول من (أن تختفي) ومحلّه النصب على أنه مفعول لـ « احذر » .
- (٢) في « أ » و « ب » : « حكمها » .
- (٣) في « ب » : « لأن ترتيب » .
- (٤) في « أ » : غير صريح ، والصحيح ما ذكرنا .
- (٥) « ج » : « فليستحفظ من إسكانها وليتحرز » .

[تعريف الإخفاء] :

ثم اعلم أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ، وهو عارٍ عن التشديد بل يسكن الحرف كما في المدغم إلا أنه يفرّق بينهما بأن المخفئ مخفف والمدغم مشدد، وإنما يكون إذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعداً حتى يظهر.

ثم إن الإخفاء على مراتب^(١) ، فكل ما هو أقرب يكون الإخفاء أزيد ، وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك ، وتظهر فائدته في تفاوت التشديد وتفاوت الغنة ، نعم الإخفاء لا يكون بدون غنة ، فقوله « بغنة » للإيضاح بأمرها والاهتمام بإظهارها ولدفع وهم تركها لوقوعها في مقابل نقيضها .

وأما قول الرومي [٥٦] : (« بغنة » متعلقة بـ « تسكن ») فوهم وموهم أن يكون قيداً للسكون ، فالصحيح ما قدمناه .

وكما أن الإخفاء له مراتب كذلك الإظهار يكون قوياً وغير قوي ، ولذا قال :

واحدٌ لَدَيَّ وإِوٍ وفَا أَنْ تَخْتَفِي

فالمعنى أنك إذا لم تظهرها عندهما كمال إظهارها يخشى إخفاؤها في أدنى مراتبها .

ثم قال بعضهم : إن النون أصل في الغنة من الميم لقربها من الخيشوم ، وأما قول المصري : (وإنما لم يذكر التنوين لأنه نون حقيقة^(٢)) في المخرج والصفة ، وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط ، وأنه لا يكون زائداً على هجاء الكلمة . فليس في محله ؛ إذ الكلام في النون المشددة والمدغم ، ولا يتصور^(٣) أنه في نون التنوين ، مع أن سيبويه وأتباعه

(١) في « ب » و « ج » : ثم للإخفاء أيضاً مراتب ، وفي « د » : ثم إن الإخفاء أيضاً مراتب .

(٢) في « أ » : خفيفة .

(٣) في « أ » : ولا يتصوران .

لم يذكروا في حروف الغنة إلا النون والميم ، وسيأتي بعد ذلك حكم النون^(١) عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها ، فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشدة والرخوة : (ومنها حرف يجري معه الصوت ، وإن ذلك الصوت غنة من الأنف ، وإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون ، وكذلك الميم)^(٢) ، وقال نصر بن علي الشيرازي^(٣) : (ومنها حرف^(٤) الغنة وهي النون والميم سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحمام والقماري)^(٥) .

وأما تقييد الشاطبي التنوين والنون والميم مع الغنة : حيث سَكَّنَ ولا إظهار^(٦) ، فبيان للحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الأحرف ، لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها ولذلك قال : شرطها أن تَكَنَّ

(١) في « أ » : التنوين . وفي « ج » : حكم التنوين والنون الساكنة .

(٢) انظر « الكتاب » لإمام النحو سيبويه ١٢٥/٣ .

(٣) هو نصر بن علي الشيرازي الفارسي الفسوي ، ابن أبي مريم ، خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره ، توفي سنة ٥٦٥ هـ ، له كتب ، منها « تفسير القرآن » و« الموضح » في توجيه القراءات الثمان . اهـ « غاية النهاية » ٣٣٧/٢ ، و« إرشاد الأريب » ٢١٠/٧ ، و« الأعلام » ٥٦/٨ .

(٤) في « ب » : حرفا الغنة وهو... إلخ .

(٥) القماري جمع قُمَرِي ، غير مصروف ، طائر حسن الصوت مشهور ، والأثني قمرية . اهـ انظر « حياة الحيوان الكبرى » للدميري ١٩٩/٢ .

(٦) هذه إشارة إلى ما قاله الإمام الشاطبي [١١٥٢] في باب مخارج الحروف :

وَعُنَّةٌ تَنْوِينِ وَنُونٍ وَمِيمٍ أَنْ سَكَّنَ وَلَا إِظْهَارٍ فِي الْأَنْفِ يَجْتَلِي

قال القاضي عند شرحه لهذا البيت : « يعني أن مخرج غنة التنوين والنون والميم في الأنف إن كَنَّ ساكنات ولم يَكَنَّ مظهرات بل كَنَّ مدغمات أو مخفيات ، فإذا كانت هذه الأحرف متحركة أو كانت ساكنة مظهرة فإن مخرج التنوين والنون من طرف اللسان ، ومخرج الميم الشفتان ، والتنوين وإن كان نوناً ساكنة ولكن لما تميَّزَ بعدم إثباته خطأ ووفقاً أُفرد بالذكر » .

سواكن وأن تكنَّ مخفيات أو مدغمات إلا في موضع نصوا على الإدغام فيه بغير غنة ، واختلف في ذلك على ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين ، فإن كنَّ مظهرات أو متحركات فلا غنة - أي ظاهرة - لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة ، فالعمل في النون للسان وفي الميم للشفتين على ما تقدم ، وكان يجزئه أن يشترط عدم الإظهار ؛ إذ يلزم من ذلك أن يكنَّ سواكن .

هذا وقال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون المخفأة :
(هذه النون ليست التي قد مرَّ ذكرها ، فإن تلك من الفم وهذه من الخيشوم)^(١) .

ثم قال : (وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها ، فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى ، فإذا قلت : « منك وعنك » ، فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق ، فإذا قلت : « من خلق ، ومن آمن » ، فهذه هي النون التي مخرجها من الفم ، وكذلك إذا قلت : « أمكن ورزقن » ، مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الأولى أيضاً ، فافهم)^(٢) والله أعلم .

[باب أحكام النون الساكنة والتنوين]

[٦٥] (وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونِ) أي ساكن (يُلْفَى) بصيغة المجهول من الإلقاء ، أي يوجد أحدهما في الكلام مقروناً بأحد حروف الهجاء .

(إِظْهَارٌ أَدْغَامٌ وَقَلْبٌ إِخْفَاءٌ) أخبار متعددة^(٣) لقوله « حُكْمٌ » أتى في بعضها بالعاطف وفي بعضها بغيره إيماءً إلى الجواز ، وإشارةً إلى الإيجاز ،

(١) انظر « جامع البيان في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني ٥٩/ ب .

(٢) المرجع السابق ٦٤/ أ .

(٣) في « أ » : معدودة .

فـ « يُلْفَى » صفة للنونين ، ومفعوله الثاني مقدرٌ كما قررناه .

وأما إعراب الرومي [٥٧] بقوله : (« يُلْفَى » خبر المبتدأ ، ونائب فاعله مفعوله الأول ضميرٌ راجع إلى الـ « حُكْم » ، ومفعوله الثاني محذوف ، أي يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام ، وقوله « إظهارٌ » خبر مبتدأ محذوف تقديره : أي الحكم المذكور إظهار... الخ) . فلا يخفى على أولي النهى أنه تطويل خارج عن تحقيق المبنى وتدقيق المعنى وإن كان مأخذه ظاهراً عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حله ، ومما يردُّ إعرابه^(١) أن « حكمُ تنوين » مبتدأ ، ونُكِّرَ لأنه مضاف إلى النكرة ، وكل مضاف إلى النكرة نكرة^(٢) ، وإنما سوِّغ^(٣) كونه مبتدأ وصفه بالجملة .

ثم قوله « إظهارٌ أدغام » إنما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التنوين كما في قاعدة ورش .

[الفرق بين النون والتنوين] :

ثم الفرق بين النونين أن التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم ، لفظاً في الوصل لا وقفاً ولا خطأً ، وأنَّ النون الساكنة تثبت لفظاً وخطأً ووصلاً ووقفاً وتكون في الاسم والفعل والحرف ، متوسطة ومتطرفة .

ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة ، منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالأسماء وهي :

١- تنوين التمكين : وهو ما يدل على أمكنية الاسم لكونه منصرفاً من كمال حركات الإعراب فيه لفظاً أو تقديراً نحو : « اسم الله »^(٤) و ﴿ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] .

(١) في « أ » : « ومما يراد على إعرابه » وفي « ب » و « د » : « ومما يُرادُ إعرابه » .

(٢) قوله : « وكل مضاف إلى النكرة نكرة » سقط من « ب » .

(٣) في « أ » و « ج » : وإنما يسوغ .

(٤) هذه شبه جملة لا تنوين فيها ، لأن الإضافة نابت مناب التنوين .

٢- وتنوين المقابلة : نحو : ﴿مَسَلَمَاتٍ﴾ و﴿مُؤْمِنَاتٍ﴾ ، فَإِنَّ التنوين فيهما قابلَ النون في ﴿مَسْلِمِينَ﴾ و﴿مُؤْمِنِينَ﴾ .

٣- وتنوين العوض : نحو : ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ﴾ [الأعراف : ٤١] فَإِنَّ التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة ، ومنه : ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ﴾ [الواقعة : ٨٤] فَإِنَّ تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة ، أي : وَأَنْتُمْ حين إذ بلغت الحلقوم^(١) ، وإنما حركت الذال لالتقاء الساكنين ، ومنه تنوين «كُلِّ» فإنه عوض عن المضاف إليه ، أي «وكلّهم» .

٤- وتنوين التناسب : نحو : ﴿سَلَسِيلاً وَأَعْلَالاً﴾ [الإنسان : ٤] فإنه صرف «سلاسلاً» عن بعض القراءة^(٢) لمناسبة «أغلالاً» .

قال خالد [٨٠] : (فَإِنَّ قلت : قد أَخَلَّ الناظم بقيد السكون في قوله : «ونون» . قلت : هو معلوم من قرينة قوله «وحكم تنوين» لأن الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالباً ، ومن المعلوم أَنَّ التنوين واجب (السكون) .

وبقيد قوله «غالباً» خرج ما يرد على جوابه بدونه وعدم التسوية بينهما في كثير من الأوصاف على ما بيناه .

وإذا عرفت مجملًا أَنَّ أحكامها أربعة فاعلمها مفصّلة .

[٦٦] (فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ) بالإضافة الجنسية ، أي عند الحروف الحلقية (أظْهَرُ) أي التنوين ، والمعنى فأظهرهما عندها^(٣) .

(وَأَدَّعَمَ) بتشديد الدال ، وهو من باب الافتعال ، ولغة في تخفيفها من باب الإفعال .

(١) أي إذا بلغت الروح الحلقوم .

(٢) هم نافع وهشام وشعبة والكسائي وأبو جعفر .

(٣) في «أ» : والمعنى : أظهرهما .

وأما ما ضبط في بعض النسخ بضم همزة « أظهر » وضم الدال فغير ظاهر ، وإن ذهب إليه ابن المصنف [٣٣] وتبعه الرومي [٥٨] وذكره المصري وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ (فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ) بخلاف الشيخ زكريا [٨٠] فإنه اقتصر على ما اخترناه ، ويؤيده عطف قوله « وأدغمن بغنة » عليه .

والمعنى وأدغمها في اللام والراء - بالقصر للوزن - (لَا بِعُنَّةٍ لَزِمَ) قال خالد [٨١] : (أي إدغاماً لازماً بغير غنة ، وفي بعض النسخ « أتم » مكان « لزم » يعني إدغاماً تاماً مستكماً للتشديد ، وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم حيث جعل « لزم » صفة لـ « غنة »)^(١) .

والمعنى أنه نعت لمصدر محذوف ، والأظهر أن التقدير : لا تدغم إدغاماً مقروناً بغنة ، وأن قوله « لزم » جملة مستأنفة مبيّنة أن الحكم السابق من الإدغام فيهما لزم جميع أفرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله :

[٦٧] (وَأَدْغَمْنَ بِعُنَّةٍ فِي يَوْمِنُ إِلَّا بِكَلِمَةٍ كَدُنْيَا عَنُوتُوا)

وفي نسخة « صنونوا » وهو أولى لورود أصله في التنزيل من قوله : ﴿ صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ ﴾ [الرعد : ٤] بخلاف مجيء العنوان على ما سيأتي له من البيان .

ثم قوله « وأدغمن » بالنون الخفيفة المؤكدة ، ومفعوله مقدر ، أي النونين .

ويقرأ « يومن » بإشباع النون ولا يكتب بالواو في آخره كما في بعض النسخ ، ولا يهمز « يومن » بل يقرأ بالإبدال لتحصيل الواو في أصل الكلمة ، وسبق حكم الهمزة^(٢) ، ولذا قال الشاطبي : « بينمو »^(٣) .

(١) في سوق المؤلف عبارة الشيخ خالد في هذا المكان مقصد هام سيأتي بيانه بعد قليل إن شاء الله تعالى .

(٢) أي أن اللفظ أصله (يؤمن) بالهمز وأبدلت همزته واواً حسب قاعدة الإبدال .

(٣) قال الشاطبي في « حرز الإمامي » [٢٨٦ و ٢٨٧] :

ثم الاستثناء من حروف « يومن » أي إلا الواقع منها بكلمة كـ « دنيا » و « صنوان » ولم يجيء غيرهما منها في كلمة واحدة من الميم والنون^(١) ، وإلا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد لاشتراك^(٢) العلة بينهما .

وأما قول الرومي [٥٨] من أن الاستثناء من « أدغمن » فلا يصح بظاهره إلا أن يتكلف بل يتعسف^(٣) .

وأما قول زكريا [٨١] : (إلا أن يكون الحرفان بكلمة) فصحيح بحسب المعنى إلا أنه غير صحيح في حلّ المبنى .

[الإظهار] :

والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر بإظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة في المخارج وهي : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء ، بحسب ترتيبها في مخارجها الثلاثة من الأقصى والأوسط والأدنى ، ويجمعها أوائل قولك :

☆ أَخِي هَاكَ عِلْمًا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ ☆

وهو لمجيئها مرتبة في المبنى مع قطع النظر عن المعنى أحسن موقعا^(٤) من

- = وكلهم التنوينَ والنونَ أدغموا بلا غنةٍ في اللامِ والرّاءِ ليجملاً
وكلٌّ بينهم أدغموا مع غنةٍ وفي الواوِ والياءِ دونها خلّف تلاً
- (١) أي أنه لم تقع النون الساكنة قبل أحد حروف الادغام بغنة في كلمة واحدة إلا مع الياء والواو دون الميم والنون ، ومثّل المصنف بلفظ : « دنيا » وكان الأولى تحليته باللام « الدنيا » كما ورد في التنزيل ، و « صنوان » ولم يرد إلا في [الرعد : ٤] مرتين . وبقي لفظان هما : « فنوان » في [الأنعام : ٩٩] . و « بنيان » في [التوبة : ١٠٩] ، و [الصف : ٤] .
- (٢) « أ » و « ب » : « لوجود اشتراك » ، و « د » : « لو وجد الاشتراك » .
- (٣) « ب » : بتكلف وتعسف .
- (٤) في « أ » : موقفاً .

قول الشاطبي [٢٨٩] رحمه الله :

أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيَهُ غُفْلًا

قال المصري : وجمعت في بيتٍ أيضاً وهو قوله :

همزٌ وهَاءٌ ثم حَاءٌ وعينها وخاءٌ وغينٌ يا أخي تَأْمَلًا

قلت : تأملنا فوجدنا أن حَقَّ الترتيب أن يقول :

فهمزٌ وهَاءٌ ثم عينٌ وحاؤها وغينٌ وخاءٌ ثم كن مُتَأْمَلًا

والأمثلة : ﴿يَنَآؤُنْ﴾ ﴿مَنْ آمَنَ﴾ ﴿عَادِ إِذْ﴾ وإنما يتأتى المثالان لغير من ينقل^(١) ، و﴿يَنْهَوْنَ﴾ ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكَ﴾ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ ﴿مَنْ عَلِمَ﴾ ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾ ﴿وَأَنْحَرَ﴾ ﴿مَنْ حَادَّ﴾ ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ ﴿فَسَيَنْغَضُونَ﴾ ﴿مَنْ غَلَّ﴾ ﴿مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ ﴿وَالْمُنْخَنَقَةُ﴾ ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ ﴿يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ .

ووجه الإظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه .

قال في « التمهيد » : (وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيهما ، وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد^(٢) في مصنف له أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرها ، وهو مذهب النحاة وبه صرحوا في كتبهم ، وبه قرأت على

(١) يعني المثاليين الأخيرين ، وأما الأول فلا نقل فيه لوقوع الهمز في وسط الكلمة ، والنقل هو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع ذهاب الهمزة ، وهو مذهب ورش عن نافع فلما حذفت الهمزة وصارت النون متحركة ذهب حكم الإظهار لذهاب مستلزماته .

(٢) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير ، نزيل مصر ، الأستاذ الكبير الضابط الثقة ، ولد بجمص سنة ٣٣٣هـ ، رحل وقرأ على عبد الباقي بن الحسن وعلي بن عبد الله الجلاء وكثيرين غيرهم ، وكان حافظاً ضابطاً حسن التأدية ، توفي بمصر سنة ٤٠١هـ . « غاية النهاية » ٦/٢ .

كل شيوخي ما عدا قراءة يزيد^(١) والمسيبي^(٢) (٣) اهـ .

وأقول : يمكن أن يكون النزاع لفظياً ؛ لأن من قال ببقائها أراد في الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ، ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها .

ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها ، وإنما روى أبو جعفر إخفاءها عند الخاء والغين من طريق « الطيبة »^(٤) إلا في ثلاث كلمات وهي : ﴿ الْمُنْخَنَقَةُ ﴾ بالمائدة ، استثناها بعض أهل الأداء ، و﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا ﴾ بالنساء ، و﴿ فَسَيُغْضَوْنَ ﴾ بالإسراء^(٥) .

(١) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي المدني ، أحد القراء العشرة ، تابعي مشهور معروف القدر ، روى ابن جماز عنه أنه كان يصوم يوماً ويفطر يوماً كصيام داود ، وكان من المفتين المجتهدين ، توفي بالمدينة سنة ١٣٢ هـ . « غاية النهاية » ٣٨٣/٢ .

(٢) هو إسحاق بن محمد المسيبي المخزومي المدني ، قرأ على نافع بن أبي نعيم ، وهو من جُلَّة أصحابه المحققين ، أخذ عنه القراءة ولده محمد ، وخلف البزار ، وتوفي سنة ٢٠٦ هـ . « معرفة القراء الكبار » ١٢١/١ ، وفي نسخ المنح الفكرية التي عندنا « المسيب » دون ياء النسبة ، والتصحيح من « التمهيد » .

(٣) « التمهيد في علم التجويد » لابن الجزري ص ١٦٦ .

(٤) والدرة أيضاً .

(٥) قال الإمام ابن الجزري في « طيبة النشر » في باب أحكام النون والتنوين :

أَظْهَرُهُمَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ عَنْ كُـلِّ وَفِي غَيْنٍ وَخَا أَخْفَى ثَمَن
لَا مَنخَقٌ يَنْغُضُ يَكُنْ بَعْضُ أَبِي

فأشار بالباء من قوله « ثَمَنٌ » إلى قراءة أبي جعفر بالإخفاء عند الخاء والغين ، ثم ذكر ما استثنى له منهما .

وقال في الدرّة :

..... وَيَخَا وَغَيْنِ الْاِخْفَا سِوَى يُنْغِضُ يَكُنْ مَنخَقٌ أَلَا
والهمزة في الدرّة رمز لأبي جعفر .

وقال مكّي نصر في « نهاية القول المفيد » : ووجه الإخفاء عندهما - الغين والحاء - قربهما من حرفي أقصى اللسان وهما القاف والكاف ، ووجه الإظهار العلة المشتركة وهي بُعْدُ مخرج حروف الحلق من مخرج النون وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحد .

ثم لا يخفى وجه تقديم الإظهار فإنه الأصل ، وثنى بالإدغام لأنه ضد الإظهار المتقدم ، والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه ؛ إذ الضد أقرب حضوراً بالبال ولمساواته له أيضاً في عدة الحروف ، ثم ذكر القلب لأنه نوع من الإدغام وحرف واحد قريب إلى الضبط ، ثم ذكر الإخفاء حفظاً للإحصاء ، ولأنه حالة بين الإظهار والإدغام فيتوقف على تحقيقهما^(١) ، والله أعلم .

[الإدغام] :

ثم أمر بإدغام كل من النونين في اللام والراء من غير إظهار غنة نحو : ﴿ من ربهم ﴾ و ﴿ بشراً رسولاً ﴾ و ﴿ أن لو ﴾ و ﴿ هدى للمتقين ﴾ ووجه إدغامهما فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع^(٢) ، ثم نفي الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لأن في بقائها ثقلاً ما .

قال الرومي [٥٨] : (أو لإتباع الصفة الموصوف ، أو لتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر) . وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثلين من الميمين والنونين فلا وجه لنفيهما فيما ينزل منزلتهما .

قال ابن المصنف [٣٤] : (وإلى عدم الغنة أشار بقوله : « لا بغنة لزم » أي لا بغنة لازمة بل منفكة عنها) .

فما سبق لخالد من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبني على عدم الفهم ، نعم ذكر زكريا أن في نسخة : « أتم » ، فيفيد جواز إدغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة^(٣) ، لكن المشهور الأول وعليه العمل .

(١) في « أ » ، « ب » : تحققها . وفي « د » : تحققهما .

(٢) هو قول سيوييه وقطرب والجرمي ومن وافقهم كما مرّ آنفاً بيان ذلك عند مخرج الراء .

(٣) ورد إدغام اللام والراء بغنة من طريق « طيبة النشر » لقالون وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص وأبي جعفر ويعقوب . انظر « طيبة النشر » ص ٥٠ .

والأظهر أن لا يجعل « أتم » صفة لـ « غنة »^(١) لثلاثيهم جوازها في قراءة أو رواية لما صرَّح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله [٢٨٦] :

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينِ وَالتَّنُونِ أَدْعَمُوا بِإِلَّا غُنَّةٍ فِي الأَلَامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا

بل يجعل صفةً لإدغام^(٢) مقدر كما سبق في « لزم » ، أو خيراً لمبتدأ محذوفٍ هو « هو »^(٣) ، وهو أفعال التفضيل ، أي وذلك الإدغام أتم ، والحكم أعم ، وهو الملائم ؛ لأن الإدغام إذا لم يكن مقروناً بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيه الغنة ، إذ هي كنوعٍ فصل بين الحرفين .

ثم أمر الناظم بإدغامهما مقروناً بغنة في حروف « يومن » وهي أربعة أحرف :

الياء والواو والميم والنون نحو : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا ﴾ و ﴿ مِنْ فَتَّةٍ يَنْصُرُونَهُ ﴾ و ﴿ مِنْ وَالٍ ﴾ و ﴿ إِيْمَانًا وَعَلَى ﴾ و ﴿ عَنْ مَنْ ﴾ و ﴿ سُنْبُلَةً مِائَةً حَبَّةً ﴾ و ﴿ إِنْ نَحْنُ ﴾ و ﴿ مَلِكًا نُقْتَلِ ﴾ .

ثم اعلم أن خلفاً راوي حمزة من القراء السبعة يدغمهما في الواو والياء بلا غنة ، فإطلاق المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة .

ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ، ومع النون غنة المدغم فيه ، واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي^(٤) وابن مجاهد المقرئ

(١) قوله : « غنة » سقط من « أ » .

(٢) « أ » ، « ب » ، « د » : الإدغام .

(٣) « هو » الثانية سقطت من « ب » ، وفي « ج » : وهو : هو .

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، عالم بالعربية نحواً ولغةً ، من أهل بغداد ، توفي سنة ٢٩٩هـ ، من كتبه « تليق القوافي وتليق حركاتها » و « غريب الحديث » و « معاني القرآن » . اهـ « إرشاد الأريب » ٢٨٠/٦ ، و « شذرات الذهب » ٢٣٢/٢ ، و « الأعلام » ٣٠٨/٥ .

وغيرهما إلى أنها غنة النون أو التنوين^(١) تغليبا للأصالة ، وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه ، وهو اختيار الداني والمحققين ، وهو الصحيح لأن الأولى قد ذهبت بالقلب فلا فرق بين « مِنْ مَنْ » وبين « أَمْ مَنْ » .

أقول : ولا يبعد أن يقال بغنتهما إلا في الواو والياء فإنه لا غنة فيهما بالأصالة وإنما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو والياء ولذا وقع خلف فيهما ، وجاء التأكيد بإظهار غنة النون والميم المدغمتين على ما سبق بيانها ، ولا بُدَّ أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما .

ثم وجه الإدغام في النون هو التماثل ، وفي الميم التجانس^(٢) في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة^(٣) ، وفي الواو والياء هو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر ومثابته الغنة المد^(٤) ، ومن ثمَّ أعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المد في الأسماء الستة .

[ما خرج عن الإدغام لوقوع حرفيه بكلمة واحدة] :

أما إذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو : ﴿الدُّنْيَا﴾ و﴿بِنْيَانٌ﴾ و﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿صِنْوَانٌ﴾ ولا خامس لهذه الأربعة أظهرت لثلا يلتبس بالمضاعف إذا أدغمت ، وهو ما تكرر أحد أصوله نحو : « صِيَوَانٌ » و« دِيَا » كذا ذكره ابن المصنف^(٥) ، وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف^(٦) الثلاثي وهو ما اتحد عين الفعل ولامه من حروف أصوله كَمَدَّ وَعَدَّ ، فيصير

(١) في « ب » : غنة الميم . وسقط « أو التنوين » من « ج » و« د » .

(٢) قوله « التجانس » أي الاشتراك .

(٣) أي التوسط حيث يتصف كل من النون والميم بصفة التوسط بين الشدة والرخاوة .

(٤) أي مثابته الغنة التي في النون والتنوين المد واللين الذي في الواو والياء .

(٥) في « ب » : كذا ذكره المصنف ، وهو خطأ .

(٦) « هنا هو المضاعف » سقط من « أ » .

وزن « صَوَّان » فِعْلَان ، ووزن « دُيَّان » فُعْلَى ، ليكون مضاعف الافتعال فإنه يصير باقياً على كونه أجوف^(١) ، ومع هذا فقد يقال إنه لفيف لكن في الجملة لا يخلو عن الشبهة ، ولذا قال الشاطبي [٢٨٨] رحمه الله :

مَخَافَةٌ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَالًا

وأما قول الرومي [٢٤] : (ونحو « عنونوا » فإنه إذا أدغم يصير « عَوَّنُوا » فيصير « عمموا ») فخطأ ظاهر ؛ إذ « عمموا » لاشك أنه مضاعف ، و« عَوَّنُوا » على حاله أجوف ، غايته أنه انتقل من باب « فعلل » إلى باب التفعيل ، فتأمل في حروف الأصيل .

ثم اعلم أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك يجب إظهارهما معهما لثلاثي يشبه بمضاعفهما ، إلا أنه لمَّا لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحتج إلى استثنائه ، وأما في كلمتين وهو قوله : ﴿ مِّن رَّاقٍ ﴾ [القيامة : ٢٧] فالجمهور على إدغامه ، وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام ﴿ بَلِّ رَانَ ﴾ [المطففين : ١٤] خوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير « مَرَّاق » و« بَرَّان » فيتوهم أن يكون الأول مبالغة مَرِيق ، والثاني تشبيه البرِّ ، والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوي دون الاصطلاح فتدبر ، وسيجيء وجه سكوته على غيرهما في باب الوقف إن شاء الله تعالى .

ثم اعلم أنه لم يتأتَّ للناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن فأتى بلفظ « عنونوا » من عُنُون الكتاب بضم العين وبكسرها ، وهو ظاهرٌ ختمه الدالُّ على ما في طَبَّه ، ولذا قيل : الظاهر عنوان الباطن ، وما أحسن ملاءمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه إلى المدعى .

قال ابن المصنف [٣٤] : (وهو من تعين الكتاب لختمه) .

(١) زاد في « ب » : ووزن « رثيا » فِعْلَان ، وفي « ج » : فيكون وزن صَوَّان : فَعَّان ، ليكون مضاعف الافعال فإنه يصير باقياً على كونه أجوف ، ووزن دُيَّان : فُعَّا .

وقال الرومي [٥٨] : (من عنوان الكتاب لخته) .

والظاهر ما قال صاحب « القاموس » عن الكتاب : (وَعَنَّه وَعَنَّهُ وَعَنَّاه
كَتَبَ عِنَانَهُ)^(١) ، ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في
تصويرها إشارة إلى أن الواو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة .

ثم اعلم أن القراء اختلفوا في نون ﴿يَسَّ﴾ و﴿الْقُرَّانِ﴾ و﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ حال
الوصل^(٢) كما بيَّنه الشاطبي [٢٨١] بقوله :

ع ف ح ب

وَيَسِّنَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقِّهِ بَدَأَ وَنُونَ وَفِيهِ الْخَلْفُ عَنْ وَرَشِهِمْ خَلَا^(٣)
وكذا في نون ﴿طَسَمَ﴾ عند الميم ، فأظهرها حمزة دون غيره .

[القلب] :

[٦٨] (وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَاءِ) بقصرها للوزن (بِعْتَةٍ كَذَا) أي وقلب النونين ميماً

عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي [٢٩٠] :

وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْبَاءِ

حال كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إخفائها لديها مع

الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله : ﴿وَهُمْ بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام : ١٥٠]

و﴿أَنْبِئْتَهُمْ﴾ [البقرة : ٣٣] و﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل : ٨] و﴿عَلِمْتُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الحديد : ٦] .

(١) « القاموس المحيط » للفيروز آبادي ، مادة : عَنَّ .

(٢) حاصل الخلاف في ذلك أن ورشاً وابن عامر وشعبة والكسائي ويعقوب وخلفاً أذغموا النون
في الواو ، هذا ما في سورة يس ، وأما ما في القلم فكما في يس إلا أن لورش الوجهين فيه
أعني الإدغام والإظهار ، وأما أبو جعفر فإنه يسكت على يا وسين ونون سكتة لطيفة فيلزم
منها الإظهار .

(٣) العين من « عن » رمز لحفص ، والفاء من « فتى » رمز لحمزة ، والحاء والقاف من « حقه » رمز
لابن كثير وأبي عمرو ، والباء من « بدا » رمز لقالون ، ثم قوله « نون » أي و﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾
من سورة القلم كائنة على الخلاف السابق إلا أن ورشاً له وجهان : الإدغام والإظهار .

ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتنوين مع إظهارهما ثم إطباق الشفتين لأجل الباء ، ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فيتعين الإخفاء ويتوصل إليه بالقلب ميماً لتشاركه الباء مخرجاً والنون غنةً .

وقال سيبويه في تعليل ذلك ، أي في وجه تخصيص قلبهما ميماً من بين سائر الحروف : (لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم « العنبر ، ومن بدأ لك^(١) » فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون^(٢) لم يقرؤوه^(٣) ، وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة ، ولم يجعلوا النون باءً لبعدها في المخرج من الباء ولأنها ليست فيها غنة أي في الباء ، ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم^(٤))^(٥) .

ثم قوله « كذا » من متعلقات المصراع الآتي ، أي وكذلك بغنة (الإخفاً لدئى باقي الحُرُوفِ أُخِذاً) بصيغة المجهول ، وألفه للإطلاق ، والتقدير : أخذ به أي بالإخفاء .

ولا يبعد أن يقال : أخذ بهما أي بالقلب والإخفاء ، أو بما ذكر من مجموع ما تقدم ، أي عمِلَ بها ، والله أعلم .

(١) « ج » : ومن بذلك .

(٢) في « ب » : يفرون إليه من بين سائر الحروف .

(٣) « ج » : لم يقرؤوه .

(٤) انظر « الكتاب » لإمام النحو سيبويه ٤/٤٥٣ ، والعبارة فيه قريبة مما ذكره المؤلف وليست مطابقة .

(٥) قال مكّي بن أبي طالب القيسي في تعليل القلب : « والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء لأنها من مخرجها ، ومشاركة لها في الجهر والشدة ، وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر ، فلما وقعت النون قبل الباء ولم يمكن إدغامها بها لبعدها المخرجين ولا أن تكون هي ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء ، ألا ترى أنهم لم يدغموا الميم في الباء مع قرب المخرجين والمشاركة في الهمس والجهر في نحو قوله : ﴿ وهم بربهم ﴾ » اهـ « الرعاية » لمكّي بن أبي طالب ص ١٧٣ .

ولا يبعد أن يكون الألف للتثنية ، والضمير راجع إلى الحكيم من القلب والإخفاء في هذا البيت .

وقد أبعده الرومي حيث قال [٥٩] : (و « أُخِذَا » مبني للمفعول تثنية « أُخِذْ » ونائبُ فاعله ضمير راجع إلى النونين) ثم قال : (ويجوز أن يكون مفرداً ويكون الألف للإطلاق ، ونائب فاعله راجع إلى النون ، فتكون الألف واللام في « القلب » عوضاً من النون الساكنة فقط ، وعدم التعرض لحال التنوين لمشاركته للنون في الحكم المذكور) .

وهو غايةٌ من التكلف ونهاية في التعسف مع أن الإسناد غير صحيح إلا أن يقدر مضاف ويقال : إخفاؤهما ، فتأمل فإنه موقع زلل .

ثم قول الناظم « الاخفا » بقصر الهمزة ضرورةً ، وينقل حركة الهمزة إلى اللام والاكْتفاء بها عن همزة الوصل لغةً وقراءةً كما سبق تحقيقه في « الأضراس »^(١) ، والتقدير : إخفاؤهما ، لا « لِإِخْفَاءِ لهما » كما ذكره زكريا [٨٢] .

[الإخفاء] :

والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كما قَلِبَا ميماً عند الباء وأخفيا بغنةً ، كذلك أُخِذَ إخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر ، وهي ما عدا الحروف السابقة للأحكام الثلاثة ، وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات :

ض	ز	ف	ث	ت	س	د	ش
صَحِكَتْ	زَيْنْبُ	فَأَبَدْتُ	ثَنَائِيَا	تَرَكَتْنِي	سَكْرَانَ	دُونَ	شَرَابِ
ط	ظ	ق	ذ	ج	ك	ص	
طَوَّقْتَنِي	ظَلَمًا	قَلَائِدَ	ذُلٌّ	جَرَّعْتَنِي	جُفُونَهَا	كَأْسَ	صَابِ

(١) أي عند قول المصنف : « إذ وليا الأضراس من أيسر أو يمناها » .

واعلم أن الجيم من « جفونها » مكررة لإقامة الوزن ، ولذا لم تُمَيِّزَ كغيرها بالأحمر^(١) ، فهو كما قال الشاطبي [٤٨] :

وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مَهْوًلًا
والأمثلة : ﴿مَنْضُودٌ﴾ ﴿مَنْ ضَعْفٍ﴾ ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ ﴿يَنْزِلُ﴾ ﴿فَإِنْ
زَلَلْتُمْ﴾ ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ ﴿يَنْفِقُ﴾^(٢) ﴿فَإِنْ فَاءَ وَا﴾ ﴿سَفَرٍ فَعْدَةً﴾ و﴿مَنْشُورًا﴾
﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ﴾ ﴿أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ و﴿وَكُنْتُمْ﴾ ﴿إِنْ تُبْتُمْ﴾ ﴿جَنَاتٍ تَجْرِي﴾ و﴿مَا
نَسَخَ﴾ ﴿أَنْ سَيَكُونُ﴾ ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ و﴿عِنْدَهُ﴾ ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ﴾ ﴿عَمَلًا دُونَ
ذَلِكَ﴾ و﴿وَيَنْشِئُ﴾^(٣) ﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾ ﴿شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ و﴿وَمَا يَنْطِقُ﴾ ﴿فَإِنْ طَبْنَ﴾
﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ و﴿وَانظُرْ﴾ ﴿إِنْ ظَنَّ﴾ ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ و﴿وَيَنْقَلِبُ﴾ ﴿وَإِنْ قِيلَ﴾
﴿بِتَابِعِ قَبْلَتَهُمْ﴾ و﴿وَلتَنْذِرْ﴾ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾ ﴿ظَلَّ ذِي ثَلَاثٍ﴾ و﴿تَنْجِيكُمْ﴾
﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾ و﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا﴾ و﴿أُنْكَالًا﴾ ﴿مَنْ كَانَ﴾ ﴿زُرْعًا كَلْنَا﴾
و﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ و﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾ ﴿عَمَلًا صَالِحًا﴾ .

ووجه الإخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الإدغام ومباينتها لحروف الإظهار فأخفيت^(٤) ، فإن الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام الذي لا تشديد معه ، وإن إخفاء الحرف نفسه عند غيره لا في غيره بخلاف الإدغام .

قال اليميني : (وحقيقة الإخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة) .

(١) لأن المؤلف كان يضع أحرف أوائل كلمات البيت باللون الأحمر .

(٢) زاد في « ب » تتممة الآية ﴿ . . . كيف يشاء ﴾ .

(٣) في « ب » : و« ينشئ » .

(٤) قال مكي بن أبي طالب : « والعلة في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند ما ذكرنا أن النون قد

صار لها مخرجان : مخرج لها ومخرج لغتها فاستعت في المخرج فأحاطت عند اتساعها

بحروف الفم فشاركته بالإحاطة فخفضت عندها « الرعاية » ص ١٧٤ .

وقال الرومي [٦٠] : (المراد هنا إخفاء الحرف لا إخفاء الحركة . . . ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب إلى هنا إن كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف^(١) ، وإن كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل) فافهم ، والله أعلم .

فإن قلت : وجود الغنة مع الإدغام في الواو والياء يمنع أن يكون إدغاماً فينبغي أن يكون إخفاءً كما صرَّح به السخاوي^(٢) حيث قال : (واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام ، وإنما يقولون له إدغام مجازاً وإلا فهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحُّض^(٣) الإدغام ، لكن لا بُدَّ من تشديد يسير فيها . . . قال : وهو قول الأكاير حيث قالوا : الإخفاء ما بقيت معه الغنة^(٤)) .

أجيب : بأن الإدغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه ، وهو عند من أذهب الغنة^(٥) إدغام كامل ، ويوضح^(٦) ذلك ما قاله الناظم في « النشر » : (فإن قلت : الصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في « أحطتُ » و « بسطتُ » والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه إذ

(١) قوله : « والوقف » سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : السجاوندي ، وهو خطأ ، والسخاوي : هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي ، علَّم الدين ، ولد سنة ٥٥٨هـ ، كان عالماً بالقراءات والأصول واللغة والتفسير ، سكن دمشق وتوفي فيها سنة ٦٤٣هـ ودفن في قاسيون ، له كتب منها « جمال القراء وكمال الإقراء » و « هداية المرتاب في متشابهات الكتاب » و « فتح الوصيد في شرح القصيد » شرح للشاطبية . اهـ « بغية الوعاة » ٣٤٩ ، « غاية النهاية » ٥٦٨/١ ، « الأعلام » ٣٣٢/٤ .

(٣) في « ب » : من يبقي الغنة بمحُّض الإدغام .

(٤) « فتح الوصيد » للسخاوي ٤٥٣/١ ، وما فيه يخالف النص الذي هنا في عدة كلمات .

(٥) يعني في قراءة خلف عن حمزة كما أشير إليه آنفاً .

(٦) « ب » : وتوضيح .

التشديد ممتنع مع الإخفاء ، قلتُ : قال الحافظ أبو عمرو : فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه ؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر إذا كان لفظه ينقلب إلى اللفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه ، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبقِ غنتهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه ، فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه ؛ إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرفٍ أو مخالطةً لحرفٍ لا غنة فيه ، لأنها مما تختص به النون والميم لا غير^(١) .

فإن قيل : هالاً أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة إذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف ؟

أجيب : بأنها لما كانت فارقةً فرقةً خفياً لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبراً فمنع الإدغام حذراً من اللبس ظاهراً .

هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين : (التحقيق أنها ثلاثة : إظهار وإدغام محض وغيره وسبق بيانه ، وإخفاء مع قلب ودونه) .

قال المصنف في « النشر » : (فلا فرق حينئذ بين ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ [النمل : ٨] و ﴿ وَمَنْ يَعْنِمْ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٠١] إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقلوبة عند من ذكر ولا في إظهار الغنة في ذلك)^(٢) بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ، ثم قال : (وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء ، والعجب أن شارح

(١) « النشر في القراءات العشر » للإمام ابن الجزري ٢٨/٢ .

(٢) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢٦/٢ .

أرجوزة ابن بَرِّي^(١) في قراءة نافع^(٢) حكى ذلك عن الداني وإنما حكى ذلك الداني في الميم الساكنة لا المقلوبة ، واختار مع ذلك الإخفاء^(٣) . انتهى كلامه .

[بَابُ أَحْكَامِ الْمَدِّ]

[٦٩] (وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى) أي المَدُّ (وَجَائِزٌ وَهُوَ) أي المد (وَقَصْرٌ تَبْتًا) بألف التثنية ، أي ثبت كلاهما إذ الكلام في المدِّ الجائز .
والمدُّ لغةٌ : الزيادة .

واصطلاحاً : إطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة .

والقصر لغةٌ : الحبس .

واصطلاحاً : ترك المد ، وهو الأصل إذ المدُّ لا بُدُّ له من وجود سبب يتفرع عليه .

وقال الجعبري : (المدُّ طول زمان صوت الحرف ، واللين أقله ، والقصر عدمهما)^(٤) .

وقدم الناظم المد على القصر مع أن القصر هو الأصل لأنه هو المقصود بالذكر لأنه يبحث فيه القراء .

وأما قول المصري : (إذ لا فائدة في ذكر حكم القصر) فخروجٌ عن الحد ؛ إذ فيه الفوائد أيضاً من غير الحصر مع أن الأشياء إنما تتبين بأضدادها .

(١) هو علي بن محمد بن الحسين الرباطي ، أبو الحسن ، عالم بالقراءات ، من أهل « تازة » ، ولد سنة ٦٦٠هـ ، له كتب منها « الدرر اللوامع في أصل مَقْرَأ الإمام نافع » أرجوزة ، توفي سنة ٧٣٠هـ . اهـ « انباه الرواة » ٣٧/٦ ، و« معجم الأدباء » ٥٦/٣ ، و« الأعلام » ٥/٥ .

(٢) لم يبين المؤلف الشارح المقصود ، ولأرجوزة « الدرر اللوامع » شروح عديدة معظمها لا يزال مخطوطاً .

(٣) النشر ٢٦/٢ .

(٤) « كنز المعاني شرح حرز الأمانى » للجعبري ٦٧/أ .

[حروف المد] :

ثم اعلم أن حروف المد ثلاثة :

الألف ، وهي لا تكون إلا ساكنة ، ولا توجد حركة ما قبلها إلا من جنسها وهو الفتحة .

والياء الساكنة إذا كان قبلها كسرة .

والواو الساكنة إذا وقع قبلها ضمة .

أما إذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميان حروف اللين ، وإذا كانتا متحركتين فاخصتا بحروف العلة .

والحاصل : أن العلة^(١) أعم من المد واللين ، والألف دائماً مدّ بخلاف أخويها ، ثم قيل بتباين حرفي المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر في التمكن لكن من المحققين من جعل بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً مع قوله بذلك الفرق السابق ، قاطعاً بصدق حروف اللين على حروف المد من غير عكس .

[تقسيم المد إلى أصلي وفرعي] :

ثم المد نوعان :

أصلي : وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها ، بل ليس لها وجودٌ بعده لا بتناء بنيتها عليه ، ويسمى مدّاً ذاتياً وطبيعياً ، وامتداده قدر ألف ، واجتمعت الثلاثة في كلمة ﴿أَوْتِينَا﴾^(٢) فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد .

وفرعي : وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المد الأصلي .

والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم .

(١) في «ب» : أن الغنة ، وهو خطأ ظاهر .

(٢) التمثيل بـ (نوحها) أولى ؛ لأن في الواو في مثاله مد بدل .

ثم السبب لزيادة المد إما همز أو سكون ، والهمز إما أن يوجد مع حروف المد في كلمة أو في كلمتين .

والسكون إما لازم أو عارض ، فالأقسام أربعة : لازم وواجب وجائز وعارض ، وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه .
قال ابن المصنف [٣٥] : (وإلى الأربعة أشار في البيت) .

قلت : المصنف ما ذكر سابقاً في مقام الإجمال إلا ثلاثة ، وأما فيما سيأتي من بيان التفصيل فذكر الأربعة ، وكأنه أدرج هنا العارض في ضمن الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة .

[المدُّ اللازم] :

[٧٠] (فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ مَدٍّ) بتشديد دالٍ يوقف عليه بالسكون كما في قوله : ﴿ وَتَبَّ ﴾ و﴿ حِجَّ ﴾ ونحوهما ، ويخفف^(١) للوزن .

(سَاكِنٌ حَالِيْنٍ وَبِالطُّوْلِ يُمَدُّ) أي يزداد^(٢) حرف المد ، والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد الأصلي معهما أو بدونه ، فـ « لازم » خبر لمبتدأ مقدر ، أي فالمدُّ لازم ، وقوله : « ساكن حاليْن » فاعلُ « جاء » ، وهو بالإضافة ، أي ساكن في حالي الوصل والوقف ، وقيل : هو الذي لا يخلو عن السكون ، والمؤدَّى واحد والمعنى متحد .

وأما العارض الذي يقابله فهو أن يكون سكونه عارضاً لأجل وقفٍ أو إدغامٍ كما سيأتي .

والحاصل أن الفاء لتفصيل ما أُجْمَلَ أولاً فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلاً ، فأخبر أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حروف المد حرف ساكن

(١) في « ب » : وتخفيفاً . وفي « ج » : وتخففت .

(٢) في « أ » : يزداد .

لازم سكونه في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف ، فلا يضربُ كون سكونه عارضاً عند الإعلال نحو : « دَابَّة » ، فإنها في الأصل كانت « دَابَّة » على وزن « فاعلة » ، فسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية فلا يسمي سكونه عارضاً عند القراء .

ثم السكون إما مدغم نحو : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ و ﴿ أَتَحْجُوتُنِي ﴾ [الأنعام : ٨٠] و ﴿ هَذَانِ ﴾ [الحج : ١٩] و ﴿ وَالَّذَانِ ﴾ [النساء : ١٦] عند من شدد نونهما^(١) ، و ﴿ أَلَّذَكْرَيْنِ ﴾ [الأنعام : ١٤٣-١٤٤] في وجه الإبدال دون التسهيل ، وهذا لازم كلمي ، ويسمي لازماً مشدداً .

وإما غير مدغم كما في فواتح السور من « صَ » و « قَ » ونحوهما ، وهذا لازم حرفي باعتبار أصل كلّي ، ويسمي لازماً مخففاً ، ويلحق به نحو : ﴿ ءَأَلْتَنَنَّ ﴾ في موضعي يونس [٥١ و ٩١] ، وكذا ﴿ اللَّائِي ﴾ [الطلاق : ٤] و ﴿ مَحْيَايِ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] في قراءة من أسكن ياءهما^(٢) .

واختلف في « المَ » في فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقفاً هل مدُّ اللام لكونه مشدداً أكثر أو مدُّ الميم لأنه في محل الوقف أظهر ؟ والجمهور على التساوي على ما صرَّح به الجعبري^(٣) .

ثم اعلم أنَّ القراء أجمعوا على مد اللزوم بقسميه مدّاً مشبعاً قدرأ واحداً من غير إفراط ، فقد قال الناظم في « النشر » : (لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً إلا ما ذكره الأستاذ الجاجاني في كتابه « حلية القراء »

(١) وهو ابن كثير ، وكان ينبغي على المؤلف أن يقول : « عند من شدد نونهم » حتى يدخل في ذلك لفظ ﴿ أَتَحْجُوتُنِي ﴾ لأن بعض القراء قرأ بتخفيف النون وهم نافع وأبو جعفر وابن عامر بخلف عن هشام .

(٢) قرأ البرزي وأبو عمرو (اللأئي) بإبدال الهمزة ياءً ساكنة فتمد الألف لأجلها ، وقرأ قالون وأبو جعفر وورش بخلف عنه (محيائي) بسكون الباء ، والمد فيهما من باب اللزوم ، وفي « د » هنا زيادة : « لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض » .

(٣) « كنز المعاني شرح حرز الأماني » للجعبري ٧٢/ ب .

اتصالاً^(١) عن أبي بكر بن مهران^(٢) حيث قال : والقراء مختلفون في مقداره ، فالمحققون منهم على أنه الإشباع ، والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه^(٣) .

ثم اختلفوا أيضاً في تفاوت بعض ذلك على بعض ، فذهب كثير إلى أن مدَّ المدغم منه^(٤) أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام مثل « دَابَّة » بالنسبة إلى « محياي » عند من أسكن ، وينقص عند هؤلاء مدَّ ﴿صَّ وَالْقُرَّانِ ذِي الدِّكْرِ﴾^(٥) و﴿تَّ وَالْقَمَرِ﴾ عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم^(٦) ، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن مدَّ غير المدغم فوق المدغم ، وقال : لأنَّ المدَّ يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكأنَّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقوي بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف .

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين ، والتقاؤهما موجود في كُلِّ فلا حاجة

(١) العبارة في النشر : « ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن علي بن حسنيوه الجاجاني في كتابه حلية القراء نصاً » وترجمته في « غاية النهاية » ٢٠٢/١ ، وفي « ج » : « الخاقاني » بدل الجاجاني .

(٢) هو أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ أبو بكر الأصبهاني ثم النيسابوري ، قرأ على مشايخ كثيرين ، منهم أحمد بن بويان وأبو بكر النقاش ، وله كتب في هذا العلم منها : « الغاية » و« الشامل » ، توفي سنة ٣٨١ هـ . « غاية النهاية » ٤٩/١ .

(٣) عبارة « النشر » : « والقراء مختلفون في مقداره ، فالمحققون يمدون على قدر أربع ألفات ، ومنهم من يمد على قدر ثلاث ألفات ، والحادرون يمدون عليه قدر ألفين ، إحداهما الألف التي بعد المحرك ، والثانية المدة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل » ٣١٧/١ .

(٤) في « ب » : المدغم فيه .

(٥) هكذا في جميع النسخ التي عندنا ولعل المراد ﴿يَسَّ وَالْقُرَّانِ الْحَكِيمِ﴾ ؛ لأنه يريد أن يذكر المثالين للأزم الحرفي الذي وقع فيه الخلاف بين القراء من حيث الإدغام والإظهار حتى يبين إمكانية المد عند من أدغم أكثر ممن أظهر .

(٦) سبق ذكر مذاهب القراء إدغاماً وإظهاراً في هذين الموضعين .

للتفصيل في ذلك كله ، وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه ، وبه صرَّح أبو عمرو الداني رحمه الله .

وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الإدغام نحو : ﴿الرَّحِيمِ مَلِكٌ﴾ و﴿فِيهِ هَدًى﴾ كما هو قراءة أبي عمرو برواية السوسي ، وكذا ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة : ٢٦٧] ﴿وَلَا تُعَاوَنُوا﴾ [المائدة : ٢٤] على رواية البزي عن ابن كثير^(١) فليس في محله ، إذ كلام المصنف على حسب مراده إنما هو في ساكنين ، والأمثلة المذكورة ليست كذلك ؛ إذ لا إدغام^(٢) عند الوقف على الكلمة الأولى منهما فحقها أن تذكر في المد الجائز لجواز مداها وقصرها كما اختلف القراء فيها ، أو في المد العارض لأن العارض كما يكون في الوقف يكون عارضاً في الوصل ، وكذا^(٣) ﴿الْمَ ۞ آتَى ۞ اللَّهُ﴾ في الوصل عند الكل^(٤) ، و﴿الْمَ ۞ أَحْسَبَ﴾ عند الناقل وهو ورش مطلقاً وحمزة وقفاً من المد الجائز أو العارض ؛ لأنه إن اعتبر فيه اللفظ اعتباراً بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر ، لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ، ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه ، وإن اعتُبر الأصل وعدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر فالإشباع .

وأغرب المصري حيث جعل نحو : ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ بالإدغام عند حمزة ، ونحو : ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾^(٥) [المؤمنون : ١٠١] ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٦) [البقرة :

- (١) أي بتشديد التاء فيلزم من ذلك اجتماع ساكنين يلزم عنهما مد الحرف الأول إذا كان حرف مد ، وقد وقع ذلك في أفعال مخصوصة معدودة يرجع إليها في كتب القراءات .
- (٢) في « أ » إذ الإدغام في الوقف على الكلمة . الخ ، وهو خطأ ، وفي « ج » : « لعدم الإدغام . . . » .
- (٣) في « ب » : وكذا الميم .
- (٤) إذ القراءة بنقل حركة الهمزة إلى الميم مع إسقاط الهمزة وصلًا للجميع .
- (٥) بإدغام الباء في الباء إدغاماً كبيراً كما في رواية السوسي ورويس .
- (٦) بتشديد التاء ويلزم منه مد الألف قبلها .

٢٦٧] من المد اللازم وقال : (خلافاً لبعضهم حيث جعله من القسم الجائز ، والمعتمد الأول) .

وهذا زلل منه وخطل^(١) فإنه ذهب إلى خلاف^(٢) ما صرحوا به ، فما ذكرناه هو المعول^(٣) .

ثم اعلم أن أهل الأداء اتفقوا على إشباع المد للساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون ، ولذا قال الشاطبي [١٧٨] رحمه الله :
وَفِي نَحْوِ طَهِ الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فَيُمَطَّلًا
واختلفوا في قدر مد غير الفواتح ، فمنهم من مدَّ قدر ألفين كالفواتح وهو اختيار الناظم ، وإليه أشار بقوله : « وبالطول يُمدُّ » ، كذا ذكره ابن المصنف [٣٦] مجملاً ، وينبغي أن يكون كلامه محمولاً على أن المراد بـ« قدر ألفين » زيادة على المد الأصلي ليصح إطلاق الطول عليه ، فإن أقل الطول ثلاث ألفات ، والتوسط قدر ألفين ليبقى قدر ألفٍ للقصير .

ثم قال [٣٦] : (ومنهم من مدَّ قدر ألف واختاره الأهوازي^(٤) والسخاوي في قوله :

وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمَسْكُونِ دُونَ مَا قَدْ مَدَّ لِلْهَمْزَاتِ بِاسْتِيقَانٍ^(٥))

(١) في « ب » : وخلل .

(٢) قوله : « خلاف » سقط من « ب » و« ج » .

(٣) نص أئمة القراءة على أن المد لحمزة في « والصفات صفاً » لازم ، وأن المد للسوسي في نحو : « ولا تيمموا » لازم كذلك ، والمد في نحو : « فلا أنساب بينهم » لرويس لازم وللسوسي جائز (انظر : إيضاح الرموز : ١٠٨ و ٣٠٩ و ٦١٧) .

(٤) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي ، صاحب المؤلفات ، وشيخ القراء في عصره وأعلامه إسناداً ، إمام كبير محدث ، ولد سنة ٣٦٢ هـ بالأهواز وقرأ بها على شيوخ العصر ، ثم قدم دمشق واستوطنها وتوفي فيها سنة ٤٤٠ هـ . « غاية النهاية » ٢٢٠/١ .

(٥) انظر « عمدة المفيد وعمدة المُجيد » للسخاوي ، البيت (٨) .

أقول : ومن المعلوم أنَّ أقلَّ مدِّ الهمزات ثلاثة إجماعاً ، فمراده بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي .

ثم وجه المد اللازم أنه تقرر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين ، فإذا أدَّى الكلام إليه حُرِّك أو حذف أو زيد في المد لِيُقَدَّرَ محرَكاً ، وهذا موضع الزيادة ، ولذلك قال الخاقاني^(١) :

مَدَدْتُ لِأَنَّ السَّاكِنِينَ تَلَاقِيَا فَصَارَا كَتَحْرِيكِ كَذَا قَالَ ذُو الْخُبْرِ
هذا ويسمى مد العدل أيضاً لأنه يعدل حركة ، ولتساوي القراء في قدر
مده .

قال ابن المصنف [٣٦] : (ويسمى مد الحجز لأنه فصل بين الساكنين) .

وجعله خالد [٨٧] في شرحه مد الحجز كقوله تعالى : ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ و ﴿ إِذَا ﴾ سمي بذلك لدخول الألف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة إحداهما عن الأخرى عند^(٢) بعض القراء ممن يدخل الألف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين ، سواء كانتا متفتحتين أو مختلفتين^(٣) .

ثم اعلم أن لفظ « عين » في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كانت ياءه لينية غير مدية وإن كان سكون النون لازماً اختلف القراء في مقدار مداها ، فقال ابن المصنف [٣٦] : (فيه الإشباع والتوسط) وتبعه زكريا [٨٤] .

(١) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله ، إمام مقرئ مجود ، ورائيته في التجويد أول ما نُظِمَ فيه ، توفي سنة ٣٢٥ ، والبيت المستشهد به المذكور هنا في قصيدته رقم ٤٣ (انظر : قصيدتان في تجويد القرآن للهاقاني والسخاوي ، ص ٧ و ٩ و ٢٧) .

(٢) في « ب » : وهذا عند .

(٣) عند توالي همزتين في كلمة واحدة فإن كانت الثانية مفتوحة أو مكسورة يدخل ألفاً قبلها قالون وأبو عمرو وهشام وأبو جعفر ، بخلفٍ عن هشام في المكسورة إلا في سبعة مواضع تعرف في مكانها ، وإن كانت الثانية مضمومة يدخل ألفاً قبلها قالون وأبو جعفر وأبو عمرو وهشام بخلفٍ عن الأخيرين . انظر (فتح الوصيد ١ / ٣٥١ و ٣٥٤) .

والمحققون من شراح « الشاطبية » على جواز القصر أيضاً كما أشار إليه الشاطبي بقوله [١٧٧] :

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبَعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا
لأنَّ الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة ، فوجه الإشباع أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين ، وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من المدود كـ « صاد » في مريم ، و « سين » في الشورى .
ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين .

ووجه القصر أنَّ المد من خواص حرف المد فينتفي بانتفائه مع أنَّ القصر هو الأصل ، وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في « طيبته » فقال (١) :

وَنَحْوُ عَيْنِ فَالْثَلَاثَةُ لَهُمْ
فَثَبَّتْ الْأَوْجُهَ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ فَلَا يَعْأُ بِقَوْلِ مُخَالَفَهُمَا (٢) .

ثم اعلم أنه حيث قيل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على وجود سبب مده ، فالمخرج عنه مخطيء لأنه لا يتوصل إليه إلا بإسقاط حرف من القرآن .

[المد المتصل] :

[٧١] (وَوَأَجِبُ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ) بِالْإِشْبَاعِ (مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلِمَةٍ)

(١) « طيبة النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ص ٤٣ .

(٢) المنصوص عليه عند شراح الشاطبية ومن يقرأ من طريقها : جواز المد والتوسط فقط في « عين » وامتناع القصر ، وقد نص على هذا غير واحد من الأئمة المحققين ، انظر على سبيل المثال : « إبراز المعاني » ٣٣٦/١ و ٣٤٠ ، و « التيسير » ١٧٦ و « غيث النفع » ٣٢١ ، و « البدور الزاهرة » ٢٥٠ .

المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسر همزة « إِنْ » على أنها للشرط .

قال اليميني : (والأوْلَى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدره) .

قلت : لم يتجه وجه الأوْلَى مع أن النسخة الأوْلَى مستقيمة في المعنى وغير محتاجة إلى تقدير في المبنى .

قال : (وفي بعض النسخ « إِذْ جُمِعَا » فيكون تعليلاً للاتِّصَال) .

قلت : إن صحت « إِذْ » ولم يكن تصحيفاً لـ « إِنْ » فحينئذٍ ينبغي أن يكون للظرفية ؛ إذ لم يستحسن تقديم التعليلية .

أي والمد واجب إن جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلاً بها بأن اجتماعاً في كلمة واحدة كما مثله الشاطبي بقوله [١٧٠] :

كجِيءَ وعنُ سوءٍ وشَاءَ اتَّصَلُهُ

ومنه قوله تعالى : ﴿ هَاؤُم ﴾ لا ﴿ هُوَآء ﴾^(١) فتنبه لهذا الأمر اللغوي فإن الاعتبار بالاتصال الأصلي لا بالاتصال الكتبي ولا بالانفصال الرسمي ، ومنه ﴿ النبيء ﴾ عند من همَز^(٢) ، ويُسمَّى هذا المدُّ مدَّ المتصل لما ذكر .

وله محل اتفاق ومحل اختلاف ، أما الأول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة إذا كانت بعد المد بخلافه إذا كان الهمز قبل حرف المد كـ ﴿ آمَن ﴾ و ﴿ أوتِي ﴾^(٣) و ﴿ إيمان ﴾ و ﴿ الْآخِرَةُ ﴾ فإنه من مختصات رواية ورش ، ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ، ويسمَّى مدَّ

(١) يقصد الشارح بهذا التنبيه المد الأول في (هُوَآء) فإنه مد منفصل ، أما المد الثاني وهو في الألف التي بعد اللام فمد متصل .

(٢) يعني في قراءة نافع بهمز هذا اللفظ وأمثاله ، قال الشاطبي في بيان ذلك [٤٥٨] :

وجمعاً وفرداً في النبيء وفي النبُو ءة الهمز كل غير نافع أبدلاً

(٣) « ج » و « د » و ﴿ أَوْثَيْن ﴾ [البقرة : ٢٨٣] ، والبدل فيه حال الابتداء فقط .

البدل ، وكذا يجوز له الوجهان في نحو : ﴿شَيْءٌ﴾ و﴿السَّوَاءُ﴾ مما يقع الهمز بعد أحد حرفي اللين وصلماً ، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة له ولغيره وقفاً ، ولم يتعرض الناظم لهما ؛ لأنَّ غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف فيها لأنها موضوعة للمبتدئين ، على أنَّ مد البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبري من أنَّ حرف المد الذي وقع بعد همزة متصلة محققة أو مخففة بالإبدال أو التسهيل أو النقل^(١) الجائز مقصورٌ لكل القراء وجهاً واحداً ، إلا أنَّ ورشاً من طريق الأزرق ورد عنه ثلاثة^(٢) طرق :

القصر ، وهو مذهب ابن غلبون^(٣) .

والتوسط ، وهو مذهب أبي عمرو الداني ومكي .

والطول ، وهو مذهب الهذلي^(٤) فيما رواه عن شيخه أبي عمرو وضبطه بالإشباع المفرط^(٥) .

وذهب الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط وهو قدر ثلاث ألفات ، وممن

(١) أما المتصلة المحققة فهي كثيرة نحو : ﴿أوتيته﴾ و﴿إيلاف﴾ ، وأما المخففة بالإبدال فنحو : ﴿من السماء آية﴾ وأما المخففة بالتسهيل فنحو : ﴿أألهتنا﴾ ، وأما النقل فنحو : ﴿الآخرة﴾ و﴿الإيمان﴾ ونحوه .

(٢) في « أ » و « ب » و « د » : « ثلاث » .

(٣) هو الإمام أبو الحسن طاهر بن الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر ، من كتبه « التذكرة » في القراءات الثمان ، توفي في ذي القعدة سنة ٣٩٩ هـ . « غاية النهاية » ١٠٤ / ٢ .

(٤) هو يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي ، الأستاذ الكبير الرحال ، والعلمُ الشهير الجوّال ، ولد في حدود سنة ٣٩٠ وطاف البلاد في طلب القراءات ، ولم يعلم في التاريخ أحدٌ رَحَلَ أكثر منه لجمع هذا العلم ، وجملة الذين أخذ عنهم هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من شتى البقاع ، له كتب ، منها « الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها » ، توفي سنة ٤٦٥ هـ . « غاية النهاية » ٦٥٧ / ٢ .

(٥) انظر « الكامل » للإمام الهذلي ص ١٣٥ مخطوط في مكتبة المسجد النبوي .

روى ذلك الصفراوي^(١) في «إعلانه»^(٢) والشاطبي في قصيدته^(٣) .

وأما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوي عن شيخه الإمام الشاطبي أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين :
طولى لورش وحمزة ، ووسطى للباقيين .

قال ابن المصنف [٣٧] : (وكان الناظم^(٤) يأخذ به إذا قرأ من طريق الشاطبية) .

أقول : وفي الطولى خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع ؟ وكذا في الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ؟
ومنشأ الخلاف إدخال المد الأصلي فيه وتركه ، فالنزاع لفظي لا حقيقي^(٥) .

قال ابن المصنف [٣٧] : (وإذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحدرد تلخص منها أربع مراتب ، فيكون أطولهم في هذا النوع حمزة وورش ، ثم عاصم ، ثم ابن عامر والكسائي ، ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون) .

أقول : وقد جمعها الشيخ عبد الله الجزري^(٦) في بيتين فقال :

(١) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي ، الأستاذ المقرئ ، كان إماماً كبيراً مفتياً على مذهب مالك ، انتهت إليه رئاسة العلم ببلده ، ولد سنة ٥٤٤هـ وقرأ على كثيرين من أهل هذا الفن عرضاً وسماعاً ، وألف كتاب «الإعلان» ، مات رحمه الله سنة ٦٣٦هـ . اهـ « غاية النهاية » ٣٧٣/١ ، و« النشر » ٧٨/١ ، و« الأعلام » ٣١٤/٣ .

(٢) « الإعلان » في القراءات السبع للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراوي المتوفى سنة ٦٣٦هـ .

(٣) قصيدته المعروفة والمشهورة « حرز الأمانى ووجه التهاني » في القراءات السبع .

(٤) قوله : « وكان الناظم » سقط من « ب » .

(٥) « ب » و« ج » : لا تحقيقي .

(٦) لم أعثر له على ترجمة فيما بين يدي من المراجع .

ج ف ن ر ك
 وأطولهم مَدًّا بها جود فاضلٍ ودونهما نورٌ ودونه رُمٌ كَلًّا
 ح ب
 وأقصرُ من هذين حافةٌ بحره بخلفهما والقصر لا تعدُّ مطولاً^(١)
 لكن قوله « بخلفهما » إنما أراد في المد المنفصل لهما ، وقد أوضح
 المراتب بعضهم بقوله :

ج ف ن ر ك
 بمدِّ بقدرِ الخمسِ جودٌ وفاضلٌ والأربعِ نجْمٌ والثلاثِ رضاً كَلًّا
 ب د ح
 والاثنانِ برِّ دارمٌ ثمَّ حامدٌ مراتبُ مدِّ جاء في الهمزِ مُسجلاً
 ثم تفصيله ما ذكره المصنف في « التقريب »^(٢) حيث قال : (فالمتصل
 اتفق جمهور القراء على مده قدرأ واحداً مشبعاً من غير إفحاش ، وذهب آخرون

(١) هذه الرموز مأخذها من « حرز الأمانى » للإمام الشاطبي ، حيث رمز لكل قارئ وكل راوٍ من القراء السبعة برمز خاص له ، وفيما يلي جدول الرموز تسهيلاً لفهم الآيات السابقة والآية :

أ	نافع	ح	أبو عمرو	ن	عاصم	ر	الكسائي
ب	قالون	ط	الدوري	ص	شعبة	س	أبو الحارث
ج	ورش	ي	السوسي	ع	حفص	ت	الدوري
د	ابن كثير	ك	ابن عامر	ف	حمزة	وتوجد رموز	
هـ	البيزي	ل	هشام	ض	خلف	أخرى لاجتماع	
ز	قنبل	م	ابن ذكوان	ق	خلاد	قارئين أو أكثر	

وناطم هذه الآيات لم يذكر بها رمز ابن كثير وهو (د) وسيذكره في الآيات التالية .
 (٢) « تقريب النشر في القراءات العشر » للإمام المحقق ابن الجزري ، كتاب هَدَّب ولخص فيه كتابه الكبير « النشر » فحذف منه الأسانيد والانفرادات التي طال سندها عن القارئ في الأصل .

إلى تفاضل مراتبه... (١) كما تقدم ، وهذه طريقة صاحب « التيسير » وغيره ، وبه قرأت على عامة مشايخي .

وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين ، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب « العنوان » (٢) والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالباً .

وقال أيضاً في « التقريب » بعد ذكر اختلاف مراتب القراء في المد المنفصل على ما سبق بيانه : (وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الأداء من المشاركة والمغاربة ، وذهب آخرون إلى أن وراء القصر مرتبتين (٣) ، طولى لحمزة والأزرق ، ووسطى لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل ، وبه أخذ اختصاراً) (٤) .

وأما المد اللازم نحو : ﴿ دَابَّةٌ ﴾ فكلهم يقرؤون على نهج واحد على المختار ، هكذا نقل عن الجزري مطلقاً ، والله أعلم .

وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلاً عن الهذلي فمردود بما صرح به الناظم في « النشر » حيث قال : (وهذا شيء لم يقله الهذلي (٥) ولا ذكره العراقي ، وإنما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط) ثم قال الناظم : (وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة ، بل رأيت النص بمده عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه إلى النبي ﷺ « أن ابن مسعود كان يُقرئ رجلاً فقرأ الرجل ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة : ٦٠] مرسله ، فقال ابن مسعود : ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقال : كيف أقرأكها يا أبا

(١) « تقريب النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ص ١٠٨ .

(٢) هو إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران أبو طاهر النحوي المقرئ الأنصاري صاحب كتاب « العنوان » إمام عالم ، أقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر ، قرأ عليه كثيرون منهم أولاده ، توفي سنة ٤٥٥ هـ « غاية النهاية » ١ / ١٦٤ .

(٣) من قوله : « وهو اختيار أبي بكر . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٤) « تقريب النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ص ١٠٨ .

(٥) من قوله : « فمردود بما . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

عبد الرحمن^(١) ؟ فقال أقرأنيها ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ فمدّها^(٢) قال الناظم : (وهذا حديثٌ جليلٌ حجةٌ ونص في هذا الباب رجال إسناده ثقات ، رواه الطبراني في معجمه الكبير)^(٣) .

[مراتب المدود] :

ثم اعلم أنّ القراءة^(٤) اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها ، فقليل أول الرُتَب ألف وربع ، قال زكريا [٨٥] : (وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير) ثم ألف ونصف ، ثم ألف وثلاثة أرباع ، ثم ألفان .

وقيل : أولها ألف ونصف ، ثم ألفان ، ثم ألفان ونصف ، ثم ثلاث ألفات ، وهذا هو الذي اختاره الجعبري^(٥) .

وقيل : أولها ألف ، ثم ألفان ، ثم ثلاث ، ثم أربع ، قال الرومي [٦٤] : (وهذا مذهب الجمهور) ولا يخفى عليك أنّ المراد بالألف ما عدا الألف الذي هو المد الأصلي للإجماع على ذلك .

وأما معرفة مقدار المدات المقدرّة بالألفات فإن تقول مرةً أو مرتين أو زيادة وتمد صوتك بقدر قولك : ألف ألف ، أو كتابتها ، أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها ، وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن ؛ إذ لا يضبطه إلا المشافهة والإدمان .

ثم وجه المد أنّ حرف المد ضعيف خفي ، والهمزة حرفٌ قويٌّ صعبٌ ، فزيد في حرف المد تقويةً للضعيف عند مجاورة القوي .

(١) في « أ » : يا أبا عبد الله .

(٢) رواه الطبراني في الكبير برقم ٨٦٧٧ ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » ١٥٥ / ٧ ، رجاله ثقات .

(٣) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٣١٦ / ١ .

(٤) في « ب » : العلماء .

(٥) « كتر المعاني » للجعبري ص ٥٢ / ب .

وقيل : ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقتها من شدتها وجهرها .
ثم لا يخفى أن المد ليس حرفاً ولا حركة بل زيادة على كمية حرف المد إلا
أنها عارضة لا تقوم إلا بها كالحركة عليها ، وسيجيء زيادة بيان لها .
[المد المنفصل] :

[٧٢] (وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا) أي والمدُّ جائزٌ إذا جاء حرف المد قبل الهمزة
حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن اجتمعا في كلمتين ، وهو أن يكون
حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية ، وقد جمع
الشاطبي أمثله في قوله [١٧٠] :

..... وَمَقْصُورُهُ فِي أُمَّهَا أَمْرُهُ إِلَى

منبهاً على أن المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظاً لا أن يكون مكتوباً .
ومن اللطافة ما أشار إليه في العبارة من أن حصول الجمع بين المثالين يولد
مثالاً ثالثاً وهو وقوع حرف^(١) الألف قبل الهمزة^(٢) فتأمل فإنه عليه المعول .

[سبب تسمية المنفصل جائزاً] :

وإنما سمي هذا المد جائزاً لاختلاف القراء فيه ، فإن ابن كثير والسوسي
يقصرانه بلا خلاف ، وقالون والدوري يقصرانه ويمدانه ، والباقون يمدونه بلا
خلاف .

وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد
المتصل ، وقد يقال سمي جائزاً لأنه إنما يجوز مده إذا وصل بين الكلمتين في
القراءة ، وأما إذا وقف على الكلمة الأولى فلا مد أصلاً كما لا يخفى .

(١) قوله : « حرف » سقط من « ب » .

(٢) أي أن الإمام الشاطبي مثل للمد المنفصل بمثالين هما : (في أمها) للياء ، و (أمره إلى)
للواو ولما جمع بين المثالين لم يحتج إلى التمثيل للألف لحصول المثال الثاني في (أمها
أمره) وإن لم يقع هذا التركيب في القرآن .

وقيل : سمي جائزاً لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذٍ كما بيّناه .

وأما قول المصري : (فالجائز ما كان مده جائزاً عند جميع القراء مع جواز القصر ، وقيل : ما جاز مده عند جميع القراء ، والعبارة الأولى أولى) فلا يخفى أن كليهما لا يصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم ، ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم ، وإنما جاز الوجهان عند بعضهم .

ثم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن إطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم^(١) خطأ مع أن مؤدّي العبارتين في كلامه متحد ، فله درُّ القائل :

عبارتنا شتّى وحسنك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجمال يشير

فالرجل كحاطب^(٢) ليل لا يعرف^(٣) ما يقع بين يديه من حصول نيل ، فوجه المد اعتبار اتصالهما لفظاً في الوصل واعتبار العارض كاللازم ، ولما روي أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي ﷺ فقال : « كان يمدُّ صوته مدّاً »^(٤) .

وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد ، كذا ذكره ابن المصنف [٣٨] ، لكن ينبغي أن يفصل ويحمل كلُّ موضع من محالِّ المد على مقداره اللائق به ، حتى يشمل المدَّ الأصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي .

وأما وجه القصر فهو إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف ، فإنَّ العارض بمنزلة المعدوم .

(١) في « ب » بين الواجب والجائز ، وهو خطأ .

(٢) « ج » : حاطب .

(٣) « ب » : لا يفرق .

(٤) رواه ابن ماجه في إقامة الصلاة برقم ١٣٥٣ باب ما جاء في القراءة بصلاة الليل ، وابن حنبل في مسنده ١٣١/٣ ، ١٩٢ ، ٢٨٩ ، وابن أبي شيبة ٥٢٠/٢ في كتاب الصلوات ، باب في قراءة القرآن ، وأورده البرهان فوري في « كثر العمال » برقم ١٨٦٨٤ ، وهو في « مصابيح السنة » برقم ١٢٠٧ .

وأما ما نقل أبو علي الأهوازي عن الحلواني^(١) والهاشمي^(٢) كلاهما عن القواس^(٣) عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين تجويز البتر وهو حذف الألف والواو والياء فقال أبو عمرو الداني : (هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به) قال : (ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة بحرف المد وإسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً) .

(أَوْ عَرَضَ السَّكُونُ وَقَفًا مُسَجَّلًا) « أَوْ » للتنويع لا للترديد ، عاطفة لما بعدها على قوله : « أُنِي » .

أي والمد جائز أيضاً إذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقفٍ أو موقوفاً عليه .

ومعنى « مسجلاً » مطلقاً ، بأن يكون الوقف بالإسكان سواء يكون معه الإشمام أم لا ، بخلاف ما إذا كان الوقف بالرّوم فإنه حينئذٍ حكمه حكم الوصل ، وسيأتي بيان الرّوم والإشمام في محلّهما مع اختلاف محالّهما .

وأما عطف الشيخ زكريا « وقفاً » على قوله « أَوْ إدغاماً »^(٤) أي صاحب

(١) هو أحمد بن يزيد بن أزداد أبو الحسن الحلواني ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً في رواية قالون وهشام ، قرأ على قراء كثيرين ، ومثلهم رروا عنه ، توفي سنة ٢٥٥ هـ . « غاية النهاية » ١ / ١٤٩ .

(٢) هو سليمان بن داود البغدادي ، أبو أيوب ، ضابط ثقة مشهور قرأ على إسماعيل بن جعفر ، توفي سنة ٢١٩ هـ « غاية النهاية » ١ / ٣١٣ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع المكي المعروف بـ « القواس » ، إمام مكة في القراءة ، قرأ على وهب بن واضح ، وقرأ عليه كثيرون توفي رحمه الله سنة ٢٤٠ هـ . « غاية النهاية » ١ / ١٢٣ .

(٤) عبارة الشيخ زكريا [٨٥] : (أَوْ عرض السكون وقفاً) أَوْ إدغاماً (مسجلاً) أي مطلقاً . . . إلخ » ومعنى قوله « أَوْ إدغاماً » أي نحو قوله تعالى : ﴿ الرَّحِيمِ مَلِكٌ ﴾ و﴿ هَارُونَ نَبِيًّا ﴾ في رواية السوسي عن أبي عمرو فيجوز في حرف المد الواقع قبل الإدغام الأوجه الثلاثة على ما سيأتي بعد قليل لعروض سكونها بسبب الإدغام .

إدغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً إلا أنه كالمستدرِك عليه أوردته فصلاً .


ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حَصَلَ^(١) هذه المقدمة لما اتفق عليه الأمة وذهب إليه أكثر الأئمة .

ثم الأمثلة في الوقف العارض نحو : ﴿الرَّحِيمِ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿الصِّرَاطَ﴾ فيجوز في كلٍ منها لكل القراء ثلاثة أوجه : الطول ، والتوسط ، والقصر ، فوجه الطول حملة على اللازم بجامع اللفظ .

ووجه التوسط اعتبار سكون الوقف العارض مع حَطِّهِ عن سكون اللازم ، أو التعادل بين الحالين رعايةً للجانبين .

ووجه القصر مع ما ذكر فيما سبق أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً فاستغنى عن المد .

أقول : وهذه الأوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضاً ولو كان بعد حرف اللين نحو : ﴿لا خوف﴾ و﴿لا خير﴾^(٢) إلا أن الطول أفضل ثم التوسط ، وهذا في حرف^(٣) المد ، وأما في حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط^(٤) .

وقال زكريا [٨٦] : (وفي نحو : ﴿الرَّحِيمِ﴾  مَلِكِ﴾ في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ، ونحو : ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ في قراءة البزي^(٥) يجوز ثلاثة أوجه) .

أقول : فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فأعطي

(١) في « ب » : إنما جعل .

(٢) « ج » : « لا ضمير » .

(٣) « ج » : « حروف » وفي التي تليها كذلك .

(٤) من قوله : « وهذا في حرف المد . . . » إلى هنا سقط من « ب » .

(٥) أي بتشديد التاء فيلزم عن ذلك اعتبار الأوجه الثلاثة في الألف التي قبلها للساكنين .

له حكمه ، فالشرط أن لا يقف على الكلمة الأولى سواء وقف على الأخرى أو وصلها بما بعدها .

فإن قلت : إنَّ ما يفهم من قول الناظم « وجائز » أن المد جائز ، وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر منهما قصر ، فالتوسط أمر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير إليه ما يدلُّ عليه .

فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر ، وهو أعمُّ من أن يكون طولاً أو توسطاً ، ولهذا نصَّ المؤلف على الأول في المد اللازم المتصل^(١) بقوله : (وبالطول يُمدُّ) لثلاثتهم مطلق المد الشامل له ولغيره ، أو نأخذه من عموم القصر الذي هو نقيض^(٢) المد ما يكون قصراً حقيقياً أو إضافياً كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله [١٨٠] :

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصُلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفَةٍ

فإن الإجماع على أن مراده بـ« قصر » هو التوسط ، لكن لو قال بدله : « وَوَسَطٌ » لكان صريحاً على المقصود .

ثم اعلم أنَّ ههنا دقيقة^(٣) وهي أنَّ إدخال الألف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء وإن كان حرف مد فليس بموجب لزيادة الامتداد وإن وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهَّل كرواية هشام^(٤) عن إمام الشام^(٥) في

(١) لفظ « اللازم » سقط من « أ » ، « ج » .

(٢) في « أ » : الذي يقتضي .

(٣) في « ب » : دقة .

(٤) هو هشام بن عمار ، بن نصير السلمي ، قاضي ، من القراء المشهورين ، من أهل دمشق ، ولد فيها سنة ١٥٣هـ ، قال الذهبي : خطيبها ومقرئها ومحدثها وعالمها ، توفي فيها سنة ٢٤٥هـ ، وكان فصيحاً بليغاً . « غاية النهاية » ٢ / ٣٥٤ ، و« ميزان الاعتدال » ٣ / ٢٥٥ ، و« الأعلام » ٨ / ٨٧ .

(٥) في « ب » : عن الإمام الشامي . وهو عبد الله بن عامر ، من القراء السبعة ، تقدمت ترجمته سابقاً .

نحو ﴿أَنْتُمْ﴾ بخلاف إبدال الهمزة الثانية ألفاً حيث يتولد منه المد اللازم .

والفرق أن أصل هذه الألف موجود في بنية الكلمة بخلاف الأولى فإنه ليس له ثبوت في الرسم أصلاً ، وبهذا يتبين أن صورة الألف إنما هي الهمزة الثانية وأن الأولى هي الساقطة خلافاً لمن خالف في هذه القاعدة^(١) .

ثم اعلم أن الألف مركب من فتحتين ، والواو مركب من ضميتين ، والياء مركب من كسرتين فإذا أشبعت الفتحة^(٢) يتولد منها ألف ، وإذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو ، وإذا أشبعت الكسرة يتولد منها الياء ، كذا ذكره الشارح اليمني .

وفيه إيحاء إلى أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف .

ومختار الشاطبي أن القضية منعكسة حيث قال [٣٧٥] :

أَوْ أُمَّهُمَا وَوُ وَيَاءٌ

ويؤيده ما ذكره من أن الحروف ذات ، والحركة عارضة في محلها^(٣) .

ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحياً ، أما باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما ، فإنه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء ، فلو قرئ بالقصر يكون لحناً جلياً وخطأً فاحشاً لما ثبت عن النبي ﷺ بالطرق المتواترة ، وكذا إذا زاد في المد الأصلي والطبيعي على حده^(٤) العرفي من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم ، فإنه قبيح

(١) المعمول به عند علماء الضبط أنه إذا كانت الهمزتان من كلمة متفتحتين في الحركة مثل (ء أنتم) فالألف صورة للهمزة الثانية ، وإذا كانت الهمزة الثانية مضمومة أو مكسورة نحو : (أنزل ، أهله) فالألف صورة للهمزة الأولى (دليل الحيران ٣٧٢ و٣٧٤) .

(٢) في «ب» : أشبعت بالفتحة .

(٣) انظر هذا البحث مع الخلاف فيه مفصلاً بأدلته في «الرعاية» لمكي بن أبي طالب ص ٧٧ .

(٤) لفظ : «حده» سقط من «أ» .

محرم لاسيما وقد يقتدي بهم بعض الجهلة ، ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة .

وأما إذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فإنه مكروه ، وأما إذا كان في نفس واحد فهو أشد كراهة .

ثم اعلم أن الزيادة على المقدار^(١) الوارد في حد المد أيضاً ممنوع ، فمذهب الجمهور أن قدر المد الأطول خمس ألفات ، وقدر المد الطويل أربع ألفات ، وقدر المد المتوسط ثلاث ألفات ، وقدر المد فوق القصر ألفان .

ومذهب العراقيين أن قدر المد الطويل أربع ألفات ، ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهي إلى مرتبة القصر وهي ألف واحد .

ومذهب الصقلي أن المد الطويل ألفان ، ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف^(٢) ، لكن الجعبري ردّ المذهب الأول في المتصل والمنفصل معاً حيث قال : (ولا تحصيل لمن قال غايتها خمسة للخروج عن الحد) واختار المذهب الثاني حيث قال : (وهذا أعدل وبه قرأت)^(٣) .

أقول : والأولى أن يكون^(٤) مراد الجمهور بالخمس بناء على إدخال المد الأصلي ، ومراد غيرهم بالأربع ما عداه ، فالخلاف لفظي لا حقيقي .

والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات إجماعاً ، فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدعة وأشد الكراهة .

وأما تقدير الهذلي الطويل بست ألفات وذلك في « كامله » لورش فيما رواه

(١) في « أ » : قدر ، وفي « ب » : مقدار .

(٢) نص في التجريد ، ص ١٣٦ على أن المد الطويل بمقدار ألفين ، أما النقص منها بمقدار ربع ألف فلم ينص عليه في باب المد .

(٣) « كنز المعاني » للجعبري ص ٥٢ / ب .

(٤) في « ب » : أن يقال ، وفي « ج » : أن يقول .

الْحَدَّادُ^(١) وابن نَفَيْس^(٢) وابن سَفِيان^(٣) وابن غلبون فنسبوه في ذلك إلى الوهم كما قاله المصنف رحمه الله في «نشره»^(٤) ، والله أعلم .

ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مدَّ ﴿معايش﴾ و﴿داود﴾ إذ ليس بعد ألفهما إلا الياء والواو المتحركان ، وهما ليسا من أسباب المد .

وأما ما ذكر خالد [٨٧] من أن أقسام المد أربعة عشر ، وكذا عدَّ غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكر إجمالاً ، وإنما اختلف باختلاف الأسماء ، ف«كل الصيد في جوف الفرا»^(٥) كما ورد عن سيد الوري .

هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المد وأراد به حرفه كقوله [٩٢٧] :

وفي حاذرون المَدُّ

واستعملَ القَصْرَ فيه أيضاً وأراد به حذف حرفه كقوله [١٠٩٩] :

وقل لابئين القصر

(١) لعله إدريس بن عبد الكريم ، أبو الحسن البغدادي الحداد المقرئ ، أقرأ الناس ورجل إليه من البلاد لإتقانه وعلوِّ إسناده ، توفي رحمه الله يوم الأضحى سنة ٢٩٢هـ ، وله ثلاث وتسعون سنة . اهـ «غاية النهاية» ١/١٥٤ ، و«شذرات الذهب» ٢/٢١٠ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن سعيد الطرابلسي ثم المصري ، إمام معمر عالي الإسناد ، من شيوخه عبد المنعم بن غلبون ، ومن تلاميذه : ابن الفحام وابن شريح والهدلي ، توفي سنة ٤٥٣ . «معرفة القراء الكبار» ١/٤١٦ .

(٣) هو محمد بن سفيان القيرواني ، أبو عبد الله ، مقرئ من أهل القيروان ، توفي بالمدينة سنة ٤١٥هـ ، ودفن بالبقيع ، له كتاب «الهادي» في القراءات . اهـ «غاية النهاية» ٢/١٤٧ .

(٤) «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري ١/٣٢٦ .

(٥) في القاموس : «الْفَرَأُ ، كجبل وسحاب : حمار الوحش ، أو فَيْئُهُ» ، جمعه أفرأ وفراء . . . ، و«كل الصيد في جوف الفرا» بغير همز لأنه مثل ، والأمثال موضوعة على الوقف ، أي كلُّه دونه «اهـ ، مادة : فَرَأُ» .

وذكر ابن عبد البر في «الاستذكار» ٧/١٠٤ ، أنه من كلام النبي ﷺ لأبي سفيان بن العمارث ، وقيل لأبي سفيان بن حرب .

ثم اعلم أنّ الشارح المصري ذكر أنّ الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض ، وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء ، فهذا قد يُتوهمُّ منه أنّ من طريق « الشاطبية » ليس لكل القراء إلا المد ، وليس كذلك ؛ لقوله في « الشاطبية » [١٧٦] :

وَعَنْ كُلِّهِم بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ

أي من السكون اللازمي لمقابلته بقوله :

وَعِنْدَ سَكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصْلًا

مع ما فيه من الإشارة إلى أنّ الوجهين أصلان وهما المد والقصر .

وهناك وجه فرع يتفرع عليهما من عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما ليعتدل الأمر بالحظ عن درجة الأولى ، وبالرفع في درجة الأخرى .

ثم اعلم أنّ أسباب المد منها لفظي كما تقدم ، ومنها معنوي وهو قصد المبالغة في النفي ، وهو سبب قوي مقصود عند العرب ، وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء ، ومنه مد التعظيم في نحو : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد : ١٩] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى ، كما نصَّ على ذلك أبو معشر الطبري^(١) وأبو القاسم الهذلي وابن مهران وغيرهم .

ويقال له أيضاً مد المبالغة ، قال ابن مهران : (وإنما سمي بمد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهية سوى الله سبحانه وتعالى) ، قال : (وهذا

(١) هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد ، أبو معشر الطبري القطان الشافعي ، إمام عارف ، شيخ أهل مكة ، قرأ على أبي القاسم الزيدي وأبي عبد الله الكارزني وغيرهما ، توفي بمكة سنة ٤٧٨ هـ . « غاية النهاية » ٤٠١ / ١ ، والمعلومة في كتابه « التلخيص » ، ص ١٦٤ .

مذهب معروف عند العرب لأنها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة (١).

وقد استحَب العلماء المحققون مد الصوت بـ « لا إله إلا الله » إشعاراً بما ذكرناه (٢) ، ومما يدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « من قال لا إله إلا الله ومدَّ بها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال داراً سمى بها نفسه فقال : ﴿ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن : ٢٧] ورزقه النظر إلى وجهه » (٣) .

وفي الحديث عن أنس « من قال لا إله إلا الله ومدَّها هدمت له أربعة آلاف ذنب » (٤) .

قال الناظم في « النشر » : (وكلا الحديثين ضعيفان إلا أنه يعمل بهما في فضائل الأعمال) (٥) .

أقول : وعلى تقدير صحته وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمد المنفصل ، ولا يلزم منه أن يكون مده وجهاً لمن يجوز قصر المنفصل ، ولهذا ما عرَّج عليه الشاطبي وجمهور القراء ، وإنما هو من طريق المصنف ، وكذا ما جاء من مد المبالغة للنفي في نحو : ﴿ لا ريب ﴾ التي للتبرئة عن حمزة ، فإنه لا يصح من طريق « الشاطبية » وعامة أهل القراءة ، بل هي رواية شاذة عند أهل الدراية (٦) .

- (١) قاله ابن مهران في كتاب « المدات » ونقله عنه ابن الجزري في النشر ١ / ٣٤٥ .
- (٢) قال الشيخ الإمام محيي الدين النووي رحمه الله في « الأذكار » : (ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله : « لا إله إلا الله » لما ورد فيه من التدبر ، وأقوال السلف وأئمة الخلف مشهورة في مد هذا) ، والله أعلم .
- (٣) أورده ابن حبان في المجروحين ٢ / ١٦٨ ، وابن القيسراني في « تذكرة الموضوعات » ص ٨٥٥ .
- (٤) ذكره ابن حجر في « لسان الميزان » ٦ / ١٦٩ .
- (٥) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١ / ٣٤٥ .
- (٦) ثبت المد عن حمزة من طريق « النشر » في لا النافية للجنس ومقداره عنده أربع حركات . « النشر » ١ / ٣٤٥ ، و« إيضاح الرموز » ١٢٣ .

[بَابُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ]

[٧٣] (وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ) بالإشباع ، أي وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومرتبّة وموصولة وموقوفة .

وتعميمنا أولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء واعتراضه على ابن المصنف في تفسيره إياها بالكلمات فإنه عدول عن الظاهر .

(لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ) أي لا بُدَّ لك من معرفة أماكن الوقف [٧٤] (والإبتداء وهي تُقَسَّمُ إِلَى) بحذف همزة « ال » وكسر^(١) لامه لالتقاء الساكنين^(٢) ، وبسكون هاء « وهي » الراجعة إلى الوقوف ، و« تقسم » بصيغة المجهول مخففاً .

وفي نسخة ضُبطَ بكسر هاء « وهي » وسكون يائها ، و« تقسم » بتشديد سينها ، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر « الإبتداء » .

(تَامٌ وَكَافٍ حَسَنٌ تَفْضِيلاً) بضم الضاد ، تمييز كما اختاره الرومي [٦٥] ، وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنف بقوله [٣٨] : (أَي تُبَيِّنُ تَقْسِيمَ الْوُقُوفِ) . فألفه للإطلاق ، وخففت ميم « تام » ضرورة ، وفي نسخة :

..... وَهِيَ تُقَسَّمُ إِذَنْ ثَلَاثَةً تَامٌ وَكَافٍ وَحَسَنٌ

فمعنى « إذن » أي حينئذٍ ، فهو ظرف لـ (تقسم) كما صرّح به الرومي [٦٦] .

وقال الشيخ زكريا [٦٩] وتبعه المصري : (زائدة) ، وفيه أن « إذن » الزائدة لا تكون منونة .

ونصب « ثلاثة » على المفعولية من « تقسم » ، وحذف « إلى » لدلالة الحال عليها ، وقوله : « تام » مخفف ، خبر مبتدأ محذوف هو « هي » ،

(١) « أ » ، « ب » ، « ج » : وسكون ، والمثبت من « د » .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « د » : « لا انتقاله » .

و« كافي » بكسر فاءٍ منون ، وهو مرفوع ، لكن علامة رفعه مقدرة كإعراب « قاضي » مرفوعاً ، و« حَسَنَ » بالسكون وقفاً ، وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى .

قال ابن المصنف [٣٨] : (« الوقوف » جمع وقف ، وجمعتها باعتبار تنوعها) يعني في محل واحد من الإسكان والروم والإشمام (وَوُحِدَ الابتداء لأنه غير متنوع ، أي كذلك) .

والأظهر أن « الوقوف » مصدر كالابتداء ، ففي « القاموس » : (وقف يقف وقوفاً : دام قائماً . . . والموقف محل الوقوف)^(١) ، ولا يبعد أن يقدر مضاف فيقال : معرفة مواضع الوقف ومحال الابتداء ، فالمعنى معرفة المواقف والمبادئ ، أو يراد بهما المعنى المصدرى ، أي معرفة كيفية الوقف والابتداء .

ثم قال ابن المصنف [٣٨] : (والوقف عن الشيء ترك الإتيان به ، ولهذا سمي في الاصطلاح وقفاً لأنه وقف عن الحركة أي تركها) .

وفيه أن هذا الحد غير جامع لأنه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكناً من أصلها كـ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ و« إن » و« في » ونحوها ، فالأولى أن يقال : لأنه وَقَفَ على الكلمة ولم يتعدّها .

[٧٥] (وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ) بالإشباع (تَعَلَّقُ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَاِبْتَدَى) أي وهذه المواقف المذكورة إنما تكون لما تَمَّ معناه لا لما كَمَلَ مبناه .

والحاصل أن هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من حصول ركني الجملة من المسند والمسند إليه ، ثم يقسم ذلك التمام إلى ما فصله في مقام المرام بقوله : « فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ » لما تَمَّ من الكلام « تعلق » بما بعده لا مبنئ ولا معنى ، أو يوجد له تعلق به معنى لا مبنئ فابتدىء أنت بما بعده في القسمين المذكورين إذا

(١) « القاموس المحيط » للفيروزآبادي ، مادة : وقف .

وقفت على ما قبله في الصنفين المسطورين .

فقوله « ابتدء » عطفٌ على مقدر ، أي قف حينئذٍ^(١) على ما تمَّ فابتداءً بما بعده .

قال الرومي [٦٦] : (هو أمرٌ حذف الهمزة من آخره ثم أشبع الدال للوزن) .

وفيه أنه لا وجه لحذفها مجاناً ، فالصواب أنه أبدل الهمزة الساكنة ياءً على قاعدة حمزة وهشام وقفاً^(٢) ، فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً على الإعلال .

[٧٦] (فَالْتَامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعَنَّ إِلَّا رُوُوسَ الْآيِ جَوِّزَ فَالْحَسَنُ)

الفاء الأولى للتفصيل أو للتفريع ، وما بعدها للترتيب في التنويع ، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتب في الصنيع ، وتقدير الكلام : وقل أما الوقف على الأول منهما فالتام ، وسمي به لتام المبنى وانقطاع ما بعده عنه في المعنى .

وأما الوقف على الثاني فالكافي ، سُمِّي به للاكتفاء في الوقف عليه ، والابتداء بما بعده كالتام .

و« لفظاً » عطفٌ على « معنى » في البيت السابق ، أي وإن كان فيه تعلقٌ بما بعده لفظاً ومعنى ، لأنه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتي في تحقيق التعلق .

وقوله « فامنعَنَّ » بالنون الساكنة المخففة دخلت على الأمر للتأكيد ، والفاء^(٣) لأنه جواب للشرط المقدر ، والمعنى : فامنع الابتداء حينئذٍ بما بعده

(١) « حينئذٍ » سقط من « ب » .

(٢) من قوله : « مجاناً . . . » إلى هنا سقط من « أ » ، وقد تقدم الكلام على وقف حمزة وهشام سابقاً بالإجمال ، وأحلنا تفصيله إلى الكتب المختصة .

(٣) قوله « والفاء » عطف على « بالنون » ، أي : فامنع ، بالنون الساكنة والفاء .

بل ابتدئ بما قبله ، إلا رؤوس الآي التي فيها التعلق اللفظي ، فيجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على ﴿العالمين﴾ والابتداء بـ ﴿الرحمن﴾ ، ولأن رؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر ، وفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث إنها محالُّ التوقف .

وقوله « فالحسن » بالفاء بناء على أنه جواب « إن » المقدره ، أي وإن كان التعلق لفظاً فوقه الحسن ، أو فاسم وقفه الحسن .

فإذا عرفت ذلك فاعلم أن الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقاً ، سُمِّيَ بالحسنِ لحُسْنِ الوقف عليه وإن كان تفصيلاً بالابتداء بما بعده ، فقوله ﴿الحمد﴾ مثلاً لفظٌ غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة .

وأما ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فوقه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده^(١) ، فلا بد أن يعيد ما قبله كله أو بعضه .

وأما ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فوقه حسن أيضاً لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤوس الآي على خلافٍ في أن الوقف على مثله أولى أو وصله بما بعده من أصله أعلى ؟ وسيجيء تحقيقه ، وكذلك الوقف على ﴿الرحيم﴾ .

وأما الوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فكافٍ ، وكذلك الوقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الأولى .

قال ابن المصنف [٣٨ ، ٣٩] : (والوقف التام عند تمام القصص ، وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورؤوس الآي كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] . زاد الشيخ زكريا [٩٢] : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ وفيه بحث ، والله هو المعين .

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا أَعْرَآةً أَهْلَهَا أَذْلَةٌ ﴾

[النمل : ٣٤] .

(١) في « أ » زيادة : « لكونه حسن » .

قال ابن المصنف [٣٩] : (وهذا الوقف تام لأنه انقضاء كلام بلقيس ، وهو رأس آية) . يعني قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرتُهُ ، وفيه أن له تعلقاً معنوياً فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً .

وقال بعض المفسرين : إن قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها ، فالوقف على ﴿ أذلة ﴾ كاف ، وعلى ﴿ يفعلون ﴾ تام ، وقد يقال إنه كاف أيضاً لأن ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوي^(١) بما قبله .

ثم قال [٣٩] : (وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَنُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الصفات] لأنه معطوف على المعنى ، أي بالصبح والليل ، يعني فيهما) وفيه البحث السابق ؛ إذ من جملة التعلق المعنوي قوله ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ فهو وقف تام ، وما قبله كاف .

ثم قال [٣٩] : (وأما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ فنحو قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها) وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي ، فهو من قبيل الوقف الحسن .

ثم قال [٣٩] : (وكذلك القطع^(٢) على الفواصل في سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن) .

وفيه أن رؤوس أي هذه السور مختلفة الصور ، فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له إلمام بالمباني العربية والمعاني التفسيرية ، خصوصاً في فواصل سورة الجن ، فإن أرباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفها بناءً على كسر الهمزة^(٣) بعد الواو فيها وتعيين الوصل على فتحها .

(١) « معنوي » سقط من « أ » .

(٢) المراد بالقطع هنا الوقف .

(٣) قرأ ابن عامر والكوفيون سوى شعبة (وأن) الواقعة بعد الواو وقبل الضمير المتصل وهي ثلاث عشرة آية بفتح الهمزة ، وافقهم أبو جعفر في : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى ﴾ و﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ﴾ =

ثم قال [٣٩] : (وكذلك مثل الوقف على : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾) [البقرة : ٢٧] .

وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينافيه ، فبعضهم وقف على ﴿لا ريب﴾ بناء على أن خبر « لا » محذوف لحذفه كثيراً بلا شك^(١) ، وأن قوله « فيه » خبر مقدم لقوله : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي هدايةً وباعثةً عنايةً للمؤمنين .

وبعضهم وقف على « فيه » بناء على أنه خبر « لا » وأن « هدى » خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو هدى ، أو ذو هداية ، أو سمى^(٢) بالمصدر للمبالغة ، ومثل هذا التركيب يسمى عند أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة ، بمعنى أنه إذا وقف على الأول يصل في الثاني أو بالعكس ، فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما^(٣) ، وأمثال ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم .

ثم اعلم أن الوقف على رؤوس الآي سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة رضي الله عنها : « كان إذا قرأ قطع آية آية ، يقول : (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ثم يقف ، ثم يقول : (الحمد لله رب العالمين) ، ثم يقف ، ثم يقول : (الرحمن الرحيم) ، ثم يقف »^(٤) .

قال [٤٠] : (ولهذا الحديث طرق كثيرة ، وهو أصل في هذا الباب) .

= ﴿وأنه كان رجال﴾ ، ﴿وأنه لما﴾ ووافقهم في الموضع الأخير الباقي سوى نافع وشعبة ، والباقيون في جميع المواضع بالكسر (إيضاح الرموز / ٧١١) .

(١) رفض ابن الجزري في « النشر » هذا القول ، واستدل عليه بعدم صحة مثل هذا الوقف في سورة السجدة ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين﴾ أم يقولون افتراه . فلا ريب بعدم تحصيل فائدة إذا ابتدء بـ « فيه » من هذه السورة ، ومثلها سورة البقرة وأشباهاها . « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١ / ٢٢٣ .

(٢) « د » : « وسمى » .

(٣) لا يصح الوقف على كلا الموضعين لعدم الإفادة حال الوقف على الموضع الثاني بعد الوقف على الأول ، أما وصلهما فلا شيء فيه وقد نص عدد من الأئمة على جوازه .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات ، والترمذي في كتاب القراءات ، وأحمد في المسند .

أقول : فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظي أم لا ، وهو الذي اختاره البيهقي (١) .

وقال أبو عمرو : (هو أحبُّ إليَّ) (٢) لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف كالسجاوندي (٣) وصاحب « الخلاصة » (٤) وغيرهما من أن رؤوس الآية وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه ، ولذا جعلوا رمز « لا » ونحوه فوق الفواصل (٥) كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤوس الآي ، بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقف (٦) فوقها ، وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز ، وعلى تعليم الفواصل فإنه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره ﷺ بل فرقوا في رؤوس الآي بحسب اختلاف القراء المقتضي لاختلاف الإعراب الموجب للتعلق وعدمه ، فوقفوا في سورة إبراهيم على قوله تعالى : ﴿ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم : ١] إذا قرؤوا لنافع (٧) والشامي برفع ما بعده ، ووصلوا على قراءة غيرهما بجره ، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الأعيان .

وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشأن ، وأهمل أمره قراء العرب في هذا

-
- (١) أحمد بن الحسين بن علي ، من أئمة الحديث ، له كتاب « السنن الكبرى » وغيره توفي سنة ٤٥٨ هـ . « شذرات الذهب » ٣/ ٣٠٤ .
- (٢) « المكتفى في الوقف والابتداء » للداني ص ١١٠ .
- (٣) هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي مفسر لغوي قارئ ، له كتب منها « الوقف والابتداء » و« عين المعاني » في التفسير ، توفي سنة ٥٦٠ هـ . « إنباه الرواة » ٣/ ١٥٣ ، و« غاية النهاية » ٢/ ١٥٧ .
- (٤) لم أعثر على هذا الكتاب فيما بين يدي من المراجع ، وهو مذكور في « كشف الظنون » بلا ترجمة .
- (٥) يعني أواخر الآيات كما في قوله تعالى : ﴿ ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ﴾ وقوله : ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون * بنصر الله ﴾ وقوله ﴿ فويل للمصلين * الذين هم . . . ﴾ ونحوه .
- (٦) في « أ » : الوقوف .
- (٧) « ب » : إذا قرأ النافع .

الزمان ، حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي^(١) قدس سره السامي بطريق اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكان قضاتهم لما ضيقوا أوقف كل مكان رفعوا أيضاً وقوف القرآن .

• [معنى التعلق اللفظي والمعنوي]

هذا والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفةً أو معطوفاً بشرط أن يكون ما قبله كلاماً تاماً .

وأما التعلق المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب كالإخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلاً فإنه لا يتم إلا إلى قوله : ﴿ هُمْ الْمُضِلُّونَ ﴾ ، ثم أحوال الكافرين تتم عند قوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ، ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٠] حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظاً ولا معنى .

وقد اعتنى أبو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقف من التام والكافي والحسن في جميع السور .

وأما قول الأزهري [٩٧] : (والمختار أن التام والكافي حسن ، والحسن جائز ، وكذا حكم الابتداء) . فخرج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبني على عدم التمييز بين مراتب الوقف والابتداء .

[٧٧] وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرّاً وَيُبْدَأُ قَبْلَهُ « يُبْدَأُ » بصيغة المجهول ، وسكن همزته ضرورة ثم أبدل ألفاً .

وقال اليميني : (الهمزة في^(٢) « يُبْدَأُ » ساكنة على نية الوقف كما في رواية قبل بـ ﴿ سَبَأٌ ﴾^(٣)) .

(١) عالم في النحو ، له كتاب : « الفوائد الضيائية » في شرح كافية ابن الحاجب ، توفي ٨٩٨ هـ وفي « ب » : الشامي بدل الجامي .

(٢) من قوله : « يبدأ بصيغة . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٣) أي من قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتِكُمْ مِنْ سَبَأٍ ﴾ و﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ ﴾ فقد قرأ قبل عن ابن كثير بإسكان =

وَصَبَّطُ الرُّومِي بِصَيْغَةِ الْفَاعِلِ حَيْثُ قَالَ [٦٩] : (وَيَبْدَأُ الْقَارِئُ) لَكِنَّهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْقَوْلِ بِحَذْفِ الْفَاعِلِ وَلَوْ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ مَعَ مَا يَفُوتُهُ مِنَ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ « يَبْدَأُ » وَ« يَوْقِفُ » عَلَى مَا فِيهِ مِنْ نِظَامِ الْمَرَامِ .

وَفِي أَصْلِ زَكَرِيَا : « الْوَقْفُ مَضْطَرَأً » بِفَتْحِ هَمْزَةِ « الِ » لِلْإِبْتِدَاءِ وَقَالَ [٩٣] : (التَّقْدِيرُ : لِلْقَارِئِ الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ) وَفِي نَسْخَةِ : يُوقَفُ ، أَيْ لِأَجْلِ قَبْحِ الْوَقْفِ عَلَى ذَلِكَ يُوقَفُ عَلَيْهِ مَضْطَرَأً . . .) الخ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ نَسْخَةَ الْمَضَارِعِ أَحْسَنُ مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي النَّسْخِ بِإِعْتِبَارِ الْأَكْثَرِ .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ مَجْمَلًا : أَنَّ غَيْرَ مَا تَمَّ مِنَ الْكَلَامِ قُبِحَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ الْفَخَامِ حَالِ الْإِخْتِيَارِ دُونَ وَقْتِ الْإِخْتِبَارِ وَالِانْتِظَارِ وَالِاضْطِرَارِ ، فَالْمُرَادُ بِالِاضْطِرَارِ أَعْمٌ مِنَ الْحَقِيقِيِّ وَالْحَكْمِيِّ فِي الْإِعْتِبَارِ .

وَقَوْلُهُ « مَضْطَرَأً » حَالِ مِنَ الْوَأَقِفِ بِنَاءِ عَلَى نَسْخَةِ « الْوَقْفِ » ، وَمِنْ « الْوَقْفِ » عَلَى نَسْخَةِ « يَوْقِفُ » .

وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْطَرُ مَصْدَرًا لِلْعَلَّةِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ صِفَةٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ ، أَيْ يُوقَفُ وَقَفًا مَضْطَرَأً لِعِيٍّ^(١) أَوْ حَصْرٍ^(٢) أَوْ غَيْرِهِمَا ، لَكِنْ حِينَئِذٍ يَبْدَأُ بِمَا قَبْلَ مَوْضِعِ الْوَقْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا .

وَبَيَانُ تَفْصِيلِهِ بِحَسَبِ تَمَثِيلِهِ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿ الْحَمْدُ ﴾ قَبِيحٌ ، وَكَذَا عَلَى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمَصْنُفِ [٤٠] .

وَأَمَّا مَا سَبَقَ مِنَ الْمَصْرِيِّ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ قَبِيحٌ ، وَعَلَى ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ كَذَلِكَ ، وَعَلَى ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ تَامٌ ، فَخَطَأً قَبِيحٌ مِنْهُ ؛ فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى

= الهَمْزَةُ وَصَلًا بِنِيَةِ الْوَقْفِ .

(١) الْعِيُّ : ضِدُّ الْبَيَانِ ، وَعَمِيٌّ بِأَمْرِهِ إِذَا لَمْ يَهْتَدِ لَوَجْهِهِ ، وَالْمَعَايَاةُ أَنْ تَأْتِيَ بِشَيْءٍ لَا يَهْتَدِي لَهُ .
اهـ « مَخْتَارُ الصَّحَاحِ » مَادَّةُ : عِيَا .

(٢) حَصْرَةٌ ضَيْقٌ عَلَيْهِ ، وَالْحَصْرُ : الْعِيُّ ، وَهُوَ أَيْضًا ضَيْقُ الصَّدْرِ ، يُقَالُ : حَصَرَ صَدْرَهُ ، أَيْ : ضَاقَ . اهـ « مَخْتَارُ الصَّحَاحِ » مَادَّةُ : حَصْرُ .

كلّ من الجلالة والرحمن حسن لأنه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدر كلام تام كما ورد في أحاديثه عليه الصلاة والسلام من الاكتفاء على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام ، وإنما يقبح الوقف على « بسم » لأنه لا يعلم إلى أيّ شيء أضفته ، وكذلك الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، والصفة دون الموصوف ، والرافع دون المرفوع ، والناصب دون المنصوب^(١) ، والمنصوب دون الناصب ، ولا على المعطوف دون ما عطفته عليه ، ولا على « إن » وأخواتها دون اسمها ، ولا على اسمها دون خبرها ، ولا على « ظننت » وأخواتها دون منصوباتها ، ولا على صاحب الحال دونها ، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ، ولا على المفسّر دون المفسّر ، ولا على « الذي » و« ما » و« من » دون صلاتهنّ ، ولا على صلاتهنّ دون معمولاتهنّ ، ولا على الفعل دون مصدره ، ولا على مصدره دون آله ، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه ، ولا على حرف الشرط دون المشروط ، ولا على المشروط دون الجزاء ، ولا على الأمر دون جوابه إلا أن يكون القارئ مضطراً فإنه يجوز له الوقف حال اضطرابه كانقطاع نفس ونحوه ، لكن إذا وقف ابتدئ من الكلمة التي وقف عليها ، يعني إذا حسنّ الابتداء بها ، كذا ذكره ابن المصنف [٤١] ، ولعله مبني على أن التمام عنده ما يحسنّ السكوت عليه من الكلام ، وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه إلى أنواع التعلق فمعنى التمام استيفاء الكلام للمسند والمسند إليه .

ثم يرِدُ على ابن المصنف في إطلاق أمثله إذا وقع شيء منها في رؤوس الآي فإنه ليس الوقف عليها بقبیح إجماعاً وإنما اختلفوا في الوجه الأولي .

وكذا يرِدُ على قوله « ولا المعطوف دون ما عطفته عليه » ما سبق من أن^(٢) الوقف على قوله : ﴿ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُمْنَهُنَّكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] هو الكافي ،

(١) « والناصب دون المنصوب » سقط من « ب » .

(٢) في « أ » و« د » ما سبق منه أنّ .

ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة : ٦٢] .

وكذا يَرِدُ عَلَى قوله : « وعلى الموصوف دون الصفة » ما تقدم من حُسْنِ الوقف على « بسم الله » وكذا على ﴿ الحمد لله ﴾ .

ثم قال [٤١] : (واعلم أن من الوقف القبيح الوقف على « غير » من ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وعلى « إله » من ﴿ إِلَهِ النَّاسِ ﴾ كما يفعله جهلة القراء ويستدلون بِرَقْمِ السجاوندي على ما قبل هذه الكلمات « لا » أي لا وقف ، فليت شعري هل هناك عن الوقف على رؤوس الآي الذي هو سنة وأمرك بالوقف على المضاف دون المضاف إليه^(١) من « غير » و« إله » . يعني وتخالف السنة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة بعد تمام الآية^(٢) وتارة قبلها لكون كتابة « لا » على رأس آية^(٣) !! ؟

وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية أن الوقف على ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك ، فهذا نقل باطل ليس فيه^(٤) وجه طائل ، وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ ﴾ [الطارق : ١١] مبطل للصلاة وكفر في خارجها تعمداً فمن أقبح الروايات ؛ لأنه مخالف لإجماع أرباب القراءات وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية لاسيما وقد وردت الأحاديث النبوية بخصوص رؤوس الآي القرآنية .

ثم قال [٤١] : (وأقبح من هذا الوقف على قوله ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرِيُّ ﴾ ﴿ فَأَعْبُدُونِ ﴾ ﴿ وَقَالُوا ﴾ ﴿ مَنِ إِنْكِهِمْ لَيَقُولُنَّ ﴾ ﴿ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ ﴿ وَمَا لِي ﴾ ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ ﴾ ﴿ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ﴿ فَبَعَثَ ﴾ ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا بَعَثَ ﴾ والابتداء

(١) في « ب » : دون ما أضيف إليه .

(٢) في « ب » : الآي .

(٣) في « ب » : على رؤوس الآي .

(٤) في « ب » : وليس منه .

بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران : ١٨١] و ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة : ١٧] و ﴿ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٤] و ﴿ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣٠] و ﴿ أَخَذَ الرَّحْمَنُ ﴾ ^(١) [الأنبياء : ٢٦] و ﴿ وَوَلَدَ اللَّهُ ﴾ [الصفات : ١٥٢] و ﴿ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [يس : ٢٢] و ﴿ إِنِّي إِلَهٌ مِّنْ دُونِهِ ﴾ [الأنبياء : ٢٩] و ﴿ اللَّهُ غَرَابًا ﴾ [المائدة : ٣١] و ﴿ اللَّهُ بَشَرًا ﴾ [الإسراء : ٩٤] لَأَنَّ المعنى يختلُّ بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله .

قلت : أما الابتداء في المثالين الأخيرين فإنه يشبهه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام ونظام المرام ، وأما في سائر الأمثلة فالوقف ليس بقبيح فضلاً عن أن يكون أقبح ^(٢) ، وإنما القبيح في غاية القبح هو الابتداء بما بعده لما يتفرع على الابتداء من توهم الإنشاء ، وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء .

ومن هذا القبيل الوقف على نحو ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا ﴾ والابتداء بقوله ﴿ أَعْبُدْ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ .

ثم قال [٤١] : (ومثله في القبح الوقف على قوله : ﴿ قَبِهَتْ الَّذِي كَفَرُوا وَاللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] و ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ ﴾ [النحل : ٦٠] و ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾ [البقرة : ٢٦] و ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي ﴾ [النحل : ٣٧] و ﴿ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ ﴾ [النحل : ٣٨] وشبهه لأن المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده) .

أقول : وإنما قال « ومثله » وفصله عما قبله لأن الوقف على هذه المواضع قبيح جداً لما يترتب عليه من قبح العطف ^(٣) أو ترك المفعول ^(٤) ، وأما الابتداء بما بعده فليس بقبيح ^(٥) ، بخلاف الأمثلة التي قبله ، فقوله [٤١] : (ومن انقطع

- (١) في جميع النسخ التي عندنا (الله) والتصويب كما في الآية الكريمة .
- (٢) وجه قبح الوقف عدم تمام المعنى ، وتعلق الموقوف عليه بما بعده .
- (٣) يعني في المثالين الأولين .
- (٤) يعني في الأمثلة الثلاثة الأخيرة .
- (٥) يقبح الابتداء بما له تعلق بما قبله .

نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض فإن لم يفعل أثم) إنما يستقيم في الأمثلة الأولى ، وأما ما في الأمثلة الثانية فينبغي أن يعود فالعودُ أحمد^(١) .

ثم قال [٤١] : (وكان ذلك - أي الابتداء في القسم الأول والوقف في الثاني - من الخطأ العظيم الذي لو تعمدته متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام لكون اعتقاد ذلك افتراءً على الله عز وجل وجهلاً به سبحانه) .

وأقول : وأما قول قاضيخان من علمائنا الحنفية في « فتاواه » : (وإن غيّر المعنى تغييراً فاحشاً بأن قرأ ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٨] برفع الهاء^(٢) ونصب « العلماء » أو قرأ ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة : ٣] بكسر لام « الرسول » وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر ، وإذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين^(٣) . فسهُوٌ صدر عنه من الغفلة عن معرفة القراءة الشاذة ووجوه القواعد العربية ؛ إذ نصب « العلماء » روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إمام الفقهاء ، وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ « يَخْشَى » بِمَعْنَى يُعْظَمُ عَلَى قَاعِدَةِ التَّجْرِيدِ ، فَإِنَّ الْخَشْيَةَ خَوْفٌ مَقْرُونٌ بِالتَّعْظِيمِ .

وَوَجَّهَهُ كَسْرُ « رَسُولِهِ » الْمَقْرُوءِ فِي الشَّوَاذِ أَيْضاً بِأَنَّ وَاوَهُ لِلْقِسْمِ ، أَوْ جَرَّهُ لِلجَّوَارِ^(٤) كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْكَشَافِ »^(٥) .

(١) الظاهر تساوي أمثلة المجموعتين في التزام الابتداء بما قبل الموقوف عليه لسلامة المعنى .

(٢) في « ب » : برفع الله .

(٣) انظر « فتاوى قاضيخان » ١/ ٢٢٨ .

(٤) هاتان القراءتان شاذتان ، ولم تصح الأولى منهما عن أبي حنيفة ولا عن غيره ، وتوجيههما فيه تكلف وتمحل ظاهر ، والقراءة بنصب (العلماء) مخالفة لرسم المصاحف العراقية حيث رسمت فيها بالواو بعد الهمزة (العلموا) ولا تحتمل على هذا الرسم إلا الرفع . « النشر » لابن الجزري ١/ ١٦ وفيه الجزم بوضع القراءة على أبي حنيفة ، و« المقنع » للداني ص ٥٧ .

(٥) هو محمود بن عمر بن محمد الزمخشري جار الله ، أبو القاسم ، من أئمة العلم بالدين واللغة والأدب ، ولد في « زمخشر » سنة ٤٦٧ هـ وسافر إلى مكة فأقام بها زمناً فلقب بـ « جار الله » =

ثم قال^(١) : (وإن وصل في غير موضعه أو فصل في غير موضعه فإن لم يتغير المعنى تغيراً فاحشاً بأن وقف على الشرط وابتدأ بالجزاء فقرأ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البينة : ٧] ووقف ثم ابتدأ بـ ﴿أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ ، أو فصل بين الصفة والموصوف نحو إن قرأ ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا﴾ [الإسراء : ٢٣] ووقف ثم ابتدأ بقوله : ﴿شكوراً﴾ فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد صلاته ؛ لأن موضع الوصل والفصل لا يعرفها إلا العلماء ، وإن تغير المعنى تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ويقف ثم يبتدىء بقوله : ﴿إلا هو﴾ ، أو قرأ ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة : ٣٠] ويقف ثم يبتدىء بقوله ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ ونحو ذلك ، قال عامة العلماء لا تفسد صلاته ، وقال بعضهم تفسد .

وفي « الخلاصة » : (لو وقف على قوله : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ ثم ابتدأ بقوله : ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ لا تفسد صلاته بالإجماع) .

أقول : ولعل وجهه ما روي عن عبد الله بن المبارك^(٢) وأبي حفص الكبير البخاري^(٣) ومحمد بن مقاتل وغيرهم من أن عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان .

ثم قال في « الخلاصة » : (ولو لم يقف عند قوله : ﴿أَتَاهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر : ٦] بل وصل بقوله : ﴿الَّذِينَ يَمْجُلُونَ الْعَرْشَ﴾ لا تفسد لكنه قبيح) .

= ثم عاد إلى الجرجانية بخوارزم فتوفي بها سنة ٥٣٨ هـ ، كتبه كثيرة ، منها « الكشاف » في التفسير ، و« أساس البلاغة » و« المقامات » « الأعلام » ١٧٨/٧ .

(١) قائل هذا القول هو الإمام قاضيخان في « الفتاوى » ٢٢٩/١ .

(٢) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء التميمي الحافظ ، شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف والرحلات ، أفنى عمره بالأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً ، ولد سنة ١١٨ هـ ، جمع الحديث والفقهاء العربية وأيام الناس ، مات قرب الفرات سنة ١٨١ هـ ، من كتبه « الجهاد » و« الرقائق » « الأعلام » ١١٥/٤ .

(٣) هو أحمد بن حفص ، من كبار علماء الحنفية أخذ عن محمد بن الحسن ، وله اختيار وترجيح في المذهب (من مقدمة حاشية ابن عابدين ٣٧/١) .

ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف اللازم على قوله : ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ لأن في وصله إيهام أن يكون ما بعده صفة لما قبله ، وهو يغير المعنى تغيراً فاحشاً ؛ لأن قصد ذلك المعنى يكون كفراً ، وبهذا التقرير وما سبق به من التحرير تبين معنى قول الناظم التحرير :

[٧٨] (وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبَ) وفي نسخة « يجب » ، و« مِنْ » زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي ، فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم. ولا يكون فاعله تاركاً لواجبٍ عليه بمعنى أنه يأثم بترك الوقف لديه ، وإنما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ، ويستحب له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية ، لما ورد أن علياً كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّلِ الْقُرْآنِ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل : ٤] فقال : (الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف)^(١) ، ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : (لقد عشنا برهةً من دهرنا وإنَّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها)^(٢) .

قال الناظم : (ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته ، وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم ، وصحَّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح . . .)^(٣) .

قال : (ومن ثمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء)^(٤) .

- (١) انظر « النشر في القراءات العشر » ٢٢٥/١ ، و« شرح طيبة النشر » لابن الناظم ص ٣٥ و ص ٣٦ و ص ٤٢ ، و« لطائف الإشارات لفنون القراءات » للقسطلاني ص ٢٢٠ .
- (٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١/١٢٠ .
- (٣) انظر « النشر في القراءات العشر » للإمام ابن الجزري ١/٢٢٥ .
- (٤) المرجع السابق ١/٢٢٥ .

وقال الإمام أبو زكريا : (الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوبٌ فيه من مشايخ القراء والأئمة والفضلاء ، مطلوبٌ فيما سلف من الأعصار ، واردةٌ به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ، ففي الصحيحين^(١) أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ثم يقف . . . » الحديث^(٢) .

وروي أن رجلين أتيا إلى النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما ، ووقف ، فقال النبي ﷺ : « قم ببس الخطيب أنت »^(٣) .

قال بعضهم : إنما قال ذلك^(٤) لقبح لفظه ، وكان من حقه أن يقف على « رَشَدٌ » أو على « غوى » أو يصل الجميع ، فانظر كيف قُبِحَ^(٥) لفظه وإن كان مراده الخير لا الشر .

ولا يخفى أن قوله : (وما ينبغي أن يوقف عنده منها) لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها ، فليس في الحديث الثاني نصٌّ على الوقف المصطلح عليه .

(وَلَا حَرَامٌ غَيْرٌ مَّالَهُ سَبَبٌ) يجوز رفع « حرام » على أنه معطوف على محل « من وقفٍ » لأنه اسم ليس ، وجزؤه^(٦) للعطف على لفظه كما قرئ بالوجهين

(١) في « ب » : الصحيح ، والحديث ليس في الصحيحين ولا في أحدهما .

(٢) تقدم تخريجه قبل قليل .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب الرجل يخطب على قوس ، وهو في صحيح مسلم في كتاب الجمعة برقم ٢٠٠٧ وفي آخره : « ومن يعصهما فقد غوى » دون الوقف على : « يعصهما » وأخرجه أبو جعفر النحاس عن عبد الله بن عمر في « القطع والائتناف » ص ٨٧ .

(٤) في « أ » : بذلك .

(٥) في « ب » : كيف كُرِهَ قُبِحَ لفظه .

(٦) أي ويجوز أيضاً جره ، وتقدير الكلام : يجوز رفع « حرام » وجزؤه .

في قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾^(١) [فاطر: ٣] وقوله سبحانه: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾^(٢) [هود: ٥٠] لكن الجمهور بالرفع ، وأما « غير » في البيت فتابع لـ « حرام » في إعرابه ، وجوّزَ نصبه حالاً ، ويمكن نصبه على الاستثناء أيضاً .

وحاصل معنى البيت بكماله أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارىء بتركه ، ولا وقف حرام يأثم بوقفه ، لأنهما لا يدلان على معنى فيختل بذهابهما إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه ، وموجب يقتضي تأثيمه ، كأن يقصد الوقف على ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ ﴾ [المائدة: ٧٣] و﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] ونحوهما كما سبق من غير ضرورة ، إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه ، وإذا لم يقصد فلا يحرم^(٣) عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه ، وأما غير الواقف على معناه ففي الأمر سعة عليهم إذ لا يتصور القصد لديهم ، لكن الأحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقاً للإيهام على خلاف المرام لا سيما إذا كان مستمعاً في ذلك المقام .

ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أنّ الخطأ إن كان في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً وإن كان مما اعتقده كفر ؛ لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب .

قال قاضيخان : (وما قاله المتأخرون أوسع ، وما قاله المتقدمون أحوط ؛ لأنه لو تعمد يكون كفراً ، وما يكون كفراً لا يكون من القرآن)^(٤) .

قال ابن الهمام^(٥) : (فيكون متكلماً بكلام الناس الكفار ، وهو مفسد كما

(١) وقرأها بالجر حمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر ، والباقون بالرفع .

(٢) وقرأها بالجر الكسائي وأبو جعفر ، والباقون بالرفع .

(٣) في « ب » : فلا حرمة .

(٤) انظر « فتاوى قاضيخان » ١/ ١٤٠ .

(٥) كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، من أئمة الحنفية وله دراية بأصول الدين والتفسير والحساب والمنطق ، من أشهر مؤلفاته : « فتح القدير » في شرح الهداية ، توفي سنة ٨٦١ هـ في القاهرة . « الضوء اللامع » ٨/ ١٢٧-١٣٢ .

لو تكلم بكلام الناس ساهياً مما ليس بكفر ، فكيف وهو كفر (١) .

قال شارح « المنية » : (ولا تقاس مسألة زلة القاري بعضها - مما ليس المذكوراً عن الأئمة المتقدمين أو المتأخرين - على بعض مما هو مذكور إلا بعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ، ليعلم ما اعتقاده كفرٌ وما هو بعيد فاحشاً أو غير فاحش... ثم قال : وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول : « الحمد لله » ، فقال : « أل » فانقطع نفسه ، أو نسي الباقي ثم تذكر فقال : « حمد لله » ، أو لم يتذكر فترك الباقي وانتقل إلى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني (٢) يفتي بالفساد في مثل ذلك ، وعامة المشايخ قالوا : لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان (٣) .

أقول : وفيه بحث ؛ لأن المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة ؛ فإن لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة ، ولا يستحسن قطعها عما بعدها ، وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها رسماً ، فالمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول : « الحمد لله » بأن يقف على الميم (٤) ويتبدأ بالبدال فتأمل في تحقيق تصور المثال .

قال : (وأما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه (٥) فلا يوجب

(١) « فتح القدير » لابن الهمام ٢٢٧/١ .

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر البخاري ، ونسبته إلى عمل الحلواء ، فكان يلقب أيضاً بالحلواني وكان من كبار علماء الحنفية في وقته ، له عدة كتب منها : « المبسوط » - وهو غير كتاب السرخسي - و« النوادر » و« الفتاوى » توفي سنة ٤٤٨هـ (الأعلام ١٣/٤ ومقدمة حاشية ابن عابدين ٣٨/١) .

(٣) انظر « حلي صغير » مختصر غنية المتملي ص ٢١٦ .

(٤) قوله : « بأن يقف على الميم » سقط من « أ » .

(٥) قوله : « والابتداء في غير موضعه » سقط من « أ » .

ذلك فساد الصلاة أيضاً لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام ، وانتفاء القصد المذموم بالنسبة إلى الخواص عند عامة علمائنا ، وعند بعض العلماء تفسد إن تغير المعنى تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ : ﴿ لا إله ﴾ ووقف وابتدأ بقوله : ﴿ إلا الله ﴾ وهذا مثال الوقف ، أو قرأ : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ووقف وابتدأ بقوله : ﴿ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [النساء : ١٣١] أو قرأ : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ ﴾ وابتدأ بقوله : ﴿ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [المتحة : ١] وأمثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك (١) والله أعلم .

ثم قال : (ولو وصل حرفاً من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ بوصل كاف « إياك » بالنون ، أو قرأ ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ ﴾ (٢) وما أشبه ذلك فإن صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء (٣) .

قال قاضيخان : (وإن تعدد ذلك) (٤) ، وفي « شرح التهذيب » : (هو الصحيح ؛ لأن من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الأولى بأول الثانية) .

قال في « فتاوى الحجة » : (المصلي إذا وصل في الفاتحة ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لا ينبغي أن يقف على « إياك » ثم يقول « نعبد » ، بل الأولى والأصح أن يصل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

قال صاحب « المنية » : (وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته) (٥)

(١) انظر « حلي صغير » مختصر غنية المتملي ص ٤٧ .

(٢) فتصبح الأولى : « إِنَّا كنعبد وإيَّا كنستعين » وتصبح الثانية : « إِنَّا أعطينا كالكوثر » .

(٣) المرجع السابق ص ٤٨ .

(٤) انظر « فتاوى قضيخان » ١/ ١٤١ .

(٥) « منية المصلي » للكاشغري ص ٤٧ .

والظاهر أن مراد هذا القائل إنما هو عند السكت على « يا » ونحوها ، وإلا فلا ينبغي لعاقلي أن يتوهم فيه الفساد فضلاً عن العالم .

هذا وبعض المشايخ فصلوا وقالوا : إن علم القارئ أن القرآن كيف هو ، أي علم أن الكاف من الكلمة الأولى لا من الثانية إلا أنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلاته ، وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك ، أي أن الكاف مثلاً من الكلمة الثانية تفسد صلاته ؛ لأن ما قرأ ليس بقرآن نظراً إلى ما أراده .
والصحيح قول العامة ؛ لأن هذه كلها تكلفات باردة ، وإذا اتسق اللفظ فلا عبرة بالإرادة .

أقول : وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القراء : في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء في مثل هذه التراكيب^(١) من البناء فخطأ فاحش وإطلاق قبيح ، ثم سكتهم على نحو دال « الحمد » وكاف « إياك » وأمثالها غلط صريح .

[الفرق بين الوقف والسكت] :

ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس .
والسكت قطع الصوت زماناً أقصر من زمن التنفس .

[أقسام الوقف] :

ثم الوقف اختياري : وهو أن يُقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته .
واضطراري : وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته .

واختباري : وهو ما يمتحنه الأستاذ بقوله : كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ؟ لعلم مهارته في وجوه قراءته .

(١) في « ب » : هذا التركيب .

وانتظاري : وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته .

ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافياً على إعراب وتفسير ، وغير كافٍ على آخر نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] فإنه كافٍ على أن ما بعده مستأنف ، وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل العلم وذهب إليه الفراء والأخفش وأبو حاتم^(١) وغيرهم . قال عروة^(٢) : (والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمنا به) .

وعند غيرهم الوقف كافٍ على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ فإنه عندهم معطوف عليه ، وهو رواية عن ابن عباس ، واختاره ابن الحاجب ومن تبعه ، والمعتمد هو الأول وعند أرباب الوقف هو المعول ، ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة للإيماء إلى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد . وأما جعلُ المصري الوقف على الجلالة تاماً فغير تام ؛ لأن ما بعده له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلق المعنى في جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين السور من سائر الكلمات .

والحاصل أن الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعاً لأبي عمرو الداني ، وأما السجاوندي^(٣) وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي لكنه

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني ، كان من كبار العلماء باللغة والشعر ، من أهل البصرة ، وكان المبرد يلازم القراءة عليه ، له كتب كثيرة ، منها « المعمرين » و« ما تلحن فيه العامة » و« المختصر » في النحو على مذهب الأخفش ، توفي سنة ٢٤٨ هـ . « الأعلام » ١٤٣/٣ .

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام ، كان من العباد عالمياً بالتفسير والقراءة ، كان يختم كل أربع ليال ختمة ويصوم الدهر ، توفي سنة ٩٥ هـ (غاية النهاية ١٠/٥١١) والعبارة المنقولة عنه في تفسير الطبري ١٨٣/٣ .

(٣) تنظر رموزه ومدلولاتها في كتابه : « الوقف والابتداء » ص ١٠٥-١١٧ .

جعلهما على مراتب من وقفٍ مطلق ورمزه الطاء حيث لم يجوز فيه الوصل ، ومن وقفٍ جائزٍ وَضَلُّهُ وَالْأُولَى وقفه ورمزه الجيم ، ومن وقفٍ يجوز وصله ووقفه أُولَى ورمزه الزاي ، وجعل لطول الكلام وقفاً سماه مرخصاً ورمزه الصاد ، وجعل بعض أنواع المطلق وقفاً لازماً ورمزه الميم وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴿ البقرة : ٢٤٤ ﴾ فإن حال الوصل قد يتوهم أن قوله « يخادعون » قيد للنفي لكونه وصفاً أو حالاً ، والصواب أنه استئناف .

ونحو قوله سبحانه : ﴿ وَلَا يَخْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ ﴾ [يونس : ٦٥] و... ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ﴾ [يس : ٧٦] فإن وصله موهمٌ أن القول هو ما بعده وليس كذلك ، بل القول مقدر ، أي فينا أو فيك أو في كتابنا .

ثم الجملة استئنافية معللة لنفي الحزن وتسلية له ﷺ وتهديد لهم .

وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة ، فنحو قوله تعالى : ﴿ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] وقف كافٍ على قراءة من رفع ﴿ فيغفر ﴾ و﴿ يعذب ﴾ ، ووقفٌ حسن لمن يجزمهما^(١) ، لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده ، وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله .

وقد جاءني سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ عَادِٰٓ أَخَاهُم هُوْدًا ﴾ [الاعراف : ٦٥] وبين قوله سبحانه : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُوْدَٰٓ أَخَاهُم صٰٓلِحًا ﴾ [مرد : ٦١] حيث جعل رمز الوقف على الأول مطلقاً وعلى الثاني لازماً مع أن ما بعدهما ﴿ قَالَ يَنْقُورِمْ اَعْبُدُوْا اللّٰهَ مَا لَكُمْ مِّنْ اِلٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ بلا تفاوت في الموضوعين .

فقلت : لأن الأول علم جامد لا يصلح أن يكون ما بعده وهو قوله : ﴿ قَالَ يَنْقُورِمْ اَعْبُدُوْا اللّٰهَ مَا لَكُمْ مِّنْ اِلٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ وصفاً له بخلاف الثاني فإنه علم مشتق

(١) قرأ بالرفع عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ، والباقون بالجزم .

وقع في صورة النكرة فقد يتوهم أن ما بعده نعت له .

ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظرهم في التعبير أن السجاوندي جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الشعراء : ٢٤] مطلقاً ، وعلى قوله سبحانه وتعالى في الدخان : ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الدخان : ٧] لازماً مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾^(١) وقد جاء صاحب « الخلاصة » وجعل رمزهما مطلقاً من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميّز باختلاف رمزهما .

وأقول : الصواب هو الأول ؛ لأن الوصل في الآية الأولى ليس بموهم لخلل في المعنى ، بخلاف الآية الثانية ؛ لأن ما قبلها فيه خطاب للنبي ﷺ حيث قال تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ فلو وصل لربما يتوهم أن الخطاب في ﴿ كنتم ﴾ له ﷺ على طريق التعظيم ، أو له ولأمته على جهة التغليب ، وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين أعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور له أبي الحرم المدني ، وشيخ القراء بمكة الأمانة أستاذنا المبرور سراج الدين عمر الشواقبي^(٢) اليمني ، فاستحسننا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين .

وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في الوقف اللازم والعوام يحسبونه أنه واجب ووصله حرام ويغفلون أنه مقيد بما ذكره الناظم من سبب قصد لمخالفة المرام .

وقد صنّف كتبٌ في الوقوف القرآنية بعضها مُدَلَّلٌ ببيان إعراب المباني وإعراب^(٣) المعاني والمصاحف المصححة المقروءة على قراء العجم مرموزة في مشبّهات^(٤) المثاني .

(١) « الوقف والابتداء » للسجاوندي ص ٣٠٩ و ٣٩٤ .

(٢) في « د » : « الشواقبي » .

(٣) في « ج » و « د » : وإعراب .

(٤) في « أ » : مشبّهات .

فإن قلت : ما وجه أرباب الوقوف أنهم كتبوا « لا » في بعض المواضع ولم يستغنوا^(١) بعدم كتابة الرمز الدالّ على نفي الوقف في أكثرها ؟
قلت : لأن تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عما بعدها فنبهوا على خلاف ما يتوهم من ظواهرها .

هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤوس الآي فجُعِلَ رمز آية الكوفي « لب » ، وعلامة حَمْسِهِمُ الهاء ، وعشرهم رأس العين أو حرف الياء ، ورمزُ آية البصري « تب » ، وخَمْسِهِمُ « خب » ، وعشرهم « عب » ، فقوله ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في الفاتحة آية للكوفي ، ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ آية للبصري ، مع الإجماع على أن سورة الفاتحة سبع آيات ، وأما البسملة من سائر السور فليست بأية اتفاقاً ، وكذا ﴿ الْم ﴾ البقرة آية عند الكوفي خلافاً للبصري ، وتفصيل ذلك يطول ويصير للملول ، والعامل يكفيه الإشارة .

ثم اعلم أنه قد يقع الوقف كافياً على إعراب وحسناً على آخر نحو قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ٢] فإنه إن جعلت^(٢) الموصول بعده نعتاً له فالوقف حسن ، وإن جعلته مرفوعاً أو منصوباً على القطع أو مبتدأً فوقفه كاف .

وبمراعاة هذه الملاحظات في إعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية فتلتدُّ به التلاوة على وجه الغاية والنهائية ، وأما إذا لم يلاحظ الإعراب والمعنى فقد يقع الواقف في خطأ المبني كما إذا وقف على قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَجِدَةً فَلَهَا النَّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء : ١١] وكذا الوقف على ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ [النساء : ٤٣] وكذا على ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون : ٤] وإن كان رأس آية ، ولا يقاس هذا على^(٣) نحو :

(١) في « ب » : يكتفوا .

(٢) في « ب » : وإن جعلت .

(٣) في « ب » : ولا يقاس على هذا .

﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي .

وأما قول المصري : (الوقف على ﴿ خَتَمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٧] قبيح ، والابتداء بـ « الله » أقبح) فليس بصحيح ؛ لأن الوقف على ﴿ ختم الله ﴾ حسن ، إلا أنه يبدأ بما قبله ، والابتداء بـ « ختم » أحسن من الابتداء بالجلالة^(١) .

ثم قوله : (وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيداً نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدًا هَذَا ﴾ فإن الوقف على « هذا » قبيح لفصله بين المبتدأ والخبر ولأنه يوهم أن الإشارة إلى « مرقدنا » وليس ذلك عند أئمة التفسير) .
 ففيه تنبيه حسن إلا أن الأقبیح منه وصل « مرقدنا » ، فإن وقفه عند أرباب الوقوف لازم^(٢) لما سبق ، وإن وصل « هذا » بما بعده لحصول توهم ما تقدم .

واختار حفص^(٣) عن عاصم السكت على « مرقدنا » ، وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبني ، ولأن « هذا » وما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم ، فتأمل فإنه موضع تحقيق ومحل تدقيق .

كما اختار السكت أيضاً على قوله في سورة الكهف ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ [الكهف : ١] ، وغيره جعل وقفه مطلقاً مع أنه من رؤوس الآي ، ويتبين لك وجه

(١) ليست كل عبارة المصري غير صحيحة ، فالوقف على ﴿ ختم الله ﴾ يمكن أن يعد حسناً كما هو الوقف في ﴿ الحمد لله ﴾ ، ويمكن أن يعد قبيحاً لعدم تمام المعنى ، أما الابتداء بلفظ الجلالة في هذه الآية فهو ابتداء ظاهر القبح .

(٢) أوتام .

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء ، أبو عمر ، ويعرف بحفص ، قارئ أهل الكوفة ، نزل بغداد وجاور بمكة ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، وهو ابن امرأته (ربيبه) ، ومن طريقه قراءة أهل المشرق ومعظم الناس حالياً ، توفي سنة ١٩٠ هـ . « غاية النهاية » ٢٥٤ / ١ .

سكته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم^(١) من أنه سمع شيخاً يعرب لتلامذته «قيماً» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا ۖ فَيَسًا﴾ صفة لـ«عوجاً»، فقلت: يا هذا! كيف يكون العوج قيماً؟! وترحمتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في «عوجاً» وقفَةً لطيفةً دفعاً لهذا الوهم، وإنما «قيماً» حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيماً، وإما من «الكتاب» وجملة النفي معطوفة على الأول ومعتزضة على الثاني على ما ذكره «المغني»^(٢).

[بَابُ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْضُولِ]

[٧٩] (واَعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْضُولٍ وَتَا) أي كن عارفاً بها وعالماً بمواضع اختلافها، وَقَدّْمَ المقطوع لأنه الأصل الموضوع (في مُصْحَفِ الإِمَامِ فِيمَا قَدُّ أَتَى) والمراد بالتاء تاء التأنيث التي كتبت بالتاء المجرورة وحقها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة، فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعَةً للرسم العثماني، وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناءً على قواعد كتابة العربية، فخرج بما قررنا نحو: ﴿قَالَتْ﴾ و﴿المؤمنات﴾ فإنه لا خلاف فيهما رسماً ووقفاً عند جميع القراء.

[تَعْرِيفُ الْمُصْحَفِ الإِمَامِ:]

والمراد بمصحف الإمام هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قاله^(٣) الشيخ زكريا [٩٥]، وليس هو بخطه كما توهمه^(٤) بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد [٩٨]، ولعله أراد

(١) في «أ»، «ب»: بعضه.

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعراب» للعلامة ابن هشام ٥٨٩/٢، وقد تقدم التعريف به موسعاً في أول الكتاب.

(٣) في «ب»: قال.

(٤) في «ج»: توهم.

الشارح^(١) اليميني حيث قال : (والمراد بمصحف الإمام في البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص) اهـ .

وهو وهمٌ ؛ إذ هو أمر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها إلى مواضع مختلفة واختار واحداً منها لنفسه ولأهل المدينة وما بقي منها شيء .

والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذته لنفسه في المدينة ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها .

ولام « لمقطوع » زيد لتأكيد التعدية والتقوية ، وقَصِرَ « تا » كوقف حمزة ، وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله ، وقد أبعده الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال [٩٥] : (واعرِف تاء التأنيث . . .) الخ ، وكذا قول المصري : (إنه يحتمل أن يكون بمعنى « على » والتقدير : اعرف الوقف على المقطوع والموصول) ليس في محله ؛ لأن المراد ههنا معرفة المقطوع والموصول رسماً ، وإنما يترتب عليه علم^(٢) الوقف والوصل فرعاً .

وأما قول ابن المصنف [٤٢] وتابعه الرومي [٧١] : (إنها^(٣) بمعنى « في » كقوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء : ٤٧] فليس في محله ، ولذا قال المصري : (ولا معنى لقول القائل : واعرِف في مقطوع) لكني أقول : يمكن أن يقال : التقدير واعرِف المرسوم في مقطوع وموصول وتاء كائنة في مصحف الإمام فيما قد وصل رسمه إلينا من طريق علمائنا الأعلام .

والحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصحف العوام .

ثم اعلم أن الناظم أتى بجملة من المرسوم ، وهو كثير^(٤) صُنِف فيه كتاب

(١) في « أ » : الشيخ اليميني .

(٢) في « ب » : يترتب عليه الوقف .

(٣) الضمير في « إنها » يرجع إلى اللام في « لمقطوع » .

(٤) في « ب » : ثم اعلم أن ما ذكره الناظم من جملة المرسوم هو كثير .

« المقنع »^(١) لأبي عمرو الداني ، ونظمه الشاطبي في « الرائية » وهي مشروحة مبسطة ، وإنما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها^(٢) من المنافع المسطورة ، أما في المقطوع فإنه يجوز الوقف على الكلمة الأولى وكذا الابتداء بالثانية ، بخلاف الموصول فإنه لا يجوز فيه كلاهما ، وأما تاء التانيث فلما تقدم ، والله أعلم .

ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله : هل تكتب^(٣) المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء ؟ فقال : لا ، إلا على الكتابة الأولى .
وقال أبو عمرو الداني : (ولا مخالف في ذلك من علماء الأمة)^(٤) ، وهذا معنى قول الشاطبي في « الرائية » :

وَقَالَ مَالِكُ الْقُرْآنُ يَكْتُبُ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ لَا مُسْتَحْدِثًا سَطْرًا^(٥)

[بحث « أن لا »] :

[٨٠] (فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ « أَنْ لَا ») ضبط بتنوين « كلمات » وإضافتها ، والثاني يحتاج إلى تقدير ، أي اقطع « أن » في عشر كلمات « أن لا » .
والأول أسلس في المبنى وأحسن في المعنى ؛ فإن « أن لا » مفعول « اقطع » أو خبر مبتدئ محذوف ، تقديره : هي « أن لا » حال كونها مقارنة (مَعَ مَلْجَأٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا) فالأول قوله تعالى في التوبة : ﴿ أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ ﴾ [١١٨] والثاني قوله في هود : ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [١٤] ، وفتح « ملجأ » على الحكاية ، ويجوز جره منوناً على الإعراب أو للضرورة .

(١) « المقنع في رسم مصاحف الأمصار » للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، جمع فيه جملة المرسوم في المصاحف الأربعة المعتمدة من المكي والبصري والكوفي والمدني ، وبين فيه المقطوع والموصول وغيره .

(٢) في « ب » : عليه .

(٣) في « ب » : هل نكتب .

(٤) المقنع للداني ص ١٠ .

(٥) « عقلية أتراب القوائد » للإمام الشاطبي ، بيت رقم ٣٨ .

وفي نسخة : « ملجأً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا » ، وهي أولى كما لا يخفى .

قال ابن المصنف [٤٢] : (اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون « أن » الناصبة للفعل ، و« أن » الناصبة للاسم^(١) عن « لا » النافية في عشرة مواضع) . وتبعه الشيخ زكريا [٩٥] والرومي [٧٢] أيضاً ، والظاهر أن يقال : نون المفتوحة المخففة^(٢) عن « لا » النافية الداخلة على الاسم كما تقدم ، والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله :

[٨١] (وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُوْدَ لَا) أَي ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ [٦٠] الواقعة

في سورة ياسين .

ونصب « ياسين » على الظرفية ، وكان حقه أن يقول : وثاني هود - بالنصب - فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة ، والمراد به قوله تعالى : ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ [٢٦] ، واحترز بثانيها عن أولها [٢] فإنه موصول بلا خلاف .

ثم قوله « لا » متعلقه بقوله : (يُشْرِكْنَ تُشْرِكُ يَدْخُلْنَ تَعْلُوا عَلَى) أي ﴿ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا ﴾ في الممتحنة [١٢] ، و﴿ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا ﴾ في الحج [٢٦] ، و﴿ أَنْ لَا يَدْخُلَنَّ الْيَوْمَ ﴾ في ن [٢٤] ، وخفف نون « يَدْخُلْنَ » وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسماً لضرورة الوزن ، و﴿ وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ في الدخان [١٩] ، وبقيد « على » بالألف احترز مما في سورة النمل ﴿ إِلَّا تَعْلُوا عَلَى ﴾ [٣١] بتشديد الياء .

[٨٢] (أَنْ لَا يَقُولُوا لَا أَقُولَ) أَي ﴿ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ في الأعراف [١٦٩] على خلاف في الخطاب والغيبة^(٣) ، و﴿ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [١٠٥]

(١) في « ب » وشرح ابن المصنف المطبوع : والناصبة للاسم

(٢) في « ب » : نون « أن » المخففة المفتوحة .

(٣) قوله : « على خلاف في الخطاب والغيبة » غير مثبت في « د » . والقراء العشرة متفقون على القراءة بصيغة الغيبة ، ولعل حذفها تصرف من الطابع حيث أجمعت النسخ المخطوطة الثلاث على إثباتها .

فيها أيضاً في أول السورة^(١) ، وأُخِّرَ للضرورة .

و« لا أقول » عطف على « لا يقولوا » بحذف العاطف ، لا أن « أن » حذف للضرورة كما توهم المصري .

وقال الرومي [٧٢] : (قوله : « أن لا يقولوا » عطفٌ على ما سبق ، وكرر « أن لا » ههنا لطول العهد ، وقوله : « لا أقول » عطفٌ على « أن لا يقولوا » بحسب المعنى فتقديره : أن لا أقول ، وإنما ذَكَرَ « لا » وحذف « أن » للوزن ، لكن يجعل « لا أقول » منصوباً ليبدل على تقدير « أن » .

ولا يخفى أن لا معنى لطول العهد أصلاً في ذكر « أن لا » فإنه على أصله وصلاً وفصلاً ، والصواب ما قدمناه من أن « لا أقول » عطف على « لا يقولوا » كما هو صحيح المبني فلا يحتاج عطفه على « أن لا يقولوا » بحسب المعنى ، وبهذا تمت العشرة .

والمفهوم من إفادة الحصر أن كلما جاء « أن لا » من غيرها تكون موصولة اتفاقاً نحو : ﴿ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] و﴿ أَلَا نَزُرُ وَزَرَ وَزَرَ أُخْرَى ﴾ [النجم : ٣٨] إلا في سورة الأنبياء من قوله : ﴿ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ﴾ [٨٧] فإنهم اختلفوا في قطعها ووصلها ، ويمكن إدراجها تحت عموم قوله سابقاً : « ولا إله إلا » ، أو يقال : لعل مختار الشيخ أنه موصول .

وقد ذهب الشيخ زكريا إلى ظاهر كلام المصنف حيث قال [٩٦] : (وما عدا العشرة موصول) .

نعم قال اللبيب : (والوصل أشهر) ، فالقطع هو الأولى لأنه الأصل من انفصال إحدى الكلمتين عن الأخرى ، ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لأن النون لما أدغمت بلا غنة فكانها ذهبت بالكلية لفظاً فسقطت رسماً ، فيجري عليها حكم نون ﴿ جُنَّة ﴾ المدغمة من أنها لم ترسم

(١) في « ب » : في الأعراف أيضاً .

فإنها لكمال اتصالها عدت كلمة واحدة واعتبرت تلك الحالة .

ثم المراد بالوصل وصلٌ اعتباري وهو أن يوجد هناك حذف حرف لا وصل صوري ؛ لاستحالة اتصال الهمزة بالنون في الكتابة ، ثم قال :

[بحث « إن ما » و « عن ما »] :

(« إن ما » ☆ بالرَّعْدِ والمفتوحِ صَلِّ و « عن ما ») أي وكذا اتفقوا أيضاً على قطع « إن » الشرطية عن « ما » المؤكدة في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مَا نُزِيتَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ ﴾ بالرعد [٤٠] ، واتفقوا على وصل ميم « أم » بـ « ما » الاسمية حيث جاءت نحو : ﴿ أَمَا أَشْتَمَلْتِ عَلَيْهِ ﴾ بالأنعام [١٤٣] ، و ﴿ أَمَا يُشْرِكُونَ ﴾ [٥٩] و ﴿ أَمَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٨٤] كلاهما بالنمل ، لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم « أم » هنالك .

وأما قول ابن المصنف [٤٢] في هذه الأمثلة : (إنهم اتفقوا على وصل « أن » المفتوحة بـ « ما » الاسمية) فموهومٌ لذكرهم هذه الأمثلة في مقابل « إن » المكسورة مع « ما » ، والتحقيق ما قدمناه ، ثم احترز بقيد « الرعد » المفيد للحصر من غير ما جاء في سائر السور من قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا يَا تِيتَنُّكُمْ مِّنِي هُدًى ﴾ في البقرة [٣٨] ، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ بالأنفال [٥٨] ، ﴿ فَأَمَّا تَرِينَ ﴾ بمريم [٢٦] ، ﴿ وَإِمَّا تُرِيتَكَ ﴾ بيونس [٤٦] وغافر^(١) [٧٧] ، فقوله « والمفتوح صل » أراد به « أمَّا » المفتوح الهمز ولو كان أصله « أم ما » لا « أن ما » ، وإنما ذكره بعده استطراداً ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباهاً .

ذكر المصري أنه قال في « المقنع » [٧٦] : (وقوله : ﴿ أَمَا أَشْتَمَلْتِ ﴾ هي في المصحف حرف واحد ومعناها أم الذي) .

قلت^(٢) : (وأطلق الناظم الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب ؛

(١) موضع غافر (فأما) بالفاء .

(٢) هو كلام الشارح المصري يدلي فيه برأيه بعد ذكره لما في كتاب « المقنع » .

لاتفاق المصاحف عليه ، وأفهم كلام « المقنع » تقييده بـ ﴿أما اشتملت﴾ وليس كذلك .

أقول^(١) : التخطئة خطأ فاحش على إمام الكل في هذا الفن ، وإنما نشأ هذا من قصور فهم القائل لأن قوله : ﴿أما اشتملت﴾ أول ما وقع في القرآن ، وقد بينه بتعليقه الشامل له ولغيره حيث قال : « معناه أم شيء »^(٢) فـ « كلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفِرَا »^(٣) فافهم بلا امترا .

واتفقت المصاحف أيضاً على قطع « عن » عن « ما » الموصولة في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ في الأعراف [١٦٦] ، وإليه أشار بقوله :

[٨٣] (نُهُوا أَقْطَعُوا مِنْ مَلَكَتْ رُؤُومُ النَّسَا) ففي غير الأعراف تكون موصولة كما في قوله تعالى : ﴿ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧٤] و ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [المائدة : ٧٣] و ﴿ سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل : ١] و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبا : ١] و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] .

هذا وقد ضبط « روم » بالرفع والنصب وهو الأولى ليكون نصبه على نزع الخافض ، ويؤيده ما في نسخة صحيحة وهي أصل الشيخ زكريا [٩٧] : « نُهُوا اقطعوا مما بروم والنسا » .

[بحث « مِنْ مَا »] :

والمعنى أن المصاحف اتفقت على قطع « من » الجارة عن « ما » الموصولة نحو : ﴿ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ ﴾ بالروم [٢٨] ، ﴿ فَمِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنِيَتِكُمْ ﴾ بالنساء [٢٥] ، وقُدِّم الروم لأجل الوزن ، والخطاب في

(١) كلام المؤلف علي القاري .

(٢) لم أجد هذا القول عند الداني بعد البحث .

(٣) تقدم شرحه ونسبته .

« اقطعوا » للقراء ولكتبة^(١) المصاحف ، ومفعوله « عن ما نهوا » وما بعده معطوف على ما قبله بحذف العاطف .

(خَلْفُ الْمُنَافِقِينَ « أَمْ مَنْ » أَسَّسَا) بِالْفِ الإِطْلَاقِ مَعْرُوفاً وَمَجْهُولاً كَمَا قَرِئَ بِهِمَا فِي السَّبْعَةِ^(٢) ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْأَوَّلِ .

أقول : « خُلْفُ » ضُبِّطَ بِالرَّفْعِ ، أَيِ خَلْفُ مَا فِي الْمُنَافِقِينَ ثَبِتَ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَا [٩٧] ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لـ « اقطعوا » بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ ، أَيِ مَعَ خَلْفِ الْمُنَافِقِينَ .

والمعنى : اختلفت المصاحف في قطع ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ في المنافقين [١٠] ، بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فإنه موصول اتفاقاً نحو : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة : ٣] و﴿ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة : ٢٣] ، وأما قوله : ﴿ مِّن مَّالِ اللَّهِ ﴾ [النور : ٣٣] و﴿ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴾ [السجدة : ٨] وشبهه فمقطوع ، ولعله قيده بقوله « ملكت »^(٣) لهذا .

وكذا لا خلاف في نحو : ﴿ مِمَّن مَّنَعَ ﴾ [البقرة : ١١٤] و﴿ مِمَّنْ أَفْتَرْتُمْ ﴾ [يونس : ١٧] ونحو ذلك في أن « مِنْ » موصولة بـ « مَنْ » الموصولة .

[بحث « أَمْ مَنْ »] :

ثم قوله « أَمْ مَنْ أَسَّسَا » معطوف على مفعول « اقطعوا » بحذف العاطف ، والجملة بينهما معترضة .

(١) في « ب » : أو لكتبة .

(٢) قرأ نافع وابن عامر (أُسَّسَ) [التوبة : ١٠٩] في الموضعين بالبناء للمجهول (و) بنيانه) بالرفع ، وقرأ الباقون بالبناء للفاعل ونصب (بنيانه) . « تحبير التيسير » ١٢١ .

(٣) أي في نسخة المؤلف التي هي بلفظ (. . . من ملكت رومُ النَّسَا * خُلْفُ الْمُنَافِقِينَ . . .) حيث إن الناظم سرد المثالين بقوله : « من ملكت » أي الآيتين اللتين جاء بهما لفظ « ملك » مقروناً ببناء التأنيث ، وعطف عليه ما في المنافقين بذكر سورته أيضاً لأنه موضع ليس فيه لفظ « مَلَكٌ » فاكتملت الثلاثة ، وفي نسخ أخرى للمقدمة : « من ما يروم والنسا » .

والمعنى أنهم اتفقوا على قطع « أم » عن « من » الاستفهامية في ﴿ أَمْ مَنْ أَسَسَ بُنْيَانَهُ ﴾ في التوبة [١٠٩] ، و ﴿ أَمْ مَنْ يَأْتِيَّ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ في فصلت [٤٠] ، و ﴿ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا ﴾ بالنساء [١٠٩] ، و ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ﴾ في الذِّبْح [١١] - بكسر الذال - وهو الصفات لقوله تعالى فيها : ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [١٠٧] كما قال :

[٨٤] (فَصَلَّتِ النَّسَاءُ وَذَبِحَ « حَيْثُ مَا ») وَقَصُرُ « النَّسَاءُ » ضَرُورَةٌ ، وَكَذَا حَذَفَ الْعَاطِفُ فِيهَا ، وَقَدْ أَغْرَبَ الْمِصْرِيُّ حَيْثُ قَالَ : (أَبْعَدَ الْمَصْنُفُ فِي الدَّلَالَةِ بِقَوْلِهِ : « وَذَبِحَ » ، وَلَوْ قَالَ : « فَصَلَّتِ النَّسَاءُ خَلَقْنَا حَيْثُ مَا » لَكَانَ أَقْرَبَ كِعَادَتِهِ وَلِعَدَمِ نَظِيرِهِ) اهـ وَغَرَابَةُ تَعْبِيرِهِ لَا تَخْفَى (١) .

وأما قول الرومي [٧٤] : (إِنَّ « النَّسَاءَ » عَطَفَ عَلَى « فَصَلَّتِ » بِحَسَبِ الْمَعْنَى) فَلَا مَعْنَى لَهُ ؛ إِذْ يَصِحُّ مِنْ حَيْثُ الْمَبْنَى .

واتفقوا على وصل ما عدا الأربعة نحو : ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾ [يونس : ٣٥] و ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [النمل : ٦٠] و ﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل : ٦٢] فوجه الفصل كونه الأصل ، ووجه الوصل التقوية ، ووجه الخلف (٢) الجمع .

[بحث « حيث ما »] :

ثم قوله : « حيث ما » معطوف المحل على مفعول « اقطعوا » ، والمعنى أنهم اتفقوا على قطع « حيث » عن « ما » في موضعي البقرة ولم يأت غيرهما ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ ﴾ [١٤٤] ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا ﴾ [١٥٠] وقد دَلَّ إطلاق النظم على إرادة شمولهما

(١) اقتراح الشارح المصري باستعمال لفظ (خلقنا) المقارن لـ « أم من » في سورة الصفات ، بدلاً من لفظ (وذبح) الذي استخدمه الناظم جيد ، وفيه موافقة لعادة الناظم في ذكر كلمة قريبة في الآية للكلمة المتحدث عنها ، ولا التباس فيه لعدم نظيره كما قال ، إلا أنه لم يعجب الشارح وعده غريباً .

(٢) أي الجمع بين الوصل والفصل .

وفاقاً للشاطبي في « الرائية »^(١) ، وقد نصَّ « المقنع » [٧٨] على موضعي البقرة .

[بحث « أن لم »] :

(و « أن لم » المفتوح كَسَرَ « إن ما ») بنصب « المفتوح » على أنه مفعول تقديره : واقطعوا « أن لم » المفتوح همزته وهو « أن » المصدرية عن « لم » الجازمة أينما وقعت لإطلاق حكمه نحو : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ ﴾ في الأنعام [١٣١] ، ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ في البلد [٧] ، وقيد بالمفتوح احترازاً عن المكسور فإن بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتي^(٢) .

[بحث « أن ما » و « إن ما »] :

و « كسر إن ما » منصوب أيضاً على المفعولية ، أي اقطعوا « إن » المكسورة عن « ما » الموصولة بالأنعام فقط نحو : ﴿ إِنَّ مَا توعَدُونَ لَأَتِي ﴾ [١٣٤] ، ولهذا قال :

[٨٥] (الأنعام والمفتوح يدعون معا) إعلال « الأنعام » سبق في « الأضراس »^(٣) وهو منصوب على نزع الخافض ، و « المفتوح » منصوب .

أي اقطعوا « أن ما » المفتوح^(٤) همزته من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ﴾ في الحج [٦٢] ، ﴿ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ ﴾ [٣٠] في لقمان ، على خلاف في خطابهما وغيبتهما^(٥) ، وهذا معنى قوله : « معاً » أي في الموضوعين جميعاً ، وحذف تنوينه وقفاً .

(١) قال الإمام الشاطبي رحمه الله في « الرائية » : وحيث ما فاقطعوا

(٢) من قوله : « وقيد بالمفتوح . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٣) يعني عند قول الناظم : « إذا وليا * الأضراس من أيسر أو يمانها » .

(٤) في « ب » : المفتوحة .

(٥) قرأ بقاء الخطاب نافع وابن كثير وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ، والباقون بياء الغيب .

(وَخُلْفُ الْأَنْفَالِ) بالنقل (وَنَحْلٍ وَقَعَا) بألف الإطلاق نظراً إلى إفراد لفظ الخلف أو بألف التشية نظراً إلى وقوع الخلف في السورتين ، والتقدير : وَخُلْفُ مَا فِيهِمَا وَقَعَ فِي رَسُولِ الْمَصَاحِفِ ، وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لفظاً ونشراً مشوشاً من « أَنْ » المكسور والمفتوح مع « ما »^(١) .

والحاصل أنهم اختلفوا في وصل « إِنَّ مَا » المكسور وقطعه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ ﴾ في النحل [٩٥] ، والوصل أثبت كما في « الرائية »^(٢) ، والباقي موصول اتفاقاً نحو : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ ﴾ [طه : ٦٩] ﴿ إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴾ [الذاريات : ٥٥] ^(٣) ﴿ إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَوَاقِعٌ ﴾ [المرسلات : ٧] ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النساء : ١٧١] ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد : ٧] ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف : ١١٠] وكذا اختلفوا في وصل « أنما » المفتوح وقطعه في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ بالأنفال [٤١] ، والوصل أثبت كما في « الرائية »^(٤) ، واتفقوا على وصل ما عداه نحو : ﴿ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ﴾ [الكهف : ١١٠] و﴿ إِنْ يُوحَىٰ إِلَىٰ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [ص : ٧٠] و﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ﴾ [المائدة : ٩٢] .

ثم اعلم أن في كلامه ما لا يخفى من الإيهام والإبهام ، فإنه أوهم أن كلاً منهما مفتوحة ، وأبهم المكسورة مع أن في النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة .

قال بحرق : (وإنما تعينت لكونها اسمية وما عداها فعلية ﴿ إِنَّمَا يَبْلُوكُمْ ﴾

(١) في « أ » : من المكسورة والمفتوحة مع « ما » .

(٢) قال الشاطبي رحمه الله في « الرائية » [٢٥١] :

وإن ما عند حرف النحل جاء كذا

فأشار بقوله : « كذا » إلى السابق في البيت قبله : « والوصل أثبت في الأنفال . . . » .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) قال الإمام الشاطبي رحمه الله في « الرائية » [٢٥٠] :

والوصل أثبت في الأنفال مختبراً

اللَّهُ ﴿ [النحل : ٩٢] ﴾ ﴿ إِنَّمَا سُلْطَنُكُمْ ﴾ [النحل : ١٠٠] ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ ﴾ [النحل : ٤٠] .
 اهـ .

وخطؤه مما لا يخفى ؛ لأن كلاً من المثالين الأخيرين اسمية ، ولا يفيد
 وقوع الجملة الفعلية بعدهما من قوله : ﴿ إِذَا أَرَدْنَا ﴾ [النحل : ٤٠] ومن قوله :
 ﴿ يَتَوَلَّوْنَهُ ﴾ [النحل : ١٠٠] إلا بتكلف لا يخلو من تعسف في الجملة ، نعم لو
 قال : وما عداها عرفية لكان تفرقة منه خفية .

[بحث « كَلَّ مَا »] :

[٨٦] (وَ « كَلَّ مَا » سَأَلْتُمُوهُ وَآخْتَلَفَ) بكسر « كل » على الحكاية ، وإلا
 فهو منصوب على المفعولية ، أي اقطعوا لفظ « كل » عن « ما » في ﴿ كَلَّ مَا
 سَأَلْتُمُوهُ ﴾ في سورة إبراهيم [٣٤] .

واختلف أرباب الرسوم في غيره ، فوقع الاختلاف في كَلَّ مَا (رُدُّوا كَذَا قُلْ
 بِسْمَا » وَالْوَصْلُ صِف) ف ﴿ كَلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ ﴾ ^(١) بالنساء [٩١] مختلف في
 فصله وقطعه ، وكذا وقع الاختلاف في ﴿ كَلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ ﴾ في الأعراف [٣٨] ،
 و ﴿ كَلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ ﴾ بالمؤمنين ^(٢) [٤٤] ، و ﴿ كَلَّمَا أُلْقِيَ ﴾ بالملك [٨] كما نصَّ أبو
 عمرو الداني في « المقنع » [٧٤] على الخلاف في هذه الثلاثة ^(٣) .

ففي هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام ، حتى قال ابن المصنف
 [٤٤] : (وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف في ^(٤) هذه الثلاثة) .

وأما قول الرومي [٧٥] : (ولعله سكت عنها اكتفاءً بذكر واحد منها

(١) قوله : « إلى الفتنة » سقط من « أ » .

(٢) في « أ » : بالموضعين ، وهو خطأ .

(٣) ذكر الداني في المقنع موضعي : النساء وإبراهيم ، وأشار إلى الخلاف في موضع النساء ، ثم
 ذكر باقي المواضع مجملة نقلاً عن مصحف عبد الله أنها بالقطع فالداني لم ينص على
 الخلاف في هذه الثلاثة ، ونص عليه الناظم في النشر (١٤٩/٢) .

(٤) في أ : « إلى » .

ولاشتهار ما عداه عندهم^(١) . فعذر بارد ، وعن حضور الفهم شارد ، فنظمت فقلت :

وَجَاءَ أُمَّةٌ وَأُلْقِيَ دَخَلَتْ فِي وَصْلِهَا وَقَطَعَهَا فَاخْتَلَفَتْ^(٢)

فما عدا الخمسة اتفقوا على وصله نحو : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ [البقرة : ٨٧] ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء : ٥٦] ﴿ كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ ﴾ [المائدة : ٦٤] .

هذا ومن المعلوم أنَّ حَظَيْنِ لَا يِقَاسَانِ : حَظُّ الْعُرُوضِ وَحَظُّ الْمَصْحَفِ ، وإنما يُتَّبَعُ الرَّسْمُ تَعْبَادًا وَتَبْرَكَاءً وَاقْتِدَاءً بِالصَّحَابَةِ الْكِرَامِ كِتَابَةً وَقِرَاءَةً .

وقد نبّه الزجاجي^(٣) على أنَّ « كلما » إن كانت ظرفاً كتبت موصولة ، أو شرطاً فمقطوعة ، فهي إن لم تحتل الظرفية كقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾ [إبراهيم : ٣٤] فمقطوعة ، أي قطعاً ، وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفاً ففيها خلاف ، وإن تعينت للظرفية فموصولة .

قلت : فكأنما أخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم « كلما » المسطورة ، وأما ما عداها نحو : ﴿ كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠] فموصول .

[بحثٌ « بئسَ ما »] :

ثم قال : « كذا قل بئسما » أي ﴿ بئسما يأمركم به ﴾ [البقرة ٩٣] بالبقرة [٩٣] مختلفٌ أيضاً في وصله وقطعه ، ثم جزم بقوله : « والوصل صف » [٨٧] (خَلَفْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا « فِي مَا » أَقْطَعَا) أي صف الوصل في ﴿ بئسما خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي ﴾ بالأعراف [١٥٠] ، و﴿ بئسما اشترؤا به ﴾ أنفسهم ﴾ [البقرة ٩٠] اتفاقاً ،

(١) في « أ » : عنده .

(٢) المعمول به بالقطع في موضعي النساء والمؤمنون ، وبالوصل في موضعي الأعراف والملك .

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي ، شيخ العربية في عصره ، ولد في « نهاوند » ونشأ في « بغداد » وسكن « دمشق » وتوفي في « طبرية » سنة ٣٣٧هـ ، له كتب ، منها : « الجمل الكبرى » و« الإيضاح في علل النحو » و« الأمالي » . « وفيات الأعيان » ١/ ٢٧٨ .

ومفهوم كلامه أن ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيثما وقع « بسما » مقروناً باللام ، وهي خمسة : ﴿ وَلَيْسَ مَا شَكَرُوا بِهِ أَنْفُسُهُمْ ﴾ بالبقرة [١٠٢] ، ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [٦٢] ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [٦٣] ﴿ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [٧٩] ﴿ لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [٨٠] بالمائدة ، أو مقروناً بالفاء ، وهو موضعان : ﴿ فَيَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [١٨٧] في موضعي آل عمران^(١) ، فالمجموع سبعة لا ستة كما توهم المصري .

[بحث « في ما »] :

ثم قوله : « في ما اقطعا » ابتداء كلام ، وأصله : اقطعن ، قلبت النون المخففة ألفاً حال الوقف لا ضرورة الوزن كما ذكره اليميني .

و« فيما » مفعول مقدم ، والمعنى : اقطع « في » عن « ما » الموصولة في أحد عشر موضعاً كما بينه بقوله :

أَوْحِي أَفْضُتُمْ أَشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا
[٨٨] ثَانِي فَعَلْنَ وَقَعْتَ رُؤْمٌ كِلَا تَنْزِيلَ شُعْرًا وَغَيْرَهَا صِلَا

أي صِلْنَ ، أمر بالوصل مؤكداً بالنون المخففة المبدلة ألفاً حال الوقف ، أراد قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾^(٢) بالأنعام [١٤٥] ، و﴿ فِي مَا أَفْضُتُمْ ﴾ بالنور [١٤] ، و﴿ فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ بالأنبياء [١٠٢] ، و﴿ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ بالمائدة [٤٨] ، و﴿ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ آخر الأنعام [١٦٥] ، وإليهما أشار بقوله « معاً » ، و﴿ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ ثاني البقرة [٢٤٠] ، وإليه^(٣) أشار بقوله^(٤) : « ثاني فعلن » احترازاً من أوله وهو قوله : ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، و﴿ وَنُنَشِّئُكُمْ فِي مَا

(١) في آل عمران موضع واحد فقط ، فتخطئة الشارح لغيره خطأ منه عفا الله عنه .

(٢) زاد في « ب » : على طاعم يطعمه .

(٣) في أ : وإليهما .

(٤) من قوله : « بقوله معاً . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

لَا تَعْلَمُونَ ﴿ بِالْوَاقِعَةِ [٦١] ، ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ بِالرُّومِ [٢٨] ، ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٣] و ﴿ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [٤٦] كلاهما بالزمر ، وإليه أشار بقوله : « كلا تنزيل » ، وقوله : ﴿ أَتُزَكُّونَ فِي مَا هُنَّاءَ آمِنِينَ ﴾ بالشعراء [١٤٦] .

ثم الضمير في قوله : « وغيرها صلا » راجع إلى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولأنه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح به الشاطبي في قوله [٢٤٩] :

وفي سوى الشعراء بالوصلِ بعضهم

وفي نسخة : « وغير ذي صلا » ، وفي أخرى : « وغيره صلا » بالتذكير فهو راجع إلى لفظ « الشعراء » ، والمعنى : فما عدا الشعراء صله لاختلاف وقع فيه ، بخلاف الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه ، وبخلاف ما عدا المذكورات ، فإنه لا خلاف في^(١) وصله سواء كان « ما » خبرية أو استفهامية نحو : ﴿ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ في أول البقرة [٢٣٤] كما فهم من قيد ثاني البقرة ، ونحو : ﴿ فِيمَ كُنْتُمْ ﴾ [النساء : ٩٧] و ﴿ فِيمَ أَنْتَ ﴾ [النازعات : ٤٣] ، وقوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [البقرة : ١١٣] فتحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به ابن المصنف [٤٥] ، وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها وقطعها ، وإنما حكم عليها بالقطع أولاً ثم جَوَّز وصلها آخرأ إشعاراً بأن القطع هو الأولى لأنه هو الأصل في رسم المبنى ، فقول خالد الأزهري [١٠٣] : (وأما ﴿ أَتُزَكُّونَ فِي مَا هُنَّاءَ آمِنِينَ ﴾ في الشعراء [١٤٦] فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه^(٢) فخطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية .

(١) من قوله : « قطعه وبخلاف ... » إلى هنا سقط من « ب » .

(٢) وهذا الخطأ وقع عند الشيخ زكريا الأنصاري أيضاً كما في « الدقائق المحكمة » ص ١٠١ .

وأما قول ابن المصنف [٤٥] : (أي وغير هذه الأحد عشر موضعاً صلّه بلا خلاف) [٤٥] فيفهم منه أن المواضع الأحد عشر كلها ليس فيها خلاف ، وليس كذلك لما تقدم ولما صُرح أيضاً من أنّ قطع « في » عن « ما » الموصولة في عشرة مواضع بخلاف ، وفي موضع بلا خلاف ، ولا يفهم من عبارة الناظم ؛ لأنه لم يذكره صريحاً ولا إشارة . اهـ

فتبين لك أن ضمير « غيرها » إلى جميع المذكورات خطأ ظاهر ، ويترتب عليه فسادٌ باهر ، وقد غفل عنه ابن المصنف أيضاً .

وأما قول الرومي [٧٦] : (وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع ، والمشهور الاختلاف في العشرة الأولى منها ، والجزم في الحادي عشر فقط اللهم إلا أن يترجح عنده جانب القطع فيها أيضاً) فغلط منه ، وكأنه تبع خالداً في نقله وقلد ابن المصنف في مرجع ضمير « غيرها » .

وأما الشيخ زكريا فقد استراح في هذا المقام واكتفى بتحصيل المرام حيث قال : (وهذه الأحد عشر فيها الخلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه)^(١) لكن غفل عن موضع حله إذ قال [١٠١] : (« وغير ذي » أي المواضع الأحد عشر) فتأمل^(٢) .

ثم قوله [١٠٢] : (« صلا » أي صلها) غير صحيح ؛ لأن مفعول صلّ غيرّها » .

وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذا المحل ، وقد وقع في الوهل من جهة الحل ، ولهذا اعترض المصري عليه بقوله : (إنه أجرى

(١) لم أجد هذا الكلام عند الشيخ زكريا ، وإنما في النسخة المطبوعة ما يوافق كلام الأزهرى السابق المذكور قبل قليل ، ولعل نسخة كتاب الشيخ زكريا التي معنا مختلفة عن التي مع المؤلف ملا علي القاري .

(٢) لعل الشيخ زكريا أراد المواضع الأحد عشر دون النظر إليها من حيث كونها حصل فيها الخلاف دون الأخير أم لا ، لسبق ذكر الخلاف فيها .

الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف لما في « المقنع » [٧٢٢] اهـ^(١) .

ولا يخفى أنه ليس مخالفاً للمقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة إلى آخر مرامه^(٢) ، فتأمل فإنه موضع زلل ، والله سبحانه هو الملهم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

[٨٩] « فَأَيْنَمَا » كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلِفٌ فِي الشُّعْرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَا وَصِيفٌ بصيغة المجهول ، أي صف الاختلاف في السور الثلاثة .

قال اليميني : (وفي بعض النسخ « اتُصِفَ » والمعنى واحد) .

أقول : وفيه أن المبني مختلف ؛ لأن الفعل اللازم لا يبنى مجهولاً .

ثم قوله : « مختلف » اسم فاعل ، والتقدير : مختلف رسمه ، أو الرسم مختلف .

وقوله : « وُصِفَ » الجملة استئنافية ، وأغرب بخرق حيث قال : (« ومختلف » حال ، أي وُصِفَ لنا مختلفاً) .

وقُصِرَ « الشعراء » و« النساء » ضرورة ، وفي نسخة بدل الشعرا « الظُّلَّة » وهي أصلُ الشيخ زكريا لما جاء في السورة ﴿ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ ﴾ [١٨٩] .

[بحث « أين ما » :

أي اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ بالبقرة [١١٥] ، وكذلك ﴿ أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِحَيْرٍ ﴾ بالنحل [٧٦] ، فالفاء في الآية الأولى من نفسها .

- (١) يتبين من هذا النقل وما قبله الاختلاف بين نسخ شرح زكريا الأنصاري في هذا الموضوع .
- (٢) إن كانت عبارة الشيخ زكريا هي (وهذه الأحد عشر فيها الخلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه) فليست مخالفة لما في المقنع ، وليست موجودة في النسخة المطبوعة من الشرح ، وإن كانت موافقة لما قاله خالد الزهري وهي كذلك في النسخة المطبوعة ، فهي مخالفة لما في « المقنع » .

وقوله : « كالنحل » بالعطف على المعنى أو على أصل المبنى لثلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لا يخفى .
ثم تصرف^(١) الأولى للبقرة لأنها في الإطلاق أول سورة ، وهي أول ما وقع فيها .

وقال اليميني : (وَعُلِمَ كونه في سورة البقرة من الفاء في « أينما » لأن « أينما » بالفاء لم يقع في غيرها^(٢) ، والمعنى صل بالبقرة كوصلك بالنحل) .
وأما قوله : ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ في الشعراء [٩٢] ، وقوله ﴿ أَيْنَمَا تَقِفُوا ﴾ بالأحزاب [٦١] ، و ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ في النساء [٧٨] فأكثر المصاحف على قطع « أين » عن « ما » ، كذا ذكره الشراح ، والمفهوم من « الرائية » [٢٥٦] أن وصل النساء قليل ، ويستوي الأمران في الأحزاب والشعراء^(٣) ، وأما ما بقي فمتفق على قطعه نحو قوله : ﴿ فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، وقوله : ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٧] - وفي بعض نسخ ابن المصنف ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء : ٩٢] وهو وهم أو سبق قلم^(٤) - و ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [غافر : ٧٣] و ﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ [المجادلة : ٧] فوجه القطع الأصل ، ووجه الوصل شبهة التركيب للجزم ، وهو معنى قول ابن قتيبة^(٥) لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف « حيث » كما قال الجعبري^(٦) .

(١) في « أ » : يصرف .

(٢) في « أ » : لم يقع غيرها .

(٣) المعمول به هو الوصل في سورة النساء والأحزاب ، والقطع في سورة الشعراء « دليل الحيران » ٣٠٠ .

(٤) لما سبق بيانه قبل قليل أن موضع الشعراء مختلف فيه .

(٥) هو عبد الله بن مسلم الدينوري النحوي اللغوي الكاتب نزيل بغداد ، كان ثقة فاضلاً ديناً من مصنفاته : « إعراب القرآن ومعانيه ومشكله » ، توفي سنة ٢٦٧هـ ، « تاريخ بغداد » (١٠/١٧٠) و « طبقات المفسرين » للداوي (١/٢٥١) .

(٦) « كثر المعاني » ١٤٠/ب .

[٩٠] (وَصِلَ « فَإِلْمٌ » هُوَدَ « أَلَنْ » نَجْعَلَا) بألف الإطلاق ، وهو معطوف بالعاطف المقدر على « فَإِلْمٌ هُوَدَ » وهو منصوب على الإضافة لكونها علم السورة ، أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية .

[بَحْثٌ « فَإِنْ لَمْ »] :

والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل « إن » الشرطية بـ « لم » في قوله تعالى : ﴿ فَإِلْمٌ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ بهود [١٤] ، وعلى قطع ما عداه نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَقْعَلُوا ﴾ [البقرة : ٢٤] ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾ [المائدة : ٧٤] ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ ﴾ [القصص : ٥٠] فوجه القطع هو الأصل ، ووجه الوصل اتحاد عمل « إن » و « لم » .

[بَحْثٌ « أَنْ لَنْ »] :

وكذلك اتفقوا على وصل « أن » المصدرية بـ « لن » الناصبة في موضعين : قوله تعالى : ﴿ أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ﴾ بالكهف [٤٨] ، و ﴿ أَلَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ بالقيامة [٣] ، وعلى قطع ما سواهما نحو : ﴿ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ ﴾ [الفتح : ١٢] و ﴿ أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ [الجن : ٥] و ﴿ أَنْ لَنْ يَفْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ ^(١) [البلد : ٥] ، وأما قوله : ﴿ أَلَنْ تَخْضُوهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] فقال بعضهم موصول ، وقال آخرون مفصول على ما في « المقنع » [٧٦] ، ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل ، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه ، فوجه القطع الأصل مع التنبيه على أن العمل للثاني ، ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الإدغام ^(٢) ، وهذا معنى قوله : (نَجْمَعُ « كيلا » تحزنونوا تأسوا على) فـ « نجمع » عطف على « نجعلنا » ، و « كيلا » عطف على « فَإِلْمٌ » ، و « تأسوا » عطف على « تحزنونوا » ، و « على » يتعلق بـ « تأسوا » .

(١) في « ب » : ﴿ أَنْ لَنْ يَفْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] وكلاهما صحيح التمثيل به .

(٢) المعمول به في هذا الموضع القطع .

[بحث « كيلا »]:

والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل « كي » بـ « لا » في أربعة مواضع:

﴿ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [بآل عمران ١٥٣] ، ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ [بالحديد ٢٣] ، ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ [بالحج ٥] ، ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ [الثاني من الأحزاب ٥٠] ، ولهذا احترز بقوله « عليك » من أوله لأنه متعلق ﴿ على المؤمنين ﴾ ، واتفقت على قطع ما عداها وهو الأول من الأحزاب : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [٣٧] و ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [بالحشر ٧] ، و ﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ [بالنحل ٧٠] ، فوجه القطع الأصل ، ووجه الوصل التقوية مع تحقيق عدم الحجز ، وهذا معنى قوله :

[٩١] حَجَّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطَعُهُمْ « عن مَنْ » يشاء من تولى « يوم هم » أي ثالثها موضع حج ، أي ما وقع في سورة الحج ، ورابعها الذي بعد ﴿ عليك حج ﴾ كما سبق .

[بَحْثُ « عَن مَّن »]:

ثم قوله : « وقطعهم » مبتدأ ، أي مقطوع أرباب الرسوم واتفقهم على قطع « عن من » الموصولة في موضعين وهما : قوله تعالى : ﴿ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ ﴾ [النور ٤٣] ، و ﴿ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [النجم ٢٩] ، وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف [٤٦] وتبعه الأزهري [١٠٦] ، وقد قال في « المقنع » [٨٠] : (وليس في القرآن غيرهما) .

قال الجعبري : (أي لا مفصلاً ولا موصولاً)^(١) .

وأما قول الشيخ زكريا [١٠٤] وتبعه الرومي [٧٩] بأن ما عداهما موصول فوهم منهما .

(١) الظاهر أن هذه العبارة للجعبري من شرحه على العقيلة ، لأن حرز الأمانى تخلو من باب المقطوع والموصول .

[بَحْثُ «يَوْمَ هُمْ»]:

وكذا اتفقت المصاحف على قطع «يوم» عن «هم» المرفوع المحل وحده في موضعين: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرُورُونَ﴾ بغافر [١٦] ، و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾ في الذاريات [١٣] ، واتفقت على وصل «يوم» بـ«هم»^(١) المجرورة المحل نحو: ﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٦٠] ﴿حَتَّىٰ يَلْقَاوَا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] ، فوجه القطع أنَّ «هم» مرفوع بالابتداء منفصل فيناسبه الفصل مع كونه هو الأصل ، ووجه الوصل أنَّ «هم» المجرور متصل حكماً فيلائمه الوصل .

وقد أغرب اليميني حيث قال: (وقطع لفظ «هم» الساكن الميم وقفاً ووصلاً ثابت أيضاً في السورتين...) قال: (وإنما قيدنا بالساكن الميم احترازاً من ﴿يَوْمِهِمُ الَّذِي﴾ فإنه موصول) . اهـ . ووجه غرابته أنَّ هذا فرق عام لفظي لا حكم خاص حقيقي مع أنَّ ميم الأوَّلَيْن ليس ساكناً في الوصل عند الكل ، بل فيه خلافٌ لبعضهم^(٢) ، وأما في الوقف فلا فرق أصلاً .

[بَحْثُ «مَالٍ»]:

[٩٢] (وَ «مَالٍ هَذَا» وَالَّذِينَ هُنَّ لِأَيِّ وَثَبْتَ قَطْعَهُمْ ، أَوْ وَكَذَا قَطْعَهُمْ لَامِ الْجَرِّ عَنِ مَجْرُورِهَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : ﴿مَالٍ هَذَا أَلَكْتَبِ﴾ فِي الْكَهْفِ [٤٩] ، و﴿مَالٍ هَذَا أَلرَّسُولِ﴾ فِي الْفِرْقَانِ [٧] ، فَالْمُرَادُ بِ«هَذَا» جِنْسِ هَذَا الْوَاقِعِ بَعْدَ «مَالٍ» ، ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بِالْمَعَارِجِ [٣٦] ، ﴿فَالَّذِينَ هُنَّ لِأَيِّ الْقَوْمِ﴾ بِالنِّسَاءِ [٧٨] ، وَعَلَى وَصْلِ لَامِ الْجَرِّ بِمَجْرُورِهَا فِيمَا عَدَاهَا نَحْوُ : ﴿فَمَا لَكُمْ﴾ [الاحزاب: ٤٩] و﴿مَا لَكَ لَا تَأْتَمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] و﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ١٩] فوجه قطع لَامِ الْجَرِّ هُوَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا ، وَوَجْهَ وَصْلِهَا بِمَا بَعْدَهَا تَقْوِيَّتُهَا لِأَنَّهَا [عَلَى

(١) «ب»: على وصل «يومهم» .

(٢) وهم الذين يقرؤون بصلة ميم الجمع: قالون بخلاف عنه، وابن كثير، وأبو جعفر .

حرف واحد ولأنها^(١) غير مستقلة ولأنها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالباً كما هو قاعدة كتابة العربية .

ثم « ما » في هذه الأربعة^(٢) للاستفهام ، فالجمهور يقفون اختباراً أو اضطراراً لا اختياراً على اللام اتباعاً للرسم ، وأبو عمرو يقف في هذه الأربعة على « ما » ، والكسائي يقف على « ما » في رواية ، وعلى اللام في الأخرى^(٣) .

وفي نسخة بعد « ها » : « ولا » لأنها^(٤) من تنمة المسألة السابقة ، و« لا » متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله :

[بَحْثُ « لَاتَ حَيْنَ »] :

(تَحِينِ فِي الْإِمَامِ صَلِّ وَوَهَّلاً) بألف الإِطْلَاقِ وبضم الواو وتشديدها مكسوراً .

أَي ضَعَّفَ وَغَلَطَ قَائِلُهُ وَنَسَبَ إِلَى الْوَهْلِ وَالْوَهْمِ نَاقِلُهُ .

وفي أكثر النسخ : « وقيل لا » كما نصَّ عليه الرومي [٧٩] واختاره الأزهري [١٠٧] ، أي وقيل لا وصل ، أو المعنى : لا تصل بل اقطع التاء عن « حين » ، لكن تعبيره بـ« قيل » مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور ، فالصواب الأول وهو مختار الشيخ زكريا [١٠٦] وعليه المعوَّل فتكتب مفصولة من الحاء

(١) « على حرف واحد ولأنها » سقط من « ب » .

(٢) يعني الأربعة الأوَّل التي ثبت قطعها وهي في سورة الكهف والفرقان والنساء والمعارج .

(٣) قال الإمام الشاطبي رحمه الله في بيان مذهب أبي عمرو البصري والكسائي :

وَمَالِ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنَّسَاِ وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخَلْفُ رُتْلًا

فأشار بالحاء من كلمة « حجَّ » إلى أبي عمرو البصري ، ثم عقبه بالخلف للكسائي الذي رمز له بالراء من كلمة « رتلا » ، وقد تقدم جدول يوضح هذه الرموز عند الكلام على المد وأقسامه .

(٤) أي أن « ها » من تنمة الكلام على مال ، و« لا » متعلقة بما بعدها ، حسب هذه النسخة .

على هذه الصورة ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] لا على هذه الكيفية « لا تحين » .

واعلم أن أبا عبيد^(١) قال : (رسم في الإمام يعني مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص به « لا تحين »)^(٢) نصَّ على أن التاء متصلة بـ « حين » .

وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن « حين » خطأً ومتصلة بـ « لا » حكماً ، وذلك لأن « لات » في قول الأكثرين هي « لا » النافية^(٣) دخلت عليها التاء علامةً لتأنيث الكلمة كما دخلت على « رَبَّتْ » و« ثَمَّ » لذلك ، فقيل : ربة وثمة ، فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها ، والمعنى : ليست تلك المدة حين الفرار .

واختلف القراء فالكسائي يقف بالهاء لأصالتها ، والباقون يقفون بالتاء تبعاً لرسمها ، فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على « لا » ولا الابتداء بـ « تحين » ، وبهذا يظهر صحة نسخة « وَوُهَّلا » ، وإنما خالفهم أبو عبيد حيث قال : (الوقف عندي على « لا » والابتداء بقوله : « تحين ») فتكون قراءة شاذة لأنها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى وإن وجَّه قراءته بقوله : (لأني نظرتها في الإمام فوجدتها « تحين ») ، قال : (وهذا التاء تزداد في « حين » فيقال : هذا تحين كان كذا ، وأنشد^(٤) شعراً :

العاطفون تحين ما من عَاطِفٍ والمطعمون زمانَ أينَ المُطْعِمِ

- (١) هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي ، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقهاء ، ولد في هراة سنة ١٥٧هـ وتعلم فيها ، وكان مؤدباً ، رحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ، وحج بعدها فتوفي بمكة سنة ٢٢٤هـ ، له كتب كثيرة ، منها « أدب القاضي » و« فضائل القرآن » و« المقصور والممدود » . « تذكرة الحفاظ » (٥ / ٢) ، و« تهذيب التهذيب » (١٥ / ٧) و« الأعلام » (١٧٦ / ٥) .
- (٢) « اختلاف الحديث » لأبي عبيد ٤ / ٢٥٠ و ٢٥١ .
- (٣) في « ب » : الناهية .
- (٤) في « ب » : وأنشدوا ، بواو الجماعة وحذف لفظ « شعراً » ، وفي « ج » : وأنشد .

قال الناظم في « النشر » : (إني رأيتها مكتوبةً في المصحف^(١) الذي يقال له الإمام ، مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه « لا » مقطوعة ، والتاء موصولة ، ورأيت به أثر الدم وتتبعته فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك ، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة)^(٢) .

وقال القسطلاني : « الأكثرون على خلاف ذلك وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصحف عن القياس »^(٣) .

وأما قول المصري : (فحيث صح النقل عن أبي عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الإمام فيكون كافياً في حكم المرسوم فيكون حكمه كحكم غيره إذ لا فرق) فمدفوعٌ بأن الفرق هو مخالفته للجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف ، فغاياته أن وَصَلَهُ شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله .

[٩٣] (وَوَزَنُوهُمْ وَكَالُوهُمْ صِلِ) بالإشباع ، أي كتب أرباب الرسوم ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين : ٣] موصولين أي حكماً ؛ لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفاً ، فَعَدَمُ الألف يدل على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ في سورة الشورى [٣٧] ، فإن الألف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على « غضبوا » وكذا الابتداء بقوله : « هم » .

قال ابن الأنباري^(٤) : (قال أبو عمرو وعاصم وعلي - يعني الكسائي - والأعمش^(٥) - أي من الأربعة عشر - : « كالوهم » حرف واحد أي حكماً ،

(١) في « ب » زيادة : العثماني .

(٢) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢/١٥٠ ، ١٥١ .

(٣) انظر « لطائف الإشارات لفنون القراءات » للقسطلاني ٢/١٠٥ .

(٤) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة ، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار ، ولد في الأنبار سنة ٢٧١هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ ، له كتب كثيرة ، منها « الزاهر » في اللغة ، و« إيضاح الوقف والابتداء » و« الأضداد » اهـ « وفيات الأعيان » ١/٥٠٣ .

(٥) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء ، تابعي مشهور ، أصله من بلاد « الري » ، ولد سنة =

والأصل : كالوا لهم ، فحذف الألف على حد : كلتك طعاماً ، فحذفت اللام وأوقع الفعل على « هم » فصارا حرفاً واحداً ، لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة .

وكان عيسى بن عمرو^(١) يقول : « كالوهم أو وزنوهم » كلمتان ، أي كُلُّ منهما ، وكان يقف على « كالو » و« وزنو » ويبتدىء بـ« هم » ، والمعنى أنه كان يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله « هم » لا أنه كان يفعل اختياراً ، بخلاف بقية القراء أجمع ، فإنهم لا يجوزون الوقف على الواو أصلاً ، ولذا^(٢) قال أبو عبيد : والاختيار الأول ، فإن مختار الجمهور هو المعوّل^(٣) .

ثم اعلم أنّ في معنى « وزنوهم » نحو : ﴿رَزَقْنَاهُمْ﴾ و﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ و﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ و﴿أَنْزَلْنَا مَكْمُوهَا﴾ و﴿أَوْرَثْنَاهَا﴾ وأمثال ذلك .

(كَذَا مِنْ « أَلْ » وَ« هَا » وَ« يَا » لَا تَفْصِلِ) بالإشباع ، أي لا تفصل مدخول لام التعريف من « أَل » ولو قمرية لا كتابةً ولا قراءة ، وكذا مدخول هاء التنبيه وياء النداء وإن كانت كلمات مستقلة لقلة الامتزاج بينهما في الصورة نحو : ﴿الْحَمْدُ﴾ ، ﴿وَالْحَقُّ﴾ ، و﴿الْأَرْضُ﴾ ، و﴿الْآخِرَةُ﴾ ، ونحو : ﴿يَا أَيُّهَا﴾ ، و﴿يَا آدَمَ﴾ ، و﴿يَا بَنِيَّ﴾ ، ونحو : ﴿هَأَنْتُمْ﴾ ، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ ، و﴿هَذَا﴾ ، وأمثال ذلك فلا يوقف على « أَل » و« يَا » و« هَا » ولا يبتدأ : حمد ، وحق ، وأرض ، وآخرة ، وآدم ، وبني ، وأنتم ، وأولاء ، وذا ، في

= ٦١هـ في الكوفة ، وتوفي بها سنة ١٤٨هـ ، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض يروي نحو ١٣٠٠ حديثاً . « وفيات الأعيان » ١/٢١٣ .

(١) هو غالباً عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وهو أول من هذب النحو ورتبه ، وعلى طريقته مشى سيبويه والخليل ، وهو من أهل البصرة ، له أكثر من سبعين مؤلفاً احترقت ، توفي سنة ١٤٩هـ . « وفيات الأعيان » ١/٣٩٣ . وفي جميع النسخ التي عندنا كُتب اسمه : « عيسى بن عمرو » .

(٢) في « ب » : ولهذا .

(٣) « إيضاح الوقف والابتداء » لابن الأنباري ١/٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

الأمثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وفقاً عليها وبدءاً بما بعدها .

وقد أخطأ الرومي حيث قال في إعراب البيت [٨٠] : (وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى « آل » للمناسبة بينهما في التعريف) فإن الصواب أن « ها » عطف على « يا » وليست تلك الواو علامة ضمة الهمزة ، وفي نسخة بالعكس وهو الأولى كما اخترنا لما فيه من دفع التوهم كما لا يخفى ، وأيضاً « مِنْ » في البيت ليست زائدة كما قررناه خلافاً للرومي [٨٠] .

ثم قول الناظم « كذا » محمولٌ على التشبيه المعنوي بين قوله « صلِّ » و « لا تفصِّل » لأن مرادهما^(١) واحد وإن كان بين الأمر والنهي كلام صوري .

ومما يجب التنبيه عليه أن « نِعَمًا » و « مهما » و « ربما » موصول^(٢) في جميع المصاحف .

قال ابن الأنباري : (حدثنا خلف قال : قال الكسائي : « نِعَمًا » حرفان ، أي كلمتان لأنَّ معناه نِعَمَ الشيء ، وكتبا بالوصل ، أي كلمة واحدة)^(٣) .

ثم قال ابن الأنباري عن الكسائي : (ومن قطع لم يخطأ)^(٤) أي في اللفظ بناءً على الأصل ، وإن أخطأ من حيث إنه خالف^(٥) الرسم .

ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة إما أولاً وإما آخرًا بخلاف الواو العاطفة نحو : ﴿ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [النساء : ١٣٦] ﴿ وَكَلِمَةً رَبُّهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، و ﴿ حِينئذٍ ﴾ [الواقعة : ٨٤] و ﴿ يَوْمئذٍ ﴾ [الحاقة : ١٨] موصولات ، و ﴿ مِمَّنْ ﴾ [البقرة : ١٤٣] كله موصول ، و ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ [هود : ٢٨] كذلك ، و ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢]

(١) في ب : مؤداهما .

(٢) في أ : موصولة .

(٣) « إيضاح الوقف والابتداء » لابن الأنباري ١/٣٣٦ .

(٤) المرجع السابق ١/٣٣٦ .

(٥) في « ب » : مخالف .

مفصول ، وكتبوا ﴿ابن أم﴾ في الأعراف مفصلاً ، وصورة ﴿بينوم﴾ ببطه حرف النداء موصولٌ بالباء ، وكتبوا صورة الهمزة واواً متصلة بالنون ، ومن المعلوم أنّ في المنفصلين يجوز الوقف على آخر كل منهما ، بخلاف المتصلين فإنه لا وقف إلا في آخر الثانية .

و﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ و﴿وَيَكُنَّ﴾ في موضعي القصص [٨٢] يوصل فيهما الياء بالكاف كما قال الداني في « مقنعه » [٨١] والشاطبي في « عقيلته » [٢٥٨] ، لكن وقف أبو عمرو على الكاف ، والكسائي على الياء ، والجمهور على آخرهما على وفق رسمهما^(١) ، ومعناه : تَدَمُّ وتَنَبُّ على الخطأ ، فأما ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت : ٥٦] و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر : ٥٣] فياء الإضافة ثابتة فيهما اتفاقاً كما اتفقوا على حذفها في ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّقُوا رَبِّكُمْ﴾ في الزمر [١٠] ، واختلفوا في قوله سبحانه وتعالى : ﴿يَعْبَادِ لَا حَوفُ عَلَيْكُمْ﴾ في الزخرف [٦٨] .

وحذف ياء الإضافة أيضاً بعد نون الوقاية كثير نحو قوله تعالى : ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة : ٤٠] و﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة : ١٥٢] و﴿إِن يُرِدِ الرَّحْمَنُ﴾ [يس : ٢٣] وكذا من غير نون الوقاية كقوله ﴿مَتَابٍ﴾ و﴿مَابٍ﴾ ، ومحلُّ بسطها كتب الرّسم .

ومنها ﴿واخشون﴾ فهي محذوفة بالمائدة في الأولى وهي التي بعدها ﴿اليوم﴾ [٣] ، وثابتة في البقرة وهي قوله تعالى : ﴿وَإِخْشَوْنِي وَلَا تَمَنَّوْا﴾ [١٥٠]

(١) قال الإمام الشاطبي في « حرز الأمانى » مبيناً مذاهب القراء في ذلك :

وَقِفْ وَيَكُنَّ وَوَيَكُنَّ بِرَسْمِهِ وَبِالْيَاءِ قَفِ رَفْقاً وَبِالْكَافِ حُلْلاً

فقوله « برسمه » يشمل جميع القراء ، ثم استثنى منهم الكسائي الذي يقف على الياء ورمزه بالراء من « رفقاً » ، واستثنى بعده أبا عمرو الذي يقف على الكاف ورمزه بالحاء من « حُلْلاً » ، وقد تقدم جدول لبيان رموز القراء سابقاً . والراجع عند الجميع الوقف على الكلمة بتمامها .

إجماعاً فيهما كتابةً وقراءةً ، وأما الثانية في المائدة وهي التي بعدها ﴿وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٤] فمحذوفة رسماً ويثبتها أبو عمرو وصلاً^(١) .

ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله : ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء : ١٤٦] و﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام : ٥٧] على قراءة الضاد المعجمة^(٢) ، و﴿نُجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بيونس [١٠٣] ، و﴿يَالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه : ١٢] و﴿وَإِذِ التَّمَلَّى﴾ [النمل : ١٨] إِلَّا أَنَّ الكسائي يقف فيه بالياء^(٣) ، و﴿بِهَدْيِ الْعَمِيِّ﴾ في الروم [٥٣] إِلَّا أَنَّ حمزة والكسائي يقفان بالياء^(٤) ، و﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات : ١٦٣] ﴿فَمَا تُعْنِ التُّذُرُ﴾ [القمر : ٥] ﴿أَجْوَارِ السُّنَّاتِ﴾ [الرحمن : ٢٤] ﴿أَجْوَارِ الْكُنُسِ﴾ [التكوير : ١٦] ، وأما قوله : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَجْوَارِ﴾ [الشورى : ٣٢] فمحذوفة أيضاً لكن أثبتتها نافع وأبو عمرو وصلاً ، وابن كثير في الحالين^(٥) .

ثم قوله تعالى : ﴿ذَا الْأَيْدِي﴾ [ص : ١٧] وكذا ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهَا يَأْتِيَدُ﴾ [الذاريات : ٤٧] فصحيح الآخر لأنَّ وزنه فَعَلٌ ، فمعنى « الأيدى » القوة ، بخلاف ﴿أُولَى الْأَيْدَى﴾ [ص : ٤٥] لأنه جمع « يَدٍ » أصلها « يديٌّ » ، أو جمع « أيدٍ » .
وأما ﴿هَادٍ﴾ [الرعد : ٧ ، ٣٣] و﴿وَالِ﴾ [الرعد : ١١] و﴿بَاقٍ﴾ [النحل : ٩٦] و﴿وَاقٍ﴾ [الرعد : ٣٤ ، ٣٧] فمحذوف الياء ، إِلَّا أَنَّ ابن كثير يثبتها وفقاً^(٦) .

- (١) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٠٨ ، ووافقه من بقية العشرة أبو جعفر ، وأثبتها يعقوب في الحالين .
- (٢) هي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بضاد معجمة مكسورة ، وحذفت الياء بعدها ، انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٠٩ .
- (٣) يعني الذي في سورة النمل فقط ، انظر : « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٥٧ ، ووافقه من بقية العشرة يعقوب .
- (٤) قرأها حمزة ﴿تهدي العمي﴾ بالفعل المضارع ونصب « العمي » في النمل والروم ، وفي سورة النمل اتفقوا على إثبات الياء وفقاً ، وأثبتها في الروم حمزة والكسائي ويعقوب ، انظر : « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٥٦ .
- (٥) وافقهم من تمة العشرة أبو جعفر وصلاً ، ويعقوب في الحالين ، انظر : « تحبير التيسير » ص ١٧٧ .
- (٦) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٣١ .

و﴿المهتدي﴾ بالأعراف [١٧٨] ثابتة ، وفي غيره محذوفة لكن فيه الخلاف كما سبق في ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ ، وأمثال ذلك كثير محلله الشاطبية الصغرى^(١) من جهة الرسم ، والكبرى^(٢) من جهة اختلاف القراء .

وحذفت الواو من لام الفعل من غير جازم في أربعة مواضع : ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء : ١١] ﴿وَمَمَّحُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى : ٢٤] و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر : ٦] و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق : ١٨] وليس منه ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي﴾ [التحریم : ٤] كما في بعض مصاحف العوام فإنه خطأ عظيم في هذا المقام ، وأما ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام : ٥٧] فالحذف اتفاقاً على خلاف في كونه جمعاً أو مفرداً أريد به الجنس .

ثم اعلم أنه كان مكي^(٣) يقول في نحو : ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾^(٤) [الأنعام : ٥٧] وبابه : (لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل ، وإن وقف على الأصل خالف الرسم) .

قال الحافظ أبو عمرو الداني : (وكان أبو حاتم سهل بن محمد^(٥) وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك إلا برّد ما حذف وهو القياس في العربية وقال : إن الأئمة على خلاف ذلك ، والقراءة سنة متبعة) .

وفيه بحث لا يخفى إذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة ، وإنما ثبت على خلاف القياس رسم الكتاب ، فالتحقيق ما قاله المكي حيث لا ضرورة في العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية .

قال المصري : (فإن قلت كيف يوقف على نحو : ﴿وَنُحْيِ الْأَرْضَ﴾ ؟

- (١) يعني بذلك « عقيلة أتراب القوائد » لأنها تتعلق بالرسم وأبياتها أقل من غيرها .
- (٢) يعني بذلك « حرز الأمانى ووجه التهاني » فهي متعلقة بالقراءات وأبياتها أكثر من غيرها .
- (٣) هو مكي بن أبي طالب القيسي ، تقدمت ترجمته سابقاً .
- (٤) وذلك بقراءة من قرأ بالضاد المعجمة المكسورة .
- (٥) تقدمت ترجمته .

قلت : يوقف على ذلك بردّ الياء لأنها حذفت من الكتابة لكرهه الجمع بين صورتين متفتحتين واكتفاء^(١) بالكسرة التي قبلها ، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف بل بردّ^(٢) ما حذف ، والله أعلم .

قلت : يردّ عليه أنّ هذا خلاف ما أجمع عليه القراء^(٣) ، وكان اختيار بعض النحاة في هذا^(٤) الاقتفاء^(٥) على أنّ عروض الساكن في الوقف لا يرفع حكم كسر ما قبلها ، ولذا جَوَزَ النحاة أيضاً اجتماع الساكنين حينئذٍ حيث لم يعتدوا بالعارض .

[بَابُ التَّاءَاتِ]

[٩٤] (وَرَحِمَتْ الزُّخْرَفِ بِالتَّاءِ زَبْرَةً) برفع « رحمت » ونصبها ، أي رسم عثمان رضي الله عنه ، أو كتبت أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ « رحمت » في سورة الزخرف .

وكذا في (الأعرافِ رُومِ هُوْدَ كَافَ البَقْرَةَ) بحذف العاطف في الكل للوزن ، وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في « الاعراف » ، وضبط « هود » و « كاف » بالفتح لأنهما اسما سورتين .

وأما قول الرومي [٨٢] : (وإضافة الأعراف إلى الروم ، والكاف إلى البقرة لفظاً لأدنى ملابسة) . فمحمول على عدم الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة .

(١) « ج » : اكتفاء .

(٢) « ج » : يرد .

(٣) في دعوى الإجماع نظر ، ومما يردّه ما سبق من المؤلف من ذكر الخلاف في ألفاظ عديدة ، مثل : (يُؤْتِ) و (يُقْضِ) وغيرهما ، وقد اختار عدد من القراء في نحو : ﴿ يَحْيِ الْأَرْضِ ﴾ الوقف بياء واحدة بعد الحاء اتباعاً للرسم ، واختار عدد آخر من القراء الوقف ببيتين ، لأن الياء الأخيرة أصلية وقد زال موجب حذفها وهو الساكن الذي بعدها . انظر : « النجوم الطوالع » ١٣٠ ، و « هداية القاري » ٥٥٧ ، و « المنير » ٢٦٠ .

(٤) من قوله : « عليه أن هذا . . . » إلى هنا ، سقط من « أ » .

(٥) د : الاكتفاء .

ثم اعلم أنّ هاء التأنيث في المصحف الكريم ينقسم إلى ما رسم بالهاء وهو المسمّى بالتاء المربوطة ، وإلى ما رسم بالتاء وهو المسمّى بالتاء المجرورة .
فأما ما رسم بالهاء فإن الوقف عليه بالهاء مما اتفق عليه القراء ، وهو الموافق لقاعدة^(١) الكتابة العربية .

وأما ما رسم بالتاء فإنه مما اختلف في الوقف عليه ، فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون بالهاء^(٢) كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء من نحو : « فاطمة وقائمة » إجراءً لهاء التأنيث على سنن واحد وهي لغة قريش ، ويترتب عليه أيضاً إمالة الكسائي ، وكذا جواز الرّوم والإشمام وعدمهما للكلمة ، والباقيون يقفون بالتاء تغليباً لجانب الرسم وهي لغة طيء .

فلا بُدُّ للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء ليتحرى في جميعها الصواب في الأداء ، وقد خصَّ الناظم ما رسم من ذلك بالتاء لقلته ، ويعرف ما عداها لكثرتة ، ومجموع ما ذكره من ﴿رَحِمَتْ﴾ سبعة ، لأنها في الزخرف موضعان ﴿أُمُّ يَقْسِمُونَ رَحِمَتْ رَبِّكَ﴾ ﴿وَرَحِمَتْ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٣٢] ، والعموم يفهم من إطلاق الناظم ومن الإضافة الجنسية ، وفي الأعراف ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [٥٦] وفي الروم ﴿فَأَنْظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحِمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠] وفي هود ﴿رَحِمَتِ اللَّهُ وَرَبِّكُنَّهُ﴾ [٧٣] وفي مريم ﴿ذَكَرْ رَحِمَتِ رَبِّكَ﴾ [٢] وفي البقرة ﴿أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ [٢١٨] وما عدا هذه السبعة بالهاء نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر : ٥٣] .

[٩٥] (نِعْمَتُهَا ثَلَاثُ نَحْلٍ إِبْرَهُمْ) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة في « إبراهيم » كما صرّح به صاحب « القاموس »^(٣) ، فلا يحتاج إلى قول برهان

(١) في « ب » : لقواعد .

(٢) « يقفون بالهاء » سقط من « ب » .

(٣) « القاموس المحيط » للفيروز آبادي ، مادة : برهم .

الدين الحلبي^(١) في شرحه للمقدمة : (حذف منه الألف والياء لأنه اسم أعجمي ، والعرب إذا عربته تخالف بين ألفاظه للخفة ، وينضم إلى ذلك ضرورة الوزن) . اهـ

وفي جعله مُعَرَّباً نظراً لا يخفى ، والمراد به سورته .

و « ثلاثٌ » بالرفع عطف على « نعمتها » بحذف العاطف ، والمفهوم من كلام الشيخ زكريا [١١٠] أنهما منصوبان حيث قال : (وزبرَ بالتاء أيضاً « نعمتها »)^(٢) .

ولا يصح قول الرومي [٨٢] : (إنه نصب على الظرفية) ؛ إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفاً له ، وجعله ظرفاً لقوله : « نعمتها » مخلٌ بالمعنى ؛ لأن ضمير « نعمتها » راجع إلى البقرة .

والحاصل أن لفظ « نعمت » رسم بالتاء في أحد عشر موضعاً : في البقرة ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٣١] وفي النحل ثلاثة^(٣) مواضع : ﴿ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [٧٢] ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [٨٣] ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [١١٤] وفي إبراهيم موضعان : ﴿ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ [٢٨] ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [٣٤] وإليهما أشار بقوله :

(مَعَا أَخِيرَاتٍ عُقُودُ الثَّانِ هَمَّ) ضبط « أخيراتٍ » بالنصب على الحال من مجموع^(٤) « ثلاث نحل » ، وموضعي إبراهيم احتراز من أوائل النحل وأول إبراهيم ، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي وهنَّ أخيرات .

(١) سبق أن من شراح المقدمة : رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي ، المتوفى سنة ٩٧١ ، ومنهم برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الأنصاري من علماء القرن التاسع ، ولعل الشارح أخطأ في أحد طرفي الاسم أو أن المراد شارح آخر غير هذين .

(٢) حيث جعل « نعمتها » مفعولاً للفعل « زبرَ » وعليه يكون « ثلاثٌ » منصوباً مثله .

(٣) في « أ » و « ب » : ثلاث .

(٤) في « ب » : من محمول .

وقال ابن المصنف [٥٠]: « (أخيرات) « صفة لـ « ثلاث النحل » وموضعي إبراهيم الأخيرين) اهـ . ولا يخفى أنّ « الأخيرين » في قوله ليس في محله . واحترز به عما في أول النحل ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ [١٨] وعما في أول إبراهيم ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٦] .

ثم ضبط « عقود الثان » بضم الدال وفتحها ، والضم هو الأتم على أنه عطف على « ثلاث » .

والمراد بالعقود سورة المائدة ، ووقع « نعمت » فيها في موضعين ، والمراد هنا هو الثاني^(١) المقرون بـ « هَمَّ » بتشديد الميم الساكن وقفاً ، أي بقوله « هَمَّ » ، يعني في قوله : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ ﴾ [١١] ، وأما ما في نسخة بدل « هَمَّ » « ثَمَّ » - بفتح المثناة - أي هناك كما نقله الشيخ زكريا [١١١] فهو تصحيف للمبنى وتحريف للمعنى .

وأغرب من هذا ما ذكره اليميني من أنّ في بعض النسخ « ثَمَّ » بضم الثاء ، أي ثَمَّ لقمان .

[٩٦] (لُقْمَانُ ثَمَّ فَاطِرٌ كَالطُّورِ) برفع « لقمان » و « فاطر » ، وفي نسخة بنصبهما على منوال ما سبق في « عقود » ، ولعل وجه النصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول « زَبَرَ » كما تقدم ، وكذا قوله (عِمْرَانُ لَعْنَتْ بِهَا وَالتُّورِ) إلا أنّ قوله : « لعنت » مبتدأ منقطع عما قبله ، و « النور » مجرور عطفاً على الضمير المجرور في « بها » الراجع إلى « عمران » - المراد به سوره - من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين كما حققناه في الحاشية المسماة بالجمالين للجلالين^(٢) عند قوله تعالى : ﴿ نَسَاءً لَّوْنٌ بِهِ وَالْأَرْحَامُ ﴾ [النساء : ١] حيث قرأ حمزة بالجر .

(١) في « ب » : والمراد هنا الثاني .

(٢) في « أ » : حققناه في حاشية الجلالين .

والحاصل أنه في لقمان عند قوله تعالى: ﴿ فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ ﴾ [٣١] وفي فاطر ﴿ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [٣] وفي الطور ﴿ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ ﴾ [٢٩] وفي آل عمران ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ﴾ [١٠٣] مكتوب بالتاء المجرورة ، ولم يرتب بين السور للضرورة ، وما عدا هذه المواضع المذكورة فكل « نعمة » بالهاء مسطورة نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١] .

ثم أخبر أن لفظ « لعنت » مرسوم بالتاء في موضعين : في آل عمران ﴿ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ [٦١] وفي النور ﴿ وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [٧] .

هذا وعبرة الناظم قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يُفهم المقصود منها ؛ إذ جاء فيها أيضاً : ﴿ أَوْلَيْكَ جَزَاءُ هُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ [٨٧] وهو بالتاء المربوطة ، فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في « رحمت » الزخرف مع أنه المتبادر من إطلاقها ، فرحم الله الشاطبي حيث تظن بها وقيدها في « الرائية » بقوله [٢٧٠] :

..... فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ ابْتِدْرًا

مع الإشعار بأنه هو الواقع في أولها ، ثم ما عدا هذين فبالهاء كقوله تعالى: ﴿ أَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦١] .

[٩٧] (وَأَمْرَاتٌ يُوسُفَ عِمْرَانَ الْقَصَصُ) بتنوين « امرأتٌ » على أنه مبتدأ^(١) ، وينصب « يوسف » و« عمران » على الظرفية ، أي الكائنة فيها ، وكذا « القصص » وسكن بالوقف ، والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن « امرأة » منصوبة مضافة حيث قَدَّرَ « وَزَبَرَ » فتدبر .

وقال اليميني : (مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : ومنها امرأت ، أي ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة « امرأت » ، وقوله « يوسف »

(١) في « ب » : خبر مبتدأ .

مبتدأ ، خبره محذوف ، أي^(١) محلها سورة يوسف ، وقوله « عمران القصص » معطوفان على « يوسف » ، وحرف العطف محذوف للوزن .

وأغرب الرومي حيث جعل « امرأت » مضافة إلى « يوسف » وهو مضاف إلى « عمران » ، وهو إلى القصص بناءً على أن الإضافة لأدنى ملابس . اهـ
ووجه الغرابة لا يخفى على ذوي النهى .

ويستفاد عموم موضعي يوسف مما قدمناه في « رحمت » الزحرف ، فتدبر .

(تَحْرِيمَ مَعْصِيَتٍ بِقَدْ سَمِعَ يُخَصَّصَ) فـ « تحريم » منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية ، والمراد به سورة التحريم ، و« معصيت » منونة لكونها مبتدأ ، وجوز جره حكاية لأنها وردت في القرآن مجرورة ، و« يُخَصَّصَ » بصيغة المجهول ، ويجوز تذكيره باعتبار لفظ « قد سمع » وتأنيثه باعتبار سورتته .

والمعنى أن « امرأت » مرسومة بالتاء في سبعة مواضع : ﴿ أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ تَرْوِدُ ﴾ [٣٠] و ﴿ أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ الْفَنَ ﴾ [٥١] كلاهما بيوسف ، و ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ في آل عمران [٣٥] ، و ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ في القصص [٩] ، و ﴿ امْرَأَتِ نُوحٍ وَامْرَأَتِ لُوطٍ ﴾ [١٠] و ﴿ امْرَأَتِ فِرْعَوْنَ ﴾ [١١] في التحريم ، وما سواها بالهاء .

والقاعدة الكلية أن المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء^(٢) ، وغيرها بخلافها^(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ ﴾ [النساء : ١٢٨] .

ثم أخبر أن لفظ « معصيت » مخصوص بموضعي قد سمع ﴿ وَيَتَنَجَّوْنَ بِالْآثِمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ﴾ [٩] ﴿ فَلَا تَتَنَجَّوْا بِالْآثِمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ ﴾ [٨]

(١) من قوله : « تقديره ومنها . . . » إلى هنا سقط من « أ » .

(٢) الأدق أن يقال : أن المرأة المضافة إلى زوجها مرسومة بالتاء ؛ لثلاثا يعترض بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ فهي هنا مذكورة مع زوجها ومرسومة بالهاء .

(٣) في « أ » و « ب » : بخلاف .

ولا ثالث لهما ، ويستفاد العموم من إطلاقها .

[٩٨] (شَجَرَتِ الدُّخَانِ سُنَّتُ فَاطِرٍ) بجر « الدخان » على أن الإضافة بمعنى « في » ، ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض ، وأسكن تاء « سنت » ضرورةً ، وهي مضافة إلى « فاطر » .

(كَلًّا وَالْأَنْفَالِ وَأُخْرَى غَافِرٍ) فقولهُ : « كَلًّا » حال من « سنت » الواقعة في فاطر ، و« الْأَنْفَالِ » بالنقل عطف على « فاطر » ، و« أُخْرَى » أي وَسُنَّتُ أُخْرَى هي في غافر ، ف« أُخْرَى » في محل جر ، و« غافر » بدله ، وفي بعض الأصول : « وحرفِ غافرٍ بالجر مضافاً .

والمعنى وكذلك قوله : ﴿ إِنَّتَ شَجَرَتِ الرَّقُومِ ﴾ في سورة الدخان [٤٣] مرسومة بالتاء ، بخلاف غيرها كقوله تعالى : ﴿ لِلظَّالِمِينَ ﴿١٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ ﴾ [الصفات : ٦٣ ، ٦٤] .

وكذلك « سنت » في خمسة مواضع مرسومة بالتاء ، ثلاثة في فاطر ﴿ إِلَّا سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَحْدِلْ سُنَّتِ اللَّهِ بَدِيلًا وَلَنْ تَحْدِلْ سُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [٤٣] وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله « كَلًّا » ، وفي الأنفال ﴿ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [٣٨] وفي غافر ﴿ سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكٰفِرُونَ ﴾ [٨٥] وهي آخر السورة ، لكن قول ابن المصنف [٥١] : (« أُخْرَى غافر » أي آخرها) غير مستقيم ؛ للفرق بين الآخر والأخرى كما لا يخفى على ذوي النهى ، ومع ذلك فهو بيان لمحلّه لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم تحقق تعدده .

ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى : ﴿ سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا ﴾ [الإسراء : ٧٧] ، ثم كان حقه أن يذكر « سنت » أولاً لكونها من الألفاظ المكررة ثم يذكر « شَجَرَتِ الدُّخَانِ » فإنها من الكلمات المفردة ، والاعتذار عنه ارتكاب الضرورة .

[٩٩] (قُرَّتْ عَيْنِي جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ) أي وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأت فرعون : ﴿ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَوَلَكَّ ﴾ في القصص [٩] .

وبالإضافة إلى لفظ « عين » احترزَ عن المضاف إلى أعين في قوله تعالى ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ في الفرقان [٧٤] ، و ﴿ مِّنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ في السجدة [١٧] .

و^(١) ﴿ وَرِيحَانٌ وَجَحَّتْ نَعِيمٍ ﴾ في سورة الواقعة [٨٩] التي أولها ﴿ إِذَا وَقَعَتْ ﴾ بخلاف غيرها نحو : ﴿ جَنَّةُ الْخُلْدِ ﴾ [الفرقان : ١٥] .

(فِطْرَتْ بِقِيَّتْ) بسكون التاء فيهما (وَاِبْنَتْ) بالتنوين (وَكَلِمَتْ) ولو قال : « مع كلمت » لكان أكثر سلاسة .

أي وكذا رسم بالتاء ﴿ فِطْرَتْ اللَّهُ ﴾ بالروم [٣٠] ، و ﴿ بِقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ في هود [٨٦] ، ولعله اكتفى باللفظ عن القيد بعدم التنوين أو لوجودهما كذلك في هود ، فخرج بـ « بقيت » البقية المنونة في قوله تعالى : ﴿ وَيَقِيَّتُهُ مِمَّا تَرَكْنَا آلَ مُوسَى ﴾ [البقرة : ٢٤٨] و ﴿ أُولَؤُا بِقِيَّتِهِ ﴾ [هود : ١١٦] .

و ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتْ عِمْرَانَ ﴾ في التحريم [١٢٧] ولم يقع غيرها ، و ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى ﴾ في الأعراف [١٣٧] لقوله : [١٠٠] (أَوْسَطَ الْأَعْرَافِ) بالنصب على الظرفية ، وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ، لكن « كلمت » التي في الأنعام بالتاء أيضاً إلا أنه مندرج في ضمن قوله : (وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ ☆ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ) بصيغة المجهول فيهما ، فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية ، وهي كل ما اختلف القراء في إفراده وجمعه قراءة فإنه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابةً ، والمراد أن مفردة أيضاً بالتاء ؛ إذ لا خلاف أن^(٢) الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ، ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء .

واختلفوا في مفردتها ومجموعها في اثني عشر موضعاً ، وذلك قوله

(١) أي وكذلك رسم بالتاء لفظ « جنت » من قوله تعالى . . . إلخ .

(٢) في « ب » : في أن الجمع .

تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ في الأنعام [١١٥] ، قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي^(١) ، وكذلك ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا ﴾ أول يونس [٣٣] ، قرأها بالإفراد غير نافع وابن عامر^(٢) ، واختلف المصاحف في ثاني يونس ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٩٦] ، وكذلك ﴿ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في الطول [غافر : ٦] ، والقياس فيهما التاء إذ قرأهما غير نافع وابن عامر بالتوحيد ، و﴿ آيَاتُ لِّلسَّالِينَ ﴾ في سورة يوسف [٧] قرأها ابن كثير بالإفراد^(٣) ، و﴿ وَالْقُوَّةُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾ [١٠] و﴿ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ ﴾ [١٥] كلاهما في يوسف أيضاً قرأهما غير نافع بالتوحيد^(٤) ، و﴿ لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ في العنكبوت [٥٠] قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي^(٥) ، و﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ﴾ في سبأ [٣٧] قرأها بالتوحيد حمزة^(٦) ، و﴿ فَهُمْ عَلَى بَيْنَتٍ مِّنْهُ ﴾ في فاطر [٤٠] قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة^(٧) ، و﴿ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا ﴾ في فصلت [٤٧] قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي^(٨) ، و﴿ جِئْتُمْ صٰٓخِرٰٓتٍ ﴾ [المرسلات : ٣٣] قرأها بالإفراد - أي صورةً وإلا فهو جمعٌ حقيقةً - حفص وحمزة والكسائي^(٩) .

- (١) وافقهم من بقية العشرة يعقوب وخلف العاشر ، انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١١١ .
- (٢) وغير أبي جعفر من تنمة العشرة ، انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٢٢ .
- (٣) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٢٦ .
- (٤) وافقه من تنمة العشرة أبو جعفر كما في « تحبير التيسير » ص ١٢٦ .
- (٥) وافقهم أيضاً خلف من بقية العشرة ، وكلُّ على أصله وفقاً لرسمها بالتاء ، وأبو بكر هو شعبة راوي عاصم « تحبير التيسير » ١٦٠ .
- (٦) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٦٦ .
- (٧) أيضاً تبعهم خلف من تنمة العشرة كما في المرجع السابق ص ١٦٧ .
- (٨) وافقهم يعقوب وخلف العاشر ، المرجع السابق ص ١٧٦ .
- (٩) وافقهم خلف العاشر كما في « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ١٩٦ وقد سقط منه اسم =

ثم اعلم أنهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في الوقف أيتهما الأصل للأخرى؟

فذهب سيبويه وجماعة إلى أن التاء هي الأصل مستدلين بجريان الإعراب عليها دون الهاء ، وبأن الوصل هو الأصل والوقف عارض ، قالوا : وإنما أبدلت هاءً في الوقف فرقاً بينها وبين التاء التي في « عفريت » و« ملكوت » ، وقال ابن كيسان^(١) : بل فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو : خرجت وضربت .

وذهب آخرون إلى أن الهاء هي الأصل ولهذا سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث ، وإنما جعلوها تاءً في الوصل لأنها حينئذٍ يتعاقبها الحركات ، والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه^(٢) أقوى منها وهو التاء .

ومما يجب التنبيه عليه أن قوله : ﴿يا أبتِ﴾ [يوسف : ٤] مرسوم بالتاء والشامي يفتحها ويقف عليها بالهاء ووافق ابن كثير^(٣) ، وكذلك ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون : ٣٦] مرسوم بالتاء ووقف عليها البزي والكسائي بالهاء ، وكذا ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٠٧] و﴿لَاتٍ﴾ [ص : ٣] و﴿الَّلَاتِ﴾ [النجم : ١٩] و﴿ذَاتٍ﴾ [النمل : ٦٠] ووقف عليها الكسائي بالهاء^(٤) ، وقد نظمتها في بيتٍ وقلت :

واللَّاتُ مع لَاتٍ كذا مَرْضَاتٍ وَيَا أَبْتِ وِذَاتٍ مع هَيْهَاتٍ

= « حفص » مع القارئين بالجمع .

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الحسن ، المعروف بـ« ابن كيسان » عالم بالعربية نحواً ولغةً ، أخذ عن المبرد وثلعب ، له كتب عديدة ، منها « المهذب » في النحو ، و« غريب الحديث » و« معاني القرآن » توفي سنة ٢٩٩ هـ . « شذرات الذهب » ٢/ ٢٣٢ .

(٢) في « ب » : مع كونها .

(٣) أي أنه وافقه في الوقف عليها بالهاء ، وكذلك يعقوب ووافقه أبو جعفر وصلاً ووقفاً .

(٤) « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ٧٧ .

[بَابُ هَمْزِ الْوَصْلِ]

[١٠١] (وَابْتَدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ) أي مع ضم الهمزة لكن لا مطلقاً في جميع الأحوال بل كما قال : (إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ) بصيغة المجهول خبر كان ، أي مضموماً .

اعلم أن الهمزة في أول الكلمة إما همزة قطع وهي التي تثبت وصلاً وبدءاً ، وإما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج .

قال ابن المصنف [٥٣] : (ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم بذلك أن ما عداها همزة قطع) اهـ . وفيه بحث لا يخفى ؛ إذ^(١) الظاهر أن همزة الوصل أكثر وجوداً من^(٢) همزة القطع في الكلام إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها ، ومن المعلوم أن الابتداء لا يمكن^(٣) إلا بمتحرك ، فأول الكلمة إن كان متحركاً فظاهر ، وإن كان ساكناً فيحتاج إلى همزة الوصل .

وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالسكان ولذا سَمَّاهَا الخليل سلم اللسان .

ثم همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقاً ولا في ماضي ثلاثي كَأَمَرَ^(٤) ، أوروباعي كأكرم ، بل في الخماسي كانطلق ، والسداسي كاستخرج ، وحكمها في الماضي المعروف الكسر لا غير ، وأما في المجهول فلا يكون إلا مضموماً ، وأما الأمر الحاضر ففيه تفصيل كما ذكره الناظم .

(١) في « ب » : والظاهر .

(٢) في « ب » : أكثر من وقوع .

(٣) في « ب » : يكون .

(٤) في « أ » : كما مر .

وقدَّمَ حكم الأفعال لأن همزة الوصل في الأفعال بالأصالة ، وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومةً من فعل الأمر إذا كان ثالثه مضموماً ضمماً لازماً لا عارضاً كما سيأتي نحو : (انظر) ، و (اعبد) ، وإنما عدل عن الكسرة إلى الضمة - مع أن الأولى هي الأولى - لكونها الأكثر في همزات^(١) الوصل لثلاثا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة والحال أن لا عبرة بالسكن بينهما حيث إنه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل .

وأما إن كان ثالثه مكسوراً كسراً لازماً أي أصلياً ، أو مفتوحاً فابتدئ بها مكسورةً على أصلها نحو : (اضرب) و (اذهب) و (اعلم)^(٢) ، وأشار إلى ذلك بقوله :

[١٠٢] (وَاكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي) أي واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه ، أما وجه كسره في مكسوره فهو لمناسبة بينهما كما في ضمه مع مضمومه ، وأما وجه كسره في مفتوحه فالحمل له على مكسوره كتنظيره في إعراب المثني والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا [١٦٦] .

والأظهر : لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار بعض الصيغ ، ولأن همزة القطع غالباً تكون مفتوحة فلا بُدَّ من ظهور المغايرة .

وأما إذا كان ثالث الفعل مضموماً ضمماً غير لازم بأن يكون عارضاً لإعلال كُسِرَتْ أيضاً نحو : ﴿إمشوا﴾ ، فإن أصله : إمشوا ، نُقِلَتْ ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار ﴿إمشوا﴾ ، وكذا قوله : ﴿أتتوني﴾^(٣) .

وقد ذهب ابن المصنف [٥٣] وتبعه الشراح إلى أن حَصُرَ^(٤) تصوير الأمثلة

(١) في « ب » : همزة .

(٢) واعلم سقط من « ب » .

(٣) يلزم من الابتداء به إبدال همزة القطع ياءً .

(٤) في « د » : إلى حَصُرِ .

مختصٌ بالأمر من الثلاثي^(١) المجرد ، ولعلمهم غفلوا عن أنه^(٢) كذلك حكم الأمر مطلقاً والماضي من الثلاثي المزيد ما عدا باب الإفعال فإن همزته مطلقاً قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضي معلوماً أو مجهولاً نحو : ﴿اجتمعت﴾ و﴿اجتثت﴾ و﴿استكبر﴾ و﴿اثتمن﴾ و﴿اشترى﴾ و﴿أخذنهم سخرياً﴾ [ص : ٦٣] لمن قرأ بالإخبار^(٣) ، ونحو : ﴿انطلقوا﴾ و﴿استغفروا﴾ ، وبذلك التعميم أشار الناظم حيث قال : « ثالث من الفعل » ولم يقل عين الفعل ، فافهم .

وقال الشيخ زكريا [١١٥] : (« وابدأ » وجوباً) ولعله أشار إلى الخلاف الواقع في ﴿قل ادعوا﴾ حال الوصل كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله [٤٩٥] :

ف ن ح

وَضَمُّكَ أَوْلَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي نِدِّ حَلَا^(٤)

ثم قول الناظم « وفي » حرف جر مدخولها قوله : (الأسماء غير اللام كسرهما وفي) بتشديد الياء سكن ووقفاً أو خُفِّفَ ، فهو فعيل بمعنى وافٍ ، أي تام .

والمعنى كسر الهمزة فيها تام بخلافها في لام التعريف فإنها تفتح طلباً للخفة فيما يكثر دوره .

و« غير » إما مجرور على أنه نعتُ « الأسماء » أو منصوب على الاستثناء ، والمراد باللام لام التعريف ، و« كسرهما » مرفوع على أنه مبتدأ ، وضميرها^(٥)

(١) في « ب » : بالأمر الثلاثي ، وفي « ج » : مختصة بالأواخر من الثلاثي .

(٢) في « ب » : عن كونه .

(٣) يعني بكسر الهمزة ابتداءً وإسقاطها درجاً ، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف . « تحبير التيسير » ص ١٧١ .

(٤) أشار بحرف الفاء من « في » إلى حمزة ، وبالنون من « نِدِّ » إلى عاصم ، وبالحاء من « حَلَا » إلى أبي عمرو البصري وأخبر أنهم يقرؤون هذا الساكن الأول بالكسر ، وافقهم من بقية العشرة يعقوب البصري ، ويفهم من ذلك أن الباقيين يقرؤون بالضم .

(٥) في « ب » : وضميره .

راجع إلى الهمزة في أول الأسماء ، وخبره « وفي » .

و« في الأسماء » متعلقٌ بـ« كسرُها » ، واللام في « الأسماء » متحركة بحركة الوصل منقولةٌ إليها من الهمزة بعدها حيث أدرجت الهمزة واكتفي بحركة اللام عن همزة الوصل .

والمعنى أن همزة الوصل في الأسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فإنها تكون مفتوحة دائماً طلباً للخفة فيما يكثر دوره .

واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع لأنها حرف لا اسم ، ومن ثمة قال ابن المصنف [٥٤] : (ليس مستثنى منها بل من قوله : « واكسره » يعني من ضميره ، أي واكسر الهمز فيما ذكر غير همزة أل المعرفة^(١)) . وفيه بُعدٌ من حيث اللفظ كما قال الشيخ زكريا [١١٧] .

[١٠٣] (ابن مَع ابْنَةِ امْرِئٍ وَاثْنَيْنِ وَامْرَأَةً وَاسْمٍ مَعِ اثْنَيْنِ)
فقوله « ابن » بالجر بدلاً من « الأسماء » كما قاله الشيخ زكريا [١١٧] ، أو عطف بيان وهو الأظهر ، فالمرادُ من « الأسماء » الآتية .

وأما قول الرومي [٨٦] : (« وفي الأسماء » خبر مقدم لقوله : « كسرُها » ، و« في ابن » عطف على قوله « في الأسماء ») ، فليس في محله بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى ، أما المبنى فلأنه يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الإيطاء^(٢) ، بخلاف ما قدمناه في تحقيق

(١) في نسخة ابن المصنف المطبوعة : غير همز لام التعريف .

(٢) الإيطاء : هو إعادة اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها ، وهو عيب من عيوب القافية يوحي بضعف طبع الشاعر وقلة مادته حيث قصر فكره عن أن يأتي بقافية أخرى وأجازوا إعادة اللفظة ذاتها بمعناها بعد سبعة أبيات ، وإنما يجوز إعادة اللفظ بمعنى مختلف نحو : « إنسان » للرجل ولناظر العين ، وقد اشتهرت أبيات عند البيانيين مما تكرر فيه اللفظ واختلف المعنى وهي :

قَامَتْ نَهَادِي طِفْلَةً جَلَّلَتْ هُوَدَجَهَا بِالرَّخْمِ وَالْعَقْلِ
قَلْتُ أَمَا لِلصَّبِّ مِنْ مُهْجَةٍ يَفْدِي بِهَا بِاللُّطْفِ ذَا الْعَقْلِ

المبني^(١) ، وأما المعنى فلأن الأسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الأسماء المذكورة ، فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة ، وأيضاً لا يصح حمل الأسماء على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص ؛ لأن جميع همزات الاسم ليست موصولة ولا كلها مكسورة ، وكأن الشيخ أراد بالأسماء ما فيه الهمزة المكسورة السماعي فلا يردُّ عليه القياسي وهو كل مصدر بعده ألفٌ فعْلُهُ أربعة أحرفٍ فصاعداً كالانفعال والافتعال والاستفعال مما ورد في القرآن أو لم يرد ، أو لأنه اكتفى بما يفهم من كسر همزة في الفعل وكسر همزته في مصدره بالقياس .

وأما تفسير اليمني « الأسماء » بالمصادر من نحو : ﴿ اِبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ [آل عمران : ٧] و ﴿ وَاِخْتِلَافِ الْبَيْتِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] و ﴿ اُنْتِقَامِ ﴾ [آل عمران : ٤] فليس في محله لما سبق من تحقيق المرام .

وأما سائر الأسماء فمختلفة الأوائل ، فمنها مفتوحة كآدم ، أو مكسورة كإبراهيم ، أو مضمومة كأجاج ، وقد يقال إن هذا كله يندفع بأن الضمير في « اكسره » إلى همزة الوصل لا إلى الهمز مطلقاً .

ثم ما اختاره ابن الناظم [٥٤] من أن التعريف باللام وحده ، والهمزة زائدة إذ لو كانت مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة « أم » وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافاً لما ذهب إليه الخليل من أن « أل » حرف ثنائي تفيد التعريف لأنها من خصائص الأسماء وتفيد معنىً فيها وهي بمنزلة « قد » و « هل » في الأفعال وذلك ثنائي فكذلك هذه .

= قالت بلى في الحبِّ طال البلى ما لقتيل العشق من عقلٍ

فأراد بالعقل الأول الزخرفة التي توضع على اليهودج ، وبالثاني العقل الحقيقي المعروف ، والأخير الدية التي هي جزاء القتل . اهـ « ميزان الذهب » للهاشمي ص ٢٠١ مع بعض الزيادات .

(١) في ج : البناء .

أقول : ولعل وجه حذف همزه كثرة استعماله .

والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة أسماء وقد ذكّر سبعةً منها لورودها في القرآن لا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله المصري وسبقه الرومي [٨٨] .

منها « ابن » ، وأصله بَنُوْ بفتحين لقولهم في تكسيره أبناء ، و« أفعال » في الأصل جمعُ « فَعَلَ » نحو : نَبَأُ وَأَنْبَاءُ ، وَخَبَرَ وَأَخْبَارُ ، فَأَعْلَلَّ بِأَنْ اسْتَثْقَلَ الضمة على الواو فحذفت اللام لالتقاء الساكنين ، وأُسْكِنَ الْأَوَّلَ وَأَدْخَلْتَ عَلَيْهِ همزة الوصل .

ومنها « ابنة » ، وأصلها بَنَوَة كشجرة ، وهي مؤنثة « ابن » فحكمتها حكمه .

ومنها « امرؤٌ » للمذكر ، و« امرأةٌ » للمؤنث ، وفيها لغة أخرى : مُرءٌ ومَرءَةٌ^(١) ، وإنما أدخلوا الهمزة عليهما - وإن كانا تامين - من حيث أنّ لامهما همزة ، ويلحقهما التخفيف فيقال : مُرؤٌ ومَرءَةٌ ، فجرى مجرى ابن وابنة .

ومنها « اثنان » للمذكر ، و« اثنتان » للمؤنث ، وأصلهما : ثَنِيَانٌ وَثَنِيَّتَانٌ كَجَمَلَانٍ وَشَجَرَتَانِ^(٢) بدليل قولهم في النسبة « ثنوي » فحذفت اللام وأسكنت الثاء وجيء بهمزة الوصل .

ومنها « اسم » ، وأصله : سَمَوٌ ، بوزن قَنَوٌ وَصَنَوٌ فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأُتِيَ بهمزة الوصل ، وهذا مذهب البصريين .

وفيه أن العلة المذكورة منقوضة بـ« دلو » اللهم إلا أن يقال بأن استعمال الاسم أكثر من الدلو ، واطراد العلة غير لازم .

(١) انظر « القاموس المحيط » مادة : مرأ ، و« مختار الصحاح » مادة : مرا .

(٢) « كجمالان وشجرتان » سقط من « ب » .

وأما مذهب الكوفيين أن أصله : وَسَمٌ ، أي علامة لأن الاسم علامة للمسمى ويعرف هو به .

والمختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره : أسماء لا أوسام ، وفي تصغيره : سُمِّيَ لا وَسِيمٌ ، وعند إسناد الضمير المرفوع المتصل المتحرك : سَمَّيْتُ ، لا وَسَمْتُ كَوَعَدْتُ^(١) .

قال ابن الناظم [٥٤] : (ومنها « است » ، وأصله : سَتَه كَجَمَلٍ لتكسيره على أستاه ، وأهمله الناظم لأن البيت لم يسعه) .

قلت : الصواب في الاعتذار أن يقال : لعدم وروده في الكتاب^(٢) لا سيما وذكره مستهجن عند أولي الألباب .

وأما قول خالد [١١٦] : (وينبغي أن يزيد « ال » الموصولة ، و« ايم » لغة في « أيمن » ، فإن قالوا : هي أيمن فحذفت اللام ، قلنا : و« ابنم » هو ابن فزيدت الميم^(٣) ، وحكمها مع ما ذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح) .

فالجواب : أن لام التعريف يشمل نوعيه ، و« ايم » لم يجيء في القرآن العظيم ، وكذا « ابنم » مع أنه عَلِمَ حُكْمُهُ من « ابن » فإن الميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في « زرقم » بمعنى الأزرق^(٤) ، ومراد المصنف بيان ما في الكتاب ، والله أعلم بالصواب .

وأما قول ابن المصنف [٥٥] وقد تبعه الرومي [٨٧] : (لو قال الناظم مكان

(١) لزيادة الإحاطة بهذا الخلاف راجع إن شئت أول بحث من كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري ٦/١ ، فيه ما يثلج صدرك ويرويك .

(٢) في « ب » : القرآن .

(٣) في « أ » : فحذفت .

(٤) في « ج » و« د » : زرقم بمعنى الأزرق ، وفي « الطرازات المعلمة » : زرقم بمعنى أزرق ص ٢٤٠ .

« كسرهما » : « وايمنُ وفيَّ » لَوْفَى (فمدفوعٌ كما لا يخفى على أرباب الوفاء لعدم وجود الاستيفاء .

وقال الشيخ زكريا [١١٦] : (ذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح) .

قلت : وهو كذلك ، ولذلك أعرضت عما فيه من المغلوق والمفتوح .

[بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ]

[١١٤] (وَحَاذِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَةِ) الجار متعلق بـ « الوقف » وهو مفعول « حاذر » ، أمرٌ بمعنى احذر على المبالغة فإن المفاعلة إذا لم تصح منها المغالبة^(١) فهي للمبالغة .

والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهال القراء في نحو : ﴿وتب﴾ [السد : ١] .

ثم اعلم أن الوقف في اللغة : مصدر وَقَفْتُ الدابة حبستها فوقفت هي وقوفاً ، فهو لازم ومتعد ، والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجوعاً ورجوعاً ، وصدَّ صدّاً وصدوداً .

واصطلاحاً : قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شيء ، وإلا فيسمى قطعاً ، كذا ذكره ، ولا يبعد أن يسمى وقفاً أيضاً^(٢) ؛ لأن بعض القرآن يتعلق ببعض ، ويستحبُّ الحال والمرتحل فيصدق الوقف على أواخر السور وعلى آخر القرآن ، غايته أن بسملة الفاتحة مبتدأة حكماً كما عرف في محله^(٣) .

(١) في « أ » : المبالغة ، وفي « ب » : إذا لم يصح مبالغة فهو للمبالغة ، وفي « ج » : إذا لم يصح فيها

(٢) في « أ » و « ب » و « د » : ولا يدعى أو يسمى وقفاً .

(٣) الفرق بين الوقف والقطع أن الوقف بنية استئناف القراءة في الحال ، والقطع هو الكف عن القراءة والانتقال منها إلى شيء آخر ، فليس بعده قراءة مباشرة ، ولعل مراد الشارح من هذه العبارة تسمية كل من الوقف والقطع وقفاً ، بهدف الإشعار بسرعة العود إلى القراءة ، وأشار =

[أنواع الوقف] :

ثم أنواع الوقف ثلاثة^(١) :

أولها : الإسكان المحض ، وهو الأصل لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة ، وسلبُ الحركة أبلغ في تحصيل الراحة .

وثانيها : الرّوم ، وهو إتيان بعض الحركة بصوت خفيٍّ وكأنه يضعف صوتها لِقَصْرِ زمانها فيسمعها القريب المصغي دون البعيد لأنها غير تامة ، والمراد بالبعيد أعم من أن يكون حقيقةً أو حكماً فيشمل الأسم والقريب إذا لم يكن مصغياً .

وثالثها : الإشمام ، وهو أن تضم شفتيك بعد الإسكان إشارةً إلى الضم وتترك بينهما بعض انفراج ليخرج النفس ، فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها ، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع ، وإنما هو تحريكُ عضوٍ فلا يدركه الأعمى ، والرّوم يدركه الأعمى والبصير لأن فيه مع بعض الحركة صوتاً ما يكادُ الحرف أن يكون به متحركاً^(٢) .

واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها .

والمراد من الإشمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الأصل فأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال .

= إلى حديث الحال المرتحل وهو الذي يشرع في ختمة جديدة فور انتهائه من ختم القرآن .

(١) في «أ» و«ب» و«د» : ثلاث .

(٢) قال الشاطبي رحمه الله في بيان كيفية الروم والإشمام وموضوعهما :

وَرَوُّمُكَ إِسْمَاعُ الْمَحْرُوكِ وَاقْفَا	بصوتٍ خفيٍّ كلُّ ذانٍ تَنَوَّلَا
وَالْإشْمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بُعِيدَ مَا	يُسْكَرُنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا
وَفَعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدُ	ورومك عثد الكسرِ والجَرِّ وَصَلَا

فإذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم : (إِلَّا إِذَا رُمْتَ فبَعْضُ الْحَرَكَةِ) استثناء مفرغ من أعم الأحوال ، والـ «بعض» مضاف إلى الحركة ، وهو مفعول لفعل مقدر ، أي واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع حركات الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوفة عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر نحو : ﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿قِيلَ﴾ و﴿الْعَالَمِينَ﴾ و﴿الصِّرَاطِ﴾ و﴿الرَّحِيمِ﴾ و﴿يَسِّرِ﴾ إِلَّا إِذَا رُمْتَ وَقَفَ الرَّومُ فَأَتِ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ ، لكن محلُّه إذا كانت الكلمة الموقوفة^(١) عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة ، بخلاف ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة ، ولهذا قال :

[١٠٥] (إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ) وفي نسخة : «وَبِنَصْبٍ» .

(وَأَسْمُ) أي قف بالإشمام (إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمٍّ) أي للإشارة إلى ضم الحركة من الكلمة الموقوفة عليها في رفع وضم ، أي إذا كانت تلك الكلمة مرفوعة أو مضمومة ، بخلاف ما إذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو مخفوضة أو مكسورة .

والمغايرة بين أنواع الإعراب لإفادة عموم الحكم بين^(٢) الحركات الإعرابية وبين الحركات البنائية ، فإن الرفع والنصب والجر من ألقاب الإعراب ، والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوي في الأحكام المذكورة المنون وغيره والمعرب والمبني من الاسم ونحوه .

[الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّومِ وَالِإِخْتِلَاسِ] :

ثم اعلم أنَّ الرَّومَ والاختلاس يشتركان في التبويض إلا أنَّ الرَّومَ أخصُّ من حيث إنه لا يكون في الفتح والنصب ، ويكون في الوقف دون الوصل ، والثابتُ من الحركة أقلُّ من الذاهب ، والاختلاس أعمُّ لكونه يتناول الحركات

(١) في «ب» : الموقوفة .

(٢) في «ب» : عموم الحكم بينه وبين .

الثلاث كما في ﴿لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] و﴿نِعَمًا﴾ [النساء: ٥٨] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] عند بعض القراء في الأمثلة الثلاثة^(١) ، ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف ، والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك أن يأتي بثليها ، وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة .

ثم اعلم أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضية كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله [٣٧٣] :

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلٌّ وَعَارِضٌ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا
أما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو : ﴿وَهْدَىٰ وَرَحْمَةً﴾
[النحل : ٨٩] ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء : ٢٢] وإلى ما رسم بالتاء نحو : ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ﴾
[البقرة : ٢١٨] و﴿أذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة : ٢٣١] فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا
بالحاء الساكنة ؛ إذ المراد بالروم والإشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه
حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الأصل ؛ إذ هي مبدلة من التاء ،
والتاء معدومة في الوقف .

وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف
بالتاء لأنها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل ، ولذا قال الشاطبي :

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ

ولم يقل : وفي تاء تأنيث .

وأما ميم الجمع نحو : ﴿عليهم﴾ و﴿إليكم﴾ فهي تنقسم إلى ما تحرك في
الوصل للجمع نحو : ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران : ١٣٩] ونحوه مما يقع قبل
السكون ، وإلى ما تحرك بالضم أو الكسر موضوعاً لبعض القراء ويسكن
لبعضهم .

(١) حيث قرئ باختلاس فتحة الهاء في المثال الأول ، واختلاس كسرة العين في المثال الثاني ،
واختلاس ضمة الراء في المثال الثالث ، وتفصيل من قرأ باختلاس والإتمام والإسكان
مذكور في كتب القراءات ، انظر : « تحبير التيسير » : ١٢٢ و٩٦ و٨٧ .

فأما النوع الأول فلا يدخله روم ولا إشماء لأن حركته عارضة كحركة (١) ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم : ٤٤] و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة : ١] والغرض من الروم والإشماء إنما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الأصل .

وأما النوع الثاني فعند من يقرأ بالإسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لأنهما إنما يدخلان في المتحرك ، ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضاً على قراءته روم ولا إشماء عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي (٢) رحمهما الله تعالى ؛ لأن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة أو لالتقاء الساكنين .

وقال مكي : (يدخلان عليه لأن حركتها بنائية كهاء الكناية) (٣) .

وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية بأن (٤) الهاء محركة قبل الصلة بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة فعولت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ، ولم يكن للميم حركة فعولت بالسكون فهي كالذي يتحرك (٥) لالتقاء الساكنين (٦) .

وهنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله [٣٧٤] :

وفي الهاء للإضمّارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا . . . البيتين (٧)

(١) في « ب » زيادة : « وأنذر الذين » والظاهر أنه سهو من الكاتب .

(٢) انظر « التيسير في القراءات السبع » للداني ص ٥٤ ، و« حرز الأمانى » للشاطبي ص ٣٠ .

(٣) « التبصرة في القراءات السبع » ص ١٠٩ باب الوقف على أواخر الكلم .

(٤) في « ب » : لأن .

(٥) في « ج » : تحرك .

(٦) انظر : « جامع البيان في القراءات السبع » للداني ص ١٠٤ / أ .

(٧) تنمة هذين البيتين :

ومن قَبْلِهِ ضَمٌّ أو الكَسْرُ مُثْلًا
يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا أو أَمَاهُمَا واوٌ وِباءٌ وبعضهم

وحاصله أنه إن وقع قبلها^(١) ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو : ﴿لَا نَخْلِفُهُ﴾ و﴿بِمَزْحَرَجِهِ﴾ و﴿عَقْلُوهُ﴾ و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فبعضٌ يجيز الروم والإشمام وبعضٌ يمنعهما ، فوجه الجواز إجراؤه على القاعدة ، ووجه المنع استثقال الخروج من ثقل إلى مثله والإشارة إليه في موضع الاستراحة .

وأما إن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو : ﴿لَهُ﴾ و﴿نَادَاهُ﴾ دخله الروم والإشمام بلا خلاف^(٢) لعدم العلة المانعة منهما .

وأما الحركة العارضة وهو ما حُرِّك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو : ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَصْلَ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم : ٤٤] و﴿يَوْمئِذٍ﴾ [الحاقة : ١٦] و﴿حِينَئِذٍ﴾^(٣) [الواقعة : ٨٤] و﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن : ١] و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون : ١] و﴿مَنْ يَسْتَرْفِ﴾^(٤) [الرحمن : ٥٤] فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام ؛ لأن الحركة إنما عرضت لساكنٍ لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف لذهاب المقتضى فلا يعتد بها فلا وجه للروم والإشمام بخلاف نحو : ﴿مَلءُ﴾ و﴿دَفءُ﴾ إذا ألقيت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام^(٥) حيث قرأ بالروم والإشمام فيهما ؛ لأنها حركة الهمزة وهي تدلُّ عليها فكأن الهمزة ملفوظٌ بها كما صرَّح به مكِّي^(٦) ، فنظمت هذه الأحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت :

وهَاءُ تَأْنِيثٍ وَعَارِضُ الْكَلَامِ مُمْتَنِعُ الرَّوْمِ مَعَ الْإِشْمَامِ
ولا يخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج إلى الفرق .

-
- (١) في أ ، ب : قبل ، والمراد قبل هاء الكناية .
 - (٢) أي على مذهب دخول الروم والإشمام هاء الكناية .
 - (٣) حركة الذال في هذين المثالين عارضة للتخلص من التقاء الساكنين وهما الذال والتنوين .
 - (٤) الأمثلة الثلاثة الأخيرة على القراءة بالنقل ، وحركة النقل عارضة .
 - (٥) انظر « تحبير التيسير » لابن الجزري ص ٦٠ .
 - (٦) انظر « التبصرة في القراءات السبع » لمكي بن أبي طالب ، باب وقف حمزة وهشام .

هذا وفي النظم إيطاء^(١) بتكرار « الحركة » وهو عيب ، فلو قال : « وبعضُ بركة » برفع « بعض » على أن تنوينه^(٢) بدل من المضاف إليه ، أي وبعضُ من الحركة بركة وكفاية .

وقد ختم المصنف رحمه الله مباحث علم التجويد بمباحث الوقف إيماءً إلى حسن المقطع ، ولقد أحسن في ذلك وأجاد فيما أفاد ، والله الهادي إلى الرشاد والملمه إلى السداد .

[١٠٦] (وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِي الْمُقَدِّمَةَ) بفتح ياء الإضافة على استعمال لغة^(٣) ، لا كما قال المصري إنه للضرورة .

والـ « نظم » مصدر ، ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول ، واللام في « المقدمة » للعهد الذي تقدم ، وبينها وبين ما يجيء من لفظ « تَقَدِّمَةُ » صنعة الجنس نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَقْرَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ [الروم : ٤٣] على ما هو محرر مقرر في صنع البديع .

(مِثِّي لِقَارِيءِ الْقُرْآنِ تَقَدِّمَهُ) « تَقَضَّى » أصله : تَقَضَّضَ ، فأبدلوا من الضاد الأخير ياءً لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات ، مشتقٌ من « انقَضَّ الحائط » سقط .

والمراد انقضى نظمي المقدمة ، وفي بعض النسخ « وقد انقضى » والأول أصح ، كذا ذكره الرومي [٩٠] ، لكن كون « تَقَضَّى » مضاعفاً غير صحيح بل هو ناقص ، ففي « الصحاح » : (تَقَضَّى و انقضى بمعنى واحد)^(٤) وإن كان بابهما مختلفاً ، نعم باب التَّفَعُّل أصله للتكلف فمعناه الانقضاء شيئاً فشيئاً ، والظاهر

-
- (١) في « ب » : وفي هذا النظم وقع أيضاً... وفي « ج » : وفي النظم وقع... ، وقد تقدم تعريف الإيطاء قريباً .
- (٢) في « أ » : التنوين .
- (٣) في « ب » : على لغة .
- (٤) « الصحاح » للجوهري ، مادة : قضي .

أن المراد هنا مجرد الانتهاء ، أي وقد انتهى نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة ، وهي مِنِّي لقارئ القرآن تحفة متقدمة وهدية متوصلة^(١) ، فجزاه الله عنا خير الجزاء والمثوبة .

فـ « تَقْدِمَة » مبتدأ مؤخر ، وقال اليميني : (حال كونها مقدمة) .

قلت : فـ « مِنِّي » بها متعلقة .

ويجوز أن يكون « قارئ القرآن » مفرداً مراداً به الجنس ، أو جمعاً حذف نونه للإضافة .

[١٠٧] (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ) بكسر الخاء ، وجملة « الحمد لله » مما يختم به للمقدمة ليكون الشكر أولاً وآخرأ على جزيل النعمة وجميل المنة ، وليكون ختامه مسكاً كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة : ﴿ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتْمُهُ مِسْكٌ ﴾ [المطففين: ٢٥-٢٦] أي آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشرب في مقام اللذة .

وأصل الختام الطين الذي يختم به الإناء للعصمة أو الحرمة ، ففيه تلويح إلى تأكيد ختم المقدمة وتلميح إلى ذكر صاحب ختم النبوة ، ولذا قال :

(ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ) أي ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالى لها ختام وكذا السلام ، ويحتمل أن يكون « السلام »^(٢) عطفاً على « الصلاة » وخبرهما محذوف لأنه معلوم بقريئة المقام لتعنيته عليه السلام بهذا المرام ، ولذا جاء في نسخة بعد قوله « والسلام » [١٠٨] (عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدٍ وَآلِهِ) بتنوين « أحمدٍ » للضرورة ، وفي نسخة بدله لفظ « المصطفى » وهو أولى كما لا يخفى .

(١) في « أ » : متصلة .

(٢) سقط من « ب » .

(وَصَحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ) بكسر الميم ، أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله ، وفي بعض النسخ (١) :

على النبي المصطفى المختارِ وآله وصحبه الأطهارِ وحاصله أن الصلاة والسلام لها ختام كما أن الحمد لله سبحانه لها ختام .

ولا يبعد أن يقال : الصلاة والسلام للحمد ختام ، ففيه إيماء إلى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لأرباب التأيد .

ويحتمل أن يكون قوله : « والسلام » كلاماً مبتدأ ماله تمام اكتفاءً بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ « والسَّلام » كما قيل :

وكنتُ ذخرتُ أفكاري لوقتِ فكان الوقتُ وقتك (٢) والسلام
وكنتُ أطلبُ (٣) الدنيا لحرِّ فأنتَ الحرُّ وانقطعَ الكلامُ

وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين (٤) ، وعلى ملائكتك المقربين ، وعلى أهل طاعتك أجمعين ، والحمد لله رب العالمين (٥) .

(١) وفي بعض النسخ ختمت المنظومة بـ :

أبياتها قافٌ وزايٌّ في العددُ من يُحسنِ التَّجويدَ يظفرُ بالرَّشْدُ

وفي بعضها أثبت هذا البيت قبل بيت : والحمد لله . . . ، وقد يكون من زيادات بعض الشراح أو غيرهم وفي هذا البيت ذكر عدد أبيات المقدمة وهو (١٠٧) حيث أن القاف تساوي مئة والزاي تساوي سبعة في حساب الجُمَّل .

(٢) في ج : وقت .

(٣) في « ب » و « د » : كطالب .

(٤) في « أ » : وسلامٌ على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

(٥) في نسخة « أ » زيادة : « وقد تم الفراغ من هذه النسخة الشريفة في يوم الثاني من رمضان المبارك بعد الظهر قبل العصر من يد أفقر العباد خضر بن الحاجي علي القنوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين ، رحمةً الله لمن نظر فيه ودعا لكاتبه » .

وفي نسخة (ج) زيادة : « الحمد لله على الإتمام ، وعلى النبي أفضل الصلاة =



والسلام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ، ما دام الليالي والأيام ، تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب شرح المقدمة الجزرية المعروفة بالأرجوزة في علم التجويد للعالم المحقق والنحرير المدقق ، رئيس المحدثين المتأخرين ، والمجودين المقتفين لكلام الباري ، ملا علي القاري ، أسكنه الله في جنانه بإحسانه ، وتغمده بغفرانه ، لازال سحاب الفضل عليه فائض ، أمين يارب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وأصحابه وأتباعه أجمعين ، بيد الفقير الحقير الراجي إلى رحمة الله محمد أكرم بن المحافظ أمان الله بن شيخ عبد الباري بن شيخ أبي الفضل بن مخدوم فتح الله بن مخدوم عثمان بن مخدوم نصير الدين ، وهما من تلاميذ المخدوم حسام الدين المتقي الملتاني وهو من تلاميذ المخدوم بير بهاء الدين زكريا الملتاني في يوم الأربعاء وقت الظهر والتاريخ الثالث من الشهر ذي الحجة في الرابع والعشرين ومئة وألف سنة من هجرة النبوة عليه أفضل الصلاة وأكمل التحية نفعنا الله بها وبجميع المؤمنين نفعاً عظيماً ، وجعل الله إيماننا إيماناً مستقيماً .

وفي نسخة « د » زيادة : قال شارحه الملا علي بن سلطان القاري رحمه الله ذاكراً من أخذ عنه القراءات من مشايخه الأجلة الأثقات :

وأما سندي في تحقيق القراءات ، وتدقيق الروايات ، فعلى المشايخ العظام ، والقراء الكرام ، من أجلهم في هذا الفن الشريف وأكملهم ، شيخ القراء بمكة الغراء ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، العالم العامل ، والصالح الكامل ، الشيخ سراج الدين عمر اليمني الشوافي ، بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافر ، وجزاه عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي ، وقد قرأ على جماعة قرؤوا على الإمام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وإمامها ، وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغني الهيثمي المصري ، وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري ، قدس سره السري ، وهو أخذ عن شمس الدين بن الكياني ، عن اللبان ، عن التقي الصالح كمال الدين العباسي ، عن الإمام وليّ الله أبي القاسم الشاطبي ، عن ابن نجاح ، عن ابن هذيل ، عن أبي عمرو الداني ، وسنده مذكور في كتابه التيسير ، منتهاً إلى البشير النذير صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأحبابه ، وعلى الأئمة المجتهدين في أنواع علوم الدين ، وعلى إخوانه من النبيين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

خاتمة المحقق

تم بعون الله ومدده وتوفيقه وإحسانه الفراغ من تحقيق كتاب المنح الفكرية
لمؤلفه الإمام علي بن سلطان محمد القاري رحمه الله يوم الثلاثاء
الواقع في الثالث عشر من شهر شعبان سنة اثنتين وعشرين
وأربعمئة وألف من هجرة أفضل الخلق محمد ﷺ الموافق
لثلاثين من شهر تشرين الأول سنة واحد وألفين .
هذا وإنني لأسأل المولى جل في علاه وأضرع إليه أن يتقبل هذا العمل
المتواضع ويجعله حجةً لي ويكتبه في صحيفتي ، كما إنني لأسأله أن
ينفع به كلَّ قارئ ، وأن يغفر لي ولوالدي ولأشياخي وللمسلمين
أجمعين إنه على ما يشاء قدير ، وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

* * *

المصادر والمراجع

أ- المخطوطة :

- ١- جامع البيان في القراءات السبع : تأليف : الشيخ الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤) ، مخطوط في دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ومكتبة الملك عبد العزيز بالمدنية المنورة .
- ٢- الفوائد الجلية على المنظومة الجزرية : للشيخ علاء الدين الطرابلسي الدمشقي (ت ١٠٣٢) ، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية .
- ٣- الفوائد المحررة في شرح المقدمة : للشيخ محمد بن كمال الدين المدني (ت ١٢٢٧) ، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية ودار الكتب المصرية .
- ٤- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها : تأليف الأستاذ الكبير يوسف بن علي بن جبارة بن عقيل الهذلي (ت ٤٦٥) ، مخطوط في مكتبة المسجد النبوي في المدينة المنورة .
- ٥- كنز المعاني في شرح الشاطبية : تأليف الشيخ إبراهيم بن عمر بن خليل الجعبري (ت ٧٣٢) ، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية وغيرها من البلاد العربية .

ب- المطبوعة :

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمانى : للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ «أبي شامة» الدمشقي .
تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٢- أحكام قراءة القرآن الكريم : لمحمود خليل الحصري .
تحقيق : محمد طلحة بلال منيار ، جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٣- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري .
تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود . طبع دار الأرقم ، بيروت - سنة ١٩٩٩م .

- ٤- الأسماء والصفات : للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، مطبعة السعادة - القاهرة .
- ٥- الأشباه والنظائر : للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، طبع : حيدر آباد ، الطبعة الثانية .
- ٦- الإصابة في تمييز الصحابة : للمحدث الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، طبع دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ .
- ٧- الأعلام : للمؤرخ خير الدين الزركلي ، طبع دار العلم للملايين ، ط خامسة .
- ٨- أوضح المسالك : للإمام ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، طبع المكتبة العصرية - بيروت سنة ١٩٩٩ .
- ٩- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة : لشمس الدين محمد بن خليل القباقي . تحقيق ودراسة : أحمد شكري ، دار عمار - عمان - ٢٠٠٣ .
- ١٠- إيضاح الوقف والابتداء : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧١ .
- ١١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- ١٢- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : للشيخ عبد الفتاح القاضي ، طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٥ في مصر .
- ١٣- ناج العروس من جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، راجعه عبد السلام هارون سنة ١٩٩٣ .
- ١٤- التبيان في إعراب القرآن : لعبد الله بن الحسين العكبري أبي البقاء ، طبع دار الفكر - بيروت - سنة ١٩٩٧ .
- ١٥- نخبير التيسير : لشمس الأئمة محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، عني بتصحيحه : أوتويرتزل ، طبع دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٩٦ م .
- ١٦- تذكرة الموضوعات : لمحمد طاهر بن علي الهندي الفُتني ، المطبعة المنيرة - القاهرة سنة ١٣٤٣هـ .
- ١٧- تفسير الجلالين : للإمامين جلال الدين السيوطي ، وجلال الدين بن أحمد المحلي ، قدم له وراجعاه الأستاذ مروان سوار ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧ .

- ١٨- تفسير آيات الأحكام : للشيخ علي السائس ، تحقيق : حسن السماحي سويدان ، ومحيي الدين مستو ، طبع دار ابن كثير ، ودار القادري سنة ١٩٩٤ .
- ١٩- تفسير القرآن العظيم : للإمام ابن كثير إسماعيل القرشي الدمشقي ، طبع دار الحديث ، سنة ١٩٩٤ .
- ٢٠- التلخيص في القراءات الثمان : لأبي معشر الطبري دراسة وتحقيق : محمد حسن عقيل موسى . الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، جدة ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
- ٢١- التمهيد في علم التجويد : لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري . تحقيق : غانم قدوري حَمَد ، طبع مؤسسة الرسالة سنة ٢٠٠١ .
- ٢٢- التيسير في القراءات السبع : للشيخ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه أوتويرتزل ، طبع دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٦ .
- ٢٣- جامع الترمذي : للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي . راجعه الشيخ صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم آل الشيخ ، طبع دار الفيحاء (دمشق) - دار السلام (الرياض) سنة ١٩٩٩ .
- ٢٤- جمال القراء وكمال الإقراء : لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ، تحقيق : الدكتور علي حسين البواب ، طبع ونشر مكتبة الخانجي في القاهرة سنة ١٩٨٧ .
- ٢٥- جهد المقل : لمحمد بن أبي بكر المرعشي . تحقيق : الدكتور سالم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان ١٤٢٢ - ٢٠٠١ .
- ٢٦- جواهر البلاغة : للسيد أحمد الهاشمي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨ .
- ٢٧- حاشية الطحطاوي : تأليف أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي ، نشر دار الإيمان ، دمشق - بيروت .
- ٢٨- حُرُز الأمانى ووجه التهاني : للقاسم بن فيرّه بن خلف الرعيني الشاطبي ، تحقيق وضبط : محمد تميم الزعبي ، طبع دار المطبوعات الحديثة ، المدينة المنورة سنة ١٩٩٠ .
- ٢٩- الحواشي الأزهرية في شرح المقدمة الجزرية : للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، حققه وعلق عليه محمد بركات ، راجعه وقدم له العلامة الشيخ أبو الحسن الكردي ، طبع مكتبة الأوزاعي - سوريا دمشق سنة ٢٠٠٢ .

- ٣٠- الحواشي المفهومة في شرح المقدمة : للشيخ أحمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٠٩ .
- ٣١- خزانة الأدب ولب لباب العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة العامة المصرية للكتاب سنة ١٩٧٩ م .
- ٣٢- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : لمحمد بن فضل الله المحبى دار صادر ، بيروت .
- ٣٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، طبع مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة- ١٣٨٠هـ .
- ٣٤- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة : لشيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري الشافعي ، علق عليه : محمد غياث الصباغ ، راجعه الشيخ أبو الحسن محيي الدين الكردي ، طبع مكتبة الغزالي - دمشق .
- ٣٥- الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة : للعلامة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : أسامة هيثم عطايا ، طبع دار الفارابي ، دمشق- ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥ م .
- ٣٦- روح البيانات في معاني القراءات : أسامة بن هيثم عطايا ، قدم له شيخ القراء محمد كريم راجح ، والمربي المقرئ محمد إحسان السيد حسن ، طبع وتوزيع دار الفرفور بدمشق سنة ٢٠٠٤ م .
- ٣٧- الروض الأثف : للسهيلى أبي القاسم الخثعمي تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الفكر .
- ٣٨- سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي : للعلامة المقرئ ابن القاصح العذري ، طبع وتحقيق : مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر - بيروت لبنان سنة ١٩٩٥ .
- ٣٩- سنن ابن ماجه : للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني . إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، طبع دار السلام، الرياض ١٩٩٩ .
- ٤٠- سنن أبي داود : للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، طبع دار السلام - الرياض ، ودار الفيحاء - دمشق - سنة ١٩٩٩ .
- ٤١- سنن الدارمي : للإمام أبي محمد عبد الله بن بهرام الدارمي ، طبع دار الفكر في القاهرة سنة ١٩٧٨ .

- ٤٢- السنن الكبرى : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، طبع حيدر آباد الدكن - الهند ، تصوير في دار المعرفة - بيروت .
- ٤٣- سنن النسائي (المجتبى) : للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، إشراف ومراجعة : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، طبع دار السلام - الرياض ، ودار الفيحاء - دمشق سنة ١٩٩٩ .
- ٤٤- شرح ابن عقيل : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، انتشارات ناصر خسرو .
- ٤٥- شرح جوهرة التوحيد : للشيخ أحمد بن محمد بن المالكي الصاوي ، تحقيق وتعليق : الدكتور الشيخ عبد الفتاح البزم ، طبع دار ابن كثير ، دمشق - بيروت - سنة ١٩٩٧ .
- ٤٦- شرح المقدمة الجزرية : تأليف عصام الدين طاش كبري زاده ، طبع في مصر بلا تاريخ .
- ٤٧- شرح الشاطبية : للشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي ، طبع مكتبة السوادي في جدة ، ومكتبة الدار في المدينة المنورة سنة ١٩٩٥ .
- ٤٨- شرح شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر : لملا علي القاري . تحقيق : محمد نزار تميم ، وهيثم نزار تميم ، دار الأرقام - بيروت .
- ٤٩- شرح طيبة النشر : لأبي القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان أبو سنة ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة - ١٩٨٩ م .
- ٥٠- شرح كافية ابن الحاجب : للشيخ الجاربردي ، نسخة مخطوطة مصورة في المكتبة الظاهرية بدمشق .
- ٥١- الصحاح : لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- ٥٢- صحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، طبع المطبعة السلفية - القاهرة ، تصوير : دار إحياء التراث - بيروت .
- ٥٣- صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، تصوير : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- ٥٤- صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان : للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي ، تحقيق : أسامة بن هيثم عطايا ، طبع دار الفرفور بدمشق سنة ٢٠٠٣ .
- ٥٥- ضوابط المعرفة : للشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، طبع دار القلم بدمشق ، ودار الكتب الشامية ببيروت سنة ١٩٩٨ .
- ٥٦- الطرازات المعلمة في شرح المقدمة : لعبد الدائم الأزهري . تحقيق د . نزار خورشيد عقراوي ، دار عمان - عمار ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٥٧- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر : تأليف محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة العلم والإيمان ، ومطبعة النشر - مصر سنة ١٩٧٧ .
- ٥٨- طيبة النشر في القراءات العشر : لشيخ القراء والتحقيق محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، تحقيق : محمد بن تميم الزعبي ، طبع مكتبة دار الهدى - المدينة المنورة سنة ١٩٩٤ .
- ٥٩- عقيلة أتراب القصائد في الرسم : للإمام المقرئ القاسم بن فيّزه الشاطبي ، تحقيق د . أيمن سويد ، دار نور المكتبات . جدة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- ٦٠- غاية النهاية في طبقات القراء : لشيخ القراء والمحققين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، عني بنشره ج . برجستراسر ، مكتبة الخانجي . ط : أولى ١٩٣٢ .
- ٦١- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي . طبع : حيدر آباد - ١٩٦٧ م .
- ٦٢- « فتاوى قاضيخان » للإمام حسن بن منصور بن أبي القاسم المعروف بـ« قاضيخان » ، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر سنة ١٩٣٤هـ .
- ٦٣- فتح القدير للعاجز الفقير : الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، طبع مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٩ م .
- ٦٤- فتح الوصيد في شرح القصيد : لعلم الدين السخاوي دراسة وتحقيق : أحمد عدنان الزعبي ، دار البيان ، الكويت ١٤٢٣هـ .
- ٦٥- الفوائد البهية في تراجم الحنفية : لمحمد عبد الحي الهندي . دار الأرقم - بيروت ١٤١٨هـ .
- ٦٦- الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع : لشمس الدين المتولي ، تحقيق وجمع : علي محمد الضباع ، طبع مصطفى البابي الحلبي - مصر سنة ١٩٣٥ .

- ٦٦- القاموس المحيط : للإمام اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . ضبطه وتوثيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، طبع وإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر - بيروت سنة ١٩٩٩ م .
- ٦٧- قصيدتان في تجويد القرآن : لأبي مزاحم الخاقاني ، ولعلم الدين السخاوي . تحقيق وشرح الدكتور عبد العزيز القاري ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٢ هـ .
- ٦٨- الكتاب : لإمام النحو عثمان بن قنبر الملقب (سيبويه) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، دار الجيل - مصر ، دار الراجحي - الرياض - ط : ثانية ١٩٨٢ .
- ٦٩- القراءات القرآنية ، تاريخ وتعريف : للدكتور عبد الهادي الفضلي طبع دار القلم ، بيروت - لبنان ١٤٠٥ هـ .
- ٧٠- كشف الخفاء ومزيل اللباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : للإمام إسماعيل بن محمد الجراح العجلوني ، مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥١ تصويرو إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٧١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : تأليف العلامة المفسر محمود بن عمر جار الله الزمخشري ، طبع ونشر مكتب الإعلام الإسلامي - قم ١٤١٤ هـ .
- ٧٢- كشف الأستار عن زوائد البزار : تأليف نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت . ط : أولى ١٩٧٩ .
- ٧٣- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات : لأبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي تحقيق وتعليق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، طبع : مجمع اللغة العربية ١٩٩٥ م .
- ٧٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : للبرهان فوري علاء الدين المتقي الهندي ، ضبطه وحققه : حسن رزوق ، تصحيح : صفوة السقا ، طبع مكتبة التراث الإسلامي - حلب ١٩٦٩ .
- ٧٥- لمحات في المكتبة والبحث : للدكتور محمد عجاج الخطيب ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٦ هـ .
- ٧٦- اللهجات العربية في التراث : لأحمد علم الدين الجندي . الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م .
- ٧٨- لطائف الإشارات لفنون القراءات : لأحمد بن محمد القسطلاني ، تحقيق وتعليق : عامر السيد عثمان ، طبع : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر - ١٩٧٣ م .

- ٧٩- مختار الصحاح : للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، طبع دار أسامة - دمشق سنة ١٩٩٣ م .
- ٨٠- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : عبد الله بن محمود النسفي . طبع دار القلم ، ١٩٨٩ .
- ٨١- مراقي الفلاح : لأبي الإخلاص الحسن بن عمار الشُّرْبُلَالي . تحقيق : عبد الجليل العطا . طبع دار النعمان للعلوم ، دمشق - ١٩٩٠ م .
- ٨٢- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز : لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ «أبي شامة» الدمشقي ، تحقيق : الدكتور طيار آلتي قولاج ، طبع دار وقف الديانة التركي - أنقرة سنة ١٩٨٦ .
- ٨٣- المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، حيدرآباد - الهند ، تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب .
- ٨٤- المسند : للإمام أحمد بن حنبل تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ونعيم العرقسوسي مؤسسة الرسالة .
- ٨٥- مسند الشهاب : لأبي عبد الله محمد بن سلامة القاضي ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت سنة ١٩٨٥ .
- ٨٦- المصنف : لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي . صححه عبد الخالق الأفغاني ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان - ١٤٠٦هـ .
- ٨٧- المعجم الأوسط : لسليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : الدكتور محمود الطحان . طبع مكتبة المعارف - الرياض سنة ١٤٠٥هـ .
- ٨٨- المعجم الكبير : لسليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي . طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت سنة ١٩٨٦ .
- ٨٩- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : لجماعة من المستشرقين ، نشر : الدكتور أ . ي . ونسنك ، طبع مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٣٦ .
- ٩٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، حققه وخرج شواهده : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، طبع دار الفكر - بيروت سنة ١٩٦٩ .
- ٩١- مغني المحتاج : للشيخ محمد بن الخطيب الشربيني . حققه : محمد خليل عيتاني . طبع دار المعرفة ، بيروت ، لبنان - ١٤١٨هـ .

- ٩٢- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة سنة ١٩٩٤ .
- ٩٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار : لعثمان بن سعيد الداني أبي عمرو ، تحقيق : محمد الصادق قمحاري ، نشر : مكتبة الكليات الأزهرية - بالقاهرة سنة ١٩٧٨ .
- ٩٤- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج : للإمام محيي الدين النووي ، تحقيق : الشيخ خليل مأمون شيحا ، طبع دار المعرفة - بيروت سنة ١٩٩٧ .
- ٩٥- المنهاج في شعب الإيمان : لأبي عبد الله الحسين بن الحسين الحلبي ، تحقيق : حلمي محمد فودة ، طبع دار الفكر - بيروت سنة ١٩٧٩ .
- ٩٦- المنير في أحكام التجويد : إعداد لجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم . عمّان - الطبعة الخامسة ٢٠٠٤ م .
- ٩٧- منية المصلي : لسديد الدين محمد بن محمد الكاشغري ، مطبعة الفتوح الأدبية - مصر ١٩٥٤ .
- ٩٨- الموطأ : للإمام مالك بن أنس ، تخريج وتعليق : نجيب ماجدي ، طبع المكتبة العصرية - بيروت سنة ٢٠٠٠ م .
- ٩٩- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب : تأليف السيد أحمد الهاشمي ، ضبطه وعلق عليه : علاء الدين عطية ، طبع دار البيروتي - دمشق سنة ١٩٩٦ م .
- ١٠٠- ناظمة الزهر في عد الآي : للقاسم بن فيّزه الشاطبي ، تحقيق : علي محمد الضباع ، طبع مطبعة البابي الحلبي - مصر سنة ١٩٣٥ .
- ١٠١- النشر في القراءات العشر : لشيخ القراء والمحققين محمد بن الجزري ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع . طبع دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٧٢ .
- ١٠٢- نهاية القول المفيد : للشيخ محمد مكي نصر ، راجعه الشيخ علي محمد الضباع ، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩ .
- ١٠٣- الوافي بالوفيات : للصفدي صلاح الدين خليل بن أبيك ، طبع بعناية : هملوت ريتز ، سنة ١٩٦٢ م .
- ١٠٤- وفيات الأعيان : لابن خلكان أحمد بن محمد بن أبي بكر . تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .

* * *

كتب للمحقق

- إيضاح النكتة في شرح التحفة في تجويد القرآن الكريم ، طبع دار الغوثاني - تأليف .
- زبد الأحكام في أكل الحيوان ، طبع دار البيروتي - تأليف .
- الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، طبع دار الفارابي - تحقيق .
- صرف العنان إلى قراءة حفص بن سليمان ، طبع . طبع الفرفور - تحقيق .
- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية ، طبع دار الغوثاني ، وهو هذا الكتاب - تحقيق .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن المحمدي
أسكنم الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

٧	مقدمة التحقيق
٩	ترجمة المؤلف
١٧	ترجمة الناظم
٢١	شروح متن الجزرية
٢٥	كتاب المنح الفكرية : منهج الشارح فيه
٢٧	وصف النسخ الخطية
٣٠	منهج التحقيق
٣٣	نماذج صور بعض صفحات المخطوطات
٤٣	مقدمة الشارح
٤٩	اسم المصنف ونسبته
٥٤	بيان في البسملة والحمدلة
٧٠	فوائد بلاغية
٧١	باب مخارج الحروف
٧١	تعريف الصوت والحركة
٧٢	مطلب في عدد حروف العربية والخلاف فيه
٧٤	طريقة معرفة مخارج الحرف
٧٦	المخرج الأول (الجوف)

- المخرج الثاني (أقصى الحلق) ٨٠
- المخرج الثالث (وسط الحلق) ٨١
- المخرج الرابع (أدنى الحلق) ٨١
- المخرج الخامس والسادس لـ (لقاف والكاف) ٨٢
- المخرج السابع (وسط اللسان) ٨٢
- المخرج الثامن (للضاد) ٨٣
- أقسام الأسنان ومسمياتها ٨٥
- المخرج التاسع (للام) ٨٦
- المخرج العاشر (للنون) ٨٧
- المخرج الحادي عشر (للراء) ٨٨
- المخرج الثاني عشر (للطاء والذال والتاء) ٩٠
- المخرج الثالث عشر (للصاد والسين والزاي) ٩١
- المخرج الرابع عشر (الظاء والذال والثاء) ٩٢
- المخرج الخامس عشر (للفاء) ٩٢
- المخرج السادس عشر (الشفتين) ٩٣
- المخرج السابع عشر (الخيشوم) ٩٣
- باب صفات الحروف ٩٦
- حروف الهمس ٩٧
- حروف الشدة ٩٩
- الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة ١٠٠
- حروف الاستعلاء ١٠٢
- حروف الإطباق ١٠٣
- حروف الإذلاق ١٠٤

١٠٦	حروف الصفير
١٠٦	حروف القلقة
١٠٧	حرفا اللين
١٠٨	حرفا الانحراف
١٠٨	حرف التكرير
١٠٩	حرف التفشي
١١٠	حرف الاستطالة
١١٢	حد التجويد وحكمه
١١٧	كيفية أخذ القراءة عن الشيوخ
١١٧	مراتب التجويد والقراءة
١٢٠	تعريف التجويد
١٣١	الترقيق والتفخيم
١٤٣	مراتب القلقة
١٤٦	باب الرءات وأحكامها
١٤٩	مواضع ترقيق الرء
١٥٤	ما حصل الخلاف فيه من الرءات
١٥٥	وجوب إخفاء التكرير في الرء
١٥٦	باب اللامات وأحكام متفرقة
١٥٨	وجوب العناية بتفخيم حروف الاستعلاء
١٦٤	تنبيهات
١٦٩	الإدغام والإظهار
١٧٥	تعريف الإدغام
١٧٦	تعريف الإظهار

١٧٧	باب الضاد والظاء
١٧٧	تعريف الاستطالة
١٩٤	حكم صلاة من أبدل الضاد أو الظاء أحدهما بالآخر أو بحرفٍ غيره
١٩٦	أحكام النون والميم المشددين والميم الساكنة
٢٠٠	تعريف الإخفاء
٢٠٢	باب أحكام النون الساكنة والتنوين
٢٠٣	الفرق بين النون والتنوين
٢٠٦	الإظهار
٢٠٩	الإدغام
٢١١	ما خرج عن الإدغام لوقوع حرفيه بكلمة واحدة
٢١٣	القلب
٢١٥	الإخفاء
٢١٩	باب أحكام المد
٢٢٠	حروف المد
٢٢٠	تقسيم المد إلى أصلي وفرعي
٢٢١	المد اللازم
٢٢٧	المد المتصل
٢٣٣	مراتب المدود
٢٣٤	المد المنفصل
٢٣٤	سبب تسمية المنفصل جائزاً
٢٣٦	المد العارض للسكون
٢٤٤	باب الوقف والابتداء
٢٥١	معنى التعلق اللفظي والمعنوي

٢٦٣	الفرق بين الوقف والسكت
٢٦٣	أقسام الوقف
٢٦٩	باب المقطوع والموصول
٢٦٩	تعريف المصحف الإمام
٢٧١	بحث « أن لا »
٢٧٤	بحث « إن ما » و « عن ما »
٢٧٥	بحث « من ما »
٢٧٦	بحث « أم من »
٢٧٧	بحث « حيث ما »
٢٧٨	بحث « أن لم »
٢٧٨	بحث « أن ما » و « إن ما »
٢٨٠	بحث « كل ما »
٢٨١	بحث « بئس ما »
٢٨٢	بحث « في ما »
٢٨٥	بحث « أين ما »
٢٨٧	بحث « فإن لم »
٢٨٧	بحث « أن لن »
٢٨٨	بحث « كيلا »
٢٨٨	بحث « عن من »
٢٨٩	بحث « يوم هم »
٢٨٩	بحث « مال »
٢٩٠	بحث « لات حين »
٢٩٨	باب التاءات

٣٠٨	باب همز الوصل
٣١٥	باب الوقف على أواخر الكلم
٣١٦	أنواع الوقف
٣١٧	الفرق بين الروم والاختلاس
٣٢٥	خاتمة المحقق
٣٢٦	المصادر والمراجع
٣٣٦	فهرس الموضوعات

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنهج الفكري

في منهج المقدمة البعديّة

أبو
ملايكا الفارسي

مترجم
أسامة عطّار

مترجم
الاستاذ الدكتور احمد مكي

مترجم
مؤسسة دار الفکر

ISBN 978 - 9933 - 403 - 23 - 2



9 789933 403232

